سلسلة دراسات ووثائق المجازر الارمنية

4

وثائق تاريخية

... المجازر الأرمنية عام 1915

... ازن غازاريان

... خليلي

Bibliotheca Alexandrina
مكتبة الإسكندرية
01161745

وثائق تاريخية
عن المجازر الأرمنية
عام 1915

* سلسلة دراسات ووثائق المجازر الأرمنية - 4 -
* وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام 1915
* تأليف: هايكازن غازاريان
* ترجمة: نزار خليلي
* الطبعة الأولى 1995
* جميع الحقوق محفوظة
* الناشر: * **دار الحوار للنشر والتوزيع**
اللاذقية ص ب 1018 - هاتف 422339 - سورية
* **نادي الشبيبة السورية - اللجنة الثقافية**
حلب - ص ب 3699 - سورية
* الغلاف للفنان: أردو هامبارتسوميان

* **العنوان الأصلي للكتاب: ՑԵՂԱՍՊԱՆ ԹՈՒՐՔԸ**

هايكازن غازاريان

وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام 1915

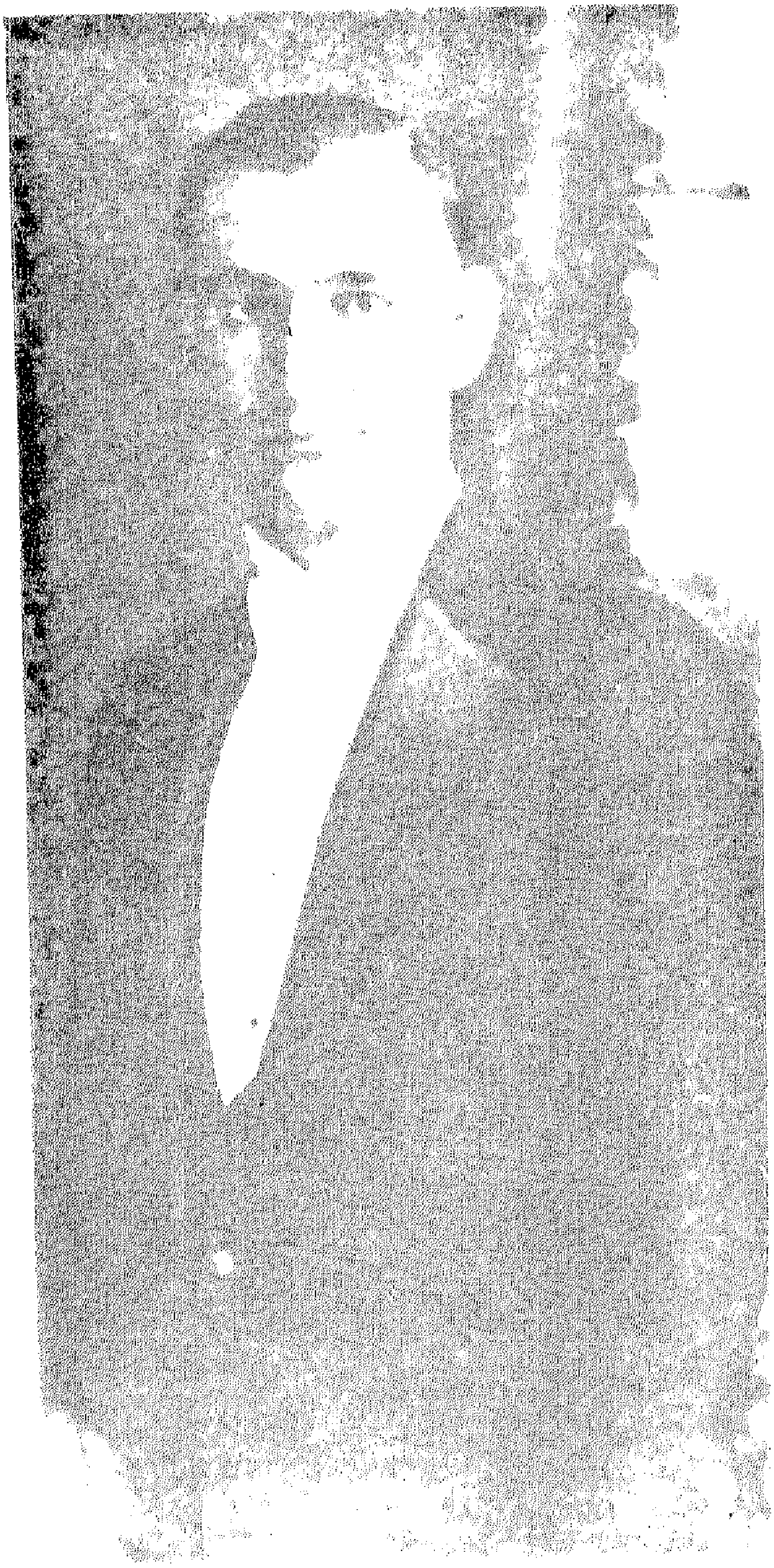

المؤلف: هايكازن غازاريان

المؤلف وعمله

مؤلف الكتاب هايكازن غازاريان، عمل في الصحافة الأرمنية عشرات من السنين، وعلى الأخص، في صحيفة «هايرينيك»، التي تصدر في أمريكا، وكان همّه الأول في عمله أن يظهر الصورة الحقيقية لتركيا والترك (تركيا مبيدة الشعوب- الأتراك مبيدو الشعوب) معتمداً على الوثائق والقرائن التاريخية.

قبل الدخول في تبيان قيمة عمله، لابد لنا من تبيان سيرة حياته، من خلال أقواله الذاتية، التي كتبها لنا بناء على طلبنا، وها نحن نورد ما زودنا به من سيرة حياته:

((ولدت في مدينة سيواس، في 20 أيار 1892. تخرجت من المدرسة المحلية الوطنية «آراميان». في العام 1907، شكلنا فرقة فتيان لحزب الطاشناقسوتيون بقيادة المعلمين: آرام يرانوسيان، خجادور كردوديان، وهايك خوريكيان، وقد علمنا فيما بعد أن الاثنين الأولين كانا عضوين في اللجنة المركزية لمنظمة «التل الأسود»، أما قائد فرقتنا، فكان صانع الأسلحة كريستابور استبانيان. وقد استشهد كريستابور وخجادور وآرام استشهاد الأبطال أثناء القتال في العام 1915.

تابعت دراستي في كلية «الأربعين شهيداً» الفرنسية، ثم في كلية الحقوق، فرع اللغات الأجنبية في الجامعة الحكومية في استانبول، وتخرجت منها في تموز من العام 1914، ثم التحقت بمدرسة ضباط الاحتياط. صرت مدرباً في إدرنة، وعُيّنت في الطابور الخامس، ولقد

هلك هذا الطابور ولم يبق منه بعد معركة الدردنيل غير 350 شخصاً، وفقد فيها الآمر «فون زود نشترن» الألماني ساقه، ونجوت من موت محقق بفضل رفيق فدائي.

عملت ثلاث سنوات في الجيش الانكليزي، وعملت مع الضباط الانكليز في أسكي شهير وأفيون قره هيصار وقونية أيام استسلام الأتراك. هناك، كانت البنادق التركية مخزّنة في مستودعات ومنزوعة الزناد. وكان رجال كمال أتاتورك يأتون في الليل ويثقبون الجدران الخلفية ويسرقون تلك البنادق.

فاضطررنا في أوائل آذار من العام 1920 إلى الإنسحاب من قونية، وكانت الكتيبة الإيطالية الموجودة هناك قد انسحبت هي الأخرى إلى آضاليا، ووصلنا بالقطار إلى إزميد، والكماليون يفجرون الأنفاق من ورائنا في بيليجيك.

في استانبول، وبالرغم من بدلتي العسكرية، أُرسلت إلى مركز القيادة البحرية الإنكليزية، الذي كان يقع آنذاك في مقر وزارة البحرية التركية، عند حي قاسم باشا على البوسفور، في قصر مرمري، (شيّدته أسرة باليان الأرمنية).

سنحت لي هناك، فرصة غير متوقعة، للاطلاع على عدد من الوثائق تتعلق بإبادة الأرمن، وترحيل الضباط والجنود الأرمن وقتلهم، وتشتيت أسرهم، وعزل الموظفين منهم، وتكليف العسكريين بمصادرة بيوتهم وغير ذلك... إضافة إلى الرسائل بين الوزارات. وأنا مدين بذلك إلى الإنكليزي براين، الذي كنت أشتغل معه. وكانت الأوراق تحت تصرفنا في دار المحفوظات التركية، وكان الإنكليز مهتمون بالاطلاع على السجلات المتعلقة بالحرب البحرية بصورة خاصة، وما تتضمنه من تسليح وذخيرة حربية، وتحركات القطع البحرية، وكان المتجسس عليّ مرافق رؤوف بك

النائب البحري نهاد أفندي، وكان رؤوف في ذلك الحين مع كمال، أما نهاد الذي يتكلم الإنكليزية، فكان «صديقاً» خبيثاً، يقوم بمهمة ضابط إرتباط.

بعد ثلاث سنوات من الخدمة، وبسبب معرفتي لعدة لغات، أراد الإنكليز أن أبقى معهم وأن أحمل الجنسية الإنكليزية.

ولما كان أخي الكبير مقيماً في أمريكا، فضّلت الذهاب إليها، خصوصاً وأن كل أفراد أسرتي: أبي وأمي، جدتي وجدي، وأختي وإخوتي الخمس قتلهم الترك أثناء الحرب الأولى، وراحوا ضحية الإبادة الجماعية.

بعد إشتغالي عدة سنوات في شركة أميركية في نيويورك، انتقلت إلى بوسطن، وعملت محرراً في صحيفة «هايرينيك»، وما زلت أعمل فيها لأكثر من ثلاثين سنة، 12 سنة منها في التحرير، والباقي في مختلف الوظائف الإدارية...)).

19 آذار 1967 بوسطن

كما نرى، فإن سيرة حياة الرفيق هايكازن غازاريان متواضعة جداً، وكتاباته أيضاً كذلك، وقد لا تعني شيئاً من الوهلة الأولى، لكنها في مجملها مذهلة، غنيّة بالمعاني.

استمرت مقالات هايكازن غازاريان عشرات السنين تظهر على صفحات صحيفة «هايرينيك» وهي تحكي عن تركيا والترك، عن عذاب الطوائف المسيحية التي كان من سوء حظها أن تعيش تحت سلطة العصا التركية، وعن إبادة الشعب الأرمني بشكل خاص. وسابقاً كان القارىء يقرؤها ويمر بها دون أن يتأثر، أما الآن ونحن نقدم هذه الكتابات في كتاب واحد، يصور فيها الكاتب تاريخ إبادة

الأرمن بالوثائق والتواريخ، فإن الانطباع سيكون رهيباً ولا شك. لقد سنحت الظروف لـ هايكازن غازاريان ليتعرّف شخصياً على ثبوتيات، تمت بموجبها الخطة التركية لإبادة الأرمن. لقد اشترك فيها: الاتحاد والحكومة والجيش والأوساط الدينية ورجال الفكر من الأتراك، أي كل الشعب التركي.

ويثبت هايكازن غازاريان - بالوثائق والتواريخ - أن إبادة الأرمن في تركيا لم تكن نتيجة للحرب العالمية فقط - فالحرب جاءت فرصة فحسب - بل إن هذه الإبادة المقدرة على الشعب الأرمني، كان قد قررها الترك قبل الحرب بكثير.

الترك شعب قاتل، وشعب مسؤول عن هذه الإبادة الجماعية.

لقد مضى نصف قرن على إبادة الأرمن، وحتى الآن لم يوجد تركي واحد قد أدان علناً الجريمة البشعة المرتكبة بحق الأرمن.

سيمون فراتسيان (*)

(*) سيمون فراتسيان (1882- 1969). سياسي وأديب أرمني مشهور، آخر رئيس لمجلس الوزراء في الجمهورية الأرمنية الحرة (1920م).

الترك مبيدو الشعوب - الاتحاد

«مهما طمرت الحقيقة في أعماق التراب
فإنها تشق التراب وتظهر إلى النور».
«أميل زولا»

ما التعصب القومي والحقد على الأمم الأخرى الذي انتهجته تركيا الفتاة التي تسلمت الحكم، إلا امتداداً لنهج الانكشارية ما بين القرن 15 إلى 18، من حيث التعصب وأسلوب التعامل مع تغيير طفيف في الظاهر.

ومنذ الثلاثينات من القرن 19، وبقدر ما كان كبار الوزراء الترك متعلمين، فقد كان الباشا رشيد علي والباشا فؤاد ماكيافيليين (خاليين من الضمير والوجدان)، إذ عمدا، وفي محاولة منهما إلى انعاش تركيا التي كانت تلقب ب «بالرجل المريض» بين عامي 1839 و 1856 (في عهد السلطان مجيد) إلى نشر الخطين الشريفين (الفرمان الشاهاني) اللذين ينصان على: أن المسيحيين مساوون للمسلمين، ولم يكن هذان الفرمانان في الحقيقة، سوى ذر للرماد في العيون.

لقد بقيا حبراً على ورق، وبقي المسيحيون في الواقع هم «الكفار»، وما زال بقاياهم في تركيا معرضين للسياسة نفسها حتى يومنا هذا، التي تقضي بتتريك المسيحيين أو إبادتهم.

أما الضرائب التي فرضتها الحكومة التركية، فإنها لم تفرض لإعمار البلاد، بل بالعكس، لإفقار الشعب وهدم الاقتصاد.

ولو تفحصنا الأمر بتجرد، لرأينا حكم الخلفاء الفردي، وحكم من تلاهم من

(الدستوريين) الاتحاديين، و(المليين) الكماليين، و(الخلقيين) العصمتيين و(الديمقراطيين) الجلال باياريين يحمل الروح ذاتها، وتمارس فيه الأعمال الوحشية ذاتها بأشكال وأسماء مختلفة ضد غير الترك.

بعد الربع الأول من القرن التاسع عشر، الذي يدعى بعهد التنسيقات (التنسيق أو النهضة)، طلع السلاطين بوعود لقرارات ضخمة تمنّي بتأمين الحياة والمال والشرف سواسية بين المسلمين والمسيحيين، هذه الوعود لم تتحقق، بل لم تحترم معها أبسط الحقوق الإنسانية، بسبب استخفاف الحكومة، وعملها على دعم ممارسات الاكراد والجركس والتشاتشان.

ولقد اكتظت البطريركية الأرمنية بالتقارير من ممارسات هؤلاء الأوغاد التعسفية والعدوانية.

أما من سموا أنفسهم بالأتراك «الشبان» أو «الجدد»، فكانوا أكثر تعصباً من سابقيهم، فكانوا مثل حمل يخفي تحت جلده ذلك الذئب السابق.

ولدراسة العلاقة بين الأرمن والترك، لا بد من إعطاء فكرة عن ممارسات التعسف التي ينتهجها الترك، مذكرين بالضرائب المرهقة، التي كانت تجبى من المسيحيين واليهود حتى منتصف القرن التاسع عشر، بمعلومات استقيناها من «جويش إينسايكلوبيديا». ضريبة سنوية، ضريبة الجيش، ضريبة الارث، ضريبة المراعي، ضريبة مصاريف دار الحكومة، ضريبة اللحوم، ضريبة الدواجن، ضريبة الصدقة، ضريبة بدل العسكرية، ضريبة الطائفة، ضريبة ديوان السلطان، ضريبة تأمين فرو السلطان، وغيرها من ضرائب القلاع والأبنية العامة، والأشغال العامة للطرقات، تمويل التجنيد.. إلى آخره...

عند منتصف القرن التاسع عشر، كانت انكلترا تحاول اجتذاب تركيا لتقف في وجه روسيا، فجعلتها تقوم باصلاحات تشمل الطوائف غير التركية. ولم تسفر هذه الإصلاحات عن أية نتيجة.

في السبعينات من القرن 19، اندلعت في البلقان ثورات، نتجت عن التعسف

التركي وظلم الحكومة والإضطراب الداخلي، فسقطت على التوالي موره (في اليونان) وصربيا ورومانيا والبوسنة ومصر وقبرص وتسالونيك أوسلانيك (في اليونان) وغيرها.

وأدى هذا الضياع إلى انبثاق حركة في صفوف جماعة تركيا الفتاة، يتزعمها مدحت باشا المعروف، وكتب مشروع دستور بمشورة كريكور أوديان وغيره من الحقوقيين أصدره في 27 تشرين الثاني عام 1876، ولكنه ألغي في 15 شباط 1877 بعد ستة أشهر من تولي السلطان عبد الحميد للحكم، ولم يأت ذكر للدستور بعد ذلك حتى شهر تموز من العام 1908.

في أيار عام 1876، نحي السلطان عبد العزيز عن الحكم لاتهامه بالضلال، وقتل في 4 حزيران عام 1876 في قصر تشراغان، وأشيع بأنه مات منتحراً.

لكن حسن الجركسي مرافق السلطان عزيز، الذي كانت أخته من محظيات السلطان، كان قد تسلّح بستة مسدسات وسيف، واقتحم وحده بيت مدحت باشا، حيث كان يجتمع أعضاء مجلس الوزراء، جرح حسن في اقتحامه حارس البيت، واقتحم قاعة الاجتماع بهجوم مفاجيء، وقتل وزير الخارجية التركي، وجرح غيره من الوزراء، وتمكن بعضهم من الهرب بعد إطفاء النور، وأرسلت إلى الداخل مفرزة عسكرية اعتقلت حسن، ثم أعدم شنقاً، وفي خضم هذه الأحداث كان مراد الأخ الأكبر لعبد الحميد قد اعتلى الحكم قبل عبد الحميد، خلفاً لعمه عزيز المقتول، لكنه جنّ بعد ثلاثة أشهر، وفي 31 آب عام 1876 اعتلى عبد الحميد العرش، كان مدحت باشا رئيساً للوزراء آنئذ، فاتفق عبد الحميد مع نديم باشا من أنصار العهد السابق على الوقوف ضد مدحت باشا وأنصاره، وعزل مدحت، وأرسله والياً إلى بلدان مختلفة مدة خمس سنوات، وفي عام 1881 اعتقله في ازمير وقدمه للمحاكمة مع عشرة باشاوات ووزراء سابقين، وحكم عليهم كلهم بالموت على أن ينفذ فيهم الحكم خلال ثلاثة أيام باعتبارهم قتلة السلطان عزيز.

لكن السفير البريطاني (إليوت) تقدم بحذر، ودون صفة رسمية، وبالاتفاق مع بعض رجالات الدولة، أوحى إلى عبد الحميد بتغيير الحكم الصادر على مدحت، وعلى المحكومين الآخرين بالسجن مدى الحياة بدلاً من الإعدام، فنفي مدحت باشا إلى مدينة الطائف في جنوبي مكة في الحجاز، كتب من هناك رسائل إلى ابنته وابنه الموجودين في ازمير، وأعلمهما أنهم يلاحقونه بغية قتله، وبالفعل خنقه سبعة جنود في الحجاز في عام 1884.

وأصبح عبد الحميد الحاكم المطلق، وعمد إبان حكمه المستبد، بغية الانتقام من الفقرة 61 من المعاهدة المبرمة في برلين إلى تشكيل ثمانين طابوراً من المرتزقة من الاكراد والتشاتشان والجركس، زيادة في الضغط على الأرمن.

إعتباراً من سنة 1880، بدأ بعض رجال تركيا الفتاة الموالين لمدحت باشا يهربون إلى مصر واليونان وفرنسا وسويسرا، احتجاجاً على عزلهم من وظائفهم ولعدم شعورهم بالأمان، واعتبروا أنفسهم أحراراً وضد عبد الحميد، وراحوا في البلاد التي لجؤوا إليها يصدرون مجلة فصلية بالفرنسية، وعدة صحف بالتركية. وكان على رأس تلك الحركة أحمد رضا، الذي ثابر على اصدار مجلة فصلية فرنسية تحت اسم «مشورات» (مشورة) مدة ثلاث عشرة سنة، مقرها باريس، وأحياناً جنيف، وأحياناً بلجيكا، كما صدرت صحف أخرى كانت مثل نبات الفطر، ما تكاد تنبت حتى تنتهي، مثل «سربست» (الحر) «عالم» «ثروت» (ثروة) وغيرها.

وأحمد رضا هو ابن باشا تركي من أم نمساوية، انتقل إلى أوروبا عام 1888 وجمع حوله بعضاً من مؤيدي أفكاره، واتخذ من باريس مقراً له، في مبنى يجاور مدرسة الفنون في شارع بونابرت، وأخذ يصدر إلى جانب مجلة «مشورت» صحيفة تركية باسم "شورى الامة"، ثم تولت المهمة بعد عام 1908 صحيفة «طنين»، وكلف حسين جاهد، أحد الاتحاديين المتعصبين جداً برئاسة التحرير، وحسب المعلومات التي نقلها الألماني «بيك»، فان جاهد بكى

على جثة المجرم السفاح طلعت عند نقلها إلى استانبول.

وحسب الاحصاءات الدقيقة، لم يكن عدد أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في عام 1908 يتجاوز 400 فرداً.

وافتتح للجمعية إلى جانب فرع باريس فرع سلانيك، أصبح بعد العام 1908 المقر الدائم لها، وكان الأعضاء في سلانيك يحضرون الاجتماعات السرية التي تعقدها الجمعيات الماسونية الإيطالية والفرنسية للبنائين الأحرار.

الاتحاديون (الدونمة) - هم اليهود المقيمون في سلانيك، انتسبوا إلى الاتحاديين، فلقبوا بالدونمة، (أي المبدلون دينهم). إنهم من اليهود الذين جاؤوا من اسبانيا فيما مضى، واعتنقوا الإسلام، وأصبحوا أصحاب مال وثروة في سلانيك وأدرنة وغيرهما من البلاد. وإستناداً إلى ما جاء في الصفحة 238 من كتاب «أنوار الإسلام» الصادر بالفرنسية، كان هؤلاء يحضرون الاجتماعات السرية باعتبارهم أعضاء اتحاديين، منهم من يسمون «الازميرلي» ويحلقون لحاهم، ومنهم من يسمون «أبناء الساباتا» ويحلقون رؤوسهم، وتوجد طائفة ثالثة من هؤلاء الدونمة، يتبعون زعيماً لهم يدعى عثمان بابا، هؤلاء كانوا يتشبهون بالمسلمين، فيذهبون إلى الجامع أيام الجمع. كان جاويد بك وكثير من رفاقه الاتحاديين من يهود الدونمة.

في الاجتماع الذي عقد بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من كانون الأول سنة 1907 في باريس، خرج حزب الطاشناقسوتيون الأرمني وحزب الاتحاد وحزب صباح الدين اللامركزي باتفاقية تتضمن الشروط التالية:

آ - خلع السلطان عبد الحميد عن العرش.

ب - تغيير جذري في أسلوب الحكم الحميدي.

ج - تثبيت أسلوب الحكم التمثيلي (تثبيت مجلس الشورى).

في العاشر من تموز عام 1908 (حسب التقويم القديم)[1] وافق السلطان عبد الحميد على إعادة دستور عام 1876.

وفي المؤتمر العام لحزب الاتحاد الذي عقد في مدينة سلانيك في أيلول من العام 1908، قرر أعضاء تركيا الفتاة الحصول على أغلبية مقاعد مجلس النواب الذي ينص عليه الدستور المثبت، فطلبوا في البدء من عبد الحميد أن يكون تعيين ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ بالانتخاب، لكي يتسنى للاتحاديين ولأنصارهم الحصول على أغلبية مقاعد مجلس الشيوخ، أما الثلث الباقي فيعيّن أعضاؤه تعييناً من قبل السلطان.

إضافة إلى ذلك، قرروا في اجتماع أيلول 1908 بعض المبادىء التي رفضوها فيما بعد بوقاحة.

من هذه القرارات: احترام دستور عام 1876 بحذافيره، طالما بقي بدون تعديل، احترام رغبة الأمة، اعتبار مجلس الوزراء مسؤولاً أمام مجلس النواب، إعطاء حق الانتخاب لمن بلغ العشرين من عمره، السماح للأحزاب السياسية بممارسة نشاطهم، توسيع صلاحيات حكام الولايات، تعديل مواد الدستور بقرارات من مجلس النواب فقط، اعتبار اللغة التركية لغة البلاد الرسمية، يحق لعشرة من النواب اقتراح تعديل القانون، المساواة بين كل المواطنين في الحقوق والواجبات، تجنيد غير المسلمين، احترام الشعائر الدينية، إعادة تنظيم القوات البحرية والبرية، تقليص مدة الخدمة العسكرية الالزامية، تنظيم قانون يشمل أرباب العمل والعمال، تسجيل الممتلكات الخاصة في سجلات بشكل نظامي، السماح بحرية التعليم، السماح بافتتاح المدارس الخاصة، ترك الحرية للمنشآت الدينية، انعاش العمل في الأرض والزراعة، اجراء الانتخابات بحرية كاملة، حرية الترشيح للتمثيل وغيرها.

ولكن قبل أن يمر عامان على هذه الأقوال المبجحة، بدأ الاتحاديون غدرهم المستور، وعمدوا قبل كل شيء إلى الوقوف ضد الأحزاب السياسية، وإلى صهر اللغات الأخرى، أما في الانتخابات، فقد منعوا - خلافاً للدستور - دخول مرشحي المعارضة إلى لوائح الانتخاب بالتهديد والاكراه، ووضعوا عراقيل في

وجه المدارس المسيحية، واتبعوا اسلوباً ارهابياً لإجبار الشعب على انتخاب أعضاء الاتحاد وحدهم، أي أنهم كانوا يريدون أن يكون الأعضاء الـ 280 نائباً في المجلس يتألفون من أكثرية ساحقة من الأتراك أو المسلمين من غير الأتراك أو من مؤيديهم.

في أوائل نيسان عام 1909، وبعد عشرة أيام على أول مجزرة استمرت يومين في أضنة، نقلت إلى أضنة من تركيا الأوروبية ثلاث كتائب من الجنود الترك، أرسلها المركز الاتحادي في سلانيك لتكون تحت تصرف إدارة الاتحاديين في أضنة، فأحرق الجنود – القتلة بيوت الأرمن التي بقيت سالمة حتى ذلك الحين بالنفط، ولم يكتفوا بقتل النساء والأطفال، بل أحرقوا المستشفيات بمن فيها من المرضى، تنفيذاً لأمر وزير الداخلية الاتحادي الحاج عادل بك «حافظوا على الأجانب». وهو يعني أن اقتلوا الباقين. وقبل أن يصبح الحاج عادل بك وزيراً للداخلية كان والياً لإدرنة، وكان الأمين العام للاتحاديين عاماً كاملاً.

أما الأمر السرّي الذي أصدره المركز الاتحادي في سلانيك فهو التالي: اتبعوا الطريق القصيرة، وهو يعني أن يُجهز الجنود على من نجا من المجزرة الأولى، لذلك كانت المجزرة الثانية في 12 نيسان 1909 أكثر قسوة ووحشية.

في شهر نيسان 1909 رشا الحميديون في استانبول الجنود ورجال الدين لإلغاء ما يتعلق بالكفار من مواد الدستور المطبق، وبعد اضطرابات دامت 12 يوماً، وبقوة الجيش استولى الاتحاديون على الحكم، وبدلاً من اتباع بنود الدستور في حكم البلاد، أصدروا 147 قراراً مؤقتاً، هدفها ترسيخ سلطة الحزب الواحد الاتحادي بالقبضة الحديدية في كل أنحاء البلاد.

بهذه القرارات المؤقتة، ألغيت الجمعيات، واشتد الضغط على المنشآت الدينية المسيحية، ومؤسساتها التربوية.

حيال المجزرة الدموية التي تعرض لها الأرمن في ولاية أضنة، وفي شمال

حلب، حرك حزب الطاشناقسوتيون الأرمني الاتفاقية مع الاتحاديين، لكن بعد النظر إلى وضع الأرمن الراهن، وإدراك خطر الإبادة الجماعية التي تهدد الأرمن، وبغية وقف هذه الأعمال الوحشية، ولكسب الوقت للدفاع عن النفس، توصل حزب الطاشناقسوتيون إلى اتفاق جديد مع الاتحاديين في 24 آب 1909 (ت.ق) بالمضمون التالي:

«بغية المحافظة على حرية الوطن، وحماية شمولية ترابه وسياسته بشكل دائم، وبغية إزالة سوء التفاهم عند البعض، توصل حزب الاتحاد والترقي إلى اتفاق متكامل مع حزب الطاشناقسوتيون حول النقاط الأساسية التالية:«سوف يعمل الحزبان على تنفيذ بنود الدستور، وسوف يكافحان بقوى موحدة، لا يضنان بأية تضحية في هذا السبيل، ويعملان معاً بكل ثقة ومن أجل هدف معين وضمن حدود الإمكانيات التي يسمح بها القانون على الوقوف في وجه الحركات الرجعية المشبوهة، وأن يكون الهدف من العمل الموحد بين المنظمتين، هو الحيلولة دون انهيار الوطن العثماني وتقسيمه، والعمل بشكل فعّال على ازالة تلك الإشاعات المتخلفة عن العهد المستبد في أذهان الشعب، والتي تقول: «إن الأرمن يرغبون في وطن مستقل».

اتفق الحزبان على مبدأ توسيع سلطة الحكم في الولايات، بما يتفق مع السبل الرامية إلى رفع مستوى الوطن العثماني بكامله وتقدمه».

ولسوف نسوق المادة التالية لما لها من مضمون متميز بصيغتها الأصلية مع ترجمتها يتحاشى بموجبها العثمانيون وقوع مجازر جديدة:

«عثمانلي إتحاد وترقي وطاشناقسوتيون جمعيتلري 31 مارت هاديساسيني وأضنة قيتالي فجيعسيني شاهيدة انتباه طوطاراق نظري دقت واتحادلريني بالادا مذكور نقاطي أساسيدن أيرماماغا مشتركن جاليشا جاقلار در».(*)

(*) نقلت النصوص التركية المكتوبة بالخط العربي نقلاً حرفياً عن النسخة المكتوبة بالأحرف الأرمنية وباللفظ التركي (المترجم).

ترجمتها:

«إن حزب الاتحاد والترقي وحزب الطاشناقسوتيون بعد الأخذ بعين الاعتبار حوادث 31 آذار الفاجعة المأساوية التي وقعت في أضنة، اتفقا على العمل يداً بيد على تحقيق النقاط الأساسية المذكورة آنفاً».

المؤتمر العام للاتحاد في 31 تشرين الأول عام 1910 وقراراته

لكن الاتحاديون هم الذين بدؤوا بأول وأكبر عملية غدر غير منتظرة. لم يكن حبر الاتفاقية الجديدة التي وقعت قد جف بعد، عندما عقد الاتحاد في 31 تشرين الأول 1910 في سلانيك مؤتمراً لأعضائه استمر 13 يوماً، من وجهة نظر تحديد الزمن والتاريخ كان تاريخ انعقاد هذا المؤتمر مهماً جداً لإلقاء الضوء على الأحداث التي تلته، فلقد تقرر وقُبِلَ في الاجتماع بتصميم سابق وبمخطط إبادة بشكل قاطع، وشكلت هذه القرارات القاعدة الأساسية لسياسة الإبادة عند الحكومة التركية، وذلك بتكليف العسكريين باللجوء إلى العنف لإبادة الأقوام غير التركية بغية الوصول إلى تثبيت حكومة تركية لا تضم غير العرق التركي، وكان هذا المبدأ هو الهدف الذي سار على منواله فيما بعد الكماليون والخلقيون والترك الديمقراطيون.

وكان من نتيجة مؤتمر الاتحاديين في تشرين الثاني 1910 السري هذا أن اشتدت وطأة الضغط التركي على المدارس الأجنبية، وتوضحت فكرة ازالة اللغات الأخرى ومحوها أي أنها محاولات متعمدة تهدف إلى جعل «تركيا للأتراك فقط». ولقد سجلت هذه قبل سنتين ونصف من المباحثات الجارية في تموز 1913 لتحسين أوضاع الأرمن.

لقد شارك في مؤتمر الاتحاديين لعام 1910 أشخاص ذوو نزعات دنيئة: أحمد آغاييف – المعروف في القوقاز بأفعاله السوداء، الدكتور روسوهي، ناظم، ضياء

كوك ألب، بهاء الدين شاكر، جاهيد، طلعت، حاجي عادل وأمثالهم.

انتخب في هذا المؤتمر لجنة مركزية من سبعة أشخاص، ثم ارتفع عددهم إلى 14 كلهم أعضاء سريون، كانوا من العسكريين القتلة المتعطشين إلى الدماء، أو من القادة المدنيين، ولقد دعي هؤلاء إلى أداء القسم التالي في المؤتمر:

1- أقسم بشرفي وديني أن لا أنتمي إلى أي حزب آخر.

2- وأن لا أعلم أحداً غير عضو بالقرارات السرية.

3- أن أعمل حسب قرارات اللجنة.

4- أن لا أخون اللجنة وأقتل كل من يخون اللجنة أو يقف ضد مبادئها.

5- فإذا لم أبر بقسمي هذا، فأنا أضع دمي منذ الآن ثمناً لعقوبة الموت التي تفرضها عليّ اللجنة، ودمي مهدور للأعضاء أينما وجدوني (راجع «المشروطية»، آذار 1912).

وما السياسة التركية الداخلية الدامية بين العامين 1914 و 1918 إلا امتداد للأعمال الخيانية التي تقررت في مؤتمر تشرين الثاني 1910 السري.

لقد قرر الاتحاديون في هذا المؤتمر السري، أن يدير محور المناقشات في مجلس النواب عدد من الأشخاص المعينين، وعلى من تبقى من النواب الاتحاديين أن يدلوا بأصواتهم فقط.

إلى جانب هذه السياسة الدنيئة الخيانية التي نتجت عن مؤتمر تشرين الثاني عام 1910، جرت جرائم إبادة في البلقان في مدن أوسكوب، كومانوفا، كوجانا، ماناستر وغيرها ذهب ضحيتها 2000 من القتلى، وأكثر من 5000 من الجرحى.

ولكي يعزز الاتحاديون مركزهم بالقوة في الحكومة، فرضوا على كل موظف مدني أن يصير عضواً في حزب الاتحاد إذا كان يريد أن يحافظ على وظيفته.

في أوائل أيام دستور 1908 لم يكن يتجاوز عدد الاتحاديين 400 عضواً، ارتفع هذا العدد في العام 1914 إلى 350000، بما فيهم كل العسكريين والموظفين المدنيين المنتسبين الذين كان من بينهم الأشراف والبكاوات والحميديون السابقون.

استقر الآلاف الخمسة من الشرطة المنقولين من البلقان المشبعين بالحقد أولاً في الولايات الأرمنية التي يغلب فيها السكان الأرمن، وكانوا يتألفون من الشرطة وضباط الشرطة ومن مختلف المراتب من العسكريين، الذين أصبحوا فيما بعد العاملين والمنفذين لخطة الحكومة الاجرامية في الإبادة الجماعية الرهيبة.

لم يكن الأتراك يشكلون أكثرية في الامبراطورية العثمانية، لكنهم كانوا يسيطرون على الجيش، وعندما حصل وارتفعت أصوات معارضة في مجلس النواب، حلوا المجلس مرتين وتغاضوا في الانتخابات عن وعودهم بالتمثيل النسبي العادل في المجلس، وراح مركز الاتحاد يوعز إلى أنديته الفرعية بالعمل على أن لا ينجح إلا مرشحوه أو مؤيدوه.

صار أحمد رضا رئيساً لمجلس النواب، بعدما عاش عشرات من السنين في أوروبا. ففي أيام المجزرة الكبرى في العامين 1915 و 1916 كان في مجلس الشيوخ، ثم تلاه في مجلس النواب صاحب الكرش الكبير خليل بك، الذي صار في وقت قصير في تشرين الأول عام 1915 وزيراً للخارجية. كان خليل بك قد اعترف بخبث (أن مظالم كثيرة قد ارتكبت بحق الأرمن).

كان أحمد رضا قد جمع حوله، حين كان في باريس عدداً من الموظفين والأدباء والعسكريين والأساتذة الأتراك، وترأسهم. وعندما وصل هؤلاء «المثقفون الأتراك» إلى الحكم نسوا الأفكار (التحررية) التي نادوا بها.

يكتب أحمد رضا في الصفحة 147 من كتابه «الأزمة الشرقية» (أنه فخور لأنه ولد تركياً ولا يريد أن يجد سعادته في مأساة الآخرين). على أنه عندما كان في أوروبا، كان يحاول بخبث رفض مجازر 1894 و 1895، ويتظاهر تضليلاً بالتعاطف مع الأرمن. يواسيهم ويبدي أسفه لما لحق بهم من جور.

كان أحمد رضا، وهو الزعيم الاتحادي التركي يحسد الأرمن واليونانيين، ويقول بأنهم شكلوا طوائف ديموقراطية متطورة. بينما الأتراك ظلوا متخلفين لأنهم ينتظرون كل شي من الدولة.

إنه يفسر، بغباء، تدهور الأوضاع في البلاد، ويبين أنها نتيجة لخمول الترك، واكتفاء العسكريين والقضاة والموظفين بالتقاط الفتات، على الرغم مما يسمى بعهد الدستور.

كانت المئات القليلة من الاتحاديين، من عسكريين وشيوخ وأصحاب عمائم قبل دستور عام 1908 تتستر في البلقان باشتراكها في اجتماعات جمعيات البنّائين الحرة الايطالية «مقدونية»، و «ريزورتا»، و «ليبر»، و «لوكس»،والفرنسية «فيريتاس»، والاسبانية «بيرسيفيرانتسا»، حتى اليونانية «فيليبوس». أما بعد إعلان دستور 1908 فقد افتتح الاتحاديون فروعاً لجمعيتهم في المدن الرئيسية من البلقان وآسيا الصغرى، وقسموا الحزب إلى أقسام قيادية تتبعها الأقضية والألوية والولايات، وانتخبوا أعضاء قيادة محلية ولا يحق لغير قيادات الفروع في الولايات الاتصال المباشر مع القيادة المركزية، ويمثل الولايات عضوان في المؤتمر العام، أما فروع الأقضية والألوية، فلها حق الاتصال بفروع الولايات فقط.

ولقد ضم الحزب كل فئات الناس، كالأشراف، والبكوات، ورجال العهد الماضي، وأشخاص لا هدف لهم وهم من حثالة القوم وذلك بغية الاستفادة منهم عدداً ونفوذاً وشعبية. وتستوفى منهم نسبة 2 بالمئة من دخلهم كرسوم اشتراك.

فلقد جمعوا مثلاً، اشتراكات في العام 1910 مبلغ 500000 ليرة ذهبية أو ما يعادل 2500000 دولاراً من 350000 عضواً.

فيما بين 1 إلى 13 تشرين الثاني عام 1910، عندما أقرت فكرة الإبادة في اجتماعات الحزب السرية، اتخذوا كل الاجراءات لوضع كل القوى المعارضة تحت قبضتهم وازالة كل الفئات المناوئة عن طريقهم.

وقرروا جلب مهاجرين يوطنونهم في المناطق الأرمنية أو النواحي القريبة منها.

في الثلث الأول من العام 1911، عندما تمت أول مجزرة في البلقان، أرسلوا طلعت، العضو البارز في الاتحاد، لمراقبة سير العمل «بغية ايجاد الحل». وتبين بالنتيجة أنه لم يذهب للكشف عن المسؤولين، بل ذهب لتشجيع العسكريين،

منفذي المجزرة الأولى، على الخوض في مزيد من المجازر (إنه المجرم طلعت نفسه الذي زار بعد أربع سنوات بنفسه في خريف 1915 منطقة الأناضول ليطلع على عمليات الإبادة والتهجير والتأكد من حسن سيرها).

تبعاً للظروف، وفي تشرين الأول من العام 1911 انتقل المركز الاتحادي العام من سلانيك إلى استانبول.

وفي العام 1912، نقل الاتحاديون عبد الحميد ونساءه الأربع على باخرة «لوره لاي» الألمانية إلى استانبول لحجزه في البوسفور، في قصر بيلار بيي (بك البكاوات) حتى موته. وكان سفاح يلديز، قد بقي سنتين ونصف في سلانيك (من أيار عام 1909 إلى تشرين الثاني عام 1912). ومات في استانبول إبان الحرب العالمية، وبكى عليه طلعت حين دفنه. لم لا؟ وقد كان معلمه ورفيقه في أعمال الإبادة.

اشترك أربعون شخصاً في تحضير منهاج عمل حزب الاتحاد، باقتراحات متساوية تقريباً فكان الرأس المدبر للاتحاد هذا يشبه تماماً تنيناً متعدد الرؤوس، تنيناً جبلياً يحمل أربعين رأس أفعى، الذي يعد كل معارضة جريمة فيطمسها.

لقد انقلب هؤلاء القادة الأوفياء «المفكرون سابقاً» إلى أدوات خبيثة مستبدة ناكرة تواقيعها، متخذة من القتل وسيلة لازاحة معارضيها، وعلى الرغم من أن العنصر التركي في الامبراطورية العثمانية كان لا يشكل إلا 25 بالمئة فقط من عدد السكان، وبدلاً من أن يعمدوا إلى ترسيخ عوامل الاتحاد والترقي في البلاد، صاروا كسابقيهم يؤمنون بسياسة الإبادة والحكم المستبد المطلق.

بعد الإخفاق في حرب ايطاليا والبلقان أفل نجم الاتحاديين، ولكنهم أصبحوا أكثر شراسة وعادوا إلى الحكم من جديد. بعدها ارتكبوا جرائم قتل فظيعة وأدخلوا الرعب في قلوب رئيس الوزراء كامل باشا والوزراء.

وفي 9 كانون الثاني من العام 1913 قتلوا وزير الحربية الجركسي ناظم باشا

المتخرج من الكلية الحربية الفرنسية سان - سير، وناظم هذا كان هو صديق النائب السابق الأرمني فارتكيس سابقاً.

قبل كانون الثاني من العام 1913 بقليل، عزا ناظم باشا سبب الانكسار في حرب البلقان إلى استهتار واهمال الخبراء الألمان، وعندما طلب كبار ضباطهم مقابلته رفض استقبالهم، وكلفه هذا الرفض حياته.

بعدما تولى الاتحاديون الحكم المتميز بالجريمة،ملؤوا كل وظائف الدولة بأشخاص ينفخون في بوقهم، وملؤوا الأناضول والمناطق الأرمنية بالمخبرين والمسلحين منهم، الذين راحوا يضعون العراقيل في وجه التجارة، ملوحين بالتتريك في وجه بقية القوميات.

كان عمر ناجي قد أرسل إلى الأناضول المركزية، وكان مصطفى نجيب قد نظم نواحي شواطيء البحر الأسود، وعين معمر حاكماً عرفياً على أرمينيا الصغرى والدكتور ناظم حاكماً عرفياً مطلقاً في آسيا الصغرى.

شارك في اجتماعات الاتحاد المركزية السرية من الوزراء، خليل (عم أنور)، والجنرال نعيم جواد، وطوبال (أي الأعرج) اسماعيل حقي باشا، وبهاء الدين شاكر وغيرهم، وكلهم مخلوقات مجرمة من أصناف الضباع آكلة اللحوم البشرية.

بعد تموز عام 1914، توضح قدر الأرمن السيئ، بمعاهدة الدفاع المشترك بين تركيا وألمانيا الموقع في 2 آب 1914، (سنأتي على ذكر صيغتها الأصلية بعد قليل)، والتي بنتيجتها تسللت بعد ثمانية أيام باخرتان حربيتان سراً إلى الدردنيل، كانت هذه أول بادرة شؤم، والثانية كانت في الانزال الذي لم ينجح على شواطيء الدردنيل، والذي أثار غضب الاتحاديين، والثالثة، هي أن الجيوش الروسية على الرغم من انتصارها في أواخر كانون الأول عام 1914 في صاريغاميش، انسحبت بالتدريج بعد إبادة الجيوش التركية الثلاثة، تاركة الشعب الأرمني لقمة سائغة في فم الذئب التركي.

الجنود الأرمن في الجيش التركي

لم يكن الهدف من القرار الذي صدر عن المؤتمر العام للاتحاد في سلانيك المصدق من قبل مجلس النواب والقاضي بتجنيد المسيحيين المحافظة على حدود البلاد، بل كان الهدف هو الهيمنة على الجنود من غير الأتراك لتسهيل عملية إبادتهم بالوسائل العسكرية فيما بعد.

تشكلت إبان الحرب العالمية الأولى 120 طابوراً أو سرية من مختلف الطوائف المسيحية أكثرهم من الأرمن، حسب الإحصاء الذي سجله المارشال بومياكوفسكي، الذي بقي عشر سنوات ملحقاً عسكرياً لامبراطورية النمسا-هنغاريا في استانبول. ولم يُسلح الجنود المسيحيون، بل وضعوا لأعمال التحميل والبناء، ثم قتلوا سراً في أماكن مختلفة، على الرغم من تفانيهم في الأعمال التي كلفوا بها، وعنهم يكتب شاهد العيان المؤرخ والكاتب الانكليزي أرنولد جوزيف توينبي فيقول: «إن إبادة الجنود الأرمن اللاإنسانية التي تمت بمعرفة وتخطيط العسكريين والحكام المدنيين الترك، تشكل أكبر جريمة وحشية في العالم، وأخسها وأحقرها».

ومن العاملين في تنفيذ خطة الاتحاد السريّة، الثعلب القديم العسكري (عصمت) الذي أخذ فيما بعد لقب إينونو. كان رئيساً لأحد فروع الاتحاد السريّة في أدرنة في العام 1907 (في أوساط الجيش الثاني التركي)، وفي أيام الحرب كان مستشاراً لأنور. وحين توقيع المعاهدة المشؤومة التي أبرمت في لوزان صار رئيساً للوزراء في عهد (كمال)، يعاونه أحد مجرمي الإبادة المدعو الدكتور (رضا نور).

في فترة رئاسة إينونو، كان رضا نور زعيماً لحزب الخلق، اتبع نفس السياسة التتريكية، وهو ما سار على منواله جلال بايار الاتحادي منذ ثلاثين عاماً، الذي لبس ثوب الديمقراطية، واتبع سياسة التعصب والوحشية الاتحادية، أما وزير

خارجيته السابق فؤاد كوبرولو، المؤرخ، والسياسي، وإلى آخره... فكان اتحادياً هو الآخر تولى مهمة الأمين العام لهذا الحزب في إزمير، ولم يتخل أحدٌ من هؤلاء الاتحاديين عن مفاهيمه الاتحادية الوحشية.

شكل الاتحاد حكومة مستبدة عرفت بالتعصب والحقد، بما يشبه الستالينية، مستفيداً من ظروف الحرب لإبادة الأمة الأرمنية، وإذلال العناصر غير التركية.

وكانت السياسة الألمانية تطابق السياسة التركية هذه، لأن ألمانيا كانت تريد أن تسلح تركيا بشتّى السبل (راجع die grolle politik - السياسة الكبرى، المجلد 38، برلين، 1923- 1927).

لقد حاول الألمان بواسطة السفير الألماني فانغنهايم بشتى السبل، اجتذاب الأتراك ومداراتهم، واحباط الإصلاحات التي تخص الأرمن في تموز عام 1913. وبفرقة ألمانية عسكرية جعلوا من تركيا دولة محاربة، وأرخوا لها الحبل بوعود برّاقة ترمي إلى عظمة الدولة في المستقبل.

في أواخر تموز عام 1914، عندما اندلعت الحرب بين الألمان والانكليز، وبين الفرنسيين والألمان، نشطت محادثات معاهدة التسليح: التركية الألمانية، بين الزعيم الاتحادي أنور والسفير الألماني فانغنهايم، ثم اتجها إلى معاهدة عسكرية سريّة.

وتتضمن هذه المعاهدة العسكرية السريّة بين تركيا وألمانيا ثماني مواد تم التوقيع عليها في استانبول في 2 آب عام 1914، نكشفها من محفوظات الحكومة الألمانية (أرشيف الرايخ)، لأنها لم ترد كاملة في المنشورات الفرنسية أو الانكليزية:

1- تتعهد الدولتان المتفقتان الحياد في الصراع بين امبراطورية النمسا- هنغاريا وصربيا.

2- إذا تدخلت روسيا تدخلاً عسكرياً واضطرت ألمانيا إلى حماية النمسا وهنغاريا، فحسب قانون مدعاة المعونة، أي في حال تعرضها للهجوم تكون عندئذ تلك الحالة ملزمة لتركيا وكأنها قضيتها.

3- في حالة الحرب، تبقى الفرق الألمانية تحت تصرف الحكومة التركية، التي تتعهد بأن يكون لهذه الفرق الألمانية تأثير كبير على مجمل قيادة الجيوش التركية، حسب الاتفاقية بين وزير الحربية التركي وقائد الفرق الألمانية.

4- تتعهد ألمانيا بالدفاع عن الأراضي العثمانية عندما تتعرض لخطر يهددها.

5- وقّعت هذه المعاهدة بين الامبرطوريتين للتحالف وقت الأزمات الدولية، وتلتزم كل دولة بها بدءاً من تاريخ توقيعها، وستستمر هذه التعهدات المتبادلة بينهما حتى 31 كانون الأول عام 1918.

6- في حال عدم اعتراض أحد الطرفين على استمرار هذه المعاهدة قبل ستة أشهر من نفاذها، يستمر مفعول هذه الاتفاقية خمس سنوات أخرى[2].

7- يصدق هذه المعاهدة القيصر الألماني والسلطان العثماني، ويتم تبادل النسخ الموقعة خلال شهر واحد إعتباراً من تاريخ التوقيع عليهما.

8- تبقى هذه المعاهدة سرية، ولا تنشر دون موافقة حكومتي الدولتين الموقعتين.

توقيع:

السفير الألماني فون فانغنهايم

رئيس وزراء تركيا سعيد حليم

بعد ثمانية أيام من التوقيع على هذه المعاهدة، دخلت الدردنيل سراً باخرتان حربيتان هما: غوين وبريسلاو. قبل أن يبدأ أنور بمحاربة الروس في 14 تشرين الأول عام 1914، حاول أن يفجّر الحرب ثلاث مرات وبخاصة ضد الروس، لكنه نجح في محاولته في 29 آب عام 1914 بعد انكسار روسيا في تانينبورغ، بسبب الثورة التي هبت في مجلس الوزراء بعد احتجاج السفراء الموحد.

كان طلعت وحده يؤيد أنور منذ البداية، أما جمال، فكان يقوم بدور حيادي

حتى 15 تشرين الأول، بينما عارض فكرة الحرب فوسكان مارديكيان وسليمان البستاني، وكان رئيس الوزراء والوزراء الآخرون يترددون في البت بالأمر.

في الثامن من أيلول، أعلن طلعت إلغاء الرسملة ومعاهدة برلين، واحتدم الجدال مرة أخرى في مجلس الوزراء في 16 أيلول، إذ كانت الرغبة ملحة لدخول البواخر الألمانية في 19 أيلول فجأة إلى البحر الأسود لضرب روسيا، (الاطلاع على التفاصيل في المحفوظات الألمانية وفي برقيات السفير الألماني). في 9 تشرين الأول، وللمرة الثالثة، على الرغم من أن أنور وطلعت كانا يشكلان أقلية ثم استطاعا أن يجلبا الوزراء الآخرين بالإضافة إلى الوزراء المستقلين، وأرسل أنور في 9 تشرين الأول (حسب التقويم القديم) البرقية التالية إلى القيادة العليا في ألمانيا باسم الجنرال فون مولتكه:

«تلقت القوات المهاجمة التركية أمراً بالاجراءات التالية احتياطاً:

1- تهاجم البواخر التركية البواخر الروسية دونما إعلان حرب، بغية السيطرة على حوض البحر الأسود. تترك ساعة الهجوم لتخمين قائد البحرية (زوخون). بعد احراز النصر في هذه المعركة سيعلن مقام السلطان العالي الجهاد المقدس للقوات التركية والألمانية والنمساوية على العدو.

2- وعلى الجيش التركي الموجود في أرمينيا أن يضرب القوات الروسية الموجودة في القوقاز بقوة.

3- يسير الجيش الثامن عند اللزوم مع الجيش الثاني عشر إلى مصر على الرغم من أنه لن يصلها قبل ستة أسابيع.

4- عندما يتم الاتفاق مع بلغاريا، تهاجم القوات التركية مع القوات البلغارية على صربيا، والغاية من هذه التحركات الضغط على رومانيا واليونان.

5- فاذا تحالفت رومانيا معنا، هجمت الجيوش التركية مع الجيوش الرومانية على روسيا.

6- تتخذ الاحتياطات لانزال ثلاثة أو أربعة جيوش في أوديسا، لتأمين السيادة

البحرية... (أرقام مشفَّرة). تتعلق موعد التحركات العسكرية بتقدم القوات الألمانية النمساوية.

أرجو أن تتحالف بلدان البلقان مع ألمانيا والنمسا وتركيا وأخص بالذكر منها تلك التي لم تتحالف بعد. على ألمانيا أن تبذل جهدها لتأمين ذلك. وحتى ذلك الحين تنتظر القوات التركية الرئيسية في تراقيا على شواطيء مرمرة، بينما يرابط الجيش العاشر قريباً من صامصون.

وإذا وقفت دول البلقان الموقف المعادي، فتضرب بلغاريا.

أما ما يتعلق بالعمليات الحربية التي يقوم بها الجيش التركي، فلقد أحيط الملحق العسكري الألماني علماً بها.

إعلامنا مواقفكم على رغباتنا هذه».

التوقيع

نائب القائد العام: أنور

على ان أنور كان قد أصدر أمر الهجوم التالي قبل أن يحصل على رد برقيته (نستخلصه من أرشيف البحرية (مارين – أرشيف) من ملف أوراق العمليات البحرية):

استانبول 22/9 تشرين أول عام 1914

الساعة 22 – سري

من القيادة العليا

إلى قائد البحرية الأميرال زوخون

يجب أن تكون للبحرية التركية سيطرة على البحر الأسود، ابحثوا عن الاسطول الروسي، اهجموا عليه أينما وجد، دون إعلان الحرب.

أنور

تذكر خطوة أنور هذه بهجوم اليابان السري المفاجيء والخبيث على بيرل هاربر المعروف، لأنهم أشاعوا زوراً وبهتاناً، أن (الروس هاجموا البوسفور) وأن تركيا تدافع عن نفسها.

أما نتيجة هذا الأمر فيبينها نائب أميرال البحر الألماني هيرمان لوري حسب المحفوظات البحرية كما يلي:

«في 15/ 28 تشرين الأول عام 1914، تم الهجوم على أوديسا ظهراً بناء على أمر أنور السري. مرت الباخرة الحربية «غوين» (المسماة ياووظ) في شرقي زونغلداغ بميناء أماسرا وبسيرها نحو الشمال قصفت سيباستابول (في شبه جزيرة القرم). وفي 16/ 29 تشرين الأول عام 1914 عادت إلى البوسفور، بمرافقة سفن الطوربيد «طاشوز» و «صامصون».

ذهبت الباخرة الحربية حميدية إلى تيوتوسيا بقيادة رؤوف وعادت إلى البوسفور عن طريق أوديسا، أما «بريسلاو» (المسماة ميديللي) فذهبت أولاً إلى طامان ثم إلى نوفوروسيسك وعادت إلى استانبول مارة بالقرب من سينوب، كما عادت سفن الطوربيد «صامصون»، «غايرات» و «معاونت» من «أوديسا». أغرقت الباخرتان الألمانيتان سفينتي «شورا» و «إيدا» البخارية وحاملة الألغام «بروت» والباخرة «الأمير الاسكندر الكبير» و «V رقم 3».

لقد وضع أنور تركيا أمام الأمر الواقع، وبهذا بدأت الحرب الروسية التركية (راجع التفاصيل في - «الحرب البحرية»، الرقم 2 المجلد 5، من «أزمة على البحر» -dez krise zur see). ولم تفلح معارضة وريث العرش يوسف عز الدين ابن السلطان عزيز، بل قتلوه مثل أبيه، وادعوا بموجب تقرير طبي أنه «انتحر»، وكان من بين الأطباء الذين وقّعوا على التقرير الطبي ضبع هو الدكتور المسمى بهاء الدين شاكر، المسؤول الأكبر عن عملية الإبادة الأرمنية.

حسبما ذكر أنور في برقيته رقم 2 تاريخ 9 تشرين الأول 1914 كان أمر القتال مجهزاً، وهذه البرقية هي إحدى الوسائل لإبادة الأرمن، وأمره يتألف من

5000 كلمة، على ورقة تفوح منها رائحة الدم، ويوجد في نصها الأصلي السطور التالية، التي نوردها حرفاً بحرف:

«ليصان الوطن منهم،
وإن دم الكفار أصبح هدراً،
فأي بذيء أعدى من هؤلاء.
وإن الخير كل الخير في تحقيق هذا الأمل».

إلى جانب هذه التوصيات الدامية، وفي أثناء إجتماع طلعت مع السفير الألماني فانغنهايم في 2/ 15 شباط عام 1915، قال طلعت كلمات جهادية بالفرنسية (cet le seul moment propice) تتعلق بانهاء القضية الأرمنية، وتعني «إنها الفرصة الوحيدة المناسبة». وهكذا يتفق الجهاد المذكور في برقية أنور مع كلمات طلعت بالفرنسية.

ورغبة من الحكومة التركية الدنيئة في التستر على جريمة إبادة الأرمن وذر الرماد في عيون الشعب، نشرت في الجريدة توضيحاً من ثلاث مواد (المواد 1، 2، و 8) في بضعة سطور: «إن الأرمن المشتبه بهم سينقلون جماعات أو فرادى إلى أماكن غير أماكنهم، ولسوف يعاقب المعارضون بشدة».

إن ما نشر في الصحف من هذه الكتابة في 14 أيار 1915، حسب السجل الحكومي التركي، هو أجزاء قليلة من تعميم سري يأمر بالإبادة، وتتألف الكتابة الأصلية من 8 مواد، تتعلق المواد 3 – 4 – 5 – 6 – 7 – بإبادة الأرمن بعد تهجيرهم ومصادرة أموالهم غير المنقولة، وجعل بيوتهم التي يتركونها سكناً للمهاجرين الترك وزوجات الضباط وأبنائهم.

ووزع هذا التعميم على نسخ على كل الوزارات مكتوباً بالحبر البنفسجي، بخط اليد على صفحة واحدة متقاربة السطور استهلت بالكلمتين: «سري جداً» (غايت محرم).

واشتركت كل وزارات الدولة والجيش في هذه المجزرة، مرت عليها

تعليقات الصحف الفرنسية والانكليزية والأمريكية مروراً عابراً.

أما ما يسمي بال (تشكيلاتي مخصوصة) أي الوحدات الخاصة، وهي أدوات القتل العسكرية المتعاملة مع وزارة الحربية، المدربة على تنفيذ خطط الإبادة الجماعية وجرائم القتل المختلفة، فقد تزودت بالأسلحة الحربية اللازمة من وزارة الحربية نفسها.

إلى جانب هذه التدابير، وفي أثناء اجتماعات القيادة المركزية للاتحاد والترقي في نور عثمانية في استانبول، اتخذت قرارات إضافية (شباط 1915) ووضعت موضع التنفيذ فوراً، ودونت بنوعين من الشيفرة السرّية بغية الاتصال، أرسل النوع الأول لتنفيذ تعليمات المركز، وهي، حسب البيان، مؤلفة من ثلاثة أرقام مختلطة، مرتبة حسب الأبجدية العربية،أما النوع الثاني فقد خصص للتعليمات الصادرة عن الألوية والأقضية بترتيب الأبجدية أيضاً، لكنها برقمين مختلفين في هذه المرة، مقابل كل حرف.

وها هو مثال لشيفرة مرسلة من المركز إلى الألوية: 320، 317، 430، 327 وهي تعني إبادة جميع الأرمن في تركيا، وبمثل هذا الشكل نظمت رسائل التعليمات الرئيسة المتعلقة بتتريك أو إبادة الأطفال من الأرمن.

ولاحتواء الأموال المسروقة والممتلكات المصادرة وإعطائها صفة رسمية قانونية، فقد صدر قانون صدق من مجلس الشيوخ باسم «قانون الأموال المتروكة» نشر في الجريدة الرسمية التركية «تقويم الوقائع» في العدد الصادر يوم 13 أيلول عام 1915.

ولمصادرة ممتلكات الأرمن بنسبة مئة بالمئة، نظمت لوائح وجداول خاصة وبأعمدة منفردة تتضمن تفاصيل المعلومات عنها، من البيوت والأراضي والكنائس إلى المدارس والمستشفيات، وأرسلت هذه اللوائح والجداول إلى وزارات الداخلية، والأوقاف، والمعارف والتجارة والحربية، وكانت حصة وزارة الحربية منها حصة الأسد.

* * *

يوجد تحت يدنا تقريران من ألمانيا بتاريخ حزيران 1916، يتعلقان بقتل 4000 من العمال والمهنيين الأرمن المجندين في ميدان مهام جناح الفيلق العاشر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اتجه زعماء ثعالب السياسة التركية إلى لصق تهمة الإبادة والجرائم بعدد محدود من المجرمين العاديين، وتشكلت محاكم حربية، أصبحت مضحكة فيما بعد نتيجة لأعمالها، فقد دخل المجرمون المتوحشون من باب، وخرجوا من الباب الآخر واختفوا، وبعد عام ونصف العام من بداية المحاكمات توصلت إلى قرار حكم نشر في الصحف، لكن الحكومة التركية تنبهت إلى عواقبه المستقبلية الوخيمة، وجمعت كل الصحف التي نشرته ومنعت تداول تلك الصحف. وبحوزتنا عدد 5 آب 1920 من صحيفة «ترجمان حقيقت»، نشرت فيها قرار تلك المحكمة الحربية وهو يقول: «لقد خططت الجريمة بحق الأرمن وتقرر في اجتماع القيادة السرية المركزية لحزب الاتحاد ايجاد الوحدات الخاصة، المنظمة المتعطشة إلى الدم، والاتصال بينهما بنوعين من الشيفرة». في خلال جلسات المحاكم الحربية تجمع 96 ملفاً كبيراً، تحمل بعض المدونات الحكومية وصودرت فيما بعد بكاملها من قبل الكماليين.

عندما عرضت مسألة إبادة الشعوب الجماعية على هيئة الأمم المتحدة في العام 1948، ادعى الأتراك أن قانون الإبادة الجماعية لا يشمل الأحداث التي سبقت تاريخ صدوره، مع علمهم الأكيد بوجود قوانين عسكرية ومدنية رادعة، أثناء إرتكابهم تلك الجرائم، فالمسألة ليست مسألة عدم وجود القانون، وإنما هي مسألة التغاضي عن تطبيق العدالة، والتهرب من احقاق الحق ودفع التعويض.

إن الاتحاديين الذين يدعون أنهم مسلمون، كانوا يخالفون ويخونون قرآنهم. فلقد ورد في الآية 41 من سورة المائدة (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم). وفي الآية 48 من سورة المائدة (وكتبنا

عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجراح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون).

أي اسلام يدعيه سارقو الصلبان ومستحلو البنات الأرمنيات من رؤساء الحكومات التركية، الاتحاديين والكماليين والعصمتيين والباياريين.

وفي سبيل مصالحهم عاونهم الحكام الغربيون وساعدوا الترك على بغيهم وشرورهم. لقد تم الآن تسليح الدردنيل بالأسلحة الانكليزية، وتصنّع معامل كارابوك الحديد والسلاح في شمال أنقرة تحت إشراف الخبراء الانكليز، كما أن ترسانات صناعة البواخر في خليج إزميد هي أيضاً تحت إشراف الانكليز.

ولم تتغير المفاهيم بعد موت مصطفى كمال، وعهد حكومة عصمت في عام 1938، ففي عامي 1942 - 1943 وتحت اسم فالك فرغيسي (ضريبة الحيازة) قضوا على اقتصاد الأرمن الذين كتبت لهم النجاة، فبالاضافة إلى مصادرة البيوت والأملاك والدكاكين الكثيرة، أرسلوا 50.000 من المسيحيين إلى أشكالا (في منطقة أرضروم) للعمل في تعبيد الطرقات تحت قسوة البرد وكثافة الثلج، فمات منهم 37.000، عدا عن الذين فقدوا عقولهم أو ماتوا إثر نوبات قلبية، وتكفي مقالات زولتبرغر الثلاث المنشورة في صحيفة نيويورك تايمز لالقاء الضوء على النفسية التركية.

إن الأحداث التي جرت في 6 أيلول عام 1955 في عهد حكومة جلال بايار "الديمقراطي" تؤكد أن التركي وإن غيّر ثوبه وقميصه وقبعته فهو لم يغيّر رأسه.

على أن ما نشرته الصحف التركية الصادرة صباح 8 أيلول عام 1955 من صور في صفحاتها الأولى، كان أبلغ بكثير. ولكن الحكومة التركية منعت توزيع تلك الصحف وجمعتها من الأسواق.

كانت الصور المنشورة في الصفحات الأولى من 5 صحف تركية هي: «حريت» و«مليت» و «طان» و «وطن» و «يني ستانبول» تحمل كتابات تحتها «اعتقل أكثر من 2057 مخرباً وسارقاً»، «حضر بايار ومندريس والوزراء وشاهدوا بأنفسهم»، «مئات الحوانيت التجارية وقد بعثرت محتوياتها وألقيت في الطرقات»، وتحت صورة أخرى «استمرت هذه الأحداث من الساعة السادسة مساء حتى صباح اليوم التالي»، «الخراب منتشر في بيوغلو، سلطان حمام، غلاطية وأمين أونو ومن مثلها كثير في إزمير وأنقرة».

«افتعل حريق في المستشفى اليوناني في بالقلي» (مع صورة) «مثل هذه المسروقات جمعت في 1500 منزل».

صورة أخرى: «تمر الدبابات التركية في الشوارع على أنهار من الزيت».

قدرت تلك الصحيفة الصادرة باللغة التركية ما أصاب تركيا من ضرر في ليلة واحدة بمليار ومئتي مليوناً من الليرات التركية الورقية، أي ما يعادل ثلاثمائة مليون من الدولارات.

ها هي تركيا الديمقراطية، بصور تركية.

أما العيب فهو أن الصحف الانكليزية والامريكية لم تنوه بشيء عن الحادث إلا ما نشره أحد أعضاء مجلس الشيوخ باعتباره شاهد عيان، على الرغم من مرور خمسين عاماً على سقوط السلطان عبد الحميد، ورغم ادعائهم بالعلمانية الغربية، فقد ظلوا يمثلون الوحشية التركية قلباً وروحاً.

ولقد صدق المثل التركي – «بقدر ما تتغير تبقى نفسها».

إنها ظاهرة بشعة أن يوجد في الحكومات الغربية من يعاون تركيا على جرائمها الوحشية، أمثال اللورد كرزون، وهو حفيد تاجر يهودي من البندقية، هانوتو أو فرانكلين بويون، فانغنهايم أو هومان، غاليتسين أو نيلدوف، بريستول أو جايلدز، ولكن هناك بين شعوب هذه الدول كثير من رجال الفكر والقلم المنصفين والعادلين.

وحيال هذا الظلم وإزهاق دماء مليون ونصف المليون منا نحن الأرمن، وخمسة مليارات من الدولارات من الممتلكات التي ضاعت بسبب ضياع التراب الأرمني، فإن الكفاح من أجل العدالة هو حق لا يغتصب ولا يموت بالنسبة لنا.

...

تشكيل أدوات
فرق الإبادة العسكرية التركية

نقتطف من كتاب مولان زادة رفعت، «الوجه الخفي للانقلاب التركي» (تركية انقلابنك ايج يوزي) الفقرات التالية، وقد ترجمتها حرفياً، وأوردها بحذافيرها مع بعض التوضيحات والنص التركي لبعضها، متوخياً شرح بعض نقاطها.

يبين مولان زادة في الصفحة 108 من كتابه، طريقة تشكيل «الوحدات الخاصة»، أي أدوات فرق الإبادة العسكرية بين عامي 1914 – 1918، فيقول:

«طالما بدأ الروس الهجوم بعد نكبة صاريغاميش يتقدمهم فدائيو الأرمن الخارجون على القانون وقد تسببوا في إثارة الفتن هنا وهناك، وانتهى بهم الأمر إلى الاستيلاء على وان واجبار واليها جودت بك على الهرب[3]، فقد قرر حزب الاتحاد والترقي في جلسته السريّة الطارئة إبادة الأرمن، وعدم ترك أرمني واحد على قيد الحياة (صفحة 108)[4]. فور صدور هذا القرار دارت مباحثات بين القادة الترك حول طريقة تنفيذه وأحيل الأمر إلى لجنة تنفيذية كان من بين أعضائها الثلاثة الدكتور بهاء الدين شاكر، والدكتور ناظم ووزير التربية شكري[5] سميت لجنة التنفيذ الثلاثية.

أما المنفذون، فهم مجرمون متعطشون للدماء، أُخلي سبيلهم من السجون وأطلق عليهم اسم الوحدات الخاصة، إضافة إلى عدد من الخارجين على القانون.

لقد فعل هؤلاء كل ما يمكنهم من المساوىء والجرائم التي تبقي وصمة عار في جبين تركيا، زد عليها بحر الدم الذي اغرقوا الأرمن فيه مما لا يمحى مدى التاريخ. (صفحة 108).

لقد حُمِّلت مسؤولية كل هذه الجرائم التي ارتكبتها الوحدات الخاصة على كاهل الشعب التركي، هذه الصفحات السوداء كتبها قادة الاتحاد: (الدكتور بهاء الدين شاكر، والدكتور ناظم ووزير التربية شكري بك) الذين يعتبر تبرير موقفهم مخالفاً للضمير والحق».

لمحة خاطفة عن أعضاء اللجنة الثلاثية المنفذة للتشكيلات:

علي شكري - في عام 1908 كان نائباً لحاكم سيريز في البلقان، في عام 1909 شكّل فرقة خارجين على القانون في سيريز. في عام 1910 أوعز إلى الجركسي أحمد أديب والملقب بـ (صارى إيفية) بقتل الكتاب الأحرار: أحمد صميمي، حسن فهمي، والمحرر زكي بك. هذا المجرم العادي صار وزيراً للتربية من عام 1913 - 1918. شنقه مصطفى كمال في إزمير بتهمة محاولة قتله، أما رفيقه أحمد الجركسي، فهو قاتل زوهراب، وفارتكيس وجزار الأرمن في مناطق وان، دياربكر وسيفيريك. وعميله أديب، الملقب بـ (صارى إيفية) فهو العميل المقرب لوالي حلب عبد الخالق وهو الإرهابي جزار الأرمن في منطقة بين النهرين.

الدكتور بهاء الدين شاكر: عضو في مجلس الاتحاد وصاحب النفوذ الأكبر فيه. كان طبيباً لولي العهد يوسف عز الدين، ولا شك في أنه أحد جلاديه. في تشرين الثاني عام 1914، أباد بمساعدة الخارجين على القانون أرمن أردانوش، وفي فترة ترحيل الأرمن كانت مدينة أرضروم مركز عمله. يستعمل نوعين من الشيفرة واحدة للتراسل مع وزير الداخلية طلعت، والثانية للتراسل مع وزير الحربية أنور، يتعامل مع حكام الولايات بعملية الإبادة الجماعية. في عام 1918 هرب إلى برلين وتآخى مع زينوفييف وراديك، وكان يشتغل في برلين مع طلعت، قُتل في برلين في 17 نيسان عام 1922 على يد آرام يركانيان وأرشافير شيراكيان.

لا يمكن أن يدخل في عقل إنسان، كيف ينقلب رجل درس الطب في السوربون وتخرج لحماية الصحة الإنسانية، إلى زعيم للمجرمين وجزار مبيد؟

الدكتور ناظم: عضو مكتب الاتحاد، كان قبل ذلك أمين السر العام، عمل مع ضياء كوك ألب، في عام 1914 تجول في الأقضية والنواحي في دعاية ضد الأرمن، شجع من خلالها على تنكيد عيشهم وإيذائهم، ثار مع جاويد وشكري على كمال وشنق في أنقرة سنة 1926.

وكان قد حكم عليه بالموت في عام 1919 بحكم غيابي صادر عن المحكمة الحربية، قدم إلى برلين في 1920 – 1921 وفي موسكو نزل ضيفاً على (علي فؤاد).

«الحق يقال، أن كل أمة تمثل الحكومة التي تستحق أن تمثلها، وهي المسؤولة عن كل تصرفاتها وأفعالها، وتستحق كل توبيخ»[6].

بعض قرارات الاجتماع السري

لإدارة الإبادة – التشكيلات الخاصة –

1– «يتراوح عدد التشكيلات الخاصة المتعطشة للدماء، القتلة بين 8.000 و 10.000 – مهمتهم إبادة الأرمن، ونهبهم واغتصابهم حسب أوامر الحكومة». (صفحة 111).

2– «ندرس مع طلعت المدن والأقضية الأرمنية التي يجب إبادتها، نوزع المناطق ونرسل ما يلزم من الخارجين على القانون إلى الطرقات في أمكنة معينة، لينتظروا هناك. وتعطى الأوامر إلى الموظفين المدنيين الحكوميين بتسيير قوافل يصحبها رجال الشرطة والدرك وإحضارها تحت حراستهم وتسليمها إلى الخارجين على القانون». (صفحة 116).

3– «بعد الانتهاء من قتلهم، تجمع الجثث وترمى في حفر أعدت مسبقاً لهذا الغرض وتدفن، حفاظاً على الصحة العامة، وتلوذ بالصمت على اغتصاب النساء والبنات». («الوجه الخفي للإنقلاب التركي»، صفحة 116).

«مع قبول هذا القانون العام، يجب أيضاً القبول بمبدأ العفو».

حيال هذه الجرائم الظاهرة للعيان والتي تقشعر لها الأبدان، توجد وثائق وشواهد تثبت براءة(؟) أتراك الأناضول منها، إذ بعد وقف القتال وتولي توفيق باشا رئاسة الوزارة الأولى، وفي بيانه الوزاري الذي قرأه أمام مجلس النواب، وأثناء المناقشات صرح نائب حلب أرتين أفندي بوشكزنيان، ونائب كوزان ماتيوس أفندي نعلبنديان أن حرب الإبادة التي حلت بالأرمن، إنما كانت من فعل (الاتحاديين) في أيام الحرب، وأن الكثير من الأتراك دافعوا عن الأرمن وحموهم(؟) واعتبر الشعب التركي بريئاً تجاه الحضارة(؟).

ورغبة من حكومة توفيق باشا في إنزال العقوبة العاجلة بمدبري جريمة إبادة الأرمن، قررت وضعهم أمام مجلس السلم الأعلى لينالوا عقابهم، وكان لابد من ذلك من أجل شرف الشعب العثماني التركي. (صفحة 109).

ألقى بوشكزنيان بعد الهدنة في اجتماع مجلس النواب أيام وزارة توفيق باشا كلمة تاريخية حول تمثيل وتهجير الأرمن قال فيها:

«في سنوات الحرب العالمية الأربع جرت حوادث إساءة كثيرة وظلم فادح في الامبراطورية العثمانية، وبخاصة بحق الشعب الأرمني، تجلت في حوادث القتل والتهجير، ولم يكن لها مثيل في التاريخ. وقد نفذت باسم الشعب التركي ولم يكن المنفذون لها إلا حكومة الخارجين على القانون والقتلة المتعطشون للدماء. حتى إن قسماً من رجال الحكومة كانوا شرفاء وذوي ضمائر حية[7].

لم يشارك هؤلاء الرجال في تلك الأعمال الشاذة.

إن والي أنقرة مظهر بك الذي يستحق ثواب الله، لم يوافق على تلك الجرائم، فعزل من منصبه، ولم ينفذ والي قونية جلال بك أعزه الله تلك الجرائم فنقل إلى مكان آخر، ولم يقبل شقيق متصرف كوتاهية فائق علي سليمان ناظيف هذا الظلم، فعزل من منصبه.

ولما رفض والي قسطموني الحكيم رشيد باشا تنفيذ هذه الجرائم أحيل على المعاش، وغيرهم(؟).

وبذلك تخف مسؤولية أتراك الأناضول عن تلك الجرائم درجة أخرى أمام الرأي العام العالمي»(؟).

وصف الجلسة السريّة

أرى من الضروري شرح كيفية تنظيم التشكيلات الخاصة وبأي طرق ارتكبت الجرائم والاساءات، دون أن أستر شيئاً منها.

لا تختلف التشكيلات الخاصة نصف الرسمية غير المسؤولة عن وكر للأوغاد.

من المؤكد أن التشكيلات الخاصة مستقلة عن الدولة والقوانين ومستقلة في تصرفاتها ولا تتلقى الأوامر إلا من اللجنة الثلاثية المنفذة التي هي فرقة منبثقة من جمعية الاتحاد والترقي الدموية القاتلة النهّابة.

أما اللجنة المنفّذة المؤلفة من بهاء الدين شاكر والدكتور ناظم ووزير التربية شكري. فكانت هيئة مستقلة غير رسمية ولا مسؤولة (؟)، لها أمانتها الخاصة ومفتشوها. فهي حكومة داخل الحكومة، وحزب داخل الحزب، وهي هيئة خطرة جداً.

انبثقت هذه المنظمة من بنات أفكار الدكتور بهاء الدين شاكر وأقنع بها رفاقه، وأثناء الحرب كان قد أباد كل أرمن البلاد وأراق دماء كثير من الشخصيات الهامة وخرب بيوتاً وأحرق مدناً وقرى، ومع انتهاء الحرب بدأت المنطقة تظهر في ساحة الحركات الوطنية.

كان في التشكيلات الخاصة أشخاص من روميلي غير نظاميين، مشبوهين لا رادع لهم، مجرمون، لصوص، كانوا تابعين للجنة الثلاثية في الأناضول - أي أنهم أوغاد معروفون بالقتل والنهب[8].

كان عدد هؤلاء القتلة يتروح بين 8000 إلى 10000 شخصاً، وزعوا على مفارز يتروح عدد أفرادها بين 10- 50 شخصاً (صفحة 111). وعُين لكل مفرزة

رئيس، وضباط عسكريون للنهب وحرق البيوت والأكواخ والعائلات وانتهاك الحرمات وارتكاب ما يشابهها من جرائم التعذيب والاستحياء.

لقد أصدرت لجنة الثلاثة هذه الأوامر دون خجل ولا حياء.

لم يكن أمام هؤلاء ما يخافونه، فلا ملاحقة قانونية، ولا سجن، بل العكس، كانت تلك الجرائم الوحشية تعتبر أعمالاً جديرة بالاحترام لأنها خدمة للوطن!! (صفحة 111).

ولكي نضع صورة أوضح نورد تسجيلات أول جلسة للجنة الثلاثة للتشكيلات الخاصة:

عقدت الجلسة الأولى هذه في مبنى المركز العمومي.

كان الدكتور بهاء الدين شاكر أول المتكلمين، وقال ما يلي:

«أيها الاخوان، لقد دخلنا تحت حمل مهمة حساسة ومهمّة جداً، إن لم ننجزها بالشكل المطلوب وتركناها نصف منتهية كما جرى في الماضي فإننا لن نستطيع تخليص رقابنا من انتقام الأرمن. نحن في حالة حرب، لا يوجد خوف من تدخل حكومات الدول الأوروبية العظمى، ولا صدى لنداءات الاستغاثة وطلب العون في وسائل الاعلام العالمية، ولو أنها حصلت فهي غير مجدية، وعندما تنتهي المهمة نصبح أمام الأمر الواقع وتختنق الأصوات، ولا يبقى مجال لأحد للاعتراض أو الاحتجاج (صفحة 112)، وعلينا في مثل هذه الظروف الاستثنائية أن نستفيد من الفرصة إلى أقصى الحدود، فلن تسنح لنا مثل هذه الفرصة مرة أخرى.

والآن، وقبل كل شيء، نحن بحاجة إلى قوة مسلحة مستقلة تعمل تحت أمرنا. فكيف ومن أين نؤمن هذه الحاجة الملحة؟ هذه هي النقطة الحيوية في الموضوع، وهي النقطة الهامة التي تستوجب التفكير.

لا يمكن تسليم المهمة إلى الدرك أو الجنود، لأننا لن نستطيع الوصول عن طريقهم إلى حل قاطع، ولقد أكدت ذلك تجارب الماضي.

كذلك لا نستطيع تسليم الأمر للشعب، إذ سرعان ما يكشف الشعب عن وجهه وينقلب ويثور علينا.

أساساً إن رأي الشعب ضدنا، قلت عدة مرات، إن الثورات غير الدموية تتم بهذا الشكل، تحدث اضطرابات وحركات مناهضة، لأن مؤيدي النظام القديم كثيرون، ونحن لم نأت إلى الحكم بقوة الفكر، ولولا حدة سيف الجيش لما كنا في هذا الوضع.

إذن كل الجيش مع المجرمين.

لو كان مع معارضينا قليل من السلاح وكانوا يعرفون قيادة القوة المسلحة لخنقونا فوراً، وهذا بديهي، لذا، فمن أشد الأمور خطورة تسليح الشعب وافهامه أننا بحاجة إليه، لأننا بذلك نكون قد منحناه القوة والفرصة للاضطرابات. فلا نفع لنا والحالة هذه لا من الجيش ولا من الشعب.

نحن بحاجة إلى قوة خاصة بنا، للمحافظة على استقلاليتنا في خطواتنا وتحركاتنا، نعم قوة مسلحة، وأن نُعطى صلاحية دفع هذه القوة إلى الأمكنة التي نحن بحاجة إليها.

ويجب أن لا يكون للولاة والمتصرفين والقائم مقامين والعسكريين في الولايات سلطة على هذه القوات غير النظامية وغير المسؤولة[9].

حتى أن هؤلاء الموظفين المذكورين بإمكانهم عند اللزوم القبض على ما تحت أيدينا من قوة وقتلهم.

ثلاثيتنا المنفذة تعترف بها الحكومة، ويعترف بها مجلس الوزراء الملقب بالسلطة التنفيذية في الدولة، تتشاور وتتفاهم معها وبعد الموافقة على المنظمات اللازمة تحدد لنا حق تحريكها.

ثم أن الوالي والمتصرف والقائم مقام التابع للمركز هم أيضاً تابعون لمجلس الوزراء وفي خدمتهم، هم يجرون الاتصالات اللازمة بشأنها كل مع الوزارة التابع لها، ونحن لا نتدخل في أمورهم، باختصار، لا يمكن لأحد غيرنا أن

يستفيد من القوات التي ننظمها والتي تأتمر بأمرنا، ونحن الآن في أشد الحاجة إلى مثل هذه القوة. ولقد فكرت في هذه الخطة الحيوية ووضعت الخطوط الأولى لها، فماذا تقترحون؟.

شكري: «ما دمنا لن نطلب معونة من العسكريين والدرك والشعب في عمليات التنكيل - الإبادة، هل أستطيع أن أسأل، بواسطة أي الشياطين سوف نقضي على النساء والشيوخ والبنات من الأرمن دون استثناء؟، أنا لا أستوعب فكرة نجاح هذه العملية دون الاستعانة بالعسكر والدرك».

الدكتور ناظم: «لو لم تكن في رأس الدكتور بهاء الدين شاكر نواة الخطة لما كنا بحاجة إلى الاستماع إلى هذه المقدمة الطويلة، إنه يرضى بالاستماع إلينا، فانتظروا قليلاً، وليشرح لنا وجهة نظره».

بهاء الدين شاكر: «نعم يا أخوان، لقد وقعنا تحت حمل ثقيل، أثقل وأكبر مما نتصور، ولو بدأنا دون تنظيم جيد، لبقي نجاحنا في عالم الغيب. لقد فكرت كثيراً في هذه النقطة، وبحثت عن الوسيلة الناجحة لمحو الأرمن والقضاء على كل فرد فيهم، وأعتقد أنني وصلت إلى الحل، وفي أثناء التفكير العميق في هذه النقاط، والتأمل الطويل، قضيت ليالي طويلة دون نوم، راعيت الناحية النفسية للوضع، ومن النقاط الدقيقة وجدت الأمر الأعظم، توجد الآن تحركات عسكرية عامة، نحن في حالة حرب، كل فرد يحمل سلاحاً هو عسكري، ولهذا الشكل والوضع أهمية كبرى، فأين يمكن أن توجد، ومن أين يمكن العثور على هذه القوة التي نبحث عنها؟ يمكن عند إقرار هذه المسألة اعتبارها محلولة. ألا يوجد قوات مختصة مستثناة من الخدمة العسكرية تقوم بعمليات القتل وحرق البيوت والمساس بالعرض وغيرها؟ يجب أن نعثر على هؤلاء الأشخاص ونضعهم تحت أمرنا (ص 113) لكي نضمن النجاح الأكيد، وها أنا...».

فيقطع **شكري** كلام بهاء الدين شاكر.

«أرجو يا بهاء (الدين شاكر)، لقد سلخ سادتنا صفة العسكرية عن حراسهم

(فدائيينا) لحمايتهم، فإن كنت تفكر في أولئك فقط، بأن نوليهم الثقة ونبدأ العمل، فأنا لا دخل لي».

بهاء الدين شاكر (غاضباً):

«أرجوك يا شكري، ما أقل صبرك، إذا كان عندك تفكير في الاعتراض أو المناقشة أو الشجار أو حتى المقاتلة، اتركها للنهاية، واستمع إليّ الآن بانتباه، ما هي المهمة الملقاة على عاتقنا؟

اليست المهمة إبادة الأرمن ومحوهم دونما استثناء أو تمييز بين الطفل والولد والمرأة والبنت والشيخ والمريض؟ أسألك يا شكري، هل هذا عمل إنسان عادي؟ كما في كل الأعمال، كذلك يوجد متخصصون في هذا العمل، ينفذونه ببساطة، ويجب البحث عن هؤلاء المتخصصين والعثور عليهم وربطهم بهذه المنظمة، والعمل على انجاح الخطة.

أكرر إنه لا يجوز لنا أن نترك هذه المهمة للجندي أو الدركي أو للشعب فليست هذه مهمة يؤدونها، لأن اختصاص الجندي والدركي مختلف، فمع أنهم يتدربون أيضاً على قتل النفس البشرية والتخريب، لكن القتل والتدمير يتم أثناء الحرب، وما زلت أقول وأظن، أن هناك فرقاً بين القتل في الحرب وبين الجريمة العادية، وأعتقد أن هذا ما تقبل به أنت أيضاً.

مهمتنا قتل الأرمن العزل، أطفالهم وأولادهم، مرضاهم وشيوخهم، حتى النفس الأخير فيهم، ولا يمكن اطلاق صفة الحرب على هذه العملية. إنها جريمة وحشية حقيرة، لا يستطيع العسكري أن يخطف الرضيع من صدر أمه ويقطع رأسه أمام عينيها ويرميه بعيداً. لن يفعل ذلك، بل إنه قد يحاول إنقاذ الأم أيضاً، ومثل هذا الأمر يراه مخالفاً للشرف العسكري ويعلن العصيان، كذلك لا يغرس العسكري حربته في صدر عاجز أو شيخ أو ضعيف أو مقيد(؟) ويعتقد أيضاً بضرورة احترام الأسير ولا يعتبر هذا العمل الحقير شجاعة.

لذا، يجب الإقتناع بأن العسكري والدركي لا يناسباننا في عملية الإبادة هذه، بعد القبول بهذا المبدأ، من أين إذن تأتي بمن يناسبنا من القوات؟ هنا تكمن النقطة الأكثر أهمية (ص 114).

أعتقد أنني توصلت إلى إيجاد الأشخاص الذين يناسبوننا، تسألونني أين وجدتهم؟ لقد وجدتهم في السجون، فهم غير عسكريين لما ارتكبوه من جرائم وتنكيل وهم مستثنون من الخدمة العسكرية، ولا يمسون الشرف العسكري، عندما نخلي سبيلهم ونوزعهم على مفرزات وفصائل تعمل تحت تصرفنا، أظن أننا سنحصل على تشكيلات خاصة بكل معنى الكلمة».

دكتور ناظم: «واضح أنك حللت المشكلة، وحضّرت وسائل تنفيذ العملية على أكمل وجه، أهنئك يا بهاء... تشكيلات خاصة، ما أجمل هذا الاسم، ما أحدثه من لقب! مرحى، مرحى».

بهاء الدين شاكر: «إذا وافقتم على فكرتي، ووجدتموها مناسبة فأنا أضمن أن نحصل بعد شهر على 10000 إلى 12000 شخص دون أية صعوبة، ودون توريط الجيش بالعملية، فكروا بما يمكن أن نفعله بهذه القوة المختارة».

شكري: «لقد تأكدت أنك لم تضع وقتك سدى، أهنئك، لقد وجدت فكرة رائعة بالفعل، ولا شك في أنك فكرت أيضاً في قابلية تنفيذ العملية، اعترف الآن بأنه لا توجد وسيلة أنجح لهذا العمل، أصدّق الآن بأننا سوف نتمكن من إبادة الأرمن خلال شهر أو اثنين».

الدكتور ناظم: «إن ألبسناهم ثياباً عسكرية كانوا أحسن مظهراً وأكثر تأثيراً، أليس كذلك؟».

بهاء الدين شاكر: «لن نعطيهم اللباس فقط، بل ونشكل مفرزات من 10 إلى 50 فرداً من الخارجين على القانون، نعين عليهم واحداً يكون رئيساً من فدائيينا، ونحن من يعين الرؤساء، نسلمهم رسائل سرّيّة فنجعلهم تابعين لنا فقط، وهذه أكثر النقاط أهمية».

الدكتور ناظم: «حسن، لقد قُبِلَتْ هذه الفكرة، فلنضع الآن خطة لتنفيذ المشروع».

بهاء الدين شاكر: «الأمر بسيط جداً. أولاً نعزل المدن والمناطق التي يوجد فيها الأرمن الذين يجب القضاء عليهم إلى مناطق بالاتفاق مع وزير الداخلية طلعت، ونرسل العدد اللازم من عصابات الخارجين على القانون إلى تلك المناطق، وعندما يصل هؤلاء إلى أكثر الأماكن ملاءمة في الطريق التي نعينها ينتظرون وصول القوافل الأرمنية.

يعطي وزير الداخلية طلعت بدوره الأمر إلى كبار الموظفين في المدن والمناطق تلك بأن يخرج كل الأرمن بداعي إبعادهم عن مناطق الحرب، ويعطي الأمر بأن يساق الأرمن قوافل - قوافل تحت حراسة الدرك، بفارق يومين بين القافلة والأخرى وعلى هذه الطريق أو تلك[10].

ويقوم رجال الضابطة بجمع كل الأرمن الموجودين هناك في فرق ويرسلونهم تحت الحراسة إلى الطريق المحددة.

وعندما تصل القوافل إلى الأماكن التي ينتظر فيها الخارجين على القانون من التشكيلات الخاصة، تسلم إلى أولئك ويعود الدرك إلى مراكزهم.

ويُقتل الأرمنُ المسلَّمون إلى عصابات الخارجين على القانون فوراً بشرط أن لا يبقى أحد منهم حيّاً، وللمحافظة على الصحة العامة، تلقى جثثهم في حفر معدّة سابقاً وتدفن، وهكذا تتم عمليات الإبادة واحدة بعد أخرى.

أما ما يحمله الأرمن من متاع ومؤن ومال وزينة فتقسم على الخارجين على القانون غنيمة[11] ولا نأخذ نحن شيئاً منها(؟) ويستملك القسم الأكبر من قبل الحكومة ومركز الاتحاد، وإذا اعتدى الخارجون على القانون على النساء والبنات فيجب أن نلوذ بالصمت».

الدكتور ناظم: «ما أدراك بنفسية هذه الفئة من الناس (أي القتلة)، يا بهاء أنا لا أراك الآن طبيباً بل رئيس أشقياء متعطشاً إلى الدم، ما أحسن ما تفكر به».

شكري: «قد يخفي المسلمون أحياناً الأرمن أو يحمونهم، وهذا أمر لا شك فيه، ويمكن تلافي مثل هذه البوادر من دون إكراه وعنف بل يمكن إرضاؤهم. تذكرت ما حدث في اسبانيا للعرب واليهود في عصر التعصب الديني، نستطيع أن نفعل الأمر نفسه مع الأرمن.

لا بد وأن تعطي للأرمن فرصة 3- 4 أيام للتهيؤ للهجرة، وبوسيلة غير رسمية يمكن الاعلان في تلك الفترة أن من يعتنق الاسلام يعفى من الهجرة، فنجني من ذلك منفعتين، إحداها، أن تحل في نفوس المقرر تهجيرهم قناعة بأنه لن يصيبهم مكروه، فلا يخفون أموالهم ولا يدفنونها في الأرض بل يأخذونها معهم، ويسلبهم إياها منهم الخارجون على القانون، فتزداد حماستهم للعمل.

الثانية.. أنها تخفف في المسلمين نزعة التعصب، وتمنعهم من إخفاء جيرانهم الأرمن، وهذا يؤدي إلى تكليف الذين يريدون المحافظة عليهم اعتناق الإسلام، وبالتالي زيادة البغض والعداوة للذين لا يقتنعون. فيبقى قليل من الأرمن معتنقي الاسلام غير متخفين بأعداد قليلة، يقضى عليهم فيما بعد بسهولة» (صفحة 116).

بهاء الدين شاكر: «يا شكري هذه فكرة عظيمة، لا يمكن تجاهلها، ويجب تنفيذها لمصلحة جماعتنا المسلحة».

شكري: «بقيت نقطة أخرى، وهي الأهم، من أين سنحصل على المال اللازم لهذه التشكيلات الخاصة؟».

بهاء الدين شاكر: «تصرف من صندوق المدافعة الملية، لأن هذه المسألة تعني المدافعة الملية».

الدكتور ناظم: «لقد تم الاتفاق الأساسي، ولم تبق نقطة للبحث، فلنذهب إلى طلعت، نقابله ونتفق معه على البدء بالعمل» (صفحة 117).

قدمنا صفحات مفصلة من كتاب مولان زادة رفعت من دون تحيّز، وهو يبين وجهة نظره التركية، وهي نفس التوصيات تقريباً المعطاة إلى كل المفكرين

الأتراك، والإعلام والصحف والمجلات والكتب المنشورة والشخصيات الرسمية من الأتراك، وإلى السفراء والقناصل وغيرهم من الموظفين والطلاب الأتراك المرسلين إلى أمريكا وأوروبا، هدفهم اقناع الجميع، بأن الإبادة إنما تمت بمعرفة بعض القادة الاتحاديين، وغيرهم من الأشخاص السائرين في ركابهم، وأنه لا مسؤولية للحكومة التركية وللشعب التركي فيها، هنا يكذبون كلهم، لأن الإبادة تمت بتخطيط من الدولة، وبناء على أوامرها، ومن قبل رجالها المنفذين التابعين لها.

هؤلاء القادة الملقبون بالاتحاديين، كانوا من الوزراء أو من العاملين معهم. إن حكام الدولة، ومجلس الوزراء، وأعضاء مجلس النواب، وقيادة حزب الاتحاد والتشكيلات يؤلفون مع بعضهم سلسلة متصلة تعمل في مهمة الإبادة.

ان الحكومة هي التي أعلنت الجهاد، في التاسع من تشرين الأول عام 1914، ملقية على عاتق كل تركي مهمة قتل 3– 4 من الأرمن، وبصدد ذلك نقرأ في الصفحة 35 من كتاب «خمس سنوات في تركيا» (Fünf Jahr in der Türkei) الذي ألّفه الملحق العسكري الألماني الماريشال ليمان فون زانديرس، ما يلي: «لقد طبق الجهاد في تركيا بكامله ضد الأرمن فقط، وإن الترحيل تم بأمر من الحكومة، ولقد مات الكثير من الأتراك أيضاً جوعاً بسبب ترحيل الأرمن وترك مناطقهم خراباً» (صفحة 156). بمعنى آخر، لم يبق بذّار وحصّاد أرمني لإطعام التركي الطفيلي الذي اعتاد على الأكل بالمجان.

ويؤكد السفير مورغنتاو الأمر نفسه ويقول: «إن الجهاد كان وراء الإبادة والنهب ولقد أعلن ضد الأرمن فقط» (صفحة 170).

ولقد كان ثمانون بالمئة من الشعب التركي شركاء في إبادة الأرمن ونهبهم. ومن عيب مولان زادة رفعت أنه لم يدرس محفوظات الحكومة التركية نفسها، ولم يطلع على الأوامر السريّة الصادرة بواسطة برقيات الشيفرة السرية. واشتراك الشعب في قتل السجناء في مختلف المدن، وقتل

الأطفال والنساء المرحلين واجبارهم على تغيير دينهم، والاستفادة من أموالهم المتروكة.

على أنه من الواجب تقديم الشكر لمولان زادة، لأنه كتب عن الأتراك الهمج الذين جعلوا ألمانيا النازية الممثلة بالـ اس اس تعض أصابع الندم على تعاملها معهم، فقدم بذلك خدمة عظمى للتاريخ.

إن البرلمان التركي والموظفين المدنيين والعسكريين الترك، وأكثرية الشعب التركي المطلقة متهمون أمام محكمة التاريخ بجرم الإبادة.

إن الأرمني يطالب بحق ازهاق دم مليوني شهيد من أصل ثلاثة ملايين من الأرمن[12] وإعادة قيمة الأملاك الشخصية والقومية بما يعادل مبلغ خمسة مليارات دولار ذهبي، مع عودة أرض أجداده التاريخية بموجب وثيقة دولية، ضمن المبادىء والحدود الويلسونية[13]، هذا هو طلب كل الأرمن الأحياء اليوم، كتعويض عن دماء شهدائهم المهدورة. فلنقلّب لهذا الغرض صفحات كتاب كارنيجي انداومنت «شروط معاهدة السلام» (صفحة 819 - 820).

التشكيلات الخاصة

نشرت مذكرات اثنين من كبار الضباط (أحدهما ألماني والآخر تركي).

الأول، فهو ليمان فون زانديرس، الذي نشر مذكراته، «خمس سنوات في تركيا» (Fünf Jahr in der Türkei)، في برلين 1920 وترجمت في عام 1927.

كان فون زانديرس رئيس البعثة العسكرية الألمانية في تركيا من عام 1913م حتى تشرين الأول عام 1918م، يقول فيها:

«في أواخر كانون الأول عام 1913، كان أنور الذي لم يكن غير قائد كتيبة بعد، يرتدي الثياب العسكرية التي يرتديها الجنرالات (وقد خرج حديثاً من عملية الزائدة الدودية)، وقد فوجيء بأن رفاقه الاتحاديين قد عينوه دون علم منه وزيراً للحربية، وكان يشغل هذا المنصب حتى ذلك الحين الماريشال أحمد عزت باشا». (صفحة 7). وتعيين أنور بهذا المنصب يعني تنحية عزت، لأن عزت باشا كان يعرف هؤلاء الاتحاديين جيداً. وكما جاء في مذكراته (التي طبعت في لايبزيغ 1927) إن أنور ورفاقه من الاتحاديين هم من متصيدي الألقاب الأنانيين، لا يعرفون معنى الوطنية، همّهم الإجرام وملء الجيوب. (انظر مذكرات الماريشال عزت باشا في الطبعة الألمانية الأصلية صفحة 77 و 294).

وللتهنئة والتشاور، حضر إليه الدكتور ناظم ومنظّم شعبة التجسس العسكرية والتشكيلات الخاصة أشرف بك، في حين كان العسكريون يستعدون في العامين 1910 و 1911 لتنفيذ مقررات المؤتمر السريّ العام للاتحاديين المتعلقة بالإبادة الجماعية، كما كانوا قد بدؤوا بتشكيل فرق من عصابات الخارجين على

القانون في البلقان وتراقيا وإزمير، موجهة ضد المسيحيين، وخاصة منهم اليونان.

حين كان أنور في عام 1913 نائب قائد كتيبة بعد، كان عمه خليل بك يدفع بخمسة آلاف من الخارجين على القانون لمهاجمة القرى اليونانية فيرتكب فيها أعمال الارهاب والقتل والاغتصاب.

وحسب الوثيقة الموجودة بحوزتنا، كان أنور قد أوعز إلى أشرف في 24 كانون الثاني عام 1913م بالذهاب إلى مناطق إزمير، وتجميع فرق من التشكيلات الخاصة هناك لدعم حركة التتريك.

ولطالما، حسب ادعائه، أن السلاح والذخيرة الحربية مخبأة في كنائس اليونان والأرمن، وأن الكنائس أصبحت حصوناً حربية وأن الكهنة صاروا رؤساء خارجين على القانون، فالواجب يحتم البدء بعمليات تطهير ضدهم. (راجع الصفحتين 60- 63 من كتاب جمال كوتاي، «تشكيلاتي مخصوصة وخاييرده تورك جنكي»، المطبوع في استانبول 1962- في مطبعة إرجان).

أما رئيسا الخارجين على القانون في عام 1913 فكانا سليمان عسكري بك وبيرتيف باشا.

في 24 شباط عام 1914 تشاور أنور مدة طويلة مع أشرف منظم التشكيلات الخاصة حول برنامج الخارجين على القانون المتعلق بإبادة العناصر غير التركية. واتُفِقَ على أن تلحق هذه العناصر المنظمة بوزير الحربية أنور، الذي كان قد أمر أشرف بموجب وثيقة مكتوبة ببدء العمل اعتباراً من إزمير في (24 كانون الثاني عام 1914)، ويعطيه مفتاح الشيفرة المستعملة ليتم بواسطتها ابلاغه عن كل ما يجري بهذا الخصوص. كذلك كان أنور قد أعلن لأشرف، بأنه سوف يفعل كل ما بوسعه، ولسوف يزود (التشكيلات الخاصة) بالمال الذي تطلبه من المخصصات السريّة لوزارة الحربية وقد رصد لها خمسين ألف ليرة ذهبية.

كنا قد بينا محاضر اجتماعات المكتب المركزي الذي عقدته الحكومة التركية لمنظمات الخارجين على القانون في شباط 1915 ضمن شهادة مولان زادة رفعت،

ولكن في سنتي 1913 و 1914 أدخلت تعديلات أكثر تطوراً على المنظمات العسكرية تبنتها الهيئة الوزارية والمكتب المركزي للاتحاد، تتألف من الوزراء طلعت، جاويد، ابراهيم علي شكري، والأطباء بهاء الدين شاكر، ناظم، حسن فهمي وغيرهم من القتلة، ومن النواب والحزبيين والكتّاب، ومنهم: أحمد آغا أوغلو، والسفاح الفيلسوف الاجتماعي ضياء كوك ألب وغيره.

كان للضبع المسمى أنور وزير الحربية ونائب القائد العام للجيش، بحكم مرتبته القرار الأول والأخير في قيادة عملية الإبادة.

نشر بعض السفاحين الأتراك مذكراتهم، أما أنور فلم ينشر شيئاً، مع أنه قال لفؤاد الأول في موسكو، إنه سينشر مذكراته فيما بعد، وقد نشر جمال باشا مذكراته، وهي لا تساوي شيئاً أمام ما نشرته إدارة المطبوعات العسكرية الانكليزية. أما مذكرات جمال باشا فهي بعيدة كل البعد عن الحقائق العلمية، ومليئة بالأكاذيب. وممن نشر مذكراته من قادة التشكيلات الخاصة: سليمان عسكري بك، بهاء الدين شاكر بك، وطلعت. أما مذكرات جاويد، فقد نشر قسم منها وأكثره ملفق على صفحات جريدة «طنين» في العام 1947.

يقول الكاتب التركي جمال كوتاي إن جاويد نشر أقوالاً متناقضة، فقد ذكر أمام هيئة المراقبة في مجلس النواب في كانون الأول عام 1918 شيئاً يتناقض تماماً مع ما نشر له في عام 1947 من الأفكار... وقد شُنق جاويد في أنقرة سنة 1926.

وعندما بدأت منظمات الخارجين على القانون التركية تعمل تحت إمرة العسكريين، وبدأ يتزايد فيها عدد القادة السفاحين، وعُيّن عليهم قائد عسكري عام أنيطت به الولايات الأرمنية الست، هو قائد الجيش الثالث الجنرال محمود كامل، الذي كان في الوقت ذاته المراقب العام لكل أعمال الإبادة التي يقوم بها الخارجون على القانون. كان محمود كامل جاهلاً من الناحية العسكرية، والذي أوصله إلى هذا المنصب لم يكن سوى صداقته الصميمية مع أنور وملازمته له. وبعد أن تم ترحيل القسم الأكبر من الأرمن وتم الاستيلاء على أرضروم من قبل

الروس، وفي 2/ 15 شباط 1916 عاد إلى استانبول وعمل في وزارة الحربية مستشاراً لأنور، ومطلعاً أنور بالطبع على كل تطورات حركة الإبادة البشعة التي لم يسمع التاريخ لها مثيلاً وشرح له تفاصيل كل ذلك بدقة.

يذكر جمال كوتاي في الصفحة (14- 15) من كتابه، أن أشرف قد نشر يومياته (روزنامة) التي جاء فيها، أن للتشكيلات الخاصة (الفصائل القاتلة) ممثلاً في هيئة الأركان العامة، وأن هذا الممثل كان عضواً ثابتاً فيها.

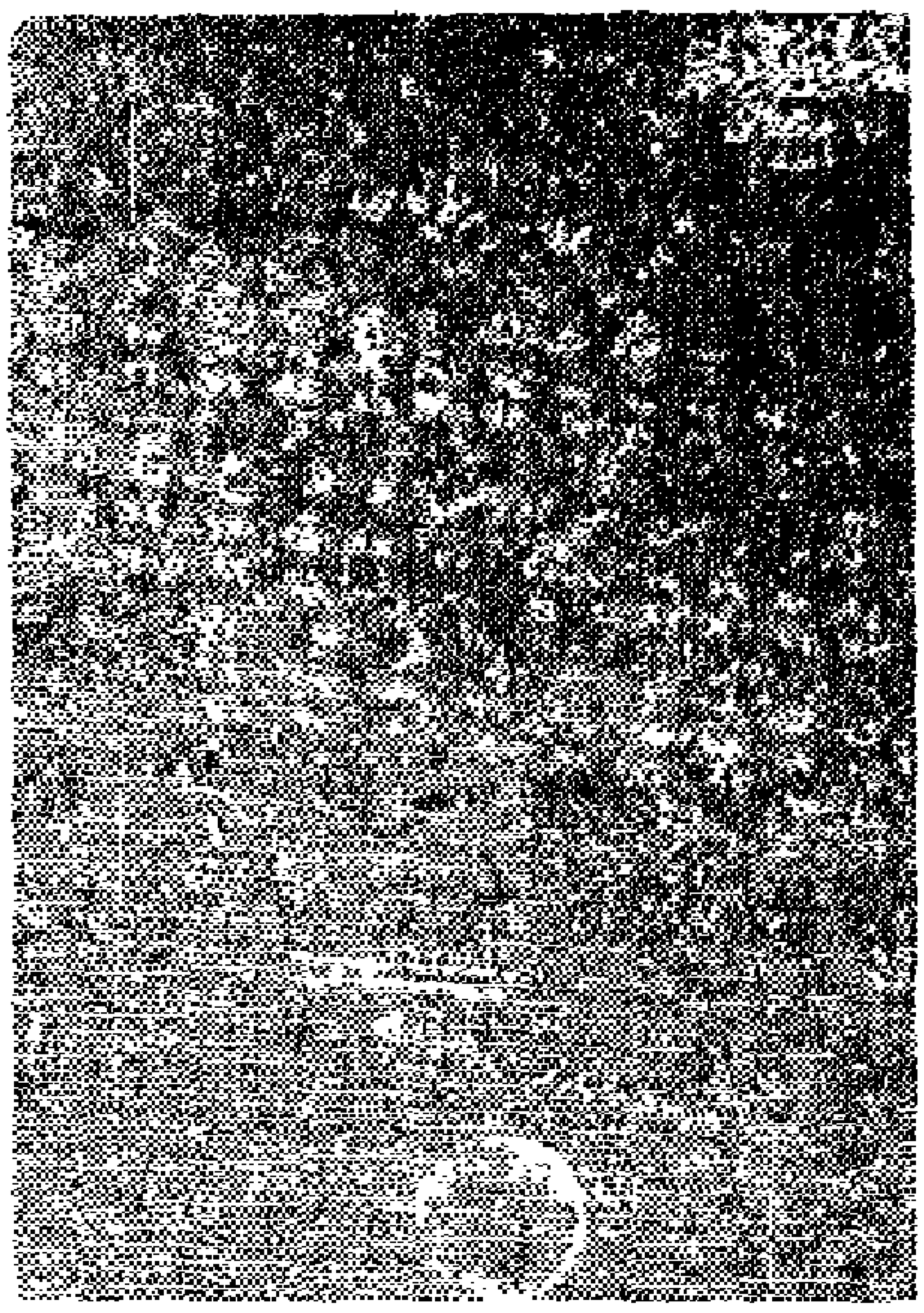

مفتاح الشيفرة التركية السرية، تظهر فيها الأحرف التركية وما يقابلها من الأرقام، للمراسلات التركية السرية المتعلقة بأنشطة التشكيلات الخاصة.

عندما قبض على أشرف[14] وسجن في مالطا، وحكم عليه بالاقامة الجبرية، كان له حديث مع العسكريين الانكليز حول المجازر الأرمنية (كوتاي صفحة 309)، دون إعطاء تفاصيل.

من يقابل وجهاً لوجه، بل ويتبادل الرسائل مع المستبدين الأتراك أنور وجمال (توجد تحت أيدينا بعض هذه الرسائل)، لا شك في أنه كان مكلفاً بمهمة خطيرة سريّة. لقد تقاضى مرة من أجل هذه المهمة الخطيرة السريّة مبلغ خمسين ألف ليرة ذهبية، وفي مرة أخرى ثلاثمائة ألف ليرة ذهبية، وهذا يوضح مدى أهمية هذه المهمة السريّة بالنسبة للحكومة، إنه من الأعضاء الرئيسيين في عملية الإبادة التي جرت في تركيا، عميل لخليل باشا وأمثاله من السفاحين، وكان أشرف عسكرياً.

أمام الثكنة العسكرية التركية في المدينة المنورة حقل للتدريب، كان يتدرب فيه الجندرمة الأتراك تحت اشراف مدربهم ابن الحاكم التركي على المدينة، فيقترب أشرف من الضابط المدرب وفي مثل لمح البصر يخطفه، ومثلما تحمل الدواب، يحمّله خمسين رغيفاً من الخبز وظرفاً من الماء مؤونة رحلة ويسوقه إلى مكان مجهول في جبل أحد.

ولكي يخلص الحاكم التركي ابنه، وعد أشرف بأن يعفيه من عقوبة النفي والاقامة الجبرية التي كان محكوماً بها، اضافة إلى خمسمائة ليرة يدفعها له فدية.

بعدما تقاضى أشرف الفدية اشترى بها جملاً وخيمة وامرأة، وتجول بين القبائل العربية، ويبرز دستور 1908 إلى الوجود، ويقوم أشرف - بطل الاتحاديين هذا- بقتل العديد من الأشخاص الذين يعينهم له أنور، ويعين لقاء هذه الخدمات، مراقباً على التهجير ويتقاضى أموالاً كثيرة يكدسها (صفحة 155).

وبعدما نفّذت التشكيلات الخاصة قسماً من أعمالها، وفي العام الثالث للحرب العالمية الأولى، وبغية رشوة بعض الأمراء العرب الحياديين، سافر أشرف بالاتفاق مع أنور إلى الحجاز.

شك الأمير عبد الله ابن الشريف حسين بالقافلة المرافقة، وأراد التحري عنها، فادعى أشرف بأنه من عشيرة حذيم، وعندما اقترب أتباع الأمير عبد الله سارع إلى إطلاق النار والهرب، ولكن عندما وصل إلى مكان يدعى جنبلة قبض عليه الشريف فوزان الحارث جريحاً، وضبط ضمن متاعه عشرين ألف ليرة ذهبية وحمولة جمل من البنادق والمسدسات. ولم يكن قد بقي معه من المرافقين له غير خمسة من 107 وقد قتل الباقون عن آخرهم، واستسلم رئيس الخارجين على القانون أشرف إلى قائد الكتيبة الانكليزي ويلسون، وأرسل إلى مصر ومنها إلى جزيرة مالطا.

لقد عمل مع أشرف مئات من قادة التشكيلات الخاصة من الوزراة، من أمثال بهاء الدين شاكر والنائب عبد الله وأتباعه والأمناء الاتحاديين من أمثال حلمي، وقادة شرطة أمثال خلوصي، وزميل دراسة أنور قائد الجيش الثالث الجنرال محمود

كامل، الذي كان مقر قيادته في أيام الإبادة في طورطوم، وكان يأتمر بأمرته كل رؤساء الخارجين على القانون.

بعد سقوط أرضروم (في 15/2 شباط 1916) عاد الجنرال السفاح محمود كامل إلى استانبول وعين مستشاراً لأنور، وكان من معارف أشرف المقربين، كما كان من المعارف المقربين إلى أشرف أيضاً حاكم المدينة المنورة العسكري المتوحش المسمى فخري باشا، الذي كان قبل ذلك قائداً لجناح الجيش الثاني عشر التركي الذي هدم زيتون وأورفه عام 1915، ونال عن جدارة لقب «السفاح الكبير». وحسب ما قاله الكولونيل لورانس، كان فخري باشا قديماً جزاراً مشهوراً، فأغرق أرمن زيتون وأورفة في الدم. (صفحة 53).

في عام 1917 نفذ فخري في المدينة المنورة مجزرة بين العرب عندما حاولوا اقتحام جدران المدينة، لكن فيما بعد نجح العرب بقتل حراس فخري، الأمر الذي أقلق فخري نفسه. (صفحة 95).

وفكر فخري مرة في النزول من المدينة إلى ينبع على البحر الأحمر لاحتلالها، لكنه تلقى ضربة قاضية من الضابط السوري (رسمي) من الفرقة المدفعية التركية سابقاً الذي حصد قوات فخري حصداً (صفحة 128). كذلك ضايقته الطائرات الانكليزية، فاضطر إلى الانسحاب والانكماش في المدينة المنورة وحدها في حالة نصف جوع حتى اعلان الهدنة في تشرين الثاني 1918 حين استسلم، فقاده الانكليز أول الأمر إلى القاهرة وفرضوا عليه الإقامة الجبرية في ثكنة قصر النيل، ثم نقلوه إلى مالطا إلى جانب أشرف.

ومن المؤسف أن يكون من بين أعضاء قيادة التشكيلات الخاصة عسكريان ألماني ونمساوي، ظهروا في الصورة إلى جانب المجرمين الأتراك.

قبل ستة أشهر من بداية الحرب العالمية الأولى، كانت الأموال تصرف للتشكيلات الخاصة بأمر من أنور، من قبل الجنرال المدعو طوبال (الأعرج) اسماعيل حقي باشا، بوصفه خازن الاتحاد، وكان رئيساً لادارة التموين في وزارة الحربية.

دفع أنور مبلغ خمسين ألف ليرة ذهبية دفعة أولى لتأمين أغراض التشكيلات الخاصة، وبعد نهب أموال الأرمن، أتيحت لهم مجالات مالية واسعة.

وبعد اعلان الهدنة، هرب طوبال اسماعيل حقي باشا مع غيره من زعماء الاتحاد المجرمين إلى ألمانيا، واختبأ أكثر من ثلاث سنوات في بيت الجنرال الألماني برونسارت فون شيلليندورف عضو البعثة العسكرية الألمانية في تركيا إلى جانب كونه رئيس هيئة أركان أنور العسكرية. لقد حارب مع أنور في جبهة القوقاز وشارك في معركة صاريغاميش في كانون الأول عام 1914 وانكسر بشكل مهين.

وفي عام 1922 عاد حاميه[15] طوبال اسماعيل حقي إلى تركيا ومات فيها ميتة بائسة. يقول الكتّاب الترك أن يهودياً دفن جثته عندما لم يُوجد من يدفنه (جمال كوتاي صفحة 187).

في عام 1917، ولكي يعمل ضد العرب، قبض أشرف من أنور ثلاثمائة ألف ليرة ذهبية وسافر إلى صديقه في المدينة فخري باشا، فأراد فخري باشا سفاح أورفه أن يذهب أشرف إلى اليمن ليسلح الإمام يحيى وأتباعه للوقوف في وجه الشريف حسين، لكنه لم ينجح لأن العرب وعلى بعد 45 ميلاً إلى الشمال من المدينة وفي منطقة خيبر قتلوا الأتراك وكل من كان معهم من الخارجين على القانون، وأسر أشرف مع أربعة من رجاله الجرحى، وسيق إلى جدة، وحمله الانكليز إلى مالطا حيث أمنوا له مسكناً مريحاً مع كل التسهيلات الجيدة.

وفي 16 آذار 1920 بعدما نُقل السفاحون الكبار الأتراك إلى مالطا أخذوا يجتمعون في غرفة أشرف الواسعة في ثكنة «فارتالا» يتشاورون ويتناقشون. وصار مسكن أشرف نادياً للسفاحين الاتحاديين ما بين عامي 1920–1921 في مالطا.

وحول عملية الإبادة الحكومية التركية، وحول وزارتي (سعيد حليم وطلعت) وبعد ستة أيام من إعلان الهدنة ومن الخامس من تشرين الثاني 1918 حتى 21 كانون الأول 1918، وبأمر من السلطان التركي وحيد الدين استُمِعَت أقوال كل أعضاء تلك الحكومة الذين لم يهربوا إلى ألمانيا، في ذلك الوقت وببرقية من نائب

الديوانية فؤاد بك وضع أمام لجنة نيابية مؤلفة من عشرين شخصاً تقرير اتهام مؤلف من عشر فقرات ضد هاتين الوزارتين، جاء في الفقرة العاشرة منه ما ننقله حرفياً:

«مملكت ايجينده اداري هرج و مرج ياراتاراق، حرريت، جان، مال، وعرضه مسلط بير طاقيم جتلره مظاهرت ايده‌رهك يابيلان فاجيعه لره اشتراك ايتمشلردر». وترجمتها: «إن الهرج والمرج الذي دب في الأوساط الإدارية في المملكة والذي دعم أفراداً من الخارجين على القانون تسلطوا على الحريات والأرواح والمال والعرض، هم ولا شك مشتركين في كل ما جرى من فواجع أليمة» («التشكيلات المخصوصة»، جمال كوتاي صفحة 73).

لو كلف رئيس الجمهورية التركية جمال كورسال وريث حكومة طلعت وسعيد حليم نفسه هو ورئيس الوزراء سعيد خيري اوركوبلو، والقائم بأعمال السفارة التركية في واشنطن آلديمير قيليج، أو القائم بأعمال السفارة التركية في القاهرة، والملحق الاعلامي التركي في السفارة التركية في باريس ضيا طوكال، مشقة الاطلاع على محفوظات الحكومة التركية وتقليب صفحات سجلات المجالس النيابية، وسجلات الاتحاد والتشكيلات الخاصة لوجدوا الدليل على الجريمة البشعة التي ارتكبتها الحكومة التركية في إبادة الأرمن ولعرفوا عدالة المطاليب التي تقدم بها الأرمن والقاضية برد حقوقهم ولوفروا على أنفسهم نفاق تحرير مقالات ملفقة كاذبة في الصحافة والاعلام.

سرقة الوثائق

استطاعت المحكمة الحربية في استانبول ما بين 1919- 1920 أن تضع يدها على ملف يحتوي على وثائق تتعلق بتهجير الأرمن وإبادتهم، وذلك على الرغم من أن الحكام الأتراك المجرمين قد نجحوا قبل هربهم في تهريب أو إخفاء أو إتلاف جزء هام من وثائق وقيود وبرقيات سرية بالشفرة وسجلات وحسابات ومعلومات متبادلة وتقارير مرسلة إلى الوزارات والولاة والمتصرفين وأمناء التشكيلات الخاصة المسؤولين والعسكريين وقادة الشرطة، كلها تتعلق بوقائع الإبادة التي ارتكبت بحق الأرمن.

أما الذين قاموا بسرقة تلك الوثائق الرسمية فهم:

1- كان من بين الذين سرقوا الوثائق الرسمية المتعلقة بتهجير وإبادة الأرمن في وزارة الداخلية عزيز بك، مدير الأمن القومي السابق، وحمل معه أيضاً وثائق إسكان المهاجرين، وكانت هذه الوثائق في الدائرة التابعة لوزارة الداخلية.

2- وأتلف الدكتور ناظم أوراق التشكيلات الخاصة الاتحادية قبل هربه إلى ألمانيا بعدما سرقها من مركز (نور عثمانية).

3- نائب قائد الكتيبة حسام الدين بك، أحد قادة التشكيلات الخاصة والذي كان يحتل طابقاً خاصاً في مبنى وزارة الحربية، حيث كانت تحفظ كل أصول الأوراق السرية الهامة.

4- لم تكد المحاكمات تبدأ حتى نجحت لجنة التحقيق في المحكمة العسكرية في وضع يدها على مئات الشواهد والاعترافات والبرقيات الحكومية، باستثناء قسم ضئيل من الوثائق، فرتبت في 296 ملفاً.

أما الحكومة الكمالية التي نشأت في الأناضول ثم قويت بالمليين الذين كانوا يحملون الأفكار الاتحادية فإنها لم تكتف بالتأثير على سير المحاكمات بل عطلتها. فسجنت أحد القضاة العسكريين، وختمت كل شيء. وتهافتت الشخصيات على اختطاف هذه الملفات، وحملوها إلى بروصة (أو بورصة) ثم إلى أنقرة، حيث قام الأساتذة الأتراك بدراسة ما يناسبهم من الوثائق ونشر بعضها.

نقتطف من قيود جلسة المحكمة الحربية في 27 نيسان 1919 من الشهادات ما يلي:

لقد سرقت أعداد هامة من برقيات ووثائق التشكيلات الخاصة إلى جانب كل أوراق وسجلات المركز العمومي، حتى أن عزيز بك مدير الأمن العام قد أخذ بعد استقالته كل التقارير والأوامر التي صدرت قبل استقالة طلعت في (15 أيلول 1918)، ولم يردها، لقد أحِطنا علماً بذلك من وزارة الداخلية بشكل رسمي، كما حصلنا على شهادات خطية تثبت سرقة أوراق هامة (الملف رقم3).

ولقد وردت هذه الواقعة في تقرير المدعي العام رقم 12 الذي يشكل جزءاً من قيود المحاكمة (صفحة 5 - العمود ب).

* * *

ورد في الصفحة 19- 20 من محضر جلسة المحكمة الحربية بتاريخ 4 أيار 1919 حول سرقة الوثائق ما يلي:

يستجوب الرئيس الأمين العام للاتحاد مدحت شكري:

الرئيس: على إثر استبدال جمعية الاتحاد والترقي بحزب التجدد (من 11 تشرين الثاني إلى 15 تشرين الثاني، أي أربعة أيام) هل نقلت كل قيود المركز العام وأوراقه المختلفة باسم ذلك المركز إلى حزب التجدد؟

مدحت شكري: بالطبع يا سيدي، لكنني علمت من الموظفين مع الأسف أن الدكتور ناظم بك قد أخذها[16].

كذلك في الصفحة (19- 20) من محضر جلسة المحكمة الحربية بتاريخ 4 أيار 1919، يشهد ضياء كوك ألب على سرقة الوثائق:

الرئيس: أي نوع من الموظفين كان يضم جهاز الاتحاد والترقي في الألوية؟

ضياء كوك ألب: في أول الأمر كانت اللجان المركزية تنتخب ممثلين لها آنياً، ثم بدىء بتعيين مفتشين.

الرئيس: هل نقلت سجلات الجمعية أو الحزب وقيوده الهامة إلى حزب التجدد؟

ضياء كوك ألب: نقلت بالطبع.

الرئيس: هل أنت مطلع، أم أنك تخمن تخميناً؟

ضياء كوك ألب: المجلس بالطبع هو صاحب كل الأوراق وكل شيء.

الرئيس: يقولون إن مثل هذه الأوراق الهامة قد هرّبها الدكتور ناظم بك، هل هذا صحيح؟.

ضياء كوك ألب: لقد علمت، أنا خادمكم، من الأمانة العامة أن الدكتور ناظم بك قد طلب الأوراق المتعلقة بتاريخ الجمعية (الاتحاد) وأن الأمين العام قال له: «حسن، خذها». لقد علمت هذه الحقيقة من مدحت شكري بك فيما بعد. لكن، وبعد دخولي السجن علمت بأنهم لم يفرزوا الأوراق المطلوبة عن الأوراق الأخرى، وأنهم أعطوه كل الأوراق بالصناديق، هكذا علمت بتهريب الوثائق. (قيود المحاكمة صفحة 22)[17].

تهريب الأوراق من قبل نائب قائد الكتيبة حسام الدين إرتورك.

كان لحسام الدين جناح خاص في مبنى وزارة الحربية، عدا عن مركز نور عثمانية، حيث كانت تحفظ كل الأوامر السرية (المتعلقة بالإبادة)، وفي مركز نور عثمانية التابع للتشكيلات الخاصة (المنظمة الارهابية للخارجين على القانون) كان كل من الدكتور ناظم وعاطف و عزيز وقائد الكتيبة جواد الذي كان وسيط الاتصال بين أنور والتشكيلات الخاصة وغيرها من الموظفين باعتباره قائد الشرطة المركزية العسكرية.

قبل أن ينضم عصمت إلى مصطفى كمال في الأناضول كان مستشاراً لوزير الحربية أنور. وكان حسام الدين يقول في مذكراته لعصمت بأنه أخذ كل الأوراق السريّة الخاصة بالتشكيلات الخاصة وغيرها وأخفاها في غرفة سريّة في جامع الفاتح في استانبول، وابتسم عصمت لنجاح حسام الدين هذا (راجع كتاب «ما وراء ستار عهدين» ـ «ايكي دورين برده آرقة سي»). بعد ذلك انتقل حسام الدين إلى صف مصطفى كمال كعضو في هيئة أركان الخارجين على القانون.

* * *

أما عملية السرقة الرابعة، فقد تمت بواسطة الكماليين، الذين ضغطوا على المحكمة الحربية وأوقفوا محاكماتها، ثم هرّبوا كل وثائق المحكمة وملفاتها إلى أنقرة.

كيف كتبت تقارير

اعتقالات 24 نيسان إلى أمريكا وألمانيا

أبرق السفير هنري مورغنتاو، السفير الأمريكي في تركيا في الساعة الرابعة من بعد ظهر 27 نيسان 1915 من استانبول إلى إدارة الولايات المتحدة -رقم 608.

«اعتقل أكثر من مئة شخصية من الشخصيات الأرمنية البارزة، بحجة قمع الدعاية الثورية، من بينهم ليون شيرينكون(؟) المولود في ايران والحاصل على الجنسية الأمريكية، هذا مع أن الباب العالي على علم بإنتماءه إلى الجنسية الأمريكية، لقد وضعت يدي على الموضوع، على كل حال ليست أرواح المعتقلين في خطر على ما يبدو(!)، ولكنهم يرحلون إلى المناطق الداخلية. وهذه الحركة المنظمة ضد الأرمن تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحركة ضد غير الأتراك، بالإضافة للحركة ضد غير الاتحاديين، ويتوقع أن يجري الأمر نفسه ضد الصهاينة، كما استلمت تقارير غير مطمئنة عن الأرمن في الولايات الداخلية، أبذل جهدي أنا وزملائي في سبيل منع التطرف وإيقاف الحركة المذكورة».

التوقيع

السفير الأمريكي

- قسم المحفوظات رقم /867، 4016- 58

وصلت البرقية المذكورة إلى واشنطن في الساعة (10.30) من صباح 28 نيسان 1915.

جواباً على هذه البرقية، أرسل براين سكرتير الولايات المتحدة البرقية التالية إلى هنري مورغنتاو، السفير الأمريكي في تركيا:

واشنطن 29 نيسان 1915

الساعة الخامسة بعد الظهر

رقم 633

جواب دار الحكومة على برقيتك رقم 608 في 27 نيسان - «حاولوا حماية الأرمن والصهاينة من الحكومة التركية».

براين

كذلك توسط لدى الحكومة التركية كاثوليكوس كل الأرمن صاحب القداسة كيورك الخامس سورينيانتس، الذي لقب فيما بعد «بالحزين»، فقد قدم الاسترحام من قبل السفير الروسي باللجوء إلى دار الحكومة الأمريكية، فأرسلت دار الحكومة بموجبه البرقية التالية إلى السفير الأمريكي في تركيا مورغنتاو.

السجل رقم 867، 4016- 58 آ،-

برقية رقم / 626 /.

واشنطن 27 نيسان 1915

الساعة السابعة بعد الظهر

«لفت السفير الروسي انتباهنا إلى نداء قدمه كاثوليكوس الكنيسة الأرمنية يدعو الحكومة الأمريكية أن تقوم بمساعيها المشكورة لدى الحكومة التركية لوقف عملية الإبادة التي تقوم بها ضد الأرمن غير المسلحين وغير المحاربين الموجودين على الأرض التركية.

تفضلوا بلفت انتباه الحكومة والعمل بكل الوسائل النافذة لحماية الأرمن من اعتداءات أصحاب الديانات الأخرى، ويلفت السفير الروسي انتباهنا إلى أن

المسلمين المقيمين على الأراضي الروسية لا يتعرضون لأي ضغط ديني عليهم».

التوقيع

براين

يبدو أنه حتى النصف الثاني من شباط (1915) لم تكن دار الحكومة الأمريكية ودار السفارة الأمريكية في استانبول تدريان بما تقوم به التشكيلات الخاصة من عمليات الإبادة التركية منذ خمسة أشهر، بسبب التحرك التركي بشكل سري، وهذا واضح من برقية السفير التي تقول، إن اليهود والمسيحيين في أمان.

برقية دار الحكومة

إلى السفير مورغنتاو (تركيا)

سجل رقم 367، 116– 309

برقية

واشنطن 18 شباط 1915

الساعة السابعة بعد الظهر

رقم 397 – لقد أبرق ديكر بواسطة الادارة البحرية **أنه** توجد أعمال تعسفية ضد اليهود في سوريا وفلسطين، وقد ينفجر الخطر في أية لحظة مسبباً خسائر في الأرواح والأموال نأمركم بأن تعملوا على أن تصدر الحكومة التركية أمرها إلى العسكريين والموظفين المدنيين، وإذا حدثت أعمال تقتيل في سوريا وفلسطين ضد اليهود والمسيحيين، يكونون مسؤولين عن الأرواح والممتلكات، يطلب تنفيذ هذا فوراً.

براين

جواباً عليها يرسل السفير الأمريكي مورغنتاو بالبرقية التالية إلى سكرتير الحكومة.

سجل رقم 307 , 116 - 298

استانبول

الساعة الخامسة بعد ظهر 20/ 2 / 1915
(وصلت إلى واشنطن في الساعة العاشرة من صباح 21 شباط)

رقم 430 - جواباً على برقيتكم رقم 397 - لقد نقلت الأمر إلى وزارة الداخلية التي أبلغتني أن لا داعي للقلق على اليهود والمسيحيين، وأن ممتلكاتهم في أمان، مع أنني بموجب أمركم اتصلت بالباب العالي لإرسال أوامر إلى حكام سوريا وفلسطين.

التوقيع
السفير الأمريكي

أما الموقف الذي اتخذه السفير الألماني فانغنهايم بمناسبة إعتقال العديد من المفكرين في 24 نيسان، فكان أن أرسل برقية من القسطنطينية إلى شويبنر ريخ نائب القنصل في أرضروم في 28 نيسان 1915، قال فيها: «هنا (في استانبو اعتقلت السلطات التركية مئات من الشخصيات الأرمنية البارزة وأرسلتهم الأناضول، مدعية أن الأرمن يحضرون لحركة ثورية».

بناء عليه، يرد نائب القنصل السفير شويبنر في 21 نيسان / 4 أيار 1915 ويقول إن مئتين من الأرمن اعتقلوا أيضاً في أرضروم.

وتكرم السفير الألماني بإبلاغ برلين عن إعتقالات 24 نيسان بعد ستة أيام من الواقعة، في رسالة بتاريخ 30 نيسان 1915 مضيفاً: في 4 أيار 1915 رحل سكان القرى الكبيرة في أرضروم من الأرمن واستوطن محلهم مهاجرون أتراك استقروا هناك.

أما قانون ترحيل الأرمن الذي يحمل تاريخ 14 أيار 1915 والذي نشرته الصحف التركية، فهو يكشف أن عملية الترحيل قد بدأت قبل أيام عديدة من رسالة السفير الألماني، وهذا يعني أن الأوامر قد أعطيت مسبقاً قبل أن يصدر القانون الخطي وأن السفير الألماني لا يدرى بها.

تشير برقية سرية من الحكومة التركية تحمل تاريخ 12 أيار 1915 إلى أن الترحيل قد بدأ قبل ذلك بكثير، لا بد أن الأوامر قد أعطيت سلفاً فتسنى للبرقية أن تقول «أعلمونا عن أسماء القرى التي أُجلي عنها الأرمن وعن الأماكن التي أُرسلوا إليها».

حيال هذه الأحداث الإجرامية، أُرسلت الاحتجاجات التالية إلى الحكومة التركية.

برقية من السفير الأمريكي في فرنسا شارب:

واشنطن دار الحكومة

قيد في السجل رقم 867، 4016 - 67

باريس الساعة 11 من صباح 28 أيار 1915، ووصلت في اليوم نفسه في الساعة الثامنة مساء:

رقم 796 - تلقيت الآن من وزارة الخارجية (الفرنسية) إشارة تتضمن إحالة ترجو فيها عرض ما يلي على الحكومة العثمانية:

24 أيار - منذ شهر تقريباً وأتراك أرمينيا وأكرادها يذبحون الأرمن بمعرفة وعلى الأغلب بمساعدة السلطات الحكومية التركية، ولقد جرت مثل هذه المذابح (حسب التقويم الجديد) في منتصف نيسان في أرضروم، ترجان، أكن، وان، موش، صاصون، زيتون وكيليكيا، ففي قرى وان قتل سكان مئة قرية، ولقد ذبح الأرمن في هذا البلد على أيدي الأكراد، كما أن الحكومة التركية في استانبول تستبد بالأرمن الآمنين الذين لا يشكلون أي خطر عليها.

وباعتبار أن هذه الجرائم الجديدة تجري في تركيا خلافاً لكل الأعراف الإنسانية والأخلاقية، فإن حكومات الحلفاء تعلن للباب العالي بأنها تحمّله شخصياً مسؤولية هذه الجرائم وتعتبر كل أفراد الحكومة العثمانية والمتعاملين معهم شركاء في هذه المذابح.

التوقيع

شارب (السفير)

ولقد أرسلت دار الحكومة هذه البرقية إلى استانبول وكررت تحت رقم 715 بتاريخ 29 أيار 1915.

بعد ثلاثة أسابيع أعطى السفير الأمريكي في استانبول الرد التالي:

القسطنطينية 18 حزيران 1915 الساعة السادسة مساءً

وصلت إلى واشنطن في 21 حزيران في الساعة 8.30 صباحاً

دار الحكومة (واشنطن).

778 – لقد أحلت إشارتكم رقم 715 المؤرخة في 3 حزيران إلى رئيس الوزارة الذي أبدى أسفه لأنه اعتبر مسؤولاً شخصياً ورفض محاولة تدخل الحكومات الأجنبية في شؤون الحكومة التركية ذات السيادة حول موضوع المواطنين الأرمن. وفيما تتزايد أعمال الاضطهاد حيال الأرمن اعتقل أربعة من النواب الأرمن البارزين هم زاجرب (زوهراب)، ورَت (فارتكيس) بريندي (هامبارتسوم بوياجيان)، (وقد جاءت هذه الأسماء مغلوطة أما عن عمد أو عن جهل من قبل الموظفين الأتراك في البرقيات المرسلة)، جراجيان، وشنق عشرون علناً بتهمة محاولة تقسيم تركيا، وسوف يتبع هؤلاء آخرون على المشانق. ذهبت محاولاتي المتكررة بغية تخفيف حدة الشر سدى، واخفقت في ردعهم عن المضي في جرائمهم وهم يحاولون تبرير مواقفهم على أساس الضرورة العسكرية.

التوقيع

السفير الأمريكي

لكن هناك ما هو أفظع، فقد أرسلت دار الحكومة في واشنطن إلى سفيرها مورغنتاو خمس برقيات قبل 9 تشرين الأول 1915، أرقامها 973، 974، 972، 1010 و 1028 وهي كلها بالطبع تتعلق بتهجير الأرمن.

ويعلم السفير مورغنتاو حكومة واشنطن في 9 تشرين الأول 1915 أنه لم يستلم البرقيات الخمس المنوه عنها، لقد اعتبرتها حكومة الطلعتيين والأنوريين سلعاً مهملة،أو «دعك منها»، وأخفوها.(حول إختفاء هذه البرقيات راجع

ملحق كتاب «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية».صفحة 989
(Foreign Relations of the United States 1915, Supplement.

بمختصر الكلام قاسمت البرقيات الأمريكية الرسمية حظ الأرمن ودفنت داخل أدراج السفاحين.

في أيام ذلك الإنذار الذي بعثت به حكومات الحلفاء، أرسلت إدارة تحرير مجلة «تروشاك» احتجاجاً إلى الحكومة التركية تحت عنوان «حول إعتبار المجرمين مسؤولين شخصياً».

حول اعتقالات 24 نيسان، كتب السفير الألماني إلى رئيس الوزراء بيتمان هولفيك في 30 نيسان 1915 يقول:

«ليلة السبت الذي يأتي بعده الأحد 25 نيسان 1915 ويوم الاثنين 26 نيسان 1915، أُلقي القبض على خمسمائة شخص، من الأطباء والمحررين والكتاب ورجال الدين وعدد من النواب، وأُغلق مكتب الجريدة الناطقة باسم حزب الطاشناقسوتيون «آزادامارد» وكان أكثر المتعقلين من حزب الطاشناقسوتيون، وفي اليوم التالي أرسل الكثيرون إلى أعماق آسيا الصغرى وكانت ذريعة هذه الاعتقالات التي جرى الحديث حولها، أن بيوت الأرمن وكنائسهم كانت تحتوي على متفجرات وقنابل وأسلحة، وأن الأرمن سوف يقومون يوم تتويج الملك في 27 نيسان 1915 بثورة عارمة تطيح بالباب العالي وتنسف الأبنية الحكومية(؟).

ويتابع السفير الألماني:

«عندما حاول البطريرك معرفة أسباب الاعتقالات، قال رئيس الوزارة ووزير الداخلية أنهم يبعدون الشخصيات ذات النفوذ عن العاصمة حفاظاً على أمن الدولة.

وقالوا لترجمان السفارة الألمانية، أن الطوائف الدينية كانت تعمل في سبيل تحقيق سياسة مستقلة، ولن تبقى بعد الآن غير السياسة التركية.. إلخ».

إن الأكاذيب التركية مفهومة، لكن اللامبالاة الألمانية، واعتمادها على تقارير

تحلل الأمور الواضحة وضوح الشمس بمنظار الحكومة التركية، فهذا لا يستوجب الاحتجاج فحسب، بل يستوجب الاتهام بالتواطؤ.

ولتغطية الجريمة النكراء التي ارتكبتها الحكومة التركية في الإبادة، أمرت بنشر ما يلي في صحفها بتاريخ من 14/ 27 أيار 1915.

* * *

قانون يقضي بترحيل الأرمن وتحديد الأماكن التي سيرسلون إليها

مادة 1- عند التحركات العسكرية، يتوجب على قادة الجيش والجيش الرديف والفروع العسكرية ومعاونيهم وقادة النواحي المستقلة، أن يبادروا عندما يلاحظون أي تحد لأوامر الحكومة الخاصة بأمن البلاد، أو أي تنظيم يعكر الأمن العام أو أية مقاومة مسلحة إلى إخمادها بالقوة العسكرية بأقصى شدة والقضاء على المقاومة في مهدها، وهذا أمر واجب ومحتوم.

مادة 2- على قادة الجيش وأجنحته الخاصة والفروع العسكرية، حسب متطلبات الجيش أن يبادروا عند ملاحظتهم وجود تجسس أو خيانة فردية أو جماعية إلى ترحيل المشبوهين في القرى وفي المدن إلى مناطق أخرى وإسكانهم هناك.

مادة 3- ينفذ هذا القانون فور صدوره.

13 رجب 1333

14 أيار 1331- 1915

- الكتاب التركي صفحة 237- 238

ليبسيوس صفحة 78

هذا «القانون» المزيف هو جزء واحد فقط من تعميم رسمي وسري وعلى عدة نسخ أرسل إلى وزارة البحرية عن طريق وزارة الحربية بأوامر كتبت بالحبر

البنفسجي، وعمم على كل الوزارات، وهذا التعميم كان يحتوي على ثماني مواد فقط تحت عنوان «أسرار». أما ما نشر في التعميم، فقد كانت المواد 1 و 2 ولم تنشر المادة 3 بل استعيض عنها بالثامنة، ولم تنشر المواد 3 و 4 و 5 و 6 و 7 لأنه حتى تاريخ صدور التعميم في 22 أيار 1915 لم تكن كل المدن في أرمينيا قد أُخليت من سكانها بعد، بل كانت القرى فقط تتعرض لعملية الترحيل.

تنص المادة (3) على أن تصادر بيوت الأرمن المرحلين وتخصص للضباط العسكريين الأتراك. وتنص المادة (4) على مصادرة بيوت الأرمن المرحلين وتخصيصها لأسر العسكريين الجرحى أو القتلى أو للأرامل والأيتام، وتنص المواد (5 و 6 و 7) السريّة بتخصيص بيوت الأرمن المرحّلين وأملاكهم للمهاجرين الأتراك.

وقد كرر الأمر بمصادرة البيوت والأملاك الأرمنية وتخصيصها للأتراك بالأمر الخطي الذي أصدرته وزارة الحربية في 11 آب 1915 (1331)، مضافاً إليه ما يلي:

«إعطاء مخلفات الأرمن من البيوت والممتلكات إلى أسر الشهداء والأسرى والجرحى والموتى بنتيجة المرض من الأتراك للسكن مجاناً» أي أنها قرصنة تتزعمها الحكومة، ولم تنشر هذه الرسائل لأنها أسرار الدولة. وعلى كل حال كان أمر المصادرة قد صدر قبل الأمر بالترحيل.

أما الرسائل السريّة التي تتضمن أحداث هذه الجريمة، فقد بلغ عددها حتى 23 كانون الثاني 1916/ 853 رسالة، كما توجد برقيات تتعلق بقتل الأطفال والعسكريين والتريك، بالإضافة إلى برقيات باللغة الألمانية تتعلق بقتل الجنود والضباط الأرمن.

إن الذين يعكرون صفو الأمن العام لم يكونوا من السكان الأرمن الآمنين والمتفانين في عملهم، بل الحكومة التركية بكل أجهزتها وخطواتها وأوامرها المبيدة للجنس البشري.

إبادة الأرمن في ولاية طرابزون

كانت ولاية طرابزون،وبموجب المعاهدة الموقعة في 26 كانون الثاني - 7 شباط 1914 بين تركيا وروسيا بشأن تحسين أوضاع أرمينيا، الولاية السابعة إلى جانب الولايات الأرمنية الست الأخرى، وبموجب هذه المعاهدة تقسم أرمينيا الغربية إلى قسمين شمالي وجنوبي، وعليه كانت طرابزون وأرضروم وخربوط وسيواس تابعة للقسم الشمالي، وكانت وان وبتليس وديار بكر للقسم الجنوبي. ويتولى إدارة القسم الشمالي المفتش العام الهولندي فيستينينك، بينما يتولى إدارة القسم الجنوبي هوف قائد الكتيبة النروجي.

لكن قبل هذه المعاهدة استمرت الدعاية أربع سنوات تدعو إلى تتريك العناصر غير التركية (من المسيحيين والمسلمين). وقد بدىء بتنفيذ هذا المخطط بقسوة وشدة من عام 1914 إلى عام 1918.

تمتد ولاية طرابزون على شكل موزة على الشاطيء الجنوبي للبحر الأسود بطول 474 كيلو متراً وعرض 74 كيلو متراً، بدءاً من جنوب باطوم حتىألاتشام غربي صامصون.

كان للولاية في عام 1914 أربعة ألوية (سنجق) مقسمة إلى 22 قضاء، لكن مصطفى كمال ألغى هذه التقسيمات الإدارية، وحول اللواء إلى ولاية، وأطلق على اللواء (السنجق) اسماً تترياً هو إيل وعلى القضاء اسم إيلتشة.

وقد كان الحاكم الأعلى في الولاية هو الوالي، يتبعه أربعة متصرفين للألوية، 22 قائم مقام للأقضية، ولم يطرأ تبديل على هذه الأرقام حتى عام 1915 أيام

ترحيل الأرمن، وكان الوالي آنذاك جمال عزمي، وكان متصرف صامصون (لواء جانيك) نجمي بك.

كان عدد السكان الأرمن في ولاية طرابزون في عام 1882 يبلغ 120.000 نسمة. (راجع مارسيل ليار، صفحة 59،وأسعد أوراس في كتابه باللغة التركية صفحة 139).

بعد ثلاثين سنة تقريباً من عام 1882، بيّن المطران أورمانيان في عام 1911 أن عدد السكان الأرمن في ولاية طرابزون هو 63.500 في ولاياتها (ألويتها) الأربع (طرابزون، جانيك ريزه (بلاد اللاذ) وكوموشخانة) ويمكن اعتبار هذا الرقم هو الأدنى، لأن أورمانيان لم يكن في أي وقت من الأوقات يعرف مدى زيادة أو نقصان عدد الأرمن بشكل علمي، واعتبار عدد الأرمن في ولاية طرابزون ب 90.000 هو قريب من الحقيقة.

كان عدد المدارس الأرمنية في السنة الدراسية 1901-1902 (74) مدرسة، وعدد الطلاب المختلطين 5.003، وعدد المعلمين 153، بالطبع بعد 13 سنة زاد هذا العدد زيادة بنسبة تبلغ 25 بالمئة على الأقل.

كان في ولاية طرابزون ثلاثة أديرة و 78 كنيسة للأرمن الأرثوذكس، بينما يعطي أورمانيان عدد الكنائس 73.

كان مطران طرابزون الأسقف طوريان، وكان مطران صامصون الأسقف زافين الكوريني.

يبين مسؤولو السفارات الأجنبية أنَّ عدد أرمن ولاية طرابزون هو تقريباً 60.000. أما الحكومة التركية، وكما في باقي الولايات، تبين عدد الأرمن دائماً ناقصاً جداً لغايات سياسية، وسوف نرى لاحقاً الأرقام التي بيّنتها الحكومة التركية أيضاً، في برقية صدرت عن وزارة الداخلية أثناء الترحيل في أواخر تموز عام 1915. قبل بداية الحرب العالمية الأولى في أعوام 1912-1913، كانت توجد فرق كثيرة من الخارجين على القانون لم تكن قد حلت حتى عام 1914 وقت

الحرب. تحركت هذه القوات باتجاه الولايات الأرمنية، والتحق بهم شيئاً فشيئاً عدد كبير من المجرمين الذين أطلق سراحهم من السجون وفي تشرين الأول وتشرين الثاني عام 1914 أصبحت طرابزون المقر الرئيسي لفرق الخارجين على القانون.

وكان هناك مقر البينباشي يعقوب جميل، صديق أنور، الذي تخرج من المدرسة الحربية في عام 1903 وكان شرساً متهوراً، ولقد وضع تحت إمرته 2000 من الخارجين على القانون، وانضمت إليهم فرق الخارجين على القانون التابعة لرضا بك، ويرافق الجميع قائد كتيبة ألماني.

انتقلوا إلى خوبا على شاطىء البحر الأسود مروراً بريزه ووصلوا مجتاحين الأرض الروسية في تشرين الثاني 1914 إلى أردانوش وأبادوا الأرمن فيها، كان هدفهم تحريض الجيورجيين والمسلمين القوقاز ضد الروس، وكان معهم في تلك الحملة بهاء الدين شاكر، وبينما هم في طريقهم إلى أرداهان، التقوا بالقوزاق الذين أجهزوا على العسكر الأتراك والخارجين على القانون، وهرب المهاجمون الأتراك من الطريق التي جاؤوا منها، على شاطىء البحر الأسود إلى طرابزون، واستقال قائد الكتيبة الألماني احتجاجاً على طريقة قتال رجال النهب والقتل والخارجين على القانون، وتوجد معلومات عن طريقة تصرف هؤلاء في مذكرات واحد آخر من قادة التشكيلات الخاصة هو سليمان عسكري.

لم يشترك في مصادمة القوزاق الروس مع الأتراك أي مدني أو عسكري من الأرمن وعاد بهاء الدين شاكر إلى استانبول، لكنه رجع مرة ثانية بخطة جديدة إلى أرضروم حيث جعلها مقره وهكذا عاد في بداية آذار 1915.

في شهر نيسان وأيار 1915 اعتقل في مدينة طرابزون كما في صامصون كبار الشخصيات الأرمنية وزجوا في السجون تماماً مثلما جرى في الولايات الأخرى.

كان عدد المسجونين في طرابزون 250 شخصاً بتهمة أن الأرمن قتلوا في مكان يدعى اركينيس رجلاً من رجال الدين الأتراك، وقصدهم بهذه الكذبة إثارة

المشاعر عند الشعب التركي.

كان من بين المسجونين 42 شخصاً من كبار التجار، من حزبي الهنتشاك الطاشناقسوتيون، ومن أعضاء اللجنة المركزية لحزب الطاشناقسوتيون. وقد نقلوا جميعاً مقيدين مساء الخميس 11 حزيران 1915 إلى مكان في غرب طرابزون على بعد 7 أميال إلى مدينة بلاتانا (أقجة أباد)، حيث كانت تنتظرهم سفينتان شراعيتان، إحداهما فارغة، والثانية مليئة بالعسكر والجنود، وسيق السجناء جماعة بعد جماعة إلى السفينة الشراعية حيث قتلوا وأُلقيت جثثهم في مياه البحر الأسود. ومن بين الـ 42 هؤلاء الذين قتلوا في بلاتانا في 11 حزيران 1915 العديد من أعضاء اللجنة المركزية لحزب الطاشناقسوتيون، منهم سيتراك يسايان (الرئيس)، بوزانت جيرماكيان، فريج كسباريان، شاهين آزابلاريان (أمين السر)، بيلوس زاكاريان، أرشاك بيد روسيان، كارنيك جزمجيان، ومن الهنتشاك هرانت مالخاسيان وغيره من القياديين. ومن بين الـ 42 معتقلاً نجا واحد فقط، وكان قد أصيب بضربة على رأسه وأُلقي في الماء ولكنه لكونه قوي البنية تمكن من السباحة والخروج من الماء إلى شاطىء طرابزون والتجأ سراً إلى إحدى السفارات وكان من الأرمن الروس واسمه وارتان، وقد فقد عقله نسبياً فلم ينطق بغير كلمة «بوم بوم»، وهو يعني أن رفاقه قد قتلوا وأُلقي بهم في البحر.

بعد خروجه من دار السفارة قبض عليه مرة ثانية، وأرسل إلى المستشفى الوطني التركي باعتباره مريضاً، ومات في اليوم التالي، (لأن المرضى الأرمن في المستشفيات التركية كانوا يُسمَّمون).

بعد قتل هذه الشخصيات البارزة الـ 42 بيومين، أي في 13 حزيران 1915 في يوم السبت نشر أمر، فرض فيه على كل أرمن طرابزون أن يستعدوا خلال خمسة أيام للرحيل وعلّق الأمر على الجدران كما بلّغ إلى أصحاب العلاقة شفهياً عن طريق الشرطة، وحوصرت كل الأحياء بالجنود والشرطة الخيالة، ومنعت كافة الاتصالات والتجول في الشوارع.

وقد وجد في طرابزون في ذلك اليوم 14.000 جندي تركي وأكثر من عشرة آلاف شرطي وشرطي عسكري.

ولقد طبع هذا الأمر الخطي في مطبعة الولاية وعلى الصفحة الرابعة من عدد 14 حزيران 1915 من جريدة «طرابيزونده مشورت» الرسمية.

في يوم 13 حزيران عام 1915، أي في أيام إبادة الأرمن في طرابزون أُلصق أمر الترحيل التالي على الجدران وبلّغ بواسطة الشرطة، وتوجد تحت يدنا صورة شمسية عن هذا الأمر الخطي باللغة التركية حرفياً، وها نحن نقدم ترجمته الحرفية قبل أن ينشر في أي مكان من الصحف الأرمنية أو غيرها.

النص الأصلي

إن مواطنينا الأرمن الذين يشكلون جزءاً من المجتمع العثماني، قد انجرفوا ومنذ عدة سنوات، وبتوجيهات خارجية، وراء بعض الأفكار المشبوهة والهدامة التي أساءت إليهم وإلى باقي المواطنين وعكرت صفو أمن البلاد، وقد ذهبوا إلى أبعد من هذا فاتفقوا - أي الشعب الأرمني - مع أعدائنا ضدنا وتجرؤوا وقاتلونا معهم، لذا وبغية المحافظة على ملك البلاد والأمن وإزالة الاضطراب، وبغية المحافظة على أمن وملك الأرمن أنفسهم وديمومة بقائهم اضطرت دولتنا إلى إتباع أساليب غير عادية وقامت بتضحية كبيرة عندما قررت إسكانهم في الولايات الداخلية إلى انتهاء الحرب، في أماكن أعدت لهم، وطلبت إلى كافة العثمانين إطاعة الأمر الصادر إطاعة مطلقة، علماً بأنه أمر قطعي وملزم:

1- على كل الأرمن، باستثناء المرضى، أن يرحلوا بعد خمسة أيام من صدور هذا الأمر بمرافقة الشرطة أو الدرك، تاركين دورهم وأحياءهم بالترتيب وبشكل كلي.

2- ومع أن الأرمن أحرار لدى خروجهم من ديارهم في حمل ما يشاؤون من الأملاك المنقولة لتأمين سفرهم، ولكن يحظر عليهم بيع الأشياء غير المنقولة والأراضي والأثاث والأشياء الزائدة أو تركها أمانة عند هذا أو ذاك، لأن ابتعادهم

هذا، مع أنه مؤقت، فإنهم لا يستطيعون حمل غير المنقول معهم وستبقى الأشياء المنقولة المتروكة في أبنية آمنة تحت حراسة الدولة، ولسوف تعاد إليهم عند عودتهم.

خلافاً لهذا الأمر، فإن كل من يشتري أو يبيع أو يأتمن أو يؤمن أشياء الأرمن المنقولة وممتلكاتهم غير المنقولة يحال فوراً إلى المحكمة الحربية، على أنه يمكن بيع بعض الأشياء إلى الحكومة حصراً حسب حاجة الجيش.

3- أعدت كل الوسائل لتأمين راحة الأرمن أثناء الطريق ووصولهم إلى الأماكن المعدة لإقامتهم المؤقتة دون أي اعتداء عليهم أو هجوم.

4- على المفارز المرافقة لقوافل الأرمن فرادي أو جماعات إطلاق الرصاص على كل من يحاول اعتراضهم أو الاعتداء عليهم أو على أعراضهم، ويقبض على المتجاسر ويقدم إلى المحكمة الحربية لينال عقوبة الإعدام.

إن هذه الإجراءات المؤسفة التي اتخذت بحق الأرمن الذين ذهبوا ضحية غدرهم لا تمس الطوائف الأخرى، ولا يحق لهم التدخل فيها بأي حال من الأحوال.

5- على الأرمن إطاعة هذه المقررات، وإذا تجاسر أحد منهم على استخدام السلاح ضد جندي فإن السلاح سوف يستخدم ضده فقط ويلقى القبض عليه قتيلاً.

كذلك فإن معارضي قرارات الحكومة أو رافضي الرحيل أو الذين يحاولون الاختفاء هنا وهناك أو المسترين على اختفائهم أو الذين يؤوونهم أو الذين يعطونهم طعاماً، يحالون إلى المحكمة الحربية، ليحكم عليهم بالإعدام.

6- لا يجوز للأرمن أن يحملوا أسلحة حادة، ولا يجوز لهم حيازة أسلحة نارية لا في بيوتهم ولا في خارجها، ويجب أن تسلم جميع أنواع الأسلحة من مسدسات ومتفجرات وسيوف إلى الحكومة، مثل هذه الأسلحة وغيرها، إذا وصلت أخبار ممتلكيها إلى الحكومة، وعند اكتشافها ونكرانها يكون أصحابها

مسؤولين عنها وسيعاقبون عليها بصرامة.

7- يُسمح ويُجبر الجنود والشرطة المرافقون بإطلاق النار حتى القتل على كل من يتعرض طريق الأرمن للنهب أو الاغتصاب في القرى والأحياء وأثناء الطريق.

8- إن المدينين للبنك العثماني يستطيعون رهن أشياء تقابل مبالغهم بدلاً من هذا الدين وتبقى كتأمين في المصرف، إلا إذا وجدت الحكومة أن ذلك ضروري لمصلحة وحاجة الجيش تسلمته عندئذ شرط دفع قيمته نقداً، كذلك يجب أن يصادق على الدين من قبل الحكومة، ولهذا الغرض تعتبر سجلات التجار هي الوثائق المعتمدة أصولاً.

9- تشترى الحيوانات الصغيرة أو الكبيرة التي لا يمكن اصطحابها لحساب الجيش.

10- يقدم موظفو النواحي والأقضية والألوية والولايات التي يمر بها الأرمن كل ما يحتاجونه من مساعدة.

13 **حزيران** 1915 (1331).

لقد نشر هذا القرار بحذافيره في جريدة «طرابيزونده مشورت» الحكومية. صاحب امتيازها ناجي ورئيس تحريرها حسن كمال، وطبعت في مطبعة الحكومة، الكائنة في شارع أوزون سوقاق، ثمن النسخة 10 باره.

أما في الولايات الأخرى، فقد تولت صحف أخرى نشر القرارات المتعلقة بإبادة الأرمن ففي قيصرية جريدة «قيصرية»، محررها صبري، في سيواس صحيفتا «سيواس» و «كيزيل إرماك» محررهما نيير بك.

إن هذا الإعلان الرسمي التركي المنشور ما هو إلا مخطط نظّم بشكل شيطاني يتضمن وبكل وضوح الخبث والخداع والتحضير الإجرامي الجماعي الموجه ضد أرمن طرابزون. ولقد جرى الأمر نفسه في كل الولايات التي يقطنها الأرمن، وكان هدفهم الوحيد هو تجريد الأرمن من السلاح، فلم يسمحوا لهم حتى بحمل شفرة، بغية حرمانهم من كل سبيل للدفاع عن أنفسهم لدى أي

هجوم يتعرضون له في طريق ترحيلهم، وجعلوا الأرمن بذلك كقطيع من الغنم الضعيف يضعونه بين مخالب الذئاب، دون حماية، فقتل الرجال العزل وتوجر بالنساء أو اغتصبن وقتل الأطفال أو اختطفوا، وتعرضت أموالهم وأمتعتهم للنهب والضياع.

لو أن أية محكمة دولية أخذت هذه الوثيقة بعين الاعتبار وحللت المخطط المنظم المنفذ بأسلوب شيطاني، لعرفت من النظرة الأولى فكرة الضباع في القضاء المبرم على هذه الشريحة البشرية.

لنعط الآن أقوال بعض شهود العيان الأجانب حول ترحيل وإبادة الأرمن في طرابزون:

يصرح القنصل الألماني في طرابزون الدكتور بيركفيلد، وهو رفيق الترك في السلاح، إنه في 6 تشرين الثاني 1914 وبعد ثمانية أيام من حملة الهجوم التركي على القوقاز، قصف الروس عدة مبان عسكرية تركية في طرابزون، فسارعت الحكومة التركية من فورها إلى تسليح الشعب التركي، مدعية بإمكانية قيام الأرمن واليونان بثورة ضد الترك.

وأرسل الدكتور بيركفيلد في 11 حزيران 1915 تقريراً إلى الحكومة الألمانية أن الأتراك الذين اعتقلوا 250 شخصاً من الأرمن في شهر أيار وسجنوهم، عزلوا 42 شخصاً من البارزين منهم وساقوهم مكبلين إلى مدينة بلاتانا (أقجه أباد) التي تبعد 7 كيلو مترات عن طرابزون. ومن هذه المدينة الساحلية ساقوهم إلى سفينة شراعية بتاريخ 11 حزيران، وقتلوهم عليها وألقوا بجثثهم في مياه البحر الأسود. استناداً إلى تقرير الدكتور بيركفيلد، الذي يقول إن أمر الترحيل التركي هذا والخطوات التي تلته تدل على أن الأمر يقضي بإبادة الأرمن جماعياً، ويضيف أنه بناء على رجائه، وعده والي طرابزون جمال عزمي بك بمراعاة الأطفال والنساء الحوامل وعدم ترحيلهم. ولكن في 19 حزيران، وفي اليوم الأول للترحيل، قال الوالي بعدما نقض وعده بأنه تلقى تعليمات مشددة تنص على وجوب ترحيل كل الأرمن دونما استثناء، لا فرق بين

الرجل والمرأة أو الطفل والمرأة الحامل، بروتستانتي أو كاثوليكي، وهذا يعني إبادة الجميع. وعمد الوالي بعد ذلك إلى ترحيل الأرمن بقوة السلاح تحت ضغط العسكر والشرطة (كان في طرابزون آنذاك 14.000 عسكري)، وتسيير قوافل متتابعة بعنف وإرهاب، ولكن قبل أن تبتعد القوافل كثيراً تصدت لها فرق الخارجين على القانون الذين كانوا محضّرين لهذه الغاية، وبدؤوا بسلب أملاكهم ثم راحوا يقتلونهم ويعذبونهم ويخطفون أطفالهم.

بعد هذه الجرائم مباشرة تغيب الوالي جمال عزمي بك عن مدينة طرابزون وذهب إلى الأعماق الداخلية من البلاد ولم يعد إلا في 3/ 16 آب 1915. يقول بيركفيلد إنهم قتلوا في الطرقات وفي شعاب الجبال 60.000 من الأرمن بدءاً من طرابزون. ويقول بيركفيلد أيضاً إن الغاية من هذه السياسة الداخلية، هي القضاء على الأرمن بغية طمس القضية الأرمنية.

بعد جريمة إبادة الأرمن، أراد الأتراك وضع بيركفيلد تحت المراقبة ومنع أسفاره إلى نواحي مدينة طرابزون وتشديد الحراسة عليه. لكنه رفض، وراح يتجول على حصان في النواحي القريبة والبعيدة من المدينة ورأى بعينيه كل ما جرى.

في اليوم السابق للترحيل، وبعدما سمع بيركفيلد بأمر التهجير صرح للوالي بأن الحكومة صادرت كل وسائط النقل والسفر، فكيف يتسنى للشعب المسكين أن يقطع مشياً على الأقدام مسافات تزيد على ثلاثمائة كيلو متر ليصل إلى أماكن ترحيله، لكن الوالي طمأن السفير كاذباً، بأن الحكومة سوف تقدم كل التسهيلات، ثم جاءت الأسابيع الثلاثة التالية وكأن هزة أرضية عنيفة اجتاحت الأرض ووضعت الأرمن في دوامة ثم جرفتهم عن آخرهم بسيل جارف ما عرف له التاريخ مثيلاً.

لم يعر بيركفيلد مبررات الأتراك أهمية وقال، إنه يجب أن لا يدان التركي من إعترافاته بل يجب إدانته من تاريخه الشامل.

يصرح الدكتور بيركفيلد حول التخطيط المسبق لإبادة أرمن طرابزون ويقول،

إنه في 13 حزيران عام 1915 يوم إعلان أمر إجلاء الأرمن عن طرابزون، كان صف ضابط ألماني يدعى شليممي قد حضر من أرضروم إلى طرابزون عن طريق بايبرت وأعلم السفير بيركفيلد أنه رأى أثناء سفره فرقاً من الخارجين على القانون الأتراك المسلحين موزعين في شعاب الجبال وفي الكهوف والأودية، استعداداً للهجوم على القوافل الأرمنية وإبادتهم، وإن وجود هذه الفرق يمتد على طول المسافة من أرضروم وأرزنجان ومثلها بايبرت وكوموشخانه وطرابزون.

تحدث الضابط شليممي مع رؤساء 400 من الخارجين على القانون، الذين كانوا ضباطاً أتراكاً مدربين، وكانوا يخاطبونه بالفرنسية، وشاهد نساء أرمنيات مرحّلات، سلبت كل أموالهن في تلك البراري، لا حامي لهن جائعات محرومات من الخبز، يأكلن الحشيش بدل الطعام.

كان القنصل الايطالي غوريني حتى تلك الأيام موجوداً في المدينة، وعلى إثر انضمام إيطاليا للحلفاء اضطر إلى السفر إليها، فاستأجر قارباً بخارياً وسافر مع أسرته من طرابزون إلى استانبول ومنها إلى دادا أغاج (مدينة ألكساندرابوليس اليونانية على بحر ايجة قرب الحدود التركية الحالية) ثم إلى روما.

وكان القنصل على علم بكل الجرائم التي حلّت بالأرمن، وما إن وصل إلى روما حتى رفع تقريراً يقول: «في أيام ترحيل الأرمن وقتلهم بَقِيتُ ثلاثين يوماً لا أشتهي الطعام ولا أستطيع النوم لكثرة ما تأثرت من بهذه الجرائم»، وكتب أيضاً «لقد احتشدت أكثر الوحوش ضراوة في طرابزون ومركز استانبول متحفزة لتمزيق الشعب الأرمني».

بسبب الحرب غادر طرابزون قناصل انكلترا وفرنسا وروسيا، ولم يبق منهم فيها سوى قناصل ألمانيا والنمسا وأمريكا، وهم كذلك على اطلاع واسع أو ضيق على تلك الحقائق، ومن بين الذين نفذوا عملية الإبادة في طرابزون وزراء من الحكومة المركزية في استانبول، قادة اتحاديون، الوالي جمال عزمي وأمين فرع الاتحاد في طرابزون نائل بك ومعاونه رضا بك، ومن الأطباء علي صائب وسعد

الدين، وقادة الشرطة والدرك وغيرهم.

وأثناء أحداث الإبادة حصلت عمليات نهب للممتلكات الخاصة والمجوهرات بأبشع الصور حسب وصف بيركفيلد. وأما الأموال المتروكة فقد سلبوها سلباً رسمياً حكومياً، وقد حصل ذلك في كل الولايات.

حول عدد المرحلين

في 31 تموز 1915 طلبت وزارة الداخلية بموجب برقية لوائح عن عدد الأرمن المرحلين والأموال المصادرة، كما طلبت - بغية تبرير تصرفها - وثائق تتضمن أموراً تدين الأرمن.

قبل الاجلاء بثلاثة إلى خمسة أيام، عمدت الحكومة التركية إلى اجراء احصاء في المدن والقرى التي سيتم ترحيل سكانها الأرمن منها. يذهب المختار مع 3- 5 من الدرك ويزورون كل البيوت الأرمنية ويسجلون من فيها من البالغين والأطفال مع أعمارهم التقريبية وينظمون لوائح بما يسجلون، ويكون العدد الناتج هو عدد الأرمن الصحيح ضحايا الجريمة النكراء، فحصلت الحكومة التركية على عدد الأرمن المنوي ترحيلهم ثم قتلهم قبل يوم واحد من موعد تنفيذ الجريمة وعلمت أيضاً عدد أفراد كل قافلة وعدد الدرك والجند الذين سيرافقونها، وبموجب هذه السجلات بلغ عدد الأرمن الذين أخرجوا من ديارهم 2600000 نسمة.

لكن الإدارات التركية المحلية لم توفر جهدها للتستر على العدد الحقيقي للأشخاص، والتقليل من أهمية الأشياء والأموال التي كان يملكها الأرمن.

أرمن طرابزون وحدها يعدون أكثر من 90000 نسمة إذا استثنينا هؤلاء الشهداء، فإن قيمة الأموال المسلوبة تقدر بـ 150 مليون دولار ذهبي، وتظل الحكومة التركية المسؤولة الوحيدة عن جرائم القتل والنهب، ولا فرق بين الاتحاديين والكماليين.

في 25 تموز 1915 أرسلت الحكومة المركزية التركية رسالة تعميم سرّيّة إلى كل المراكز تستعلم عن عدد المهجّرين من الأرمن في الولايات والألوية والأقضية.

أرسلت ولاية طرابزون شأنها شأن باقي الولايات، بغية التقليل من أهمية الجريمة التي

ارتكبت، عدد الأرمن بما يناسب الاحصاء العام الذي أجرته الحكومة في عام 1903، وهو طبعاً أقل بكثير من العدد الحقيقي للسكان الأرمن في البلاد، وفيما يلي نبين الأعداد الصحيحة في ولاية طرابزون مفصلة حسب كل لواء وقضاء على حدة:

المرحلون من ولاية طرابزون

لواء طرابزون، سنجق طرابزون

والقضاء المركزي:	12084
قضاء كيراسون:	2232
قضاء تيرابولو:	817
قضاء كوريلي:	302
الوقف الكبير:	42
أقجة أباد (بلاتانا):	1425
سورمه نه:	325
ماتشكا:	49
المجموع	17276

أي أن 17276 أرمني أخرجوا من ديارهم من لواء طرابزون.

المرحلون من لواء ريزه (لازستان):

من القضاء المركزي:	38
أتينه:	28
خوبه:	2
المجموع:	68

القضاء المركزي للواء كوموشخانه: 1624

ترول:	24
كيلكيد:	469
شيران:	370
المجموع:	2487

القضاء المركزي للواء جانيك (صامصون): 4992

بافرا:	1634
تشارشامبا:	10648
ترمه:	2567
أونيا:	5379
فطسه:	1154
المجموع:	26374

ولقد أعطت إدارة حكومة طرابزون عدد الأرمن المرحلين بـ 60874 نسمة، وذلك في برقية إلى وزارة الداخلية.

فلنأخذ مثلاً: مدينة صامصون. كان عدد الأرمن فيها عام 1915 أكثر من 8000 نسمة. ففي مدرستين ودار حضانة واحدة فقط كان عدد الطلاب 800 طالباً.

لقد احتفظ الأتراك بالعدد الحقيقي في طي الكتمان.

تضيف الحكومة التركية على الرد الواصل إلى الوزارة أن فئة من تجار طرابزون الأرمن غادروا البلاد إلى بلاد أجنبية بقصد التجارة.

وإلى جانب أعداد صامصون (لواء جانيك) أضيفت الملاحظة التالية:

لقد تم ترحيل كل أرمن اللواء، أما من غيّروا دينهم أو تزوجْن (النساء

الأرمنيات مع الأتراك) فقد نقلوا هم أيضاً إلى قرى مختلفة.

أما الأطفال الأيتام الذين بقوا دون معيل، فبموجب أمر ورد في برقية وزارة الداخلية بتاريخ 29 تموز 1915، يتم توزيعهم على الأسر التركية.

كذلك بأوامر برقية وزارة الداخلية بتاريخ 11 و 13 و 26 آب و 9 أيلول، تسلم كل الأشياء العائدة للأرمن وكل محتويات البيوت والحوانيت إلى الجيوش التركية الثالث والرابع والسادس بموجب لوائح مفصلة.

ورغبة من وزارة الداخلية التركية في دعم عملية استمرار النهب، أمرت ببرقيتها بتاريخ 31 آب و 15 أيلول 1915 أن تسلم محتويات صيدليات الأرمن بما فيها من أدوية طبية، وأجهزة وبضاعة إلى الهلال الأحمر التركي وإلى المستشفيات التركية.

فيما يتعلق بالكنائس الأرمنية، فقد كانت قد هدمت كلياً أو جزئياً، واستخدم قسم منها كمخزن للأسلحة والذخيرة، بعد نهب ما بداخلها.

أما المدارس فبموجب أمر البرقية المؤرخة في 8 أيلول عام 1915 السرّيّة، فيقضي بأن توضع بعض المدارس تحت تصرف المهاجرين الأتراك ويستعمل بعضها الآخر كمدارس لتلاميذهم.

وحسب اللائحة التي حصلنا عليها، وجدنا عدد المدارس الأرمنية في ولاية طرابزون في عام 1902 قد بلغ 74 مدرسة، ويصرح الأتراك بأن هذه الحقيقة الواضحة كالشمس هي إما مراءاة أو كذب، وهذا يبيّن عدم احساسهم بالخزي وعدم معرفتهم بالعيب تحت ضوء الحقيقة.

كان الرئيس ويلسون قد ترك في 21 تشرين الثاني عام 1920 المساحة الواقعة إلى الشرق من طرابزون ونزولاً باتجاه الجنوب لأرمينيا المستقلة، وترك مناطق الأرمن في كغي وخاربوط للأتراك، وبذلك تبقى داخل حدود أرمينيا مدينة طرابزون وتيريبولو وكوموشخانه وكيلكيد، بينما يبقى في حدود الأتراك كيراسون وشابين قره هيصار وكيماخ والقسم الغربي من كغي.

كانت هناك مدن هامة يقطنها الأرمن في القسم الغربي من ولاية طرابزون ممتدة على شاطيء البحر الأسود، منها صامصون وتشارشامبا وأونيا وفطسه وأوردو وكيراسون.

صرح غوكوف القنصل الألماني في صامصون بتاريخ 11 حزيران 1915 أنه ألصقت على الجدران هناك (أي في صامصون) أوامر على غرار ما جرى في طرابزون، فأبلغ ذلك إلى السفير قائلاً إن هذه الأوامر تعني إجلاء الأرمن وإبادتهم. وقال أيضاً إنه لن يتمكن واحد من المرحّلين من الوصول إلى المكان الذي عُيّن له.

لقد تحطمت التجارة في الأناضول، ويريدون طمس معالم الأرمن بالوسائل الوحشية. وأُرسل بعض معتنقي الإسلام في أونيا إلى قرى أخرى.

كان أعضاء اللجنة المركزية لحزب الطاشناقسوتيون مسجونين مثل كاريكين ترزيان، م. بيرينيان د. كوركجيان، ملكون وهو من أماسيا مع غيرهم من القادة، مات بعضهم تحت الضرب وبعضهم أرسلوا مع بعض قادة مدينة مرزيفون إلى سيواس حيث قتلوا شنقاً أو تعذيباً، بناء على أمر الوالي المتوحش معمّر.

كان من بين الآلاف الذين ساهموا في الجريمة الوالي المتعطش إلى الدم جمال عزمي وأمين فرع حزب الاتحاد في طرابزون نائل ومعاونه رضا ومفتش الجمارك محمد علي، وقائد الدرك طلعت، وشكرجي مصطفى، وكرسته جي حافظ جلال، وتكنه لي نشأت. ولقد كلّف هذا الأخير باغراق جثث الأرمن بعد قتلهم على السفن الشراعية ورميهم في البحر.

وكان الأطباء الأتراك الذين يسممون المرضى والجنود الأرمن منهم: مدير الصحة المتعطش إلى الدماء علي صائب الذي أمر بقتل الطبيبين أصلانيان وحكيميان، والمدعو الدكتور شوكت، الذي كان مع الخارجين على القانون وموظفاً في الصحة.

أما ضباع منطقة صامصون فهم المتصرف نجمي، وقادة الشرطة نوري

وصبري، والمسعور المخمور أمين فرع الاتحاد الدكتور صدقي بك مع معاونيه، وقائد الجيش المحلي، والشرطة والجند والخارجون على القانون.

وفي كيراسون كان صاري محمد زاده أشرف وأخوه حسن، والكاتب أحمد، وقائد الشرطة كمال، والبنباشي فائد، واليوزباشي عثمان وأخوه والخارجون على القانون (هؤلاء الوحوش مصاصو الدماء)، لقد ظن المجرمون الأتراك، أنهم لن يحاسبوا على جريمتهم حكومة وشعباً، وأنه لن يأتي من يطالبهم بالحساب، لكن التاريخ يمسك برقابهم، فالأرمني لن يكف عن المطالبة بحقه - بالأرض الأرمنية التاريخية والثأر لدم الضحايا.

* * *

إبادة الأرمن في ولاية سيواس

ليست هذه قصة مدينة سيواس، ولا لوائها، ولا قضائها، وليست قصة الترحيل، فللتاريخ كتب كثيرة، وللترحيل أيضاً كتب ومقالات كثيرة أشهرها ما كتبه قره بيت كابيكيان «قصة المذابح»، التي ظهرت إلى النور من مطبعة «هايرينيك» عام 1924 بـ 680 صفحة تحت إشراف جمعية إعادة بناء سيواس.

كل ما نريده، هو أن نذكر بعض الحقائق والأرقام التي وردت في شواهد كنسية وتربوية وقومية وتجارية.

فمن بين ولايات أرمينيا الغربية الست، كانت سيواس هي الأكبر مساحة والأكثر عمراناً وتواجداً أرمنياً، ولهذا حركت الغيرة والحقد عند الشعب التركي والموظفين الأتراك.

في القرن الحادي عشر كانت سيواس عاصمة أرمينيا الصغرى، وكانت مقر الملك ومقر الكاثوليكوس، وقد تهدمت المناطق الأرمنية والرومية واليونانية الكثيفة بالسكان العامرة مرات عديدة، وأعيد بناؤها وازدهرت بفضل العمل الأرمني البناء.

في العام 1915 وقبل الترحيل مباشرة، كان يوجد في المدينة 11500 بيت منها 7000 تخص الأرمن. وآخر إحصاء أجرته الشرطة (في 15 حزيران عام 1915) سجلت فيه 47500 أرمنياً رحل تسعون بالمئة منهم.

وكتاب «قصة الترحيل»، الذي ألفه المربي الكبير قره بيت كابيكيان، الذي يحكي فيه عن الترحيل، وقد كتبه مبتدئاً من سيواس إلى الرقة ودير الزور كشاهد عيان عاش الترحيل.

الاقتصاد - التجارة

كان القسم الأكبر لأعمال التجارة الداخلية والخارجية في سيواس بأيدي الأرمن وكان 90 بالمئة من المهنيين من الأرمن أيضاً، وكان سكان المدينة من الأتراك اجمالاً كسالى وفقراء. وإلى جانب الموظفين المدنيين والعسكريين الأتراك، كانت توجد طبقة الأشراف، وهم من أصحاب الأطيان والخانات والبيوت التي كان مستأجروها من الأرمن أيضاً. وقد حصل عليها هؤلاء الأتراك عن طريق «الميراث»، وكانت توجد طائفة من متولي الأوقاف الاسلامية وغيرهم.

كان القنصل الفرنسي في المدينة من عام 1911 إلى عام 1914 عربي سوري مسيحي اسمه دوساب، وترجمانه مانوك أفندي آنصوريان، وهو ترجمان سيواسي لسنوات طويلة، ومثقف ومفكر، ونشيط - قتل في أيام الترحيل - وقد أشهر تقريره عن (الحياة الاقتصادية) الذي قدمه القنصل دوساب إلى وزارة الخارجية الفرنسية، روح الأرمني الاقتصادية والابداعية البناءة ونبوغه في سيواس وضواحيها في أعمال الزراعة والتجارة والصناعة وصناعة السجاد.

ولقد نشر القنصلان غرنار و ي. دوساب تقارير شيقة عن الحياة الاقتصادية والتجارية والمعمارية في سيواس.

كان الأرمن يشكلون 90 بالمئة من أصحاب المهن والحوانيت والتجار في لواء سيواس، بينما لم يكن الأتراك يشكلون أكثر من 10 بالمئة.

وها هي الصور الحقيقية بالأرقام (في اللواء).

- أصحاب الحوانيت الأرمن 600 - الأتراك 150.
- المهنيون الأرمن 1500 - الأتراك 250.
- التجار المصدرون الأرمن 45 - الأتراك 5.
- تجار القماش الأرمن 18 - الأتراك صفر.
- تجار المصنوعات الحديدية الأرمن 12 - الأتراك صفر.
- مصنوعات المعامل في كورين الأرمن 19 - الأتراك 1.

- مطاحن الأرمن 4 - الأتراك 4.
- أصحاب الحوانيت والمهنيون في الولاية الأرمن 6800 - الأتراك 2550.
- التجار المصدرون الأرمن 127 - الأتراك 23.
- التجار المستوردون الأرمن 141 - الأتراك 13.
- معمل ومصنع للأرمن 130 - الأتراك 20.
- الصرافة الأرمن 32 - الأتراك 5.

(راجع مرسيل ليار صفحة 65 - 67، و ف. هامبارتسوميان صفحة 27 - 33).

التقسيمات الإدارية في الولاية

كانت ولاية سيواس تمتد على مساحة قدرها 83000 ميل مربع، وهي تماثل مساحة ولاية أنقرة تقريباً، وتقسم إلى 4 ألوية (متصرفية) هي - سيواس وطوكات وأماسيا وشايين قره هيصار.

لن نأخذ الآن عمليات الإبادة في طوكات وأماسيا وشايين قره هيصار بعين الاعتبار، بل سنتحدث عن لواء سيواس وحده الذي تبلغ مساحته 34000 كيلو متر مربع.

بقي تقسيم الأقضية في العهد التركي الجديد على ما كان عليه في لواء سيواس، والتغيير الوحيد الذي حصل كان في الأسماء، فبدلاً من اسم لواء (سنجق)، وضعوا اسم إيل، القائم مقاميات هي - سيواس (القضاء المركزي) كوتش هيصار (مركز قضاء هافيك)، زارا (كوتشكيري)، ينيخان (مركز قضاء يلد يزالي) شار قشله (مركز قضاء تونوز)، ديفريك، غانزال: كورين وديريندە[18].

السكان

في عام 1845، وفي عهد السلطان عبد المجيد، كان عدد الأرمن في سيواس يبلغ 300000 نسمة، بينما ظهر في بيان البطريركية في عام 1878 - 280000 نسمة في

ولاية سيواس، (دون لواء شابين قره هيصار الذي كان جزءاً من ولاية طرابزون).

في عام 1890، واعتماداً على سجلات الإحصاء السكاني التركية (المنقوصة غير الصحيحة) بيّن فيتال كينه الفرنسي عدد الأرمن في ولاية سيواس 170423 نسمة (المجلد 1، صفحة 623-790).

حددت النشرة السنوية التركية ذلك العدد في عام 1906 بـ 149465 نسمة. فعدد السكان الأرمن ينتقص دائماً مراعاة للحسابات السياسية.

ونتبين عدم صحة الإحصاء التركي بعد الاطلاع على تقرير مطران سيواس الذي نشره في 13 حزيران عام 1911، والذي بيّن عدد الأرمن في لواء سيواس وحده 255430 منهم 249201 من الارثوذكس و 3423 من البروتستانت و 2806 من الكاثوليك.

في لائحته، يبين قره بيت كابيكيان عدد الأرمن في لواء سيواس 192164 نسمة، أي أن الإحصاء التركي ينقص 40 بالمئة عن العدد الحقيقي.

في عام 1919 بيّنت البطريركية الأرمنية عدد الأرمن في ولاية سيواس 225000 نسمة. وتبين بعثة أرمينيا العدد بعد عزل شمال وغرب وجنوب غرب سيواس فيبقى ما في المناطق الباقية وحدها 165000 نسمة.

دراسة بسيطة تكفي لتبين الأعداد الناقصة التي طرحتها البطريركية والمطران أورمانيان والبعثة الأرمنية.

فيما يلي نقدم الأعداد الناقصة التي طرحها المطران أورمانيان عن ولاية سيواس:

لواء سيواس: سيواس: 86000

كورين: 18500

ديريندە: 7000

المجموع 111500

لواء طوكات:	23500
لواء أماسيا:	28500
شابين قره هيصار:	25200
أدزبدير:	4050
المجموع	192750

أرقام المطران أورمانيان غير موثوقة، لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار الذين نقصت أعدادهم بجريمة الإبادة، كما لم يلاحظ الولادات والوفيات بين عامي 1878 و 1915 خلال 37 سنة، لهذا تبقى لوائح المطرانيات أقرب إلى الواقع.

قَدِمَ إلى سيواس الاتحادي المتطرف المدعو معمر بك في 16 آذار عام 1913 والياً عليها من قبل الحكومة التركية، ولم يكن أكثر من وحش دنيء.

ظهرت نوايا الاتحاد على السطح، فبعد مقتل وزير الحربية ناظم باشا الجركسي في استانبول والاستيلاء على الحكم في 23/10 كانون الثاني عام 1913، نصبوا في المناصب الهامة في الوزارات والقضاء والمراكز والعسكرية الحساسة موظفين من حزبهم، خصوصاً من القادمين من ناحية روميلي الذين يكرهون المسيحيين، ومن الشرطة وقادة الشرطة الطامعين في الثأر.

في أوائل آب 1914 عندما أعلنت تركيا التعبئة العامة مدعية «تأمين لوازم الجيش»، صادرت كل السلع والمواد الموجودة في حوانيت الأرمن في ولاية ومدينة سيواس، كما صادرت الخيول والعربات والثيران وغيرها، ولم يُمس الأتراك إلا قدر ضئيل، وكانت بعض المصادرات ترسل إلى بيوت العسكريين.

كذلك تم الاستيلاء على الأديرة والكنائس والمستشفيات والمعامل والمصانع وطواحين الماء ومصانع المعجنات والبيوت اللافتة للنظر باعتبارها «ضرورية للأمور العسكرية»، وكانت الحقيقة هي حرمان الأرمن من وسائل الدفاع عن أنفسهم. أما المواد المنقولة من أرضروم إلى سيواس، لكسوة طوابق البناء الجديد لمدرسة

ساناساريان، فقد صودرت أخشابها وبني بها بأيدي عمال من الأرمن مستشفيات وثكنات للأتراك، إضافة إلى حجارة انتزعت من المدافن الأرمنية.

واستوفوا من الجنود الأرمن غير المدربين، بدل تدريب (وبدل إعفاء من العسكرية) ولكنهم استدعوهم إلى العسكرية حتى سن 45 سنة، وهكذا دفعوا البدل والتحقوا بالعسكرية.

ثم شكلت لجنة أطلق عليها اسم (المدافعة الملية) أعضاؤها حجي علي بك زاده سليمان، جامباز دوزجي باكير، أرباجي أوغلو صبري، حجي مصطفى، وكاتب يدعى أحمد وهو هارب من الجندية، كانت مهمتهم احصاء ما تبقى من البضائع والمواد في الحوانيت وقيدها ومصادرتها من دون قيمة وارسال بعضها إلى بيوت الأتراك، وكانت هذه الحلقة الأولى لمسلسل نهب الممتلكات الخاصة.

في تشرين الثاني عام 1914، أُرسل إلى سيواس عبد الغني بك موفداً من الاتحاد أميناً لفرع الحزب، وكان عسكرياً أعرج برتبة يوزباشي من سفاحي الأرمن، ثم أحيل إلى الخدمة المدنية بعدما جرحت قدمه في حرب البلقان، وبمجيئه بدأت تشتد السياسة الارهابية (سنتحدث عن عبد الغني عندما نصل إلى ملف محاكمة الأمناء).

في 18 كانون الأول 1914 كان الأسقف السيواسي المولد ساهاك أوضه باشيان الذي كان مطراناً في صامصون وبروصة (بورصة)، ذاهباً إلى أرزنجان مطراناً فيها ولكن بايعاز من الوالي معمر ومعاونه (غَني) والقائم مقام القيصري أحمد أفندي قائم مقام انديريس، أرسلت مفرزة من خمسة من الخارجين على القانون وقتلوه في منطقة الرفاهية بين قريتي تشوبانلي وقانليطاش التي تبعد 40 ميلاً غرب أنديريس.

أما الأفراد الخارجون على القانون فكانوا ماهر الزاري، خالص بك، تشاتشان علي، حاجب معمر، ورئيسهم أدهم وملازم الدرك علي بك الجركسي، وبعد

هذه الجريمة النكراء مباشرة، وبعد مجيء غني وقعت أحداث مهمة أخرى، منها اتهام الأرمن (بأنهم سمموا خبز العسكر التركي) وأكاذيب أخرى.

وفي كانون الأول 1914، ولكي يغطي أنور انكساره في معركة صاريغاميش، جمع كل السلاح من الجنود الأرمن المسلحين، وبحجة تعبيد الطرقات وبناء الأبنية أرسلهم كعمال إلى مناطق مختلفة، وبذلك شتت شملهم تمهيداً لإبادتهم شيئاً فشيئاً.

في 2 شباط 1915 تم الاستيلاء على الدير القديم، دير القديس نيشان الذي يبعد نصف ساعة عن المدينة. وفي 6 آذار 1915، عُلّق ستة من أرمن كورين على المشانق في سيواس بتهمة هربهم من الجندية، وعند نقل الجنود الأرمن غير المسلحين قتل معظمهم ويقولون: ماذا نفعل؟ كانوا يهربون!- ولقد قُتلوا لأنهم عمدوا إلى الفرار.

من الجدير بالذكر أن الذي أنقذ أنور عدو الأرمن اللدود من الأسر في معركة القوقاز هو اليوزباشي السيواسي الأرمني هوانيس أغينيان، أحد أبطال حرب البلقان وكان يتعاون معه سيواسي آخر ضابط في الجيش اسمه مهران تشاميان، ولقد ضحى الاثنان بروحهما في معركة القوقاز إلى جانب الأتراك في منطقتي ايدي وأولتي.

. في منتصف آذار 1915 اعتقلوا زعماء الأحزاب في سيواس، من الطاشناقسوتيون واهان وارطانيان (صيدلي)، هوانيس بولاديان هاروتيون فارتوكيان، واهان ميدزادوريان خازن اللجنة المركزية، وترجمان الحكومة مارديروس كابريئيليان (من مدينة موش)، ومن الهنتشاك ديكران أوضه باشيان، مانوك بيليريان، واللحام قارامانوكيان والحلاق فوسكان وغيرهم.

أما عضو اللجنة المركزية خجادور كودويان (بارویر) فبعدما أن توارى مدة عن الأنظار لجأ إلى الجبال، بينما مات الضابط الصحي في (صوشهير) آرام يرانوسيان (آرامازت) مصاباً بحمى.

في 15 آذار 1915 حاولوا اعتقال مراد بالحيلة، لكنهم فشلوا. ومع أن الحكومة التركية عمدت إلى أشد أنواع القهر، فقد صمد مراد ولفت أنظار الجميع بما أبداه من حذر وشجاعة وقتال.

في منتصف أيار، وعندما كان مراد موجوداً في جبل غافراز على بعد 3 كيلو مترات إلى الجنوب الغربي من المدينة، أرسل رسولاً سراً إلى اللجنة المركزية لحزب الطاشناقسوتيون في سيواس، (المعروف باسم «التل الأسود») يقول: «ان السكين قد وصلت إلى العظم، فليأتوا بما تحت أيديهم وليبدؤوا العمل». ثم يجيء الرد من السجن، ويعلنون، أن «المدينة محاصرة ولا سبيل إلى إرسال أي شيء، ولا شك في أننا سنكون ميتين قبل أن يصلكم ردنا، ووصيتنا: «لا ترحموا أحد».

ويسجل مراد: «ضاع «التل الأسود»، من دون أثر».

في أيار 1915 يعتقل ويعدم الدكتور بغداصار وارطانيان، وشقيق الصيدلي واهان، والدكتور أرميناك هايرانيان وطبيب الدرك الدكتور مقصود، وضمن مخطط الإبادة أيضاً راحوا يرسلون الأرمن العزل من السلاح الذين شكلوا منهم طوابير عمال، إلى أماكن متفرقة بعيدة.

قضية إرسال العسكر الأرمن

إلى أماكن متفرقة وإبعادهم عن بعضهم

كانوا مثلاً يأتون بالعمال العسكر الأرمن من طوكات إلى تونوز أو إلى ضواحي سيواس وجماعة سيواس يرسلونهم إلى غانزال أو طوكات، وجماعة أماسيا إلى نِكسار، أي أنهم كانوا يبعدون العمال العسكر الأرمن عن مسقط رؤوسهم ويعزلونهم.

ومثلما حصل في مقتل الأسقف ساهاك أوضه باشيان حصل في 2 حزيران 1915 مع شافارش ساهاكيان مطران طوكات إذ قتله الخارجون على القانون عند منحدر يدعى قيزيل إني يقع بين طوكات وأرتوفا، أما مدبرو مقتله فكانوا

متصرف طوكات وقائد الدرك بايعاز من والي سيواس معمر بك.

بعد يوم واحد، أي في 3 حزيران عام 1915 بدأت الاعتقالات العامة في سيواس وضواحيها، نفذها الشرطة والدرك والعسكر المسلحون بالحراب. وفي غضون عشرة أيام بلغ عدد السجناء في سيواس خمسة آلاف سجين، وكانوا يأتون بوجهاء الأرياف أيضاً إلى سيواس، وكانت الأبنية المستعملة سجناً، تفرغ باستمرار عقب تقتيل نزلائها لتمتلىء بنزلاء جدد.

كذلك كانوا يأتون بالوجهاء من طوكات، آماسيا، زيله، نِكسار، هيريغ، مرزيفون، صامصون، وغافزا إلى سجون سيواس مكبلين.

والأمر نفسه كان يجري في أقضية ولاية سيواس كوتشكيري (زارا)، هافيك (كوتش هيصار) ديفريك، كورين، مانجيليك، وكيميريك، حتى أنهم يحضرون المعتقلين من أنقرة إلى سيواس. فقد جاؤوا بـ 500 شخص من مدينة يوزغات التابعة لولاية أنقرة مع المطران نرسيس تانيئيليان، وماتوا من التعذيب في مكان يدعى (طاشلي داره) أي الوادي الحجري، ويبعد 4 ساعات من سيواس، ثم أصبح هذا المكان مدفناً للمعتقلين في سيواس.

بعد اعتقالات 3 و 10 و 13 حزيران 1915، وبموجب أمر سري من وزارة الداخلية صدر بيان عُلّق على الجدران وبلّغ إلى مخافر الشرطة ومخاتير الأحياء جاء فيه[19]:

1- سوف ترحلون إلى الجزيرة ودير الزور بموجب الأوامر العليا.

2- سوف تذهبون بأمان تحت الحراسة.

3- لن يصيبكم شيء في الطريق.

4- هذا الترحيل سببه الحرب.

5- إذا حصل احتجاج فسوف يقضي عليكم بالسلاح.

6- سوف ترحلون حياً بعد حي.

7- لقد تبلغت المخافر ذلك.

8- يمكنكم استئجار عربات أو خيول أو حمير. الذين لا يملكون مالاً تؤمن لهم الحكومة ما ينقلهم، مع ما يريدون نقله معهم.

يبين قره بيت كابيكيان، مؤلف كتاب «يغيرنابادوم» (أي «قصة المذابح») أنه خلال 15 يوماً، أي من 22 حزيران حتى 5 تموز 1915، رحّلت من مدينة سيواس 5400 عائلة أو 37000 نسمة.

تذكر مذكرات يومية بين أيدينا، أنه قبل يوم واحد من الترحيل، وبنتيجة آخر إحصاء قامت به الشرطة لصالح الترحيل، كان عدد الأرمن الذين أجبروا على الرحيل هو 47500 موزعين على 17 قافلة لا على 14 قافلة.

تعرض 5000 من الأرمن السجناء في المدينة إلى الضرب والتعذيب. كما تعرض السجناء المحكوم عليهم بالموت رمياً بالرصاص للوحشية ذاتها. وبالطريقة ذاتها كانوا يخرجونهم في الليل مكبلين ليقتلوا في جنح الظلام برعاية العسكر المسلحين بالحراب.

حيال كل هذه الضحايا، كانت تلفق تهمة واحدة فقط: فقد رفع الوالي المتوحش المدعو معمر تقريراً مزوراً إلى المحكمة الحربية في سيواس يدعي فيه أن 30000 من الأرمن كانوا يستعدون للثورة، ولقد وزعت قواتهم على ثلاثة أقسام، على رأس أحدها البطل مراد. وكان البنباشي مصطفى صبري يحمل لقب الحاكم الدائم للمحكمة الحربية، ولاقت أكاذيب معمر صدى واسعاً في الصحيفة التركية الرسمية «سيواس» و «كيزيل إيرماق» بغية تحريض المجتمع التركي على الأرمن.

وشكلت محاكم حربية شكلية في المناطق التي يسكنها الأرمن وفي المدن الرئيسة لإجراء محاكمات شكلية، ولقد نشرت أكاذيب معمر أيضاً في الكتاب الموجه إلى الأتراك الذي يحمل العنوان «الحركات الثورية الأرمنية» - صفحة (190- 194).

إن الإبادة الجماعية تعتبر الآن جريمة دولية، ويمكن للجان الدولية، كجمعية

الصليب الأحمر الدولية وهيئة الأمم المتحدة دراسة الموضوع، لأنها تملك كل تسهيلات الدراسة والبحث، فعلى الرغم من كل محاولات الحكومة التركية لاخفائها يمكن اليوم التثبت من الوقائع وآثار التهجير وغير ذلك من الملامح بكل سهولة. لقد نال الأرمن الحق في المطالبة بحقوقهم بموجب معاهدة سيفر (راجع باب العقوبات «الجزاءات» - القسم 7- المواد 226-230- خصوصاً المادة 230 حول الإبادات التي نفذتها الحكومة التركية والمادة 228 حول فتح الوثائق). ليس مطلب قضيتنا هو تعويض الخسائر المادية وحده، بل تثبيت وقوع الجريمة وإدانة المجرم وفضح التخطيط المسبق لهذه الجريمة السياسية الكبيرة، وهي ترك أرمينيا من دون أرمن وترك الأرض الأرمنية تحت تصرف الحكومة التركية.

ويستطيع الأرمني بابداعه ونشاطه، أن يجمع ثروة مادية جديدة، لكنه يحتاج إلى أرضه تحت قدميه.

في 15 آذار وعيد الفصح والأحد الجديد اللذين تلياه استباح الأتراك أمر ضرب وتعذيب زعماء الأحزاب وغيرهم بشكل لا يصدق حتى 27 أيار (يوم مقتلهم). ففي 27 أيار ساقوهم مكبلين إلى جنوب غرب (يني خان)، إلى مكان يبعد ساعتين عنها على سفح جبل الكلب يسمى (إيت مزاري) أي مقبرة الكلاب، وبعد قتلهم رمياً بالرصاص دفنوهم. ولقد حضر تنفيذ الجريمة أمين فرع الاتحاد، والوالي، وقائد الدرك علي شفيق ومساعد قائد جيش الاحتياط برتيف بك، وصوروا فعلتهم.

كان عدد السجناء بشكل جماعي من 3 إلى 16 حزيران 1915 أكثر من 5000 شخص محشورين حشراً في السجن المركزي وفي ثلاث مدارس: مدرسة القرية في القسم الجنوبي من المدينة، وفي مدرستين في مركز المدينة إحداهما الشفائية والثانية مظفّر الدين. وكان يزيد عليهم شيئاً فشيئاً سجناء يأتون بهم من المناطق المجاورة، ولا يغرب عن البال أن هذه الأبنية المتخذة سجناً كانت تخلى من طرف وتملأ من طرف آخر، فيقتلون الأولين ليخلوا مكاناً لضحايا جدد. ولما

شارفت عمليات الاعتقال على نهايتها، وتقرر إصدار بيان على الشعب في 18 حزيران يقضي بالترحيل، كان أمين فرع الاتحاد غني بك، الذي كان يقيم في بيت بارويز أفندي بوغوصيان في سيواس، مسافراً إلى استانبول، وكان عليه أن يعود حاملاً أوامر شفهية وخطية جديدة من المركز، فبدأت عملية الترحيل من المدينة في 22 حزيران وانتهت في 9 تموز.

في 10 تموز، وبعد حضور الاحتفال بالذكرى السابعة للدستور التركي، عاد غني بك إلى سيواس بعد إبعاد أرمن المدينة، وجاء دور المسجونين في 4 أبنية، وقد لاقوا من العذاب أكثر مما لاقاه السيد المسيح.

ولقد أحصي عددهم من 11- 19 تموز 1915 بحضور قادة الأتراك والشرطة المسلحين ونائب مدينة سيواس التركي رسمي بك، هذا الاحصاء الذي دام 9 أيام (من 11- 19 تموز 1915)، وبموجب اللوائح الاسمية المنظمة بدؤوا من 20 إلى 25 تموز ومن 26 إلى 30 تموز ومن 31 تموز إلى 4 آب عام 1915 أي في فترة 15 يوماً بإرسال 5000 من السجناء بمعدل (250- 300) شخص يومياً - «مشياً إلى أماكن أخرى»، أو «إلى القيصرية أو غيرها لشق الطرقات». ذريعة يخرجونهم بها من المدينة بهدوء فيبتعدون عنها مسافة 5 إلى 10 أميال حيث يقتلونهم في مناطق متباعدة بعد تعذيب مرير.

خمسة آلاف من أرمن المدينة وخمسة آلاف من الأرياف والمناطق المجاورة قتلوا في تموز وآب 1915. وتبعهم الجنود الأرمن بعد سنة في المناطق التي تبعد من 5 إلى 20 ميلاً عن المدن التالية: أودية أك أوران، أودية سفوح كارداشلر، كايا ديبي، أودية تافرا بوغازي، أودية اشخان طاكافور، جنوب ايمارت، أودية قرية مودأراسي قرب كيمريك، جنوب نهر أليس في منطقة كونكورماز، غارليخي قرب دير (القديس آكوب)، سفوح ميريكوم، ميريم أوفا، نمونه جيفتليك، أودية جنوب شونكوراك، أودية تشاللي، وادي جه له بيلر، قرب دير القديس خنتراكادار، تشرتشي ده ره جنوب تشرتشي خان، خلف القشلة، قرب سيران ته

به سي، طريق سيفه، تيفري، بالاهور السفلى، بوروزود العليا، خلف خان سيدلو، داشلي ده ره، بورسوخ وفاطلوم، أي أن جميع الأراضي المحيطة بسيواس قد رويت بدماء الشهداء.

كان بين هؤلاء الآلاف الخمسة من الشهداء الأرمن القسم الأكبر من أعضاء المؤسسات الأرمنية في سيواس وفروعها الوطنيون، المعلمون المسنون وأعضاء المجلس الملي واللجان التربوية ووجهاء من كل الأحزاب والفئات.

وثيقة رسمية

حول المصير المحتوم كتبها محكوم بالاقامة الجبرية

كان أحد السجناء الخمسة آلاف في سيواس عضواً في المجلس البلدي، ومن أجله تقدم شخص ذو نفوذ معين إلى السفارة الألمانية بطلب يسأل فيه عن مصير هذا الرجل بعد سجنه في 13 حزيران عام 1915، وبناءً على هذا الطلب كتب القنصل العام الألماني مورتمان إلى نائب القنصل الألماني في سيواس كارل فيرت الرد التالي:

رقم 81 ـ 22 شباط 1917

سيواس

جواباً على كتابكم المؤرخ في 1 شباط 1917، نعلمكم أننا علمنا بموجب شهادة حصلنا عليها أن هذا الشخص المعروف لديكم بقي فترة في سجن المدينة هنا، ثم أرسل إلى مكان مجهول، لا يستطيع أحد من السكان هنا قول شيء عن مصيره، ولا يوجد أي خبر حتى اليوم يؤكد وجوده على قيد الحياة.

التوقيع

كارل فيرت

يمكن تعميم هذه المعلومة على الـ 4999 شخصاً الآخرين.

توجد مجموعة من التعليمات والأوامر التي تقضي بالنهب والسلب الرسميين، مرتبة

في وزارة الداخلية، ومؤلفة من 37 مادة نشرناها (راجع جريدة «هايرينيك» اليومية تاريخ 6 و 7 و 8 تشرين الأول عام 1964 الأعداد من 15940 إلى 15942).

كانت بيوت الأرمن تختم بما فيها من قبل لجنة التصفية، فيأتي الناس من جهة ثانية ويدخلونها، بعضهم من الأبواب، وبعضهم يثقبون الجدران ويفرغها الكتبة والجباة والعسكريون والمهاجرون، وما تبقى من المحتويات التافهة تحمل إلى كنيسة السيدة العذراء لتباع بالمزاد العلني وتودع قيمتها في صندوق الدولة.

وأكثر الكنائس التي تعرضت للسلب الرسمي كانت: كنيسة السيدة العذراء وكنيسة القديس سركيس، وكنيسة المخلص والقديس ميناس ومن الأديرة دير القديس نيشان التاريخي وغيره فسلبت الايقونات المقدسة والأواني الذهبية والفضية والقطع الأثرية وعلى رأسها تحف دير القديس نيشان والكنز الثقافي الذي يضم 293 مخطوطاً. وكان السالبون من أعضاء لجنة التصفية أنفسهم يرأسهم رئيس ديوان الأموال المتروكة ونائبه والمدعي العام آصف بك، ومدير البنك الزراعي صبري بك وغيرهم

إبادة العسكريين الأرمن

حتى حزيران 1916، كان في سيواس عشرة آلاف من الجنود الأرمن ما يزالون على قيد الحياة يعملون في أعمال السخرة تحت ظل تعذيب شديد في الموقع العسكري، فمنهم من يعمل خياطاً أو حذاءً، أو في أية مهنة عسكرية أخرى، ومنهم من كان في معامل المعجنات أو المخابز، وآخرون في المصانع أو في أعمال البناء، فبنوا بشواهد القبور الأرمنية داراً للمعلمين الأتراك، وثلاث ثكنات وثكنة للخيالة، ومشفى ونادياً للاتحاد وفندقاً وملهى.

وغيرهم من العسكر الأرمن كانوا يعملون في عنابر التجهيزات العسكرية، والمئات بل الألوف منهم كانوا يعملون في شق الطرقات وتعبيدها تحت اسم طابور العمالة في سيواس وغانزال وطوكات ورشادية وقيصرية وغيرها.

وتعرض هؤلاء العسكر المنكوبون إلى المصير المحتوم نفسه الذي تعرض له

السجناء الآخرون من الأرمن، وبالسبل المخادعة نفسها، فقد حشروا وعزلوا في السجون وفي المدارس وقتلوا شيئاً فشيئاً. لقد حبسوهم 20 يوماً في السجون تحت الحراسة المشددة لكي يستنزفوا قواهم، وبدءاً من 22 حزيران 1916 وحتى 13 تموز 1916، قتلوهم بشكل وحشي، وقليلون جداً هم الذين نجوا بمعجزة من هذه المجزرة، لقد جاؤوا بقسم منهم إلى كايادييي على بعد 24 ميلاً إلى الجنوب الغربي من سيواس، وقسم آخر حول المدينة وقسم إلى القرب من شارقشله وكيميريك، أي إلى أنسب الأودية الصالحة للقتل.

قتل في غرب أرضروم 2000 شخص و 7000 شخص مرة أخرى بمجموع 9000 أرمني، وعدا عن هؤلاء، فقد قتل 1000 شخص في زارا و 1000 شخص في رشادية (تقع رشادية ضمن لواء طوكات وتقع رفاهية ضمن لواء شابين قره هيصار).

السكان الأرمن في الأقضية التسعة في لواء سيواس

– قضاء سيواس مع 6 قرى حولها:	46200
– يني خان (يلديزالي) وحولها 5 قرى:	3304
– قضاء هافيك (كوتش هيصار) وحولها 26 قرية:	34080
– قضاء كوتشكيري (زارا) وحولها 8 قرى:	16400
– قضاء تونوز (شارقشله وكيميريك) وحولها 25 قرية:	31620
– قضاء غانزال وحولها 11 قرية:	14240
– قضاء ديفريك وحولها 15 قرية:	18120
– قضاء كورين وحولها 4 قرى:	15800
– قضاء ديريندە مع أشودي:	5600
– قضاء عزيزية (بنيان وأكره ك):	6800
المجموع العام لأرمن لواء سيواس:	192164

- ينقص هذا الرقم 50000 عن الرقم الذي قدمته المطرانية.

برقيات تتعلق بعزل الجنود الأرمن

القنصلية القيصرية الألمانية - سيواس

برقية

أرسلت من سيواس في 27 حزيران 1916 ووصلت إلى استانبول في 28 حزيران 1916 إلى دار السفارة الصيفية في طرابية.

السفارة الألمانية

استانبول

«البارحة مساءً عزل وحجز المتبقون من الأرمن التابعون للفصائل العسكرية والذين كانوا يقومون بأعمال شق الطرق وبناء الجسور مع الأرمن الآخرين الذين كانوا في المدرسة الصناعية (مدرسة «آراميان» الوطنية في سيواس وهي ذات بناء من 4 طوابق وكانت قبل الحرب تستوعب 1500 طالباً. الطابق الأول منه هو مدرسة هريسيميان للبنات، تتلقى التعليم فيه 250 طالبة وفيه صالة واسعة جعلت مركزاً لتعليم الخياطة، صادرت الحكومة التركية المبنى في 12/ 25 كانون الأول 1914 وجعلته مصنعاً عسكرياً) مع بعض اليونان في الكنيسة الأرمنية، أما من اعتنقوا الاسلام من اليونان والأرمن فقد أخلي سبيلهم اليوم بعد ضرب مبرح، بينما أخذت الإدارة المحلية تنصح الباقين من الأرمن باعتناق الإسلام، إن رفضوا، فإنهم يرسلون إلى....»

نائب السفير الألماني

فيرت

عبارة «فانهم يرسلون» صارت «أرسلوا وقتلوا».

عندما سمع المطران قره بيت كتشوريان مطران أرضروم للأرمن الكاثوليك الذي كان موجوداً في سيواس في تموز 1916، ببيان معمر وبإبادة الجنود الأرمن أصيب بسكتة قلبية ومات في سيواس.

إبادة الأطباء العسكريين الأرمن في سيواس

برقية

القنصلية القيصرية الألمانية - سيواس

برقية

سيواس 23 تموز 1916 (ت. ج).

السفارة الألمانية

استانبول

اليوم، هو يوم العيد الوطني،[20] واعتنق جميع الأطباء العسكريين الأرمن على اختلاف رتبهم الدين الاسلامي، واضطروا كلهم إلى تغيير ديانتهم.[21]

وقد رفض طبيب يوزباشي تغيير دينه فوضعوه مبدئياً في السجن.

فيرت

سفارة ألمانيا القيصرية - طرابيا

(استانبول) 24 تموز 1916.

نحيل الموضوع الذي أبلغنا إياه (المذكور أعلاه) مع فائق الإحترام إلى دولة رئيس وزراء حكومة ألمانيا (غانتسلر) البارون فون بيتمان هولفيك.

(سفير ألمانيا في استانبول).

أديرة سيواس التسعة
وكنائس قرى اللواء التسعون

(دون ذكر قرى وكنائس طوكات، أماسيا وشايين قره هيصار)

أديرة سيواس هي: القديس نيشان (مع ثلاث كنائس)، أناباد (الصحراء) المقدس، القديس هاكوب، خنتراكادار (ملبي الطلبات) المقدس (تلة خونر)، هريشداكابيد (رئيس الملائكة) المقدس (قرب جاغت)، طاكافور (الملك) المقدس (قرب زارا)، والقديس طوروس (قرب مانجيليك).

كنائس قرى لواء سيواس حسب التسلسل الأبجدي للقرى (باللغة الأرمنية - المترجم):

مدينة سيواس: السيدة العذراء المقدسة (الكنيسة الأم) التي هدمها عصمت بالديناميت عام 1950، القديس سركيس، القديس ميناس، المخلِّص. وفي حي هوغتار كنسية السيدة العذراء المقدسة، أمام الكلية الأمريكية (مسقط رأس مخيتار الراهب).

القريـة	الكنيسـة
أطانيوس	القديس طوروس
ألاكيليسه	القديس ميناس
بركنيك	القديس سركيس
برابيرت	القديس طوروس
طاورا	السيدة العذراء المقدسة
تطماج	القديس سركيس
ياراسار	القديس سركيس
يني خان	الصليب المقدس
زارا	القديس غريغوريوس المنوِّر
ته كه لي	القديس كيورك
تود وراك	القديس هاكوب
اشخاني	القديس نيكوغوس
خاندزار	القديس سركيس
خورسانا	القديس سركيس
خوروخون	هريشداكايد (رئيس الملائكة) المقدس
كاميس	السيدة العذراء المقدسة
كافرا	القديس سركيس

كوفدون	السيدة العذراء المقدسة
هوغتار	السيدة العذراء المقدسة
غالدي	القديس سركيس
غارابوغاز	الصليب المقدس
غافراز	المخلّص
غوتشاسار	القديس هاكوب
جينجين	الصليب المقدس
هافت	القديس قره بت
شون - كوراك	القديس سركيس
فوغنوفيد	القديس هاكوب
أولاش	السيدة العذراء المقدسة
تشاي كورد	السيدة العذراء المقدسة
بارديزاك	القديس كيورك
بونيان	السيدة العذراء المقدسة
بينكول	القديس ميناس
ساراهاسان	القديس كيورك
داوشانلو	القديس طوروس
ديفيكسي	القديس قره بيت
كارهاد	السيدة العذراء المقدسة
كوتو ينيجه	القديس كيورك
كوتني	القديس سركيس
كه تشه يورد	السيدة العذراء المقدسة

وكان في مدينة سيواس للأرمن الكاثوليك كنيسة القديس فلاس.

ولليسوعيين كنيسة الأربعين شهيداً، ومجمعان للبروتستانت، ومدارس للفرنسيين والأمريكيين وميتم - مدرسة للسويسريين.

في فناء ديفريك ديران و 13 كنيسة.

مدينة ديفريك: السيدة العذراء المقدسة والثالوث الأقدس.

القرى حسب التسلسل الأبجدي (باللغة الأرمنية - المترجم)

القرية	الكنيسة
آشوشين	طاكافور (الملك) المقدس
آرموتاغ	القديس كيورك
بالانكا	القديس كيورك
بارغام	السيدة العذراء المقدسة
بينكيان	هريشداكاييد (رئيس الملائكة) المقدس
	السيدة العذراء المقدسة
زيمارا	الثالوث الأقدس
خورنافيل	القديس غريغوريوس المنوِّر
كاسما	السيدة العذراء المقدسة
غوره سين	القديس قره بيت
مورانا	السيدة العذراء المقدسة
أودور	القديس توماس
القديس هاكوب	القديس هاكوب
شيكي	
سينجان	القديس كيورك

كنائس كورين وديرينده:

كورين	الكنيسة الأم
تساخ تسور	القديس هاكوب
شوغول	القديس هاكوب
أورهن تاغ	القديس كيورك
قره هيصار	القديس سركيس
مانجليك	دير القديس تيودوروس (المبني في القرن 16)
ديرينده	الثالوث الأقدس والسيدة العذراء المقدسة
أشودي	السيدة العذراء المقدسة ودير القديس هاكوب

وتوجد للأرمن الكاثوليك كنيستان.

في قضاء تونوز:

توجد في كيماراك كنيستان، ويوجد للبروتستانت مجمع.

صارميصاكلي (بونيان) السيدة العذراء المقدسة

أكاراك السيدة المقدسة والقديس كيورك

قرى عزيزية وسازلي وطاشين، فيها كنائس لم يتيسر معرفتها.

توجد في قضاء تونوز التابع لسيواس قرى فيها كنائس لم يتيسر لنا تعيين أسمائها وسنورد أسماء القرى فقط فيما يلي:

(آلا كيليسه - قايابونار - قاراكول - قاراهاجيلي (مغارا) - قاراسار - قورتلو قايا - يابالتون تيميجوك - تكمان - طوباج - ايسانلي - كيماراك - كيكي - غاز ماغارا - غانتاروز - شارقيشله تشييني - باوروز- برهان - صاري أوغلان - سيفغين - سيكانت (سيكانت ويابالتون نصف سكانهما من الأرمن والنصف من الأتراك) - ديندل - باشاكيغ.

في مجال التربية

المدارس والطلاب والمعلمين في لواء سيواس عام 1902:

كورين	12 مدرسة	736 صبياً	78 بنتاً	20 معلماً.
سيواس	46 مدرسة	4072 صبياً	549 بنتاً	73 معلماً.
ديرينده	مدرستان	260 صبياً	70 بنتاً	5 معلمين.
ديفريك	10 مدارس	757 صبياً	100 بنتاً	20 معلماً.
المجموع	70 مدرسة	5025 صبياً	797 بنتاً	118 معلماً.

لقد زادت هذه الأرقام في عام 1915 بنسبة 25 بالمئة.

لا تدخل في هذه الأرقام مدارس الأرمن الكاثوليك والبعثات الأمريكية واليسوعيين الفرنسيين، ولا طلابها ولا معلموها.

وسنقدم في مناسبة أخرى لائحة بعدد المدارس والطلاب والمعلمين في كل من آماسيا ومرزيفون وهيريغ ونيكسار وطوكات وزيله وشابين قره هيصار وضواحيها التابعة لولاية سيواس.

برقيات تركية حول سيواس

أرسلت وزارة الداخلية بتاريخ 12 أيار برقية سرية ومشفرة إلى الادارات المحلية حول ترحيل الأرمن، وكانت قرارات وتعليمات رئاسة الوزارة التركية قد بُلّغت في 16 أيار. إن هذا التقرير السري كان قد نشر سابقاً.

ولقد أبرق معمر والي سيواس تقريراً حول الأوضاع في سيواس كما يلي:

رحل من لواء سيواس:

من القضاء المركزي لسيواس	23.455
من عزيزية	939

من تونوز	13.113
من يني خان	1.366
من كوتشاسار	11.347
من زارا	5.978
من ديفريك	8.262
من ديريندة	2.783
من كورين	7.606
من غانزال	3.088
من اللواء	77.937

هذا الرقم هو أقل حتى من ثلث أرمن لواء سيواس.

وحسب تقرير معمر رحل من أماسيا 22.871 أرمنياً، من طوكات 20.403 أرمنياً، ومن شايين قره هيصار 20.271 أرمنياً.

وكانت البرقيات تحمل التواريخ 12 أيار و 31 تموز و 25 أيلول.

وبخصوص قتل الرجال من الأرمن المهجرين إلى جنوب أماسيا، كتب الوالي معمر، التقرير التالي:

رقم التسلسل الديواني

العام 359

الخاص 866

وهذه ترجمة البرقية السرية المرسلة من معمر والي سيواس إلى قائد شرطة أماسيا - قائد الكتيبة نوري أفندي الأعور.[22]

«رحلوا الأرمن من طريق مختصرة من غير أن يمروا من يفتوكيا».

ملاحظة: بين أماسيا وسيواس توجد مدينة تسمى يفتوكيا التي لابد من المرور

بها أثناء الذهاب إلى سيواس، ولا توجد طريق أخرى، لذلك يتضمن هذا الأمر البرقي مغزى خفياً، ويعني قتل الأرمن قبل الوصول إلى يفتوكيا، (ولقد تم بالفعل قتل الأرمن المذكورين في غازوفا وجنكل بوغازي.).

كما أضاف معمر إلى برقيته ما يلي بشكل ملاحظات نورده حرفياً:

«.. ولايت سوقياتي خيتام بولمشدر.[23]، سوق وتبعيد ادیلن نفوسو ولايت يوز آلتمش بين (160000) ردده سينده تخمين ايديليور، مع ما في بوميقدارين بير قيسمي قره هيصار وأماسيا وقتله رنده محو وتلف أولمالارى مظنون، وشوهاله كوره ولا يتدن سوق ايديله بيلن أرمني مقدارينين سجيلده مقيد مقدار أوزرينه قبوله موافقدر».

وترجمتها الحرفية:

«لقد تمت عملية الترحيل في الولاية، ويتوقع أن يكون عدد المرحلين والمبعدين 160.000، لكن يُظن أن قسماً من هؤلاء قد مات في أحداث قره هيصار وأماسيا، وعليه فإن قبول عدد المرحلين من الولاية حسب السجلات يكون مناسباً». ولم يذكر عدد الأرمن السجناء والقتلى والجنود لا في داخل اللواء ولا في خارجه، لأن الرقم الذي بينته المطرانية في لواء سيواس وحده 255.430 نسمة ويبينه قره بيت كاييكيان 192.164 نسمة.

المجرمون الرئيسون في لواء سيواس

عدا عن مئات الدرك والخارجين على القانون والشرطة والضباط وزعماء الخارجين على القانون والمتعاملين معهم من آلاف الأتراك المجرمين، نقدم فقط لائحة القائمين على الخط الأول الذين دبروا الجريمة، الوزراء في الحكومة المركزية وعلى الأخص قائد الجيش الثالث محمود كامل باشا،[24] الموظف الكبير في الدولة، الوحش المسمى معمر، والوكيل الدائم لقائد الجيش العاشر الاحتياطي يرتيف بك، الذي كان يوزباشياً ثم صار باشاً، والنائب التركي راسم بك،

والموفد من المركز المسؤول عن أمانة الاتحاد عبد الغني بك والذي جاء مرات بأوامر شفهية تتعلق بإبادة الأرمن، والذي نفذ نفس الجريمة في ولاية أدرنه، وقائد الدرك وقائد الكتيبة علي شفيق بك، والرئيس الدائم للمحكمة الحربية مصطفى صبري، وقائد الكتيبة علي بك ومدير الشرطة رفعت بك، الذي جيء به من البلقان.

أضرار الأرمن المادية في لواء سيواس ومطاليب الأرمن في الأرض

عدا عن هدر دم 200.000 أرمني هناك أضرار مادية لا تدخل فيها الثروات القومية تبلغ 500.000.000 دولاراً ذهبياً.

لقد كسب الأرمني الحق في عرض قضيته على محكمة العدل، وإن حقنا تعترف به دول العالم بموجب معاهدة دولية، وذلك بموجب المواد 226-230 من معاهدة سيفر التي تعطينا الحق في المطالبة بحقوقنا وتقديم الحكومة المجرمة أمام القانون لتنال عقابها والتي تنص على أنه «يجب على الحكومة التركية أن تقدم كل الأوراق الثبوتية (مادة 228)- وتقديم المسؤولية عن المذبحة إلى المحكمة». (أي الحكومة التركية السفاحة، مادة 230).

ليست مطالب الأرمني في الدم والمال فقط، بل في الأرض،في وطنه التاريخي عبر ثلاثة آلاف سنة، وتركيا بقتلها الأرمن تريد الإبقاء على احتلال الأرض بلا أرمن.

تنظيم الإبادة التركية ومعركة شابين قره هيصار البطولية

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى في تموز 1914، كان على رأس الحكم في الامبراطورية العثمانية، زعماء متعصبون لطورانيتهم وقوميتهم، وجدوا أن الفرصة مواتية لإبادة أرمن أرمينيا وأرمن الولايات الأخرى التي يسكنها الأرمن في تركيا.

وأرادوا استغلال هذه الفرصة، خصوصاً عندما شعروا بحرية أكثر وأنهم أقوى عسكرياً بعدما وقعوا مع ألمانيا (في 2 آب 1914) معاهدة عسكرية ورد في المادة الأولى منها، أن ألمانيا ملزمة بالدفاع عن تركيا عند أول بوادر خطر عليها.

وبموجب إتفاقية خاصة تناط قيادة الجيوش التركية برئيس البعثة العسكرية الألمانية الجنرال ليمان زانديرس، الذي رفّع فيما بعد إلى رتبة ماريشال.

بدأت نوايا الأتراك في إبادة الأرمن بالظهور ابتداء من نيسان 1909، بسبب وجود بعض المناطق في كيليكيا بعيدة إلى حد ما عن مذابح 1895 - 1896.

في شهري آذار ونيسان عام 1909 ساهم حزب الاتحاد الحكومي بمركزيه في سلانيك واستانبول مع نادي الاتحاد في أضنة، وبموجب أوامر وتعليمات سريّة في إبادة 30.000 أرمني في كيليكيا.

وفي جلسة الاتحاد التي عقدت في سلانيك عام 1910 واعتماداً على أكثرية الأعضاء العسكريين اقترح طلعت اتخاذ قرار بتتريك العناصر غير التركية بقوة السلاح بحيث يصبح التركي هو حاكم الملة الأوحد.

وبنتيجة القرار الذي اتُخذ بأغلبية الأصوات وقعت في البلقان (في ايشتيب، أوسكوب بريشتينا، كومانوفا وغيرها) مذابح دامية.

كذلك عمد الاتحاد في المؤتمر الذي عقده في سلانيك في تشرين الأول عام 1911 إلى إتخاذ قرار حازم يقضي بتتريك أو إبادة العناصر غير التركية وعدم السماح بالتخاطب بلسان غير اللسان التركي في تركيا.

لكن كان المانع الرئيسي حيال هذا القرار السياسي الجائر نشوب الحرب في إيطاليا والبلقان، ومع ذلك كانت تصل من تلك الاصقاع يومياً أخبار مذابح رهيبة إلى استانبول، أما الاستعطافات المتكررة التي رفعتها بطريركية الأرمن بهذا الخصوص إلى الحكومة التركية فقد بقيت كلها دون أية نتيجة عملية.

وفوق هذا تلقى البطريرك الأرمني في عاصمة الدولة رسائل تهديد موقعة باسم مجرمين أتراك يطلقون على أنفسهم لقب «الشباب».

ولما اندلعت الحرب في 9 أيلول عام 1914 وجُدت الفرصة المناسبة، وألغيت المعاهدات مع الدول الأجنبية، وبدأ الأتراك بملاحقة حتى العناصر التي تحمل جنسية تلك الدول التي كانت تربطها بها معاهدة.

منذ الأيام الأولى لحركة قوات الامبراطورية العثمانية توضح المخطط الجهنمي المنظم للإبادة.

في شهري تموز وآب عام 1914، استمرت حرارة سياسة ملاحقة الأرمن، بغية شلّ حركة وتفكير مليونين ونصف المليون من الأرمن.

في البداية، وضعوا الشبان الذين في سن الخدمة العسكرية تحت المراقبة، ثم عمدوا إلى تدمير اقتصاد من تبقى والذين لم يساقوا إلى الخدمة العسكرية باتباع أساليب عدة في نهب بلادهم. فقد أخذت ضريبة جديدة من التجار الأرمن سميت بـ (الفريضة الحربية). كما أخذت (الهدايا) منهم بالقوة. وصودرت كل أنواع البضائع من المتاجر والحوانيت حتى تلك التي لا يحتاج الجيش إليها كأحذية الأطفال وغيرها.

ويشكل نهب الممتلكات جزءاً من المخطط العام الهادف إلى محو الوجود الأرمني اقتصادياً وبدنياً، وإنشاء مؤسسات تجارية على أنقاض ما يصادر من الأموال والممتلكات الأرمنية.

إلى جانب المخالفات القانونية هذه، وبرعاية رئاسة الوزارة التركية، وبالتحديد وزارة الداخلية ووزارة الحربية وتحت قيادتهم تشكلت (سراً في البداية وجهراً فيما بعد) قوة من السجناء المجرمين ومن الخارجين على القانون في مراكز الأقضية، بداعي «المساعدة في الأعمال الحربية» والحقيقة فإن مهمتهم الرئيسة كانت إبادة الأرمن بإشراف ضباط أتراك.

لقد اشترك في هجمات الخارجين على القانون الرئيسة عدد قليل من العسكريين الألمان خصوصاً في مجازر أردانوش، آردوني وأرداهان.

في شهر آب وأيلول وتشرين الأول عام 1914، عندما لم تكن تركيا قد دخلت الحرب بعد بل أعلنت التعبئة العامة وادعت الحياد العسكري، بدأ الخارجون على القانون يهاجمون القرى الأرمنية، هجوماً كان يشتد شيئاً فشيئاً.

تبين الكتابات التي وقعت في أيدينا من الضباط الأتراك وخصوصاً معاون قائد الكتيبة عزيز سميح ومذكرات العسكريين في التشكيلات الخاصة معلومات كثيرة عن النهب والقتل والحرائق العديدة التي مني بها الأرمن.

قبل إعلان الحرب على روسيا في 15 / 28 تشرين الأول 1914 بأيام كانوا قد جهّزوا فتوى وقع عليها ثلاثة من أصحاب مرتبة «شيخ الإسلام» السابقين من الأتراك تقضي بالجهاد «المقدس»، في سبيل نصرة ملك الترك، والقضاء على الأعداء المسيحيين، ثم تلت الجهاد، ملزمات مطبوعة موجهة إلى الشعب التركي تقضي بتنظيم جماعات سريّة مهمتها القتل.

وقد نفّذت أوامر «الجهاد» ضد الأرمن فقط.

كان تعداد الأرمن أكثر من 2.000.000 منهم 150.000 في الخدمة العسكرية

ويعملون على الأغلب في أعمال السخرة، تشكل منهم 125 طابوراً، يضم كل طابور من 1200 إلى 2000 عسكري.

وعلى الأغلب كان القادة من الضباط المتقاعدين المتعصبين.

ولم يعف الأرمن الذين دفعوا 50 ليرة ذهبية (بدل الخدمة)، بل استدعوهم أيضاً إلى الخدمة العسكرية.

أما ما كان يقال عن أن الأرمن كانوا يهربون، أو كانوا يخونون، فهو كذب وإفتراء، لقد أعلنت التعبئة العامة، وكان الهارب يعاقب بالموت. فمن الذي يجرؤ على الثورة في مثل هذه الظروف؟ نساء الجنود؟ أم الشيوخ؟ كيف يهاجمون على جيوش الترك الذين يساندهم قواد وخبراء ألمان؟

نعم وجد جنود متخلفون، لأن الأرمن لم يؤدوا في الجيش تدريبات عسكرية، وإنما كانوا يؤدون أعمال السخرة وهم جياع عطاش مرهقون، حتى تضمحل قواهم أو يقتلوا.

من بين الذين خططوا لقتل الجنود الأرمن تحت مثل هذا التعذيب قائد الكتيبة بكير الملقب بـ «كيرييينلي»، ونهاد بك، اللذان كانا ينتميان للجيش الثالث المجرم.

لقد خدم بكير المذكور في فرق الخارجين على القانون في البلقان، وبموجب مخطط مهيأ مسبقاً، كان الجنود الأرمن يكلفون بنقل الأحمال على ظهورهم سيراً على الأقدام لتوصيلها إلى أرضروم. فاعتباراً من 23 تشرين الثاني عام 1914 من سيواس إلى أرضروم وإعتباراً من 5 كانون الأول 1914 من طرابزون إلى بابيرت فإلى أرضروم وكثيرون منهم كانوا يموتون أو يقتلون في الطريق (انظر جريدة «قورون» التركية اليومية، استانبول، عدد 6192 تاريخ 5 نيسان 1935 والأعداد التي تلتها).

فالخائن إذن هو الحكومة التركية ذاتها التي ترتكب مثل هذه الجرائم اللاإنسانية ضد من يقوم على خدمتها. وإلى جانب النهب والتعذيب، وبغية زيادة الضغط على الشعب فقد كانت تجري عمليات قتل واغتيالات ضد الأرمن، كما شنق كثير من

الأرمن بتهم ملفقة في مدن مختلفة، مثل سيواس وقيصرية وأضنة وغيرها.

أما مقتل مطران أرزنجان الجديد ساهاك وارتابيد أوضه باشيان وهو في طريقه لتسلم منصبه في 18 كانون الأول 1914، فقد كان حدثاً لافتاً للنظر، إذ خطط لقتله والي سيواس معمر، ونفذ الخطة ستة من الأوغاد، وقتل المطران وسائق عربته آراكيل بـ 18 رصاصة في موقع يسمى تشوبانلي غير بعيد عن شايين قره هيصار وقريباً من حدود قضاء أرزنجان، ولم يتمكن أحد من النطق بحرف حول هذه الجريمة، بسبب الرعب الذي كان مسيطراً على الناس.

في شباط 1915 وفي وضح النهار قتل العثمانيون في أرضروم المدير الثاني للبنك العثماني س. باسطرماجيان (قتله الاتحاديون).

اهتم كوزه بك قائد كتيبة قلعة في أرضروم بالقضية وكان شاهد عيان على الجريمة وخرج بنتيجة: (أن لا متابعة لها) لأن المجرم هو الحكومة نفسها.

مع أن «الجهاد» كان قد أعلن في أوائل تشرين الثاني عام 1914، إلا أن أنور باشا وزير الحربية كان قد أبلغ القيادة الألمانية قبل عشرين يوماً أن «الجهاد» على أتم الاستعداد وأن الجيش التركي قادر وفي أي وقت، على الهجوم على روسيا.

وشهد الجنرال ليمان فون زانديرس في كتابه أن «الجهاد» «إنما كان ضد الأرمن وحدهم».(زانديرس صفحة 35 «خمس سنوات في تركيا»).

عن الشرور التي ارتكبها الأتراك، هناك معلومات وردت في اليوم السابق للحرب التركية الروسية في جريدة (قورون) التركية اليومية (في 1 و 5 نيسان 1935 في العددين 6188 و 6192) تقول إن الضابط في الأركان التركية عزيز سميح ولم يكن قد صار قائد كتيبة بعد، كتب أن الخارجين على القانون هاجموا القرى الأرمنية الآمنة وراحوا ليلاً ينهبون ويغتصبون النساء، ومع أنهم جزء من جيوش الاحتياط الأول والثالث (الجيش الثالث) إلا أن زمامهم قد أفلت إلى درجة وصلت بهم إلى سرقة صندوق الجيش وإلى خطف ما نهبه ضباطهم...

في منتصف كانون الثاني 1915 عقد الاتحاديون جلسات ليلية في نادي نور

عثمانية لدراسة تفاصيل الشكل والطريقة التي سيعمدون إليها لإبادة الأرمن وتطبيقها- بواسطة القوات الحكومية والمدنية والعسكرية، وأعطيت تعليمات شفهية وخطية إلى الممثلين الخاصين (مأمورو مخصوص) وإلى أمناء الفروع الحزبية (كاتب مسولو) ونواب أتراك متجولين، كذلك أصدرت وزارة الداخلية تعليمات مماثلة إلى الولاة (سرية غالباً)، يآزرهم قادة الشرطة المدنية والدرك، ونفذوا عملية الإبادة في المدن والقرى الأرمنية.

وبخصوص هذه الجرائم، وفي 20 كانون الثاني عام 1915 (ت. ق) زار وزير الداخلية طلعت بك (باشا فيما بعد) السفير الألماني في استانبول فانغنهايم وأعلمه أن «مناسبة الحرب هي أنسب فرصة لإنهاء القضية الأرمنية». وبأقواله نفسها بالفرنسية: (C'est le moment le plus propice) ورجاه أن لا تكتف ألمانيا الحكومة التركية بل أن تطلق يدها في هذه القضية.

وأبرق السفير إلى برلين، أن «يجب أن لا نمانع الأتراك».

وحسب المخطط المرسوم بدأت في أوائل آذار 1915 اعتقالات الشخصيات البارزة.

وفي 11 / 24 نيسان وبحجة «البحث عن هاربين» أو «التفتيش عن أسلحة»، بدأ الإرهاب أثناء عمليات تفتيش البيوت وبدأ التعذيب والاغتصاب والاعتقالات.

كما راحوا يعلقون الأرمن على المشانق باتهامات باطلة.

وفي الأيام نفسها وفي سيواس كانت توجد كتيبتان من الخارجين على القانون المدربين تدريباً عسكرياً قوامهما 4000 عنصر، 2000 منهم للأعمال داخل قضاء سيواس المركزي و 2000 في ضواحيها (أي شابين قره هيصار وغيرها)، وكان هؤلاء الخارجون على القانون هم الذين هاجموا على 31 قرية أرمنية في ضاحية بلدة شابين قره هيصار وأعملوا فيها السلب والنهب والاعتداء والقتل والحريق.

وكانت أي مقاومة للحماية الذاتية تعتبر «عصياناً».

فقد وصلت الأوامر السرية التي تقضي بالقتل والنهب في منتصف شباط 1915.

هذا وقد كانت أعمال إبادة الفرق غير النظامية مثبتة في تواريخ البرقيات 16 تشرين الثاني و 20 تشرين الثاني و 16 كانون الأول 1914، أما التعليمات التي تتضمن الإبادة الجماعية فتحمل التواريخ 18 شباط و 25 آذار 1915.

وكان الاتصال قد قطع بين مدينة شابين قره هيصار والقرى الأرمنية المحيطة بها في شهري كانون الثاني وشباط، وانعزلت القرى ولم يعد بالإمكان تقديم المساعدة وتبادلها فيما بينها.

في 8 شباط عام 1915 هاجمت عصابات الخارجين على القانون على قرية بورك الأرمنية وفيها 300 بيت قرب انديراس واغتصبوا نساءها، وحصلت مواجهات فردية دفاعاً عن العرض، فنقلت هذه المواجهة على الفور من قائم مقام انديراس أحمد بك القيصري (كان أحمد بك هذا في أيام معركة شابين قره هيصار البطولية وكيل المتصرف في قره هيصار)، على أنها ثورة واسعة النطاق. وراح الضبع المدعو أحمد بك هذا يبرق إلى طلعت في استانبول يرجوه «إخماد ثورة الأرمن»، في الوقت الذي كان فيه 13.000 جندي تركي يعسكرون في انديراس المجاورة لبورك للتدريب العسكري، لأن هذه المنطقة جعلت مركزاً للتدريب.

بعد مقتل مطران أرزنجان ساهاك وارتابيد أوضه باشيان وحادثة بورك استفحلت أعمال الإجرام في القرى المحيطة بقره هيصار وقرى منطقة أشخار أوفا الأرمنية.

وبحجة البحث عن «الفارين من الجندية» وعن «سلاح وعتاد مخبأ» إعتقل الخارجون على القانون كثيراً من أهل هذه القرى وأعملوا في الباقي قتلاً وحرقاً للبيوت وتعرض مزارعون أبرياء لعذاب أليم لا يصدق، فقد كانوا يكوونهم

بحديد محمّى ويقتلعون أظافرهم ويسملون عيونهم إلى غير ذلك من أعمال التعذيب.

بعد هذا الهجوم على القرى، قتل مطران شابين قره هيصار الأب فاغيناك طوريكيان، وفي 12 أيار عام 1915 أصدرت وزارة الداخلية إلى الحزبيين وأعوان الإداريين الأوامر التالية:

«بعد إجلاء الأرمن نهائياً من قراهم أعلمونا عن عددهم، وأسماء قراهم، وحددوا لنا الأماكن التي سيرحلون إليها».

- كلمة «إجلاء» هي للتمويه لأنه سبق أن قيل في البرقيات السرّية في شباط وآذار «لن يترك أرمني واحد في تركيا، وستصادر أموالهم وأملاكهم».

بعد برقية 12 أيار السرية وإلى حين قيام ثورة شابين قره هيصار، كانت قد وصلت برقيات 23 و 31 أيار 1915 السرية وهي تطلب الاحصاء النهائي لعدد الأرمن.

وقبل ثورة شابين قره هيصار في 1 حزيران بيوم واحد كانت سجون أضنة في 5 أيار 1915 قد امتلأت بالسجناء الأرمن، وقتل في دياربكر في 24 أيار 1915/ 614 شخصاً.

بدأت النكبة في قره هيصار في 1 حزيران، فاعتقلوا 300 شخص أول الأمر، ثم 600 شخص في المرة الثانية، هذا عدا عن 4.500 كانوا محتجزين في مركز الحزب، وفي أوائل حزيران 1915 كانت مجزرة الإبادة تمارس على نطاق واسع ضد المناطق التي يقطنها الأرمن.

قبل أن تصل أيديهم إلى مدينة قره هيصار، إلى بعض أبناء الأرمن الأبطال، تمكن هؤلاء من إنزال ضربة أليمة بالشرطة والدرك والخارجين على القانون والمتعاملين معهم من النظاميين وغير النظاميين الأتراك، في ظروف صعبة جداً، منسحبين شيئاً فشيئاً إلى القلعة في القسم الأعلى من المدينة، وخاضوا قتالاً استمر 27 يوماً، وبالقليل من الغذاء، بالكاد حاولوا سد رمق الـ 8500 أرمني

(امرأة، طفل وشيخ). وكان همهم إنقاذهم قبل كل شيء، وكان بينهم الأرمن الذين هربوا من القرى التي هدّمت.

وعلى الرغم من هذه الوقائع المثبتة بوثائق لا تنقض، كانت الحكومة التركية تحضر تقارير مليئة بالأكاذيب الخبيثة ضد الأرمن، بغية تبرير جرائمها الوحشية اللاإنسانية.

حوصر المقاتلون في القلعة، لكنهم تمكنوا من حرق وتدمير بيوت الأتراك، وبات أتراك مدينة شابين قره هيصار مع أرمنها فوق الرماد.

قدمت قوات كبيرة ومدافع (الكتيبة الاحتياطية في الجيش 10) من أرزنجان وسيواس، بقيادة مفتش المنطقة نشأت بك.

وبسبب نقص الغذاء والذخيرة الحربية لم يصمد المقاتلون المحاصَرون غير أربعة أسابيع، عمد بعدها رهط من الأبطال وكسروا الحصار التركي بغية متابعة القتال خارج المدينة.

فقدّر للنساء والأطفال الملتجئين في القلعة، أن يتعرضوا لأقسى أنواع الوحشية ضرباً وإذلالاً وقتلاً، ومن بقي منهم على قيد الحياة «رحل» إلى الصحراء العربية ليصار إلى قتلهم في الطريق.

لقد مات من قاتل من أهالي شابين قره هيصار موتاً شريفاً، وأصبح بطلاً خالداً وابناً أرمنياً باراً قاتل عدوه التركي وجهاً لوجه، وتمكنت عدة مئات من الأبطال الأرمن من إنزال العقاب بالجلادين الأتراك الذين يفوقونهم عشرين مرة عدداً وعدة.

لم تكن شابين قره هيصار قريبة من البحر (مثل ماكان جبل موسى) لذا فلم يكن لها أمل بقدوم المساعدة من الخارج. وفي ظروف قاسية جداً أبدى الرجال والنساء والبنات وحتى الأطفال مقاومة وبطولة لا توصف في ذلك القتال البطولي الذي دام شهراً.

وسوف يذكر تاريخ الأرمن مع الخالدين اسم الكاهن سوفونيا غارينيان (دعي

غيفونت بيريتس قره هيصار) الذي كان يسميه معمر في تقريره «بابازسيبونيل».
وهماياك قره كوزيان، وفاهان هيسوسيان، وغوكاس أغبار وهيماياك ماركوسيان، وكريكور وارتيان وأكثر من 200 من الأبطال من الكبار والصغار.

لقد سجل التاريخ بحروف من ذهب تفاصيل بطولة الأرمن في معركة قره هيصار، وبالبصاق والسخام كتُبت جريمة الإبادة التي قام بها الشعب التركي الملعون إلى الأبد.

جرائم الإبادة في ولاية خربوط

ولاية خربوط واحدة من الولايات الأرمينية المركزية لأرمينيا الغربية، وبسبب موقعها الجغرافي صارت مركزاً هاماً للجلادين الأتراك المنهمكين في جريمة الإبادة في خربوط وما جاورها من الولايات الأرمنية، في عام 1915 كانت مساحة ولاية خربوط 37.860 كيلو متراً مربعاً.

وبالتقسيمات الادارية الحكومية، قسمت ولاية خربوط (ولاية معمورة العزيز) إلى ثلاثة ألوية: خربوط - مرزه (اللواء المركزي) ملاطية ودرسيم.

وقد تبدلت هذه الأسماء في العهد الكمالي، وأطلق على اللواء اسم إيل وعلى "القضاء اسم إيلتشة.

يقسم اللواء المركزي لخربوط إلى أربعة أقضية - القضاء المركزي خربوط، عربكير، كيبان معدن وأكن، ويقسم لواء ملاطية إلى 5 أقضية - ملاطية، أغجة داغ، حسني منصور، بهسني وكاخطه.

ويقسم لواء درسيم إلى 9 أقضية - (خوزات، تشمشكادزاك، تشارسنجق، مازكيرد، كوزولجان، أواجيك، بيرتاك، باخ وقيزيل كيليسه)، هذه التقسيمات ضرورية لتحديد عدد المرحّلين ومسؤولية جرائم الإبادة.

تبين الحكومة التركية عدد الأرمن في الأقضية الـ (18) بـ 74.206 نسمة وهو ما يشكل ثلث العدد الحقيقي للأرمن (في ولاية خربوط)، ففي عام 1882، أعطت البطريركية عدد الأرمن رقم 270.000 نسمة، وأعطى البطريرك أورمانيان في عام 1900 ما يلي: في خربوط 57.000 نسمة وفي ملاطية 23.000 نسمة،

وفي درسيم 18.500 نسمة، في تشمشكادزاك 9.000 نسمة، وفي عربكير 19.500 نسمة، في أكن 10.200 نسمة، فيكون المجموع 137.200 وهو ضعف العدد الذي بينه الأتراك.

ومن الجدير بالذكر، أن العدد الذي بيّنه المطران أورمانيان ناقص أيضاً-لأن قيود الأحوال الشخصية كانت سيئة، ولأنه لم يلحظ التزايد الولادي.

وبتحريات فردية قامت بها بطريركية استانبول والسيد مارسيل ليار في عام 1913،تبين أن عدد الأرمن في ولاية خربوط يبلغ 168.000 نسمة، تبين الرقم دائرة المعارف البريطانية في عام 1914 ب 130.000 نسمة وهو ما يساوي ضعف ما قدمته الحكومة التركية أيضاً. (انظر الطبعة 12- الجزء 30- صفحة 197)، أما بعثة أرمينيا فتعطي رقم 204.000 نسمة.

في أيام الترحيل طلبت الحكومة التركية عدد الأرمن المرحّلين من الألوية وأجابت حكومة خربوط على طلب وزارة الداخلية وأعطيت الأرقام التالية (لولاية خربوط فقط):

عدد الأرمن المرحلين من معمورة العزيز.

معمورة العزيز:

القضاء المركزي	23.915
قضاء خربوط	7.348
قضاء كيبان	308
قضاء عربكير	8.545
قضاء أكن	9.286
سينه بوتيركه	622

مجموع المرحلين من لواء خربوط: 50.024

الأرمن المرحلون من لواء ملاطية (الأرقام التركية):

قضاء ملاطية المركزي	6.627
قضاء أغجه داغ المركزي	312
قضاء بهسني المركزي	1.555
قضاء حسني منصور	2.126
قضاء كاخطه	703

مجموع مرحلي الأرمن من لواء ملاطية: 11.323

الأرمن المرحلون من لواء درسيم (الأرقام التركية):

قضاء درسيم	1.088
تشارسنجق	6.537
مازكيرد	1.423
تشمشكادزاك	3.731
ناظيمية	80

المرحلون من لواء درسيم 12.859

لم يذكر في سجل البرقيات التركية في مطلع تموز أي تقرير عن أقضية درسيم المحيطة به وهي قوزوجان، بيرتاك باخ، وقيزيل كليسه.

بعدما بينت الحكومة التركية عدد الأرمن المرحلين من ولاية خربوط 74.206 يضيف التقرير التركي على سبيل الاطلاع ما يلي «يجب قبول عدد الأرمن في الولاية 60.000، والأرمن في الولاية أو المحيط الذي طرد منه الأرمن، إضافة إلى الأرمن القادمين من ولايات مجاورة تعرضوا كلهم لعمليات إبادة من الحكومة –

أما لمعارضتهم أو لوقوفهم في وجه الأوامر، الأمر الذي يجعل عدد المرحلين ينقص أكثر. لقد انتهت عمليات الترحيل في الولاية. لقد تم فعلاً ترحيل 52.000، ويوجد 14.000 ينتظرون الترحيل. وواضح للعيان طبعاً كذب الأرقام التركية المذكورة آنفاً.

كنائس ولاية خربوط

كانت توجد في ولاية خربوط 210 كنيسة، و 18 ديراً. وذلك حسب لائحة منظمة ومفصلة.

لكن المطران أورمانيان لا يذكر غير 202 ولا يذكر أي دير فيها.

الكنائس والأديرة حسب تقسيم الألوية وحسب اللائحة المذكورة:

	دير	كنيسة
خربوط:	5	72
ملاطية:	3	20
أكن:	5	10
عربكير:	–	19
تشارسنجق، تشمشكادزاك: ودرسيم	5	89
المجموع	18	210

مدارس ولاية خربوط

لا توجد عندنا قائمة كاملة عن المدارس في ولاية خربوط لعام 1915، ولكن عندنا قائمة 1901 التي يمكن أن نضيف إليها 20 بالمئة على الأقل، ولا يسعنا الآن إلا أن نقدم قائمة 1901 بعدد الطلاب والمدارس والمعلمين بإضافة الـ 20 بالمئة المذكورة.

الطلاب

القضاء	مدرسة	ذكور	إناث	معلم
خربوط	27	2058	496	58
أكن	4	541	215	22
تشمشكادزاك	12	456	272	15
عربكير	18	713	223	25
تشارسنجق	12	617	189	18
ملاطية	9	872	230	19
المجموع:	82	5257	1625	157

لا يدخل في الأعداد المذكورة أعلاه عدد الطلاب الأرمن في مدارس الأرمن الكاثوليك واليسوعيين والبروتستانت والبعثات الأمريكية والميام الألمانية والكلية الأمريكية وكذلك المعلمين والمعلمات الذين يعملون فيها.

قيود محاكمات المحكمة الحربية الأولى

رئيس المحكمة الجنرال (ميرلواء) أسعد باشا.

الأعضاء: الجنرال (ميرلواء) إحسان باشا، الجنرال (ميرلواء) اسماعيل حقي باشا، قائد الكتيبة (ميرألاي) سليمان شاكر بك.

محاكمة مجزرة خربوط

بغياب المتهمين: عضو المكتب المركزي لحزب الاتحاد والترقي ورئيس منظمة التشكيلات الخاصة الدكتور بهاء الدين شاكر، أمين فرع حزب الاتحاد والترقي المسؤول في معمورة العزيز (خربوط) ناظم بك الرسنلي (عدم خلط هذا الاسم مع الدكتور ناظم بك).

بحضور المتهمين - النائب (المبعوث) السابق لدرسيم حاجي بالوش زاده محمد نوري بك، ومدير المعارف السابق في معمورة العزيز فريد بك.

نص القرار

حسب المحاكمات التي أجريت محلياً، وبعد الاستماع إلى طلبات وتفسيرات ودفاع الطرفين وقراءتها وفحص الثبوتيات والسجلات المتعلقة بالمحاكمة، وبعد التعمق في تمحيصها وبعد المداولة وصلنا إلى النتيجة التالية:

إن الدكتور بهاء الدين شاكر بك أحد أعضاء المركز العام لحزب الاتحاد والترقي كونه رئيس منظمة التشكيلات الخاصة، قد ذهب من القسطنطينية إلى طرابزون وأرضروم وغيرهما من المناطق، وأطلق سراح جماعات من المجرمين من السجون مع غيرهم من الجناة وشكل منهم منظمة خارجين على القانون غير نظاميين ونصب نفسه رئيساً عليهم، وأمرهم أن يهاجموا قوافل الأرمن أثناء ترحيلهم التعسفي ويعملوا فيها قتلاً وتنكيلاً في مختلف المناطق وشتى الأزمنة، وجرت بالفعل أعمال قتل ونهب وارتكبت الجرائم وأعمال التنكيل بالحيلة أو بسبب الجهل أو بسبب المنفعة الشخصية، وساعده على أعماله هذه عدد من الشخصيات الأخرى والموظفين[25] بأوامر شفهية أحياناً وببرقيات سرية خطية أحياناً أخرى، إلى جانب تعليمات سريّة مخطط لها سابقاً ومبلغة، نتج عنها ما رأيناه من أحداث، وهكذا أدت تصرفات التشكيلات الخاصة إلى افناء الأرمن.

ولقد أرسل بهاء الدين شاكر المذكور برقية سريّة بالشيفرة إلى ناظم بك أمين فرع حزب الاتحاد والترقي المسؤول في خربوط الهارب من العدالة، عن طريق ثابت بك والي خربوط، تاريخها 21 نيسان 1915 (1331) جاء فيها ما يلي حرفياً:

«هل يحسم موضوع الأرمن المرحلين من هناك؟ (أي هل يبادون؟) أعلمونا عن حالة قتلهم وإبادتهم. هل يتم ذلك أم أنهم يرحلون فقط؟ وعدا عن هذه البرقية السريّة بالشيفرة المبلغة، يوجد في ملف عن أوضاع أعضاء المركز العام

لحزب الاتحاد والترقي المعلومات التالية:

«يتضح من شهادة والي أرضروم منير بك: أن قافلة أغنياء الأرمن المرحلين من أرضروم عن طريق- كغي قد قُتلوا بأوحش الأساليب بأيدي الخارجين على القانون الذي شكلهم بهاء الدين شاكر».

ذاك هو مضمون البرقية السريّة المرسلة[26].

أما والي قسطموني السابق رشيد باشا، فقد شهد بأنه قد تلقى من بهاء الدين شاكر المذكور برقية سريّة تقضي بترحيل الأرمن.

وشهد وهيب باشا (الجنرال) بما يلي:

« قتل الأرمن وإبادتهم ونهب ممتلكاتهم واغتصابهم أمر مقرر في المركز العام لحزب الاتحاد والترقي، ضمن حدود صلاحيات الجيش الثالث»[27].

أما قائد ومحرك الجزارين الذين قاموا بقتل الأبرياء، فقد كان بهاء الدين شاكر.

كذلك أرسلت برقية سرية من بهاء الدين شاكر إلى متصرف أنطاليا (أضاليا) صبور سامي بك وهذا نصها:

«بشرط أن لا يترك أرمني واحد في أرضروم ووان وبتليس وديار بكر وسيواس وطرابزون وضواحيها يرسلون كلهم إلى الموصل ودير الزور، فماذا تفعلون أنتم في أنطاليا...؟».

توجد هذه البرقية السريّة أمام المحكمة.

لقد سجلت التفاصيل كلها في قيود وسجلات المحكمة، وتؤيد كل الشهادات والوثائق والبراهين هذه الحقيقة[28].

ويتحقق أن بهاء الدين شاكر المذكور هو المشارك الرئيسي والمجرم الأول في الجرائم المذكورة، وتتقرر مسؤوليته بإجماع الأصوات، ومن المتهمين الآخرين الهارب ناظم بك الرسنلي، ويأخذ أعضاء محكمتنا بعين الاعتبار أن البرقية المؤرخة في 21 نيسان 1915 (1331) المرسلة إلى ناظم بك تشير إلى أنه كان أثناء فترة الترحيل على

اتصال مع بهاء الدين شاكر، وكذلك حذا حذوه كل من والي معمورة العزيز ثابت بك والأمين العام للمركز العام مدحت شكري بك. وتؤكدها شهادات الشهود ولما علم ناظم بك أنه مطلوب هرب وما زال هارباً حتى الآن.

وحسب مضمون معلومات أخرى عن المحاكمة، فإنه (أي ناظم بك) كان على رأس المشاركين في هذه الجرائم، وبحسب القانون فإنه، في حال عدم وجود اثبات يؤكد دوره في تنفيذ الجرائم المذكورة آنفاً مع المجرمين الرئيسين، عدا عما ورد أعلاه من أنه كان مع بهاء الدين شاكر في تبليغه المعلومات وحسب ما ورد في البلاغات أو الشهادات أنه شارك في إعداد وتسهيل تلك الجرائم وساعد على تنفيذها، وهو احتمال فقط، وفي مثل هذه الأحوال يكفي لنفاذ القرار قليل من الأصوات، لذلك وبأكثرية الأصوات 3/2 اعتبر (ناظم بك) وسيطاً في تنفيذ الجرائم المذكورة.

وبعد المداولة في تطبيق العقوبات الملائمة للقانون تقرر:

«أن الأعمال الإجرامية التي ارتكبها بهاء الدين شاكر تنطبق على المادة 181 من قانون العقوبات، وبموجب المادة 171 يحكم عليه بالموت. كما يحكم على ناظم بموجب الفقرة 2 من المادة 15 من القانون نفسه بالسجن مع الأشغال مدة 15 سنة، وتصادر أموال الاثنين معاً ويجرد ناظم من حقوقه المدنية».

وفيما يتعلق بالمتهمين الآخرين، نائب درسيم السابق محمد نوري بك ومدير المعارف السابق في خربوط (هو الآن مدير المعارف في قونية) فريد بك فقد تقرر:

«إن محمد نوري بك، الذي أقدم على تشريد وقتل الأرمن في جوار مزرعته في هولابيك (؟) بحضور الدرك وكان يقول:

«سوف أرسلكم إلى «قرية العظام» (أي المقبرة)»، وقد أمر الدرك بعمليات القتل، وتحقق ذلك للمحكمة الحربية إلا أن اعتراض السيدة ماركريد في أثناء المحاكمة وشهادتها بأن المذكور محمد نوري بك قال في أيام ترحيل الأرمن عندما ذهب إلى قرية هولونيك (؟): «سوف ترحلون ولسوف أزرع في محال

اقامتكم شعيراً».. وقيل أيضاً أنه قال بعد ذهابه إلى بيت قره بيت: «كل من أراد أن يخفي شخصاً ما هنا في هذه الأمكنة فليرجع بعد ثلاثة أشهر وليجدهم»، وقد علّق ورقة تتضمن أقواله هذه ثم امتطى جواده ومضى.

ولقد ادعت السيدة ماركريد التي كانت في استانبول في أيام الترحيل وكذلك كسبار موسيسيان، أنه بواسطة نوري بك سلبت أموال كثير من الأرمن. ولما أثيرت قضية إلصاقه على دار قره بيت ورقة حمراء من الأوراق العسكرية موقعة ومختومة وكذلك نزع خمر بعض النساء والاعتداء عليهن، ثم قوله إنه «سوف يزرع الشعير» ثم ركوبه حصانه ومضيه... وقولها إنها «إنما سمعت فقط بهذه الأعمال»، ودعي إلى حلف اليمين، فحلف بأن قضية الورقة ملفقة[29] وقد شهد أيضاً أن الكثير (من الأرمن) اختبؤوا في مزرعة محمد نوري بك وتخلصوا من الترحيل. وقره بيت كان منذ بداية الأحداث حتى نهايتها في بيت محمد نوري بك، وأنه – أي قره بيت – لم ير نوري بك ينقل الأشياء المسروقة إلى بيت عاصم بك سلف محمد نوري بك، فليس من الوارد أن يكون محمد نوري بك قد طلب أموالاً من الأرمن الذين اختبؤوا في مزرعة قرية هولفينيك (؟)[30] وتخلصوا من الترحيل وذلك بالرغم من أمر الحكومة القاضي بإعدام من يقوم بإيواء المرحلين (من الأرمن). وفي الجلسة السابقة تقدم أكثر من 30 شخصاً ومنهم الأمريكي المستر ريكس (الذي عرف حياداً فوق الشبهات) وقد شهد بأن محمد نوري بك قد أنقذ كثيراً من الأرمن في وقت الترحيل، ولما أكد المتهم نفسه ذلك نجا بنفسه وبرئت ساحته.

فإذا انتقلنا من الشهود إلى محمد علي بك، وجدنا شهادته في المحاكمة قد سجلت بالتفصيل، لكنه وبعد أن قدم شهادته أمام المحققين التقى مصطفى صفوت بك وتحدث عن شهادته وقال له إنه على استعداد لتغيير شهادته.

أما ما يتعلق بالمتهم مدير المعارف فريد بك، فلم تثبت عليه أية إدانة، إذ تبين أنه لم يشترك بالترحيل الذي أمرت به الحكومة ولا علاقة له بتنظيم قوافل المرحلين ومعاملة الشعب الأرمني معاملة سيئة ولا بالمجازر التي حصلت حول مزرعة

محمد نوري بك في قرية سوسفينيك، أو سرقة ممتلكات الأرمن ونقلها إلى بيت عاصم بك سلف محمد نوري بك[31] لذلك ولما كان غير مطلوب لتهمة أخرى فقد أخلي سبيله، وتصدر المحكمة حكمها باجماع الأصوات وبغياب بهاء الدين شاكر وناظم الرسنلي، وبحضور محمد نوري وفريد.

توقيع القضاة

مصطفى كريمي

احسان

13 كانون الثاني 1920 (1336).

21 ربيع الآخر 1338

إضافة إلى موافقتهم على هذا القرار حصلت قناعة لدى القضاة الثلاثة التالية أسماؤهم على أن ناظم الرسنلي مشارك كمجرم رئيس مثل بهاء الدين شاكر.

توقيع القضاة

سليمان شاكر

اسماعيل حقي

أسعد

حسبما يبدو من القرار، لم تجد الحكومة التركية مسؤولاً عن قتل أكثر من 150 شخصاً مدنياً في ولاية خربوط وعشرين ألف جندي أرمني وسلب أملاكهم الشخصية والقومية غير اثنين وهما هاربان (في برلين) واثنين حاضرين وهما «بريئان».

ما من إشارة إلى الضباع المتوحشة: والي خربوط صاغير زاده ثابت بك والقائم مقام عاصم بك والمفتي فايق، وأعضاء نادي الاتحاد المجرمين نيّ زاده نوري، ولصوص الأموال المتروكة: المدير المحلي محمد علي، والفريق سليمان باشا، مفوض الشرطة سليمان بك زاده رشيد، وآلاي قوماندان فريد بك، مرافقي القوافل ورؤساء الخارجين على القانون الملازم أدهم شوكت، بولادلي خليل،

حاجي قايا وأولاده رشدي وأصلان، وكل واحد منهم أكثر اجراماً من الآخر وأكثر وحشية ولا إلى المئات غيرهم من المجرمين الذين قتلوا النساء والأيتام واليتيمات ونكّلوا بهن.

لماذا نيّة الإبادة مخططة وعلى أساسها نُفّذت، ففي 13/ 26 تموز من عام 1914 نقل جناح الجيش 11 إلى خربوط، وكان المخطط يقضي أولاً بالبحث عن زعماء الأرمن واعتقالهم وعددهم عدة عشرات، وتحت هذا الستار يجري تفتيش عام على السلاح ويتم جمعه، وبعد الانتهاء من هذه العملية تأتي مرحلة اعتقال الذكور والقضاء عليهم، وقد تم لهم ذلك في 3 حزيران. ثم تليها مرحلة إبادة رجال الدين ومطارنة الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت، تم قتل الذكور الأرمن وعددهم 800 في سفح جبل هيروغلو في 24 حزيران بالرصاص أو بالفؤوس، (بعدما قيدوا كل 14 شخصاً في مجموعة واحدة). وحدث الأمر ذاته في بقية الأقضية ففي برتاك مثلاً قتل 300 من الذكور.

وفي شهر حزيران وفي 13 منه بالتحديد صدر بيان بالترحيل، لكن قبل اعلانه خرجت أول قافلة من خربوط في 23/10 حزيران عام 1915 . أخيراً أعلنت السفارة الألمانية متكرمة بعد تأخير حتى 24 حزيران أن الأرمن يبادون في خربوط وأضنة وسيواس وطرابزون. وقد وصل قسم من المرحلين من خربوط إلى رأس العين وهم على آخر رمق. وبقي 13 طفلاً من 700 يتيم من خربوط.

صحيح أنه جرت جرائم كثيرة في كيزين خان، كوجوك، خولبينيك، كومور خان، ايزولو وغيرها من المناطق إضافة إلى السلب والنهب، إلا أن القسم الأكبر من الجرائم ارتكبت في قضاء ملاطية بولاية خربوط، التي مرت بها قوافل النساء القادمة من صامصون وسيواس وطرابزون وأرضروم وخربوط والتي يبلغ عدد أفرادها 500.000 شخص مروا من الجنوب الشرقي من ملاطية على بعد 7 كيلو مترات منها متجهين إلى كاختا عبر جبال وأودية لم تطأها قدم إنسان، قريباً من جبل قانلي داغ الذي يجاوره واد سحيق يدعى قانلي ده ره[32]، يبلغ عمقه 2000 قدم، وقد ألقيت

فيه جثث المرحلين مكدسة تكديساً. وبعد الهدنة زار هاروتيون باكاليان تلك البقاع ورأى ذلك الوادي السحيق الممتليء حتى حافته بجثث أو بهياكل الأرمن.

وبقي حساب هذه الجرائم الوحشية مفتوحاً.

وقد كتبت كتب مختلفة حول مجزرة الإبادة التركية، كتبها مورغنتاو وليبسيوس وبرايس وغيرهم، وكانت مع الأسف منحازة متحفظة غير واقعية، تفتقر كلها إلى الوثائق التركية الحكومية، فلقد طرح برايس وثيقتين تركيتين، وهما غير كاملتين وواهيتين وسيئتي الترجمة. وتقارير ليبسيوس الألمانية كانت تحاول تبرئة ساحة الحكومة الألمانية، وتقول إنها بذلت كل جهدها لمساعدة الأرمن. عدا عن ذلك فهو صديق وفي للأرمن لا ينسى.

على أن أهم ما في كتاب برايس التقارير الموجهة إلى اللجنة الخاصة باغاثة الشرق الأدنى والصليب الأحمر الأمريكي، إن كتاب برايس ناقص، وقد نشر في بداية عام 1916، في الوقت الذي كانت فيه عمليات الإبادة مستمرة.

لكن في كتاب برايس نقطة هامة لافتة للنظر، ولكي لا تظهر أسماء المراسلين والأماكن، استعملت حروف الأبجدية الانكليزية، وبذلك بقيت التفصيلات الهامة غامضة.

لنعط مثلاً عن تلك الأبجدية السرية:

حرف H يعني خربوط.
حرف G يعني ميزرية.
حرف AT يعني ايجمة.
حرف BC يعني هابوسي.
حرف AO يعني ايزولي.
حرف AL يعني خان كوي.
حرف K يعني فايد بك.
حرف AM يعني طوطلو كوي.

حرف AP يعني جوتلوز.
حرف AG يعني كومور خان.
حرف BS يعني جبل برتشنخي.
حرف C يعني حسينيك.
حرف AR يعني كورروك.
حرف AS يعني يغيكي.
حرف AQ يعني مورينيك، وهكذا.

ماذا سيفهم القارىء من هذه الأحرف التي رتبها المؤرخ الإنكليزي الكبير أرنولد توينبي؟. لله دره، ماذا لو وضع شرحاً لمفتاح هذه الحروف بعد وقف القتال لكي يتمكن قراء برايس من فهمه بدقة ومعرفة ما حصل، وما هو اسم المجرم الحقيقي.

الأضرار المادية التي لحقت بأرمن ولاية خربوط

خسارة 150 ألف أرمني يشكلون أكثر من 30.000 عائلة تبلغ على الأقل 250 مليون دولار، لم يذكر فيها الأموال القومية كالكنائس والأديرة والمدارس والمزارع والطواحين المائية والأبنية.

أما الأضرار الأخلاقية فلا حدود لها، فهناك استعباد النساء والمتاجرة بهن والتريك، ولقد أعلن المطران نازليان أن الأتراك فتحوا محلاً عمومياً للنساء الأرمنيات في ميزريه تركت حرية الدخول إليه للشعب التركي (مذكراته بالفرنسية صفحة 295).

كلمة «حقير» قليلة لوصف التركي، و «الوحشية» أيضاً هزيلة.

لقد دخل اسم التركي في سجل التاريخ وإلى الأبد، على أنه سفاح وعدو للإنسانية. والأرمني كمواطن محلّي، وأينما وجد يطالب، ولسوف يطالب دائماً ويكافح من أجل حقوقه.

ولا يهم أن تعمد حتى الحكومات الصديقة إلى وضع المبادىء الأخلاقية تحت الأقدام في سبيل مصالحها المادية، وذلك لتحمي وتغطي التركي السفاح وحكومته المجرمة.

جرائم الإبادة ضد أرمن ولاية أنقرة

لولاية أنقرة التي تشكل جزءاً من غرب الأناضول مع ولاية قسطموني في الشمال أهمية كبيرة في عمليات الإبادة التي قام بها الأتراك.

عدد الأرمن في هاتين الولايتين قليل نسبياً بالنسبة لولايات أرمينيا الغربية التي يسكنها الأرمن.

ومع ذلك، فقد قامت الإدارات السياسية والعسكرية في هاتين الولايتين بدور كبير في عمليات التهجير والإبادة، وساعدها على ذلك جهل الشعب التركي المحلي الذي ساهم وبوحشية فظيعة وبدون ضمير في ملاحقة وقتل المفكرين الأرمن، الذين كانوا قد استوطنوا هاتين الولايتين في (أياش) في ولاية أنقرة، وتشانغري في ولاية قسطموني.

ولاية أنقرة (اينكوري) أو أنكيرا التاريخية، كانت في عام 1915 تمتد على مساحة 83000 كيلو متر مربع، أو ما يعادل ولاية ماين الأمريكية أو ثلاثة أخماس مساحة ولاية نيويورك.

قسّمت ولاية أنقرة إدارياً إلى أربع متصرفيات (ألوية): (أنقرة – كر شهير – يوزغات وقيصرية).

وكانت أياش واحدة من أقضية لواء أنقرة الـ 11، أما الأقضية الأخرى فهي (بوكاباد، أتانوس، ياباناباد، بيبازار، نااللوخان، مخالليجيك، سيفريهيصار، هايمانا وقصبه – باليه). وكان في لواء أنقرة عدا عن مدينة أنقرة عدد كبير من الأرمن في قضاء سيفريهيصار وأتانوس.

للواء يوزغات خمسة أقضية: (يوزغات، بوغازليان، أك داغ - معدن، سونكورلو وتشوروم).

كان للأرمن في قضائي يوزغات وبوغازليان 48 قرية يسكنها أكثر من 42000 من السكان.

أما لواء قيصرية فتضم أربعة أقضية: (قيصرية، افه ره ك، اينجه صو، وقره هيصار- ده فه لو). فكان في قيصرية في العام 1915 من الأرمن أكثر من 44000 نسمة. وهذه التقسيمات الإدارية ضرورية للتحقيق في عمليات الإبادة فيما يتعلق بدور الموظفين ومسؤوليتهم.

يذكر الفرنسي فيتال كينيه أن عدد الأرمن في يوزغات عام 1890 كان 31032 نسمة والذي ينقص عن تعداد 1915 بمقدار الثلثين، ويبين المطران أورمانيان العدد 41000 بما فيه القرى، على حين يوجد في أك داغ - معدن، سونكورلو وتشوروم عشرة آلاف أرمني. ولم يكن بوسع كتاب أورمانيان أن يأخذ تزايد السكان الأرمن في السنوات الأخيرة التي سبقت 1915.

برقيات الحكومة التركية
المتعلقة بأرمن يوزغات

يظهر عدد المرحلين الأرمن من محيط يوزغات بموجب البرقية المرسلة من إدارة يوزغات إلى وزارة الداخلية 31.247 شخصاً حسب التوزيع التالي: يوزغات (القضاء المركزي) 13.359 - قضاء أك داغ 3.208، بوغازليان 14.680، وفي بيان الأحوال الشخصية الذي يقدمه الكاتب التركي المهتم بالقضية الأرمنية أسعد أوراس، والذي يحاول فيه أن يقلل من عدد الأرمن فيعطي عدداً حتى إنه لم يذكر فيه لواء يوزغات (انظر الصفحتين 143 - 144 من كتابه.

قرى يوزغات الـ 53 مع كنائسها

الاسم	عدد البيوت	الكنائس
ألاجا	100	--
أك داغ - معدن	350	كنيستان
أرغاداش	15	--
أرماغان	20	السيدة العذراء
بيق	260	القديس كيورك
يلي أورين	150	القديس ميناس والسيدة العذراء
بوغازليان	500	السيدة العذراء
بورون قشله	400	السيدة العذراء
تشايير شيخ	150	--
تشاكماك	200	القديس طوروس
تشاط (الكبيرة)	300	السيدة العذراء
تشاط (الصغرى)	150	--
تشاطاك	205	القديس تيودوروس
		القديس كيورك
تشيفتليك صاري حمزه	40	القديس نيكوغوس
تشوقراداان	160	كنيسة واحدة
ديلي حمزة	50	--
اكره ك	200	السيدة العذراء
ألاكجيلار	20	--
ايلنجه	100	السيدة العذراء
فاخرالي	150	--
كوفدن كوردن	200	السيدة العذراء

كوفه جلي	110	القديس هاكوب
ايكيكارداش	100	--
ايكي قاريه	25	--
اينجيرلي	250	السيدة العذراء
ايده لي	300	المخلص
قره بييك	200	القديس غريغوريوس المنوّر
قره تشايير	250	السيدة العذراء
قره فاكرالي	30	--
قره حاللي	400	القديس هاكوب
قره يعقوب	150	القديس هاكوب
كيديلير (الكبرى)	150	--
كالار	300	السيدة ودير القديس طوروس
كوهنه	560	كنيسة واحدة
كوم كويو	150	السيدة العذراء
كوركجي	25	--
ماغارأوغلو	90	السيدة العذراء
مالاز	73	--
منته شه	215	السيدة العذراء
بوهرنك	200	القديس هاكوب والسيدة العذراء
روم ديكين	450	السيدة العذراء
صاعاتله	100	--
صاتشله	110	السيدة العذراء
صاري حمزة	650	كنيسة واحدة

سيراي	150	السيدة العذراء
صه غه ر-غوروغو	50	--
سونغورلو		السيدة العذراء
تانييل يازباغي	10	--
طانيشمان	50	--
طاشلي كيتشت	50	القديس قره بيت
ترزيلي	400	القديس تيودوروس
أورنج	200	السيدة العذراء
أوزونلو	500	السيدة العذراء والقديس غريغوريوس المنوّر
يالي يالي	30	--
يوزغات	2340	السيدة العذراء

المجموع 53 قرية ومدينة واحدة، 11.988 بيتاً تحتوي على 47.586 أرمنيا، 41 كنيسة و 63 مدرسة.

وبموجب اللائحة التي ذكرناها يتبين أننا نحن الأرمن كان عندنا في عام 1915: في لواء يوزغات 41.000 أرمني، 43 كنسية، 20 مدرسة، 1.750 طالباً و13 معلماً (عدد الطلاب والمعلمين هو لعام 1901).

في لواء قيصرية 44.000 أرمني، 4 أديرة، 30 كنيسة، 42 مدرسة، 4.935 طالباً، 125 معلماً.

كذلك يقول الكاتب التركي أسعد أوراس حول عدد الأرمن في لواء قيصرية، إن سجلات الأحوال الشخصية التركية تبين حسب إحصاء عام 1903 عدد أرمن قيصرية 52.192 لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هجرة الأرمن بين 1903 و 1908 كانت صعبة، وقليلون جداً هم الذين هاجروا من قيصرية، ولقد تم تعويض هذا النقص بالنمو السكاني، وبالرغم من ذلك فإن البرقية التي أرسلها

حاكم قيصرية إلى وزارة الداخلية تبين عدد المرحلين الأرمن بـ 47.617.

ويبين سجل الاحصاء التركي السنوي (السالنامة) المنشور في عام 1907 أنّ عدد الأرمن في لواء قيصرية هو 68.000.

وعدد الأرمن في ألوية أنقرة وكرشهير، بما فيهم أرمن سيفريهيصار، هو 25.000 و 20 كنيسة، و 7 مدارس، 1.290 طالباً، و 29 معلماً.

وبذلك يكون مجموع الأرمن في ولاية أنقرة 110.000 و 93 كنيسة و 69 مدرسة و 7.779 طالباً و 197 معلماً، بينما تبينها البرقية المرسلة إلى وزارة الداخلية 94.941 (إن عدد الجنود الأرمن والمسجونين الذكور الأرمن ينبغي أن لا يكون ضمن هذا العدد، طالما كان عدد المرحلين مسجلاً من قبل الشرطة قبل الترحيل بعدة أيام).

قرى وكنائس لواء قيصرية

قيصرية: 4 أديرة وثلاث كنائس هي: السيدة العذراء، القديس سركيس والقديس غريغوريوس المنوَّر.

طالاس: كنيستان هما السيدة العذراء والثالوث الاقدس.

كوجوك كوي: القديس ستيبانوس، ده ره فينك: القديس طوروس.

نيرزة: القديس طوروس، صارمصاكلي: السيدةالعذراء افكيريه: القديس ستيبانوس، مونجوصون: الصليب الاقدس، أفه ره ك: القديس طوروس، فينيسه: السيدة العذراء، إركيليت: القديس كيورك، تشوماكلي: كنيستان هما القديس طوروس والقديس هاكوب، جوجون: السيدة العذراء. هذا ولم يتيسر لنا تثبيت أسماء كنائس ينيجة، سويوديلي، غوميدي، طاشخان، ساغاك، وياغدي بورون، علماً أن المدارس موجودة في هذه القرى الست لأن أسماءها مذكورة بين 24 مدرسة أرمنية مستولى عليها في 12 أيلول عام 1915. ولقد تم الاستيلاء على المدارس الأرمنية من قبل وزارة الداخلية والمعارف حسب البرقيات بتاريخ 9 حزيران عام 1915 و 12 آب عام 1915.

الأعداد التي قدمتها الحكومة التركية برقياً
عن الأرمن المرحلين من ولاية أنقرة

أنقرة (القضاء المركزي) 3.176، أياش صفر، بيازار صفر، ناللو خان 1.015, مخاليجيك 90، سيفريهيصار 4.101، باليا 11. المجموع في لواء أنقرة 8.393 أرمنيا مرحلاً.

يوزغات (القضاء المركزي) 13.259، أك داغ 3.208، بوغازليان 14.680، المجموع في لواء يوزغات 31.247 أرمنياً مرحلاً.

كر شهير (القضاء المركزي) 1.610، كسكين 1.838، مجيدية 1.856، أفانوس صفر، مجموع لواء كر شهير 3500 أرمني مرحل.

تشوروم (القضاء المركزي) 1202، عثمانجيك 66، سونكورلو 1.856، إسكاليب 42، المجموع 3.166 أرمنياً مرحلاً.

قضاء قيصرية 47.617 أرمنياً مرحلاً.

المجموع العام في ولاية أنقرة 93.923 (أرمنياً مرحلاً).

في كتاب أسعد أوراس («الأرمن في التاريخ والقضية الأرمنية» والمؤلف من 785 صفحة والمطبوع في أنقرة عام 1950) وفي الصفحة 143- 144، يشير إلى أن عدد الأرمن في قيصرية وأنقرة في عام 1914 كما يلي: أنقرة 44.507 أرثوذكس، 7.069 كاثوليك، 2.381 بروتستانت، المجموع 53957. قيصرية: 48.659 أرثوذكس، 1.515 كاثوليك، 2.018 بروتستانت، مجموع أرمن قيصرية 52.192، مجموع عدد أرمن ولاية أنقرة 106.449.

وهناك لائحتان تركيتان للأحوال الشخصية (كلتاهما رسميتان) الواحدة تقول إن عدد الأرمن المرحلين في ولاية أنقرة هو 93.913، والثانية لأسعد أوراس 106.149 والفرق بينهما 12.226.

ويبين أسعد أوراس أنّ عدد الأرمن الكاثوليك (في ولاية أنقرة) هو 8.584، بينما هو في سجلات البطريركية الكاثوليكية أكثر من 15.000 شخص.

قيود المحكمة الحربية التركية

حول إبادة الأرمن في يوزغات في 8 نيسان 1919

إن النص الأصلي الوارد فيما يلي، ينشر لأول مرة بترجمتنا (الأرمنية) كاملاً. المنشور تحت عنوان «محضر ضبط محاكمات الديوان العرفي»، في جريدة «تقويم وقائع» التركية الرسمية في عددها رقم 3617.

رئيس المحكمة: الفريق زكي باشا.

الأعضاء: الميرلواء (قائد لواء) مصطفى باشا، الميرلواء علي ناظم باشا، الميرألاي (قائد كتيبة) رجب فريد بك.

جرت المحاكمة حضورياً بحق المتهمين – نائب حاكم يوزغات وقائم مقام بوغازليان كمال بك وقائد الدرك في يوزغات توفيق بك [33]. حسب المحاكمة الجارية، وبعد الاستماع إلى ادعاء وتفسيرات ودفاع الطرفين وقراءة كل الوثائق الخطية المقدمة بهذا الخصوص ودراستها بغية احقاق الحق، وبعد المداولة تبين ما يلي:[34]

مع أن المتهمين ومحاميهم المدافعين عنهم ينفون ارتكابهم الذنب ويطلبون الافراج عنهم وتبرئتهم، إلا أن الشريعة الاسلامية العليا، والقوانين العثمانية النافذة والأخذ بعين الاعتبار بالعرف والعادة القاضي بأنه من واجب الحكومة الرئيسي وواجب موظفيها المحافظة على شرف وأرواح وممتلكات كل عناصر الدولة دون تمييز والحيلولة دون الحاق الأذى البدني والمادي بهم تؤكد:

أن قائم مقام قضاء بوغازليان التابع لولاية أنقرة ونائب متصرف يوزغات كمال بك وقائد درك القضاء البنباشي توفيق بك، أمروا وهم في مكاتبهم بترحيل النساء الأرمنيات الضعيفات مع أبنائهن القُصّر وبناتهن، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار الاستثناءات التي تشمل بعض الأشخاص وساقوا الجميع للترحيل وسلبوا الأموال والمجوهرات والأمتعة الثمينة التي يحملها أفراد قوافل المهجرين، ودون الالتفات إلى الحقوق الشخصية ساقوهم حسب رغباتهم الشخصية وسلموهم

إلى بعض الأشرار الذين ارتكبوا بحقهم أعمال تعذيب وحشية بنتيجة تعليمات سرية غير قانونية أعطوها لهم.

في حين كان يجب أن تتخذ الاجراءات الضرورية لإرسال هؤلاء المرحلين وتأمين الراحة والأمن لهم، إلا أنه عن سابق قصد وتصميم لم تراع مثل هذه الاجراءات ولم تعط الأوامر بشأنها وحسب، بل عمد المتهمون إلى حرمانهم من كل وسائل الدفاع عن النفس، ولجؤوا إلى تكبيل أيدي الرجال تاركين المجال لارتكاب الجرائم ضدهم وبعد أن سمعوا بوقوع هذه الجرائم، وطلبوا التفسيرات حولها، وبدلاً من منع هذه الجرائم أخفوا الحقيقة وأسندوا هذه الأعمال إلى أفراد من صغار الشرطة، ثم مهدوا السبيل لهذه المذابح وأعمال السلب والتنكيل الفظيع، المنافية للمشاعر والحضارة الإنسانية والتي يعتبرها الإسلام من أكبر الكبائر ويكفر فاعليها.

تثبت أقوال الشهود الذين تم الاستماع إلى شهاداتهم بصورة واضحة، أن بعض الموظفين العسكريين تبادلوا مراسلات برقية فيما بينهم، وقد جاء رد المتهمين حول محتوى البرقيات بأجوبة نافية متعددة. وبعد التحقيق الدقيق تبين أن قوافل النساء والأطفال قد تعرضت لفصلهم عن الأهل وحرمانهم من الحماية أثناء التهجير، وفي سبيل تنفيذ هذه الجرائم تركوا لموظفيهم حرية تنفيذ مآربهم.

أخيراً استمع إلى محاميّ الدفاع وإلى دفاع المتهمين أنفسهم، وجاء ذكر استعداد الأرمن للقيام بثورة مسلحة، مدعين أن بعض ذوي النفوس المريضة الموجودين على الأرض التي استولى عليها العدو، قد تأثروا بأفكار بعض رجال الجمعيات وانحازوا إلى الطرف الآخر، واشتركوا في حركات الاضطرابات، وسلكوا سبيل الثورة واتبعوا الأفكار الخبيثة التي ينفثها فيهم مواطنوهم الموجودون في الطرف الآخر من البلاد العثمانية.

كل هذه الأحداث لا تشكل أدلة مبررة لارتكاب مثل تلك الجرائم، لأن الشعب الأرمني وإن شذ قسم منه فإن باقي أفراد الشعب قد أثبت وفاءه بالبرهان،

وأن كل الموظفين، كما هو مذكور أعلاه، كان عليهم أن يبقوا بعيداً عن الأفكار الخبيثة وعن معاني الانتقام الشخصي، وأن يكونوا بحكم وظائفهم مثل أب حنون فيراعون ويدافعون عن حقوق وكيان الشعب الموكل إليهم دون تمييز في العرق والدين، وكان هذا بمثابة أمر قاطع علينا[35]. أراد المذكور كمال بك في دفاعه أن يحمل أرمن يوزغات مسؤولية المظالم التي لحقت بمسلمي وان وأرضروم وبتليس[36]، علماً بأن الأرمن لم يحاولوا القيام بأية حركة خيانية، لأنها لا توافق القانون ولا الضمير.

مع أن المتهمين المذكورين في سبيل الانتقام والمصلحة الشخصية، لم يحركوا مسلمي اللواء وحسب، بل حركوا بخبث نية كل المسلمين ضد هذا الشعب (الأرمني) واعتبروا إبادتهم طبيعية وضرورية.

أثبتت محتويات الوثائق الثبوتية أن ثلاثة أشخاص غير مسؤولين قد تولوا اصدار الأوامر إلى موظفي الحكومة، وفرضوا على مرافقي القوافل الأرمنية الانصياع لأوامرهم. وتؤكد الوثائق الموقعة بتواقيعهم أن الشرطة كانت ترافق القوافل بقصد القتل، ولا يوجد أي شك أو التباس في ذلك.

وتؤكد الأدلة والوثائق المذكورة مسؤولية المتهمين قاطعة. ولا يوجد أية قيمة لأدلة الدفاع التي قدمها محاموا الدفاع فالمدافعة باطلة كلياً.

كذلك يطالب المحامي العام تطبيق المادة 56 من قانون العقوبات العام بحقهم لكن هذا لا ينطبق عليهم، بل يحكم على المتهمَين المذكورَين (كمال بك وتوفيق بك) بموجب المادة 45 من قانون العقوبات، بقرار اتخذ بالاجماع. وفيما يتعلق بتحديد العقوبات فان مضمون المادة 45 التي طبقت على الجرائم التي ارتكباها هو ما يلي:... كل واحد من المجرمين الرئيسيين يعتبر فاعلاً مستقلاً، وكمال بك صاحب أعلى مركز حكومي في لواء يوزغات، فكان يعتبر منظم عمليات القتل والسلب والنهب، وقد كلف بمرافقة القوافل أشخاصاً غير مسؤولين. ودون احترام تسلسل درجات الموظفين جعل عليهم رئيساً هو شكري جاويش[37]، وجعله

مسؤولاً عن القوافل وقيادتها، واعتبر من المسؤولين الرئيسين في الجريمة[38] وتمت القناعة بأن توفيق بك المذكور مشارك في الذنب.

واعتبرت جرائم القتل والسلب والاغارة بموجب المادة 45 من الجرائم المشتركة، وهي تنطبق مع مضمون المادة 171 من قانون العقوبات العسكري و170 من قانون العقوبات المدني.

تنص المادة 171 على أن: «كل من يقوم باعتداء علني، سواء أكان مسلّحاً أم غير مسلّح، على جماعات أو أفراد لاغتصاب أعراضهم ونهب طعامهم أو متاعهم يعاقب بالموت».

وتنص المادة 170 من قانون العقوبات المدني السلطاني على أن:

«من يقتل أمرءاً عمداً ومن يقتل أباً أو جداً أو أماً أو جدة، حتى ولو لم يكن عن تصميم مسبق، فإن عمله هذا يعتبر عمداً وتصميماً ويحكم على مرتكب الجريمة بالموت».

وبحسب المنصوص عنه في هاتين المادتين يحكم على كمال بالموت[39]. وتقول الفقرة الثانية من المادة 45 المذكورة:

«إذا حكم على منفذ الجريمة الرئيس بالموت أو بالسجن المؤبد، فيحكم على شريكه في الجريمة بالسجن مدة لا تقل عن 15 سنة، وبموجب هذه الفقرة يحكم على توفيق بك بالسجن المؤقت».

ولقد أعلن هذان القراران وتمت الموافقة عليهما بالإجماع.

8 حزيران 1919 (8 نيسان 1334) 6 رجب 1337.

توقيع القضاة: (الجنرالات): ناظم، زكي، مصطفى علي ناظم، رجب فردي.

رئيس لجنة قيود المحكمة الحربية عابدين داوير، («تقويم وقائع» رقم 3617).

كان الحكام المحليون في الولايات قد قرروا مسبقاً الدروب التي سيمر بها المرحلون وأمكنة الكمائن المحضرة لهم، في البوادي القفراء أو الأودية أو شعاب الجبال، لتكون مسلخاً، جزاروه من فرق الخارجين على القانون وعصابات الأتراك

المسلحين، الذين ينتظرون الأمر بالتنفيذ، وهكذا أبيد 40.000 أرمني من يوزغات غرب الطريق بين يوزغات وبوغازليان، وكذلك في وادي كاراييق، كللر، جوار طاحونة عباس المائية، سرتشالي تكة، جاولاخ، يوغون هيصار، ياراش ده ره، كرد ده ره، آربه ده ره وغيرها، قتلوا على أيدي وحوش آدمية. وكان نائب الوالي عاطف وقائم مقام بوغازليان السفاح المسمى كمال بك هما اللذان أصدرا عليهم الأوامر.

كما قتلوا عدداً كبيراً من الذكور من سكان قيصرية في أودية قرية مود أراسي على بعد 3/4 ساعة عن كيميريك التابعة لقضاء شارقشله المجاورة للواء، وفي خنزير داغي وضفاف النهير المسمى خنزير سويو.

ولكي تبرر الحكومة التركية الجرائم البشعة المخطط لها والمنفذة بوحشية، أصدرت كتاباً باللغة التركية وكتيبين باللغتين الفرنسية والألمانية منها ما هو مزيناً بالصور، تشكلان ترجمة تقريبية للكتاب الأول، وكان عنوان الكتاب التركي: «أهداف الجمعيات الأرمنية والحركات الثورية قبل وبعد المشروطية (الدستور)»، المطبوع في مطبعة أورخانية، 1331 (1916).

وما الكتاب إلا مجموعة من الأكاذيب والافتراءات.

ويكتب المؤرخ توينبي في الصفحة 23 من الكتاب الأزرق الانكليزي ما يلي:

«نشرت حكومة تركيا الفتاة كتاباً يبرر أعمالها ويثير النقمة المتطرفة على الأرمن، وما كتبته عن الحركة الانفصالية الأرمنية اجرامي بقدر ما يدعو إلى السخرية». (الوثيقة 11 صفحة 23).

ولكي تثير الحكومة التركية نقمة الشعب في ولاية أنقرة وتحجب الحقيقة، عمدت لتبرير عملياتها الاجرامية إلى ادعاء الدفاع عن النفس وافتراء الكذب بأن «الحكومة قد عثرت على أسلحة ومتفجرات في القرى الأرمنية: «روم ديكين، يورغ، منتشه وايديلي»، ولنفرض أن بضع مئات من البنادق قد خبأت خوفاً من الإبادة، فهل يستدعي ذلك إبادة 42.000 من الأرمن في يوزغات و 70.000 في

القرى الأخرى من النساء والأطفال، ونهب أموالهم واستحياء شرفهم. يا لها من حجة واهية (انظر الكتاب التركي: «أهداف الجمعيات الأرمنية»، صفحة 195)، في حين جاءت المحكمة الحربية وأكدت الخطة الاجرامية المنظمة حكومياً.

ماذا كان موقف السفارة الألمانية إبان المجازر

في اليوم السابق للحرب، دعا السفير الألماني فانغنهايم رئيس تحرير جريدة «صباح» ديران كيليكيان وأحد زعماء حزب الطاشناقسوتيون ا. أكنوني، وجرى بينهم حديث ودي حول القضية الأرمنية (راجع مجموعة «السياسة الكبرى»)[40]. ووصلت هذه المحادثات السريّة في اليوم التالي مباشرة إلى أسماع طلعت، وهذا يعني أن السفير الألماني كان مساعداً للأتراك وأبلغهم كل ما دار في الجلسة السرية.

في 20 كانون الثاني و 2 شباط 1915 جاء طلعت إلى السفارة الألمانية وشرح لوانغنهايم الخطة المدبرة ضد الأرمن، وطلب إلى السفير الألماني عدم الممانعة في حال التنفيذ. ولما كانت القيصرية الألمانية موافقة على الخطة التركية فقد وقفت موقف اللامبالاة طيلة فترة الإبادة.

وبمناسبة الاعتقالات التي جرت في 24 نيسان وبدلاً من أن تقف ألمانيا موقف المواسي ذي النية الحسنة راحت تشيّع أنباء مغرضة كاذبة بنيّة سيّئة تدّعي فيها «أن الأرمن ينوون اغتيال السلطان في يوم عيد ميلاده».

وعندما جرت مذابح نيسان وأيار 1915 في مناطق أرضروم، ترجان، بيتليس، موش، صاصون وزيتون وفي مناطق كيليكيا المختلفة، قدمت فرنسا وانكلترة وروسيا احتجاجاً مشتركاً إلى الباب العالي عن طريق «هاواس». تبين فيه «أن الذين يرتكبون هذه الجرائم ضد الإنسانية والحضارة يعتبرون مسؤولين شخصياً، وأنهم رفعوا أمرهم إلى الباب العالي». ولقد ذكرت هذه الواقعة من قبل البروفسور اندره غورسي أثناء محاكمات نورمبورغ (راجع «المؤتمر الدولي للمحاكمات العسكرية»، صفحة 293 و 360).

ويمكن الاطلاع على نص الاحتجاج لدول الحلف في المجلد الملحق لـ «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة»، الصفحة 981، 1915.

أما ما ذكر عن الأرمن في محاكمات نورمبورغ فيمكن الاطلاع عليه أيضاً في «محاكمة المجرمين الرئيسيين في الحرب»، المجلد 22 الصفحة 498، وكتاب البروفسور راوول هيلبرغ الصفحة 687.

وفي 17/4 حزيران 1915، جاء طلعت مرة ثانية إلى السفير الألماني فانغنهايم ليعلمه أن «الأرمن سيطهرون من كل الولايات» (راجع مذكرات السفير) ولم تصدر عن فانغنهام أية محاولة للتدخل.

في 17/4 تموز 1915 سلم السفير الألماني إعلاماً إلى الحكومة التركية يذكر فيه «أنه موافق على أعمال العنف (ضد الأرمن)، لأنها توفر الأمن الداخلي»، ولم يكتف بهذا فقط، بل ترك المجال لوسائل الإعلام الألمانية لتنشر أكاذيب الأتراك وتصرفاتهم.

على أنه من الجدير بنا أن نذكر، أن القنصل الألماني في حلب، عندما رأى جثث الأرمن المرحلين في الطرقات، لم يصدق عينيه وهو يقرأ في الصحف الألمانية كلمات تفند الحقائق (الوثيقة رقم 120 الصفحة 111، 27/14 تموز 1915)

كذلك راجع برقية مجلة «تروشاك» لحزب الطاشناقسوتيون الواردة في كتاب التبرير التركي الصفحة 243 التي أعقبت إحتجاج الحلفاء.

كانت قيادة حزب الطاشناقسوتيون قد أعلنت أن المسؤولية القانونية والأخلاقية تقع على عاتق الزعماء الأتراك، وعليه قضت على بعض رؤوساء الإجرام.

في نفس الوقت الذي زار فيه طلعت فانغنهايم، زار أنور أيضاً السفير الألماني وانغنهايم في 31/18 أيار 1915 وأطلعه على المخطط القاضي، «بإغلاق كل المدارس الأرمنية[41] وترحيل كل المناطق الثائرة» وبمعنى آخر «إبادة الشعب

الأرمني». وقد قبل السفير الألماني ذلك إعتباره «عملاً إضطرارياً»، ونقل الخبر إلى حكومته قائلاً «لا نستطيع منعهم».

ملاحظة: في الأيام التي ارتكبت فيها الجرائم منع جمال باشا تصوير كل ما يتعلق بأحوال المرحلين، وجمع وأتلف كليشيهات الأجانب وأرسل الصور إلى المحكمة الحربية على أنها «صور التقطت في ميدان الحرب من قبل مصورين معادين» (28/15/ آب 1915 - الوثيقة 166، الصفحة 151 - 152).

إن جمال باشا هو نفسه الذي هدم زيتون وأورفه بجنود جيشه الرابع.

وهذا يوضح أن ألمانيا كانت تعلم على المستوى الرسمي بمخطط ترحيل الأرمن ووسائل إبادتهم، وإذا أرادت التنصل منها، فالإثبات موجود عندنا: في 20 كانون الثاني (ت.ق) 1915 و 4 حزيران (ت. ق) 1915 عندما ذهب طلعت إلى السفارة الألمانية، شرح لفانغنهايم ما فعلوه وما سيفعلونه في قضية ترحيل وإبادة الأرمن إذ قال: «مستفيدين من ظروف الحرب دون تدخل خارجي» (17/4 حزيران عام 1915، الوثيقة 81، صفحة 84).

وهكذا تقف السفارة الألمانية أمام هذه الجريمة النكراء موقف المتجاهل، أو أنها محرومة من رؤية وإدراك مدى فظاعة هذه الجريمة، وهو غير صحيح.

هذا التشريد الذي نكب به الأرمن، «إنما هو عار لا يمحى على جبين التاريخ العالمي، تم بواسطة الحديد والنار ضد شعب أعزل: وألمانيا (حليفة تركيا) وقفت تراقب دون مبالاة»، (3/ 16 آب 1915، وثيقة 143، الصفحة 134 - 135).

بعد شهرين من موت السفير الألماني فانغنهايم، جاء السفير الجديد الأمير وولف مترنيخ وتقدم، ولو متأخراً جداً، بطلبات إلى الحكومة التركية بقيت دون نتيجة، حيال ذلك قال «إن وعود الأتراك بعدم إبادة وتشريد الأرمن كانت كاذبة لا قيمة لها (4 تشرين الثاني / 7 كانون الأول 1915، وثيقة 109، صفحة 202).

وأخيراً، تفضل رئيس الوزارة الألمانية في ذلك الحين فون بيتمان هولفيك، صاحب القلب القاسي كالصخر وبغباء مضحك فكتب: «على الحكومة التركية

أن لا تبيد الشعوب المسيحية من أجل الدين» وذلك دون أي مطالبة جديدة، وما تصرفه هذا إلا كمن «يضرب الماء»، ولا ينطوي على غير الكذب والنفاق، طالما يستمر الأتراك في إبادة العسكر الأرمن وإجبار الأطفال والنساء على تغيير دينهم (30 تشرين الأول / 12 تشرين الثاني 1915، وثيقة 198، صفحة 191).

إن ألمانيا، لم تتخذ أي إجراء لمنع الأتراك من إرتكاب جرائمهم.

وكان السفير الألماني الأمير يوهان برنسدورف قد كتب في عام 1918: «إن مسؤولية إبادة شعب مسيحي عريق تقع أيضاً على عاتق حكومتي النمسا وألمانيا»، كل هذا دموع التماسيح.

قبل أن يأتي الأمير برنسدورف المذكور سفيراً إلى استانبول عام 1918 كان سفيراً لألمانيا في واشنطن، وفي صيف عام 1915 وفي أشد أيام الإبادة ضراوة كان ينشر مقالات تفند الحقائق في الصحف الأمريكية لصالح الأتراك.

أما قداسة البابا بينيديكتوس الخامس عشر، وهو الرئيس الروحي لـ/558.000.000/ من الكاثوليك، فقد تقدم في 10 أيلول (ت.ق) 1915 برسالة إلى السلطان رشاد (محمد الخامس) يرجوه فيها التدخل لوقف عمليات الإبادة الوحشية. لكن الوزراء الأتراك أخفوا تلك الرسالة ثلاثة أشهر، ريثما تنتهي عمليات الإبادة كاملة عندئذ يكون التدخل متأخراً، على أنها إذا وصلت في حينها فإنها لن تفيد شيئاً، لأن «الجهاد» كان قد أعلن من قبل الخليفة نفسه، إضافة إلى أن السلطان لم يكن قادراً على فعل شيء أمام وزرائه المتوحشين، وهو الذي كان لعبة بين براثنهم. وفوق هذا فقد جعل هؤلاء الوزراء رسالة البابا موضع تندر واستهزاء، واعتبروا كل احتجاج تدخلاً، علماً أن المطارنة والكهنة والراهبات الكاثوليكيات قد ذبحوا مع أخوانهم الارثوذكس.

تقع مدينة أياش في ولاية أنقرة، وتبعد إلى الغرب من مدينة أنقرة مسافة تسع ساعات (21 ميلاً) في واد وراء جبل عال ارتفاعه 3800 قدم اسمه (أراش بيل)،

في قائم مقامية تحمل نفس الاسم. إلى مكان اسمه (صارى قشله) يبعد 15 دقيقة من هذه المدينة جاؤوا بـ 75 من كبار مفكرينا المشهورين تحت حراسة عسكرية وزجوهم في مبنى واسع بطابق واحد ذي نوافذ حديدية كأنهم في سجن، وقد كان هذا المكان هو منفى المفكرين وقادة الأحزاب ومستقراً لهم بانتظار إبادتهم.

وعلى بعد 3 ساعات من أياش شرقاً (باتجاه مدينة أنقرة)، توجد قرية استانوس وجميع سكانها من الأرمن. كان مصيرها أشد فظاعة ككل القرى الأرمنية، وأفظع مما حل بقرية ليديتش في تشيكوسلوفاكيا على أيدي النازيين.

قبض على الرجال من قرية استانوس مكبلين إلى سجن أنقرة وتمت إبادتهم واغتصبت النساء في القرية من قبل رجال قرية مجاورة تدعى قره قايالار (شمال غرب أياش) بعد أن أعطى شيخها الملا قره محمد تعليماته بذلك. ثم ذبح الأطفال أمام عيون أمهاتهم، وهكذا محيت قرية استانوس من الخريطة بعد إبادة جميع سكانها، وسميت منطقتها باسم آخر (تعرف اليوم باسم «زر»).

خمس وسبعون سجيناً في أياش، لم يبق منهم سوى عشرة سجناء على قيد الحياة.

وفي الوقت نفسه (14 نيسان) أحضر إلى تشانغري 150 أرمنياً من استانبول، بأمر من طلعت بغية إبادتهم بالتدريج بمساعدة قائد الشرطة (بدري)، وقائد حامية السجن ابراهيم.

أما تشانغري (كانغيري) فهي مدينة غانغرا (جيرمانيكوبوليس) أيام الامبراطورية الرومانية، وتقع عند إلتقاء نهيرين هما غورغان صو وآجي صو، أقيمت المدينة على أنقاض قلعة قديمة، وفي المدينة مبنى يسمى مسجيد طاش، عندما دخل العثمانيون إلى تشانغري أول مرة في القرن الخامس عشر، كان أول عمل فعلوه هو ذبح كل السكان الموجودين في تلك المنطقة عند مسجيد طاش، وعلى حجارة ذلك البناء توجد نقوش يونانية، كما توجد في تلك المنطقة مناجم ملح، ولذلك سمي أحد النهرين بآجي صو، أي الماء المالح لأن مياهه مالحة، ومناخ تلك المنطقة موبؤ وتنتشر فيها مرض الحمى، ولما كانت المنطقة ولاية

رومانية فإن هذه المدينة أصبحت عاصمة لكاغاديا (غالاطيا)، وصارت فيما بعد مركز بطريركية بابزاغونيا، ولم تسمع في تلك المناطق من قبل بكلمة تركي.

اقتيد 150 من مفكرينا وتجارنا إلى تلك المدينة وسجنوا في الثكنة العسكرية التركية.

كتب مطولاً عن شنق 20 من زعماء الهنتشاك في استانبول في 2/ 15 حزيران عام 1915، لكن شنق أضعاف أولئك في الولايات الأرمنية وغيرها من المدن التركية المكتظة بالسكان الأرمن ولم يعرف عنهم إلا القليل..

ففي ولاية أنقرة نصبت 62 مشنقة في مدينة قيصرية وحدها لبعض الزعماء الأرمن. وفي مدينة سيواس أكثر من عشرين، عدا عن الآلاف الذين سيقوا إلى السجون بالحيلة أو بداعي الاستجواب أو المقابلة، ومن ثم مثلوا أمام المحكمة الحربية المزيفة بتهم مزيفة مثل «القيام بحركات ثورية» وقتلوا بالنتيجة بأفظع الأشكال.

أما نهاية السجناء في قضاء أياش من المفكرين وقادة الأحزاب الأرمن فكانت كما يلي:

من 75 سجيناً بقي 12 على قيد الحياة بطريقة ما، واحد من 63 الباقين هو مراد بوياجيان (البطل المعروف من حزب الهنتشاك) الذي اقتيد في 15 أيار عام 1915 من أياش إلى قيصرية، وكان نائباً عن كوزان (هاجن) وشنق في قيصرية، يوم الجمعة ثاني أيام عيد الفطر، بعدما ذاق الأمرّين طيلة شهرين ونصف في السجن.

وستة من 62 الباقين في أياش وهم أكنوني ورفاقه الخمسة خاجاك، وزارتاريان وميناسيان (من حزب الطاشناقسوتيون) وجانغوليان (من الهنتشاك) وداغافاريان (من الجمعية الخيرية) وبحجة إرسالهم إلى ديار بكر، أحضروهم إلى مكان يسمى قره جورون بعد أورفه باتجاه سيفيريك، وماتوا تحت التعذيب على أيدي أحمد بك الجركسي وخليل بك بمشاركة الخارجين على القانون، كما مات قبلهم في

جوار قرية قره كوبرو التي تبعد 6 كيلو مترات عن أورفه كل من فارتكيس وزوهراب ومطران أورفه في 6 تموز.

في 29 حزيران (ت. ق) 1915 وفي اليوم الأول من رمضان، اقتيد الـ 56 الباقون من أياش على دفعتين إلى سجن أنقرة، الدفعة الأولى تضم 38 شخصاً، والثانية 18 شخصاً.

اقتيد أعضاء الدفعة الأولى وقوامها 38 شخصاً مكبلي الأيدي مثلما سجل في الحكم الصادر في يوزغات، إلى الجنوب من أنقرة إلى جوار قرية بينام[42] التي تبعد 27 ميلاً عن أنقرة (مشياً 9 ساعات) حيث جنوباً تقع أودية قويروقجو داغي المكتظة بالغابات وقتلوا هناك في 22 تموز ولقد حضر المذبحة عوضاً عن نائب الوالي، السفاح المدعو عاطف كل من قائد الشرطة وقائد الدرك في أنقرة الذين شاهدوا العملية بأعينهم وصوروا الجثث المشوهة، منها ما بترت أطرافها ومنها ما فقئت عيونها.

أما الدفعة الثانية المنطلقة من أياش وقوامها 18 شخصاً،فقد اقتيدوا من سجن أنقرة بالطريقة نفسها باتجاه الشمال إلى مدينة كاباكلي دره التي تبعد 12 ميلاً وذلك لتشويه جثثهم بالأسلوب نفسه.

وثيقة عن حوادث القتل
التي جرت في منطقة بينام

تعطي وثيقة انكليزية تحمل الرقم 97 عن المجزرة التي حصلت في بينام التفاصيل التالية: «تعرضت قوافل السجناء المكبلين المساقين لهجوم قام به وحوش دهماء من القرى التركية، فقتلوهم بموجب الأوامر الصادرة إليهم بالهراوات، والمطارق والفؤوس والمناجل والرفوش والمناشير.

وباختصار، فقد تم ذلك بالوسائل التي تؤخر الموت، وتزيد في تعذيب المغدور، لقد قام الأتراك باستئصال رؤوس وآذان وأنوف وأيدي بعض أولئك وكان في هذه المجموعة شعراء، وأساتذة، وأدباء، وقادة، ومعهم أيضاً المدير

الأرمني للبنك العثماني في أنقره. وتركت الجثث في العراء فصارت طعاما للوحوش البرية».

وكان رجال الدرك الذين شاركوا في هذه الجرائم الفظيعة يتفاخرون وهم يقصّون أفعالهم الجهنمية.

44 شخصاً من أصل 150 كانوا في تشانغري بقوا على قيد الحياة بعد عذاب مرير، وقتل خمسة من 106 الباقين وهم: طانييل فاروجان، وروبين سيفاك، وثلاثة آخرون في وادي تونيي غير بعيد عن بلدة قاليجيق الواقعة على الطريق بين تشانغري وأنقرة وذلك في 12 آب.

وبحجة سوقهم إلى دير الزور اقتيد 56 شخصاً من 101 الباقين بعد تكبيل أيدي كل خمسة أشخاص معاً، كدفعة أولى، وشكلوا دفعة ثانية من 26 شخصاً ساقوهم جميعاً باتجاه الجنوب حيث قتلوهم في مكان يبعد 10 أميال عن مدينة أنقرة هو منطقة كولباشي وكاياش على سفح جبل ألاداغ القريب من بينام.

واحد من الـ 19 الباقين هو ديران كيليكيان أُرسل وحده عبر تشوروم إلى سيواس وقتل بالقرب من ينيخان (يلديز آلي)، بينما سيق الـ 18 المتبقون مع قوافل أرمن تشانغري إلى دير الزور، ومات قسم كبير منهم من عذاب الطريق، ومثلما جرى في ضواحي أنقرة، جرى لباقي المناطق المأهولة بالسكان الأرمن فقتل الآلاف من السجناء في أيام شهر رمضان وعيد الفطر.

الجلادون الأتراك لأرمن أنقرة

كان عاطف وكيل والي أنقرة سلانيكي في الثلاثين من عمره من أكلة لحوم البشر، أمين سر طلعت الشخصي، وعضواً في الهيئة المركزية للتشكيلات الخاصة وكان هو نفسه جلاد الأرمن في قسطموني.

أما كمال قائم مقام بوغازليان الذي صار وكيلاً للمتصرف والذي وجهت إليه تهمة إبادة الأرمن في يوزغات، فقد سبق وقدمنا قرار المحكمة بحقه. ومن الجلادين توفيق بك وفيلاغ بك قائد الدرك في يوزغات، وبيكوات الفيالق وقادة

الشرطة والجيش ورؤساء الخارجين على القانون والخارجون أنفسهم وغيرهم من الغوغاء، وممثل الاتحاد في أنقرة المدعو نجاتي وقائد الشرطة بهاء الدين وممثل الاتحاد في تشانغري جمال أوغوغ والنائب حسن فهمي وغيرهم من مئات السفاحين القتلة.

ولقد تمكن كل من وكيل والي أنقرة، والي قسطموني عاطف والنائب فهمي من التواري عن الأنظار وتخلصوا من حبل المشنقة أو الإعدام بالرصاص.

كم عدد المرحلين عن استانبول؟

يوجد اعتقاد على العموم بأن الأتراك راعوا الأرمن في استانبول ولم يعرضوهم كغيرهم للترحيل، ويوجد في هذا الاعتقاد بعض الصدق إلى حد ما.

فحسب سجلات الشرطة التركية، رحل من الأرمن عن استانبول حتى السابع من كانون الأول عام 1915/ 30.000، ورحل بعد السابع من كانون الأول عام 1915/ 40.000، منهم 34.000 من الأرمن الذكور، وبداعي الترحيل قتلوا في إزميد وغيرها من الجبال والأودية المقفورة.

وكان قد هيىء جدول بعد ذلك لترحيل 80.000 أسرة أرمنية من استانبول وهذا هو الجدول الذي لم ينفذ بفضل الضغوط الأجنبية.

الأضرار المادية التي لحقت بأرمن أنقرة

إذا اعتبرنا سكان أنقرة الأرمن 100.000 شخص على الأقل، لوصل ما خسروه مادياً إلى مئات الملايين من الدولارات، علماً بأن أرمن قيصرية وأنقرة معروفون بأهميتهم التجارية والاقتصادية، وهم أصحاب ثروات كبيرة، وبغض النظر عن الثروات القومية والمؤسسات فإن خسارة الأرمن المادية تبلغ في ولاية أنقرة 200 مليون دولار ذهبي إضافة إلى 90.000 من الأرواح.

مطالبة الأرمن باسترداد دينهم في الدم وفي الملك وفي الأرض، باقية وستبقى حتى تجد الحل العادل.

ملاحظة: نريد أن نضيف إلى أن وزير الداخلية الجديد قدم إلى المحكمة العسكرية بعد إعلان الهدنة 42 برقية سرية تتعلق بجرائم الإبادة ضد الأرمن التي جرت في أنقرة منذ أيار 1915 حتى نيسان 1917، كان قد أخرجها موظف خاص من دائرة البرقيات وهربها إلى استانبول، على الرغم من أن مدحت شكري أمين سر الاتحاد كان قد أتلف الآلاف من البرقيات السرية والأوامر والتعليمات.

المجازر التركية في
نيكوميتيا وبوتانيا وبورصة وضواحيها

«من أقصى غرب بورصه وإزميد وقسطموني تعرض 250.000 من الأرمن للترحيل، إذ أنهم أخرجوا من ديارهم بالقوة خلال 48 ساعة وأبعدوا إلى حلب، ودير الزور، وحماه والموصل وحتى إلى حوران. وكان رجال الخارجين على القانون يواكبونهم من الخلف» (فون تيتسكا 17-30 أيلول 1915، Deutschland und Armenien - «ألمانيا وأرمينيا» ص 159).

ويبين المطران أورمانيان عدد الأرمن في لواء إزميد وولاية بورصة (بروصه) 165.000 أرمني أما الحكومة التركية فتبينه 120.853.

فلنتفحص التفاصيل، إن الأعداد التي حصلنا عليها هي من البطريركية لعام 1903 وتشير إلى العدد 90.482 في إزميد وضواحيها، وبروصه إلى العدد 104.160. ويشتمل هذا العدد على التزايد الطبيعي بين عامي 1903 - 1915، فيصبح العدد الإجمالي للأرمن في لواء إزميد وولاية بورصة في عام 1915 194.642 نسمة.

التقسيم الادارة

حسب التقسيمات الإدارية، كانت إزميد (كوجاإيلي) لواءً مستقلاً، مرتبطاً مباشرة بوزارة الداخلية ويتألف من 6 أقضية (قائم مقاميات) و 11 ناحية (مديريات).

لذا كانت الأوامر تأتي إلى المتصرف من الوزارة مباشرة أي من طلعت أو من المدير العام لأمن الدولة (عزيز بك)، أو ما يشبه المؤسسة النازية Sicherheits dienst أي (الخدمة الأمنية).

وكانت ولاية بورصه تتألف من 5 ألوية (متصرفيات) هي - بورصه - إرطغرول - كوتاهية - أفيون قره هيصار - وباليك إسير.

والألوية الخمسة المذكورة تضم مجتمعة 32 قائم مقامية و 61 مديرية، وهذا يعني أن والي ولاية بورصه، التابع المباشر لوزير الداخلية، ومن يأتمر بأمره من الموظفين الأدنى مرتبة (ستة متصرفين و 32 قائم مقام و 61 مديراً)، وقد شاركوا جميعاً في الإبادة الدامية للأرمن في المناطق التي يديرونها.

السكان

فلنقدم أولاً، أسماء القرى والمزارع التي كانت مأهولة بالأرمن (حسب تسلسل حروف الهجاء الأرمنية) في إزميد وبورصة مع كنائسها:

القرية	الأسرة	أرمن	كنيسة
أك هيصار	67	272	الثالوث المقدس والسيدة
ألمالي	80	471	القديس غريغوريوس المنوِّر
أضه بازار	2.102	12.463	القديس قره بت. القديس هريشداكابيد (رئيس الملائكة) المقدس القديس غريغوريوس المنوِّر القديس ستيبانوس
أرام	64	347	------
أرماش	300	1.505	تشارخابان–السيدة العذراء
أرسلان بك	655	3.218	السيدة العذراء

قره مورسال	250	1.378	-----
كيغام	113	596	-----
قيليخ (يالوفا)	167	802	القديس سركيس
كينجيلار	450	2.466	السيدة العذراء
كرديبلين	828	3.950	السيدة العذراء
يالاق ده ره	225	1.125	القديس هريشد اكابيد
زاكار	86	404	-----
ايشمه	185	965	السيدة العذراء
طامليق	79	426	القديس ستيبانوس
جامافاير	51	264	-----
إزميد	892	4635	السيدة العذراء
خاتش	33	202	-----
خاسكال	180	811	القديس هاكوب
هايوتس	190	1007	----
هوفيف	49	288	----
مانيشاك	118	591	السيدة العذراء
مرده كوز	299	1080	القديس قره بيت
ميدز نور كوغ	1500	6748	القديس قره بيت
اكوغ (في كيفه)	231	1203	السيدة العذراء
ميتشاكوغ (في بورصة)	540	2994	القديس قره بيت
نور كوغ-في طامليك	19	74	----
نور كوغ (في نيقيا)	40	148	----
نور كوغ(في صابابجه)	15	62	----

شاك شاك	147	658	القديس نيكوغوص
تشينكيلر	800	4135	القديس ميناس
تشوكور	60	420	السيدة العذراء
بارديزاك	1557	9054	القديس هاكوب/الكنيسة الأم القديس طاكافور (الملك)
بجكه دره	---	---	الصليب الأقدس
صابانجه	65	300	السيدة العذراء
داغ كوغ	57	389	القديس نيشان
دون كال	75	419	القديس سركيس
كارتسي	286	1264	السيدة العذراء
كرامت (في بورصة)	209	2040	السيدة العذراء
أوفاجيك	500	3333	القديس غريغوريوس المنوِّر
فيريزلي	208	889	----
فيريزلي	18	88	القديس كيفورك

الكنائس الأرمنية في بروصة (بورصة) وضواحيها

بروصة: السيدة العذراء، بينلي: القديس يعقوب النصيبيني، سولوز: هريشد اكاييد (رئيس الملائكة) المقدس، كمليك: القديسان طاطيوس وبارطوغميوس، أما قرى يني شهير، ينيجه، جراه، ايزنيك، نوركوغ، فلم نتمكن من تثبيت أسماء كنائسها.

الكنائس في باليك إسير وباندرمه

باليك إسير: السيدة العذراء، باندرمه: السيدة العذراء والقديس ميناس، كيرماستي: القديس غويغوريوس المنوِّر، ميخاليج: القديس سركيس، ادينجيك: هاروتيون (القيامة)المقدسة، هاي كوغ: القديس سركيس، بيزا: القديس كيفورك.

في مقاطعة بيليجيك 10 كنائس

بيليجيك، كولداغ، نور كوغ، توركمان، أساريك، بازار، مراد تشاي، تشالغارا، آلنجه - لم نتمكن من تثبيت أسماء كنائسها.

في كوتاهية 11 كنيسة

كوتاهية: السيدة العذراء، أفيون قره هيصار:السيدة العذراء (حولت إلى بيت دعارة للجنود الأتراك)، اسكي شهير: الثالوث الأقدس، أوشاك: السيدة العذراء، طاوشانلو: القديس ستيبانوس، أرسلان بك: هاروتيون (القيامة) المقدسة، ينيجه: الصليب الأقدس، جيفتليك: (لم نعثر على اسمها).

عدد الكنائس في إزميد وبورصة وضواحيهما هو 88 بينما يبينه المطران أورمانيان 81 (بنقص 7) ويعطي عدد السكان الأرمن 165.000 الذي هو أيضاً ناقص، إذ لم تؤخذ الزيادة السكانية في خلال العشر سنوات الأخيرة بعين الإعتبار، عدا عن ذلك توجد 12 كنيسة للكاثوليك والبروتستانت، بحيث يصبح العدد الصحيح للكنائس 100 وعدد السكان في عام 1914 يبلغ 194.642.

المدارس والطلاب والمعلمون

منطقة	مدرسة	طالب	معلم
إزميد	38	8507	212
بيليجيك	10	1263	21
كوتاهية	5	1174	23
باليك إسير وباندرما	8	1334	35
أرماش	2	300	6
المجموع	63	12.578	297

هذا دون حساب ما زاد من المدارس والطلاب والمعلمين في السنوات الأربع عشرة الأخيرة، والتي تقدر نسبتها بعشرة بالمئة على الأقل.

ما هو العدد الذي رفعته حكومة بروصة برقياً إلى وزارة الداخلية عن الأرمن المرحلين ؟

أبرق والي بروصة ما يلي:

«لا توجد عندنا معلومات مفصلة عن عدد الأرمن المرحلين» (سرقلرينه باشلانيلان أرمنيلر مقداري حققينده معلوماتي مفصلة وارد أولمه مشدر). أرسلت هذه البرقية في أيام الترحيل الأولى. سوقلرينه باشلانيلان أرمنيلرين (أي الأرمن الذي بدىء بترحيلهم) وقد وردت هذه العبارة في النص الأصلي:

فيما يلي أعداد الأرمن المسجلين في مدننا:

في لواء خودا فينديكيار من ولاية خودافينديكيار (البروصة):القضاء المركزي 6.415، كمليك 3.307، بازار كوي 22.600، قره جه بك 974، مودانيه 99 أكرانوس أورخان إلي 6، كيرماستي 995 المجموع: 34.396.

في لواء إرطغرول: قضاء إرطغرول 7.727،قضاء سويود 7.676، قضاء اينه كول 7.244،قضاء يني شهير 1.710 المجموع: 24.357.

في القضاء المركزي في لواء كوتاهية 2.759، اسكي شهير 3.878، سيماو...، أوشاك 1.092، المجموع: 7.729.

المجموع العام للأرمن: 66.482.

عدد الأرمن في لواء إزميد – أقضية لواء إزميد: إزميد (القضاء المركزي) 23.430، أضه بازاره 16.034، كيفه 8.274، يالوفا 3.253، قره مورسال 2.753 قانديرة 626. المجموع العام 54.370.[43].

ملاحظة:

يضيف متصرف اللواء تحسين في برقيته أنه تم سوق جميع الأرمن الذين تقرر ترحيلهم ويقول النص التركي الأصلي:

«متصرفي ليوانين تحسينين تخمين ايتديكي أرمنيلرين همن هافه سي سوق ايديلمشدير».

صورة عن جدول تركي

حسب سجل ما، ذكر عدد الأرمن الذين فرض عليهم الترحيل ووصلوا إلى مكان إقامتهم (موضع الهجرة) كما يلي: مكان الولادة - تاريخ الترحيل - العدد - ذكر - أنثى.

«تاريخ حضور الواصلين إلى «مكان الإقامة» ومعلومات أرسلت برقياً إلى متصرف دير الزور بتاريخ 11 نيسان 1331 (1915).

ما ورد أعلاه، هو نموذج لجدول أرسلته دائرة الأمن العام[44].

جاء في برقية الجدول من دير الزور: «وصل 500 شخص من مدن مختلفة من أضه بازار وإزميد وبروصة».

* * *

مدينة بارديزاك الواقعة في منطقة نيكوميتيا (إزميد) هي صورة مصغرة عن أثينا، من حيث الثقافة والمدارس الأرمنية والأجنبية ومن حيث شخصياتها الأدبية والثقافية، وقد أنجبت أدباء ومربين ملء العين، وآباء روحانيين من رهبانية المختارين أمثال الأب غازيكيان والأب م. بودوريان، المطران طوركوم كوشاكيان، ميناس دزاليان، البروفسور أبراهاميان، الراهب واهان دير ميناسيانتس، فيرادزين، كيورك ميسروب، الدكتور سيروبيان والمطران المعروف الراعي الأسقف ستيبانوس هواكيميان.

ومن المفرح أن يتمكن قرابة العشرين من هذه الفئة المثقفة المفكرة، من معلمين ومفكرين وصحفيين وأطباء وصيادلة وكيميائيين وأدباء وكتّاب ومترجمين وقساوسة وقادة حزبيين من الخلاص والعيش من جديد، وهم موجودون الآن في نيويورك وبوسطن وفرنسا واليونان وغيرها من بلاد العالم.

كذلك ذهب وجهاء الأرمن في ولاية بورصة ولواء إزميد ضحية المجزرة التي دبرها الأتراك، فقد بدأ رجال العصابات يتكتلون وينتظمون في فرق سرّيّة منذ الأيام الأولى للحرب العالمية الأولى، قبل جريمة الترحيل بسبعة أشهر.

ها نحن نقدم عدة برقيات سرية تشهد على التخطيط لرجال العصابات الجزارين في تلك المناطق في تلك الفترة:

13 تشرين الثاني 1914 (1330).

إلى مدحت شكري بك أفندي.

أخي العزيز،

بواسطة أمناء فروع الاتحاد في إزميد وبورصة وباندرمه وباليك إسير، وغيرها من الأماكن، نرجو وبصورة سريّة وخلال أسبوع واحد استدعاء الأشخاص ذوي الميزات الخاصة المذكورين أدناه وأعلمونا أن جمعهم سيكون ممكناً.

التوقيع

من أعضاء المكتب المركزي للتشكيلات الخاصة

عزيز، عاطف، ناظم، خليل

16 تشرين الثاني 1914 (1330).

جواباً لـ 15 تشرين الثاني.

ادفعوا 15 ليرة ذهبية لكل من أرباب أسر سركرده (العصابات) الثلاثة من أموال لواء إزميد، لقد أودعنا المال في البريد، أطلعوا مأمور السوق على هذه البرقية لتحضير مئة شخص لأعمال السلب والقتل، وأبعثوهم إلى هنا تحت أسماء جنود نظاميين، واعلمونا بذلك، ولسوف ترسل الحكومة برقية بخصوص إطلاق سراح المسجونين.

التوقيع

خليل (عم أنور)

كتب موسى مراقب الاتحاد في باليك إسير رسالة مؤرخة في 20 تشرين الثاني 1914 وأرسلها إلى مدحت شكري لتسليمها إلى الدكتور ناظم، ذكر فيها

أن وزارة الداخلية والاتحاد ينظمون فرق خارجين على القانون.

أرسل ممثل الاتحاد في بورصة رسالة رسمية بتاريخ 19 كانون الأول 1914 (1330) إلى المركز العام للاتحاد، يذكر فيها، أن الجناة والمجرمين سيسجلون في التشكيلات الخاصة (جانيلر وشاكيللر تشكيلاتي مخصوصي مقيد أولا جقلردر).

سجلت المحكمة الحربية التركية أن هؤلاء الخارجين على القانون قد سخروا لإبادة المرحلين الأرمن. (انظر «تقويمي وقائع»، العدد 3540، تسجيل المحاكمة).

وكما كتب فون تيكا: «أن هؤلاء المجرمين كانوا قد رافقوا المرحلين من تلك المنطقة وألحقوا بهم شتى أنواع العذاب - كالقتل والاغتصاب وسلب الأموال وغير ذلك».(45).

وجزء ضئيل فقط من 150.000 من المرحلين الأرمن وصلوا إلى حلب ودير الزور بل وإلى الميادين وأبو كمال، وهرب الآلاف منهم في مناطق الأمانوس، وراحوا يعملون هناك في الأنفاق التي ينشئها الألمان في عيران وبغجه لقاء الخبز اليابس، لكنهم لم يتركوا مرتاحين هناك أيضاً بل صدرت الأوامر من وزارة الداخلية ومن مفوضية الخطوط الحديدية في حلب بترحيلهم من جديد، وتحمل مثل هذه الأوامر تاريخ 6 تشرين الثاني 1917 و 27 كانون الأول 1917 و 13 آذار 1918 و 19 آذار 1918 و 1 نيسان 1918.

على أن هؤلاء الذين نجوا من الموت مؤقتاً قتلوا في مناطق الغابات المحاذية للطريق الممتدة بين عيران ومرعش.

وكان من بين الجناة المتعطشين إلى الدماء قائم مقام قره مورسال نجدي، وقائد الدرك محمد جمال، والمفتي أحمد، وحاكم بارديزاك رئيس الجناة المدعو علي شروري، ومن رؤساء الخارجين على القانون المجرم المدعو محمد جه وغيرهم مئات لم يحاكم أحد منهم ولم يعاقب.

إليكم بعض أسماء مئات رؤساء المجرمين: متصرف إزميد مظهر بك، مدير السجن المركزي الوحش المدعو ابراهيم بك، الذي رحل بواسطة زبانيته وقادة

زبانيته أرمن مناطق إزميد، بارديزاك، أوفاجيك وأضه بازار، وذلك بسجن الذكور وتعذيبهم أثناء الليل، وكان يعاونه في جرائمه قائد الدرك فائز بك.

ومن المسؤولين الأوائل أيضاً أمين فرع الاتحاد المسؤول في بروصة الدكتور أحمد مدحت (عدم الخلط بين هذا وبين الأمين المركزي للاتحاد مدحت شكري)، نائب بورصة علي رضا، والي بورصة عثمان بك، قائد الدرك في بورصة اسماعيل حقي. في 4 آب 1915 عزلوا الذكور من 1200 أسرة في جينكلير وقتلوهم خارج القرية، وأخرجوا 300 ذكر من بورصة بحجة إرسالهم إلى باندرمه وقتلوهم على بعد 30 ميلاً إلى الجنوب إلى أترانوس (أورخان إلي الحالية)، بعد تعذيب فظيع، وتمت كل هذه العمليات بتعليمات وردت من وزارة الداخلية ووزارة الحربية والمكتب المركزي (المركز العمومي) لحزب الاتحاد.

في ولاية بورصة كلها وجد تركي واحد هو الشاعر فائق علي، أخو الكاتب التركي سليمان نظيف، ومع أنه كان حاكم كوتاهية إلا أنه قبل إعلان استقالته ولمدة عشرة أشهر حمى أرمن كوتاهية مؤقتاً، وآوى الهاربين من الترحيل منهم، ولكن لم تمض سنة حتى جاء فريد نائب إزميد وأكمل عمل حكومته في قتل الأرمن.

إن عدد الناجين التقريبي - من باندرمه - باليك إسير هو 5.000، بيلجيك وضواحيها 2.000، كيفة وضواحيها 1.000، أضه بازار وإزميد وبارديزاك وضواحيها 7.500، المجموع 15.500.

أي أن عشرة بالمئة فقط من 150.0000 من أرمن تلك المناطق تمكنوا من النجاة، وعدا عن الخسارة في الأرواح فقد بلغت الخسائر المادية أكثر من 250.000.000 دولار ذهبي، معتبرين الأرقام التركية أساساً في الحساب، وذهب قسم من الباقين أيضاً ضحايا وحشية مصطفى كمال في نيسان - آب 1920.

مجزرة الإبادة في ولاية أضنة

بعض المعلومات الاستهلالية.

في عام 1915 كانت ولاية أضنة تشمل المنطقة الغربية فقط من كيليكيا التاريخية. أما زيتون ومرعش وعنتاب وضواحيها، فقد كانت تشكل إدارياً جزءاً من ولاية حلب[46].

وقد عمد حكام الإدارة المحلية في الحكومة التركية، إلى عزل المدن التي يكثر فيها السكان الأرمن التابعة لكاثوليكوسية كيليكيا عن الأجزاء الأخرى، بعد اجراء تنظيمات إدارية جديدة في عام 1875. فضمت مدينة أضنة إلى حدود ولاية أضنة مع مرسين وطرسوس وسيس وهاجن، كما ضمت لواء سيليفكه الذي يقل فيه عدد السكان الأرمن إلى أدنى درجة. وتمتد ولاية أضنة من الشمال متجهة نحو الجنوب بدءاً من هاجن فتضم داخل حدودها اصلاحية حتى اسكندرونة.

وقد كانت الغاية السياسية من هذه التنظيمات الإدارية، أن لا يشكل الأرمن أكثرية السكان بين السكان الآخرين، إنْ في أضنة أو في حلب أو في سيواس أو غيرها من الولايات التركية. كما عزلوا من كرسي كيليكيا كورين وأشودين، وديريندە وألحقت بولاية سيواس، ثم ألحقت ملاطية بولاية خربوط.

مساحة ولاية أضنة وعدد سكانها

كانت مساحة ولاية أضنة 40.000 كيلو متر مربع.

وكان عدد سكان ولاية أضنة في عام 1915 حسب الاحصاء 403.430.

وتقسم ولاية أضنة حسب التقسيمات الإدارية إلى أربعة ألوية هي: أضنة، جبل بركات، كوزان (سيس) و إيتشال، تضم 19 قضاء و 23 ناحية.

كان في كيليكيا (أضنة) عام 1845 - 270.000 أرمني، بلغ عددهم عام 1878 أي بعد 33 سنة حسب إحصاء الكنيسة 380.000 أرمني. ولا شك في ضرورة تخفيض عدد أرمن ملاطية وكورين وديرينده من هذا العدد.

لكن «السالنامة التركية» في عام 1878 لا تعطي رقماً محدداً لعدد أرمن أضنة، بل تقول: «أضنة وآسيا الصغرى (خلا الولايات الست) 835.000» أي أن أرقام «السالنامة» مضطربة.

يذكر كريكور زوهراب في كتابه بالفرنسية «القضية الأرمنية» أن عدد أرمن كيليكيا (أضنة) هو 280.000، ولو أنقصنا منه عدد أرمن المدن الملحقة بولاية حلب (عينتاب - مرعش - أورفه، وزيتون) وهو (102.000) لبقي لولاية أضنة 178.000 أرمني، وهو رقم قريب من الحقيقة.

على أن الفرنسي فيتال كينيه يعطي في عام 1890 رقماً استقاه من مصادر تركية بلغ 97.450 أرمنياً.

كما يعطي المطران أورمانيان الأرقام التالية:

أضنة، مرسين، إيتشال	31.200
جبل بركات	11.000
هاجن	21.700
المجموع:	63.900

دون ذكر باقي عدد الأرمن في الولايات الأخرى التابعة لكرسي كيليكيا.

والحقيقة إن أرقام أورمانيان ناقصة جداً.

فمن المؤكد أنه كان في هاجن وضواحيها 28.000 أرمني، رحل عام 1915

، بينما ينقص تعداد أورمانيان مقدار 10.300.

لم تتمكن البطريركية الأرمنية من الحصول على عدد صحيح للأرمن باحصاء منظم من مطارنة المدن المختلفة، ولو كان ذلك كل 4- 5 سنوات مرة.

أما أسعد أوراس الذي نشر في أنقرة عام 1950 كتابه «الأرمن في التاريخ والقضية الأرمنية» (والذي يتألف من 785 ص)، فيقول مقتطفاً معلوماته من جداول الإحصاء التركية، إن عدد أرمن أضنة 50.135 أرثوذكسياً، و 2.511 كاثوليكياً و 5.036 بروتستانتياً، أي أن مجموع عدد الأرمن في الولاية هو 57.682 (صفحة 143)، إن بيان أسعد أوراس من عدد الأرمن، هو ثلث الرقم الحقيقي فقط، وهذا تلاعب مغرض ومقرف.

* * *

قبل أن تنتهي عملية ترحيل الأرمن من ولاية أضنة، أبرق والي أضنة إلى وزارة الداخلية في صيف 1915 برقية تتعلق بالأرمن المرحلين وأعطى التفصيلات التالية بأرقام منقوصة:

رحل من القضاء المركزي من لواء أضنة 14.216 أرمنياً، ومن قضاء إيسالو 33، ومن قضاء جيهان 316، فيكون المجموع 14.553.

من قضاء لواء مرسين:	756
طرسوس	840
المجموع:	1.596
من القضاء المركزي	
للواء جبل بركات	753
اصلاحية	496
دورت يول	7.168

بغجه	3.092
خاصه	766
المجموع:	12.275

قضاء سيس المركزي-لواء كوزان	3.565
فككه	2.217
كارس (بازار)	1.077
هاجن	10.523
المجموع:	17.382

لواء إيتشال	306
قضاء موت	صفر
كولنار	7
أنامور	صفر
المجموع:	313

حسب الأرقام المرسلة إلى وزارة الداخلية التركية - من ألوية ولاية أضنة الأربعة أضنة، مرسين، جبل بركات، وإيتشال بمجموع عام يبلغ 46.119 أرمنياً مرحلاً.

وقد أضيف إلى ذيل البرقية التركية المعلومة التالية تحت عنوان: «ملاحظة».

«ولما كان بدء ترحيل الباقي من أرمن أضنة قد جرى مؤخراً، فالمعلومات ما زالت قليلة. وبغض النظر عن الذين لم يرحلوا بعد، فقد سيق هؤلاء عن طريق عثمانية وراجو إلى حلب».

إذن، وبناءً على برقية الوالي، فعدد الأرمن المرحلين هو 46.119, وهو جزء صغير من مجموع عدد الأرمن في ولاية أضنة.

تضم كاثوليكوسية كيليكيا، (والتي تضم الكراسي الكيليكية بالإضافة لولاية أضنة) 224 من الكنائس، 279.000 أرمني أرثوذكسي، و 17.000 كاثوليكي، و 16.000 بروتستانتي، وهناك مصادر أرمنية أخرى وكتب جغرافية تعطي مجموع عدد سكان ولاية أضنة العام 414.000 منهم 216.000 مسيحي و 198 ألف مسلم.

من المسيحيين: 200.000 أرمني، و 10.000 يوناني، و 1.000 سرياني، و 1.500 ماروني و 3.000 آشوري و 500 أوروبي. ومن بين 198 ألف مسلم توجد القوميات التالية: 90.000 تركي، و 32.000 أنصاري، و 25.000 كردي، و 10.000 جركسي، و 2.000 نوغا، و 3.000 داغستاني و 2.000 كريتي، و 5.000 روميلي، و 15.000 قيزيلباش و 8.000 فاراق، و 5.000 عربي مسلم، و 1000 يوروك. ولنقل على سبيل الاطلاع إنه بعد وقف القتال في 31 تشرين الأول 1918، وحسب احصاء بريمون بين عامي 1919 - 1920 كان في كيليكيا من المسيحيين 215.000 ومن المسلمين 185.000، وكان أكثر هؤلاء الأرمن من العائدين من الترحيل، كما جاء كثير منهم من الولايات الأخرى للعيش هنا.

ويبين أسعد أوراس (الصفحة 143- 144) أن عدد أرمن كيليكيا في ولايتي أضنة وحلب معاً كان على الشكل التالي:

أضنة	57.686
أورفه	18.370
مرعش (بما فيها عينتاب)	38.453
حلب	49.486
المجموع:	163.995

أي ما يعادل نصف مجموع أرمن الولايتين، إذ لا يوجد عند التركي احصاء دقيق ولا يريد أن يكون لديه ذلك، حتى أن ما عنده الآن مزور، ولا يمكن كشفه بتحليل علمي دقيق.

الكنائس والأديرة الأرمنية في ولاية أضنة

فيما يلي قائمة بالكنائس والأديرة الأرمنية في ولاية أضنة وعددها غير كامل:

أضنة (المدينة)	القديس ستيبانوس
أضنة	السيدة العذراء
طرسوس	السيدة العذراء
مرسين	القديس غريغوريوس المنوّر
ميسيس	اسم الكنيسة غير مثبت
كوزوكوك	اسم الكنيسة غير مثبت
شيخ مراد	القديس كيفورك
إكبيز	اسم الكنيسة غير مثبت
فاله	اسم الكنيسة غير مثبت
دورت يول	اسم الكنيسة غير مثبت
ياربوز	اسم الكنيسة غير مثيت

من 22 كنيسة أرثوذكسية من لواء أضنة تمكنا من اثبات ما يلي دون حساب كنائس البروتستانت والكاثوليك:

هاجن	السيدة العذراء
هاجن	القديس كيفورك
هاجن	القديس طوروس
شار ده ره	القديس نيشان
كوسللر	اسم الكنيسة غير مثبت

سوغانلي	اسم الكنيسة غير مثبت
يايلاجي	اسم الكنيسة غير مثبت
غارا ويره ن	اسم الكنيسة غير مثبت
روملو	القديس غريغوريوس المنوِّر

كنائس هاجن	دير القديس هاكوب النصيبيني
دير واحد	السيدة العذراء
سيس (المدينة)	القديسة صوفيا
فيركه	اسم الكنيسة غير مثبت
يير باكان	اسم الكنيسة غير مثبت

ملاحظة: الكنائس المهدمة في مذبحة نيسان 1909 في كيليكيا (أرثوذكسية وغيرها):

أضنة ست كنائس، هاجن كنيسة واحدة، طرسوس كنيسة واحدة، دورت يول - أوجاكلي وبوخارلي أربع كنائس، أيري بوجاك سبع كنائس، إكبيز ثلاث كنائس، عثمانية كنيستان المجموع 24 كنيسة تهدمت في عام 1909.

الحياة التربوية في ولاية أضنة

أضنة (اللواء)	25 مدرسة، في عام 1902، 2.305 طلاب، 69 معلماً.
هاجن	المدارس 4 الطلاب 577 المعلمون 12
سيس	المدارس 7 الطلاب 647 المعلمون 19
المجموع	36 مدرسة 3.529 طالباً، 100 معلم.

لا تدخل في هذه الأرقام مدارس وطلاب ومعلمو اليسوعيين الفرنسيين، والبعثات التبشيرية الأمريكية والأرمن البروتستانت والكاثوليك.

ولقد ازداد عدد المدارس والطلاب والمعلمين الأرثوذكس في عام 1915 بما لا يقل على 25 بالمئة بما فيهم طلاب المياتم.

ملاحظة: المدارس التي تهدمت في مذبحة نيسان 1909 في كيليكيا:

أضنة خمس مدارس، طرسوس مدرسة واحدة، هاجن وقراها ثلاث مدارس، دورت يول وأوجاكلي وبوخارلي سبع مدارس، المجموع العام للمدارس المهدمة 16.

* * *

في نيسان عام 1909 عندما غرقت أضنة في بحر من الدم بسبب المذابح الاجرامية التي نفذها الأتراك، كتب نائب أدرنة الأرمني العثماني في خاتمة تقريره باللغة التركية في 13 حزيران 1909 ما يلي:

«بوحقيقي اليمه ومدهيشه بي بيان ايتملك خصوصنده، بيردقيقه قدر مولازاتده بولوندوم، مسلم ارقاد اشيميزي دلخون ايده جكي دوشونه ره ك، تخفيفه ملاحظه كجيرديم حال بوكي، بوفجائي بير ميللت ومذهب منسوبيني طرفندن ايقال أولموش أولمه سي ايله أو ميللت أو مذهب آصلا مسول أولاماز، بو مظاليمي ده كيل، أن كوجوك غادري بيله تنفيذ بويورميان أحكامي اسلامية هرشيينده حقيقتين اظهاريني أمر ايتديكيندن، ابتدا بونون ايجين كوردويوم واينانديغيم حقايقي كتم ايتمه يه مجاسرت ايده مه ديم» (صفحة 20 من الأصل التركي).

«بو حقايقين نشيي آناصير آراسنده تشديدي منافرتي أولا بيلمه سينه احتمال ويره ميوروم، زيرابوجنتي وحشية دوام ايده مزديو مامول ايده ريم. بيرده، دورى استبدادن هر تورلو فناليقلرين كتمي انكارى تأويلي دوستورو قبول أولونموش ألدوغوندن مللته عثمانيه نين، بوصورتده امراض كيزليه متعفون بيرياره لي مجهولة بير كانغرين هالينه كلميش ايدي».

«سلامة أمراضي تشخيص وتداوي ايتمكته دير، صاقلصق ديلدير، ديه ظن ايديوروم».

13/ 25 حزيران 1909

ها هي ترجمة النص الأصلي:

آراء هاكوب بابيكيان عضو البرلمان العثماني نائب أدرنه في إبان مجزرة 1909 في أضنة.

«وأنا أبين هذه الحقائق الرهيبة عن التشريد والإبادة، فكرت كثيراً، في قلب إخواني المسلمين الذي ينزف دماً غزيراً، وفكرت في تخفيفه، وفي حين أن هذه الجرائم التي ترتكب من قبل أشخاص ينتمون إلى أمة أو دين، فإن تلك الأمة أو ذلك الدين لا يعتبران مسؤولين.

إن الشريعة الإسلامية لا تمنع مثل هذه الجريمة فحسب، بل تمنع وقوع أدنى ظلم، وتأمر باظهار الحقيقة، ولهذا السبب بالذات تجرأت وقررت عدم اخفاء الحقائق التي رأيتها واقتنعت بها (ص 20 من النص التركي).

أنا لا أعتقد أن اظهار الحقيقة يخلق فتوراً بين الرعايا العديدين،لأنني آمل ألا يستمر هذا العمل الوحشي الأحمق أو غير المتعقل. يمكن القول، إن كل الحقائق كانت تخفى في ظل الاستبداد، وكان مبدأ النكران معترفاً فيه، وبهذا فقد تحول الجرح المخفي لدى الشعب العثماني إلى آفة مخربة. أظن أن الأمن الصحي يكمن في فحص المرض وإعطاء الدواء لا التكتم عليه واخفاؤه».

13/ 25 حزيران 1909

(مثلما تحاول الحكومة التركية اليوم التكتم واحتواء الجرائم الحاصلة).

فاذا كان رأي هاكوب بابيكيان صحيحاً بالنسبة لمجازر عبد الحميد ولمجازر أضنة فهي نفسها صحيحة ولا شك بالنسبة لمجازر الحكومة التركية في 1916- 1919.

كان تقرير النائب بابيكيان غير مهضوم بالنسبة لطلعت والحكومة التركية، لذلك دفن بين أوراق مجلس النواب العثماني، ولم يظهر بعد ذلك إلى الوجود.

كان طلعت في ذلك الحين أحد نواب رئيس البرلمان، وكان بابيكيان قد صنف مجازر أضنة على النحو التالي: في أضنة 9.350 ضحية (قتلى)، تانرى ويردى 1.280، ساي كيجيت 850، أسه هاجيلي 1.558، عثمانية 1.111،

بوستان تشيفليك 1.277، كوردلار 3.623، المجموع 19.049 أرمني، كذلك قتل من اليونان 250، ومن السريان 850، ومن الكلدان 422، المجموع 1.522، مجموع ضحايا المسيحيين العام 20.571، علماً بأن المطرانيان تبين أن عدد الضحايا أكثر بكثير. أما أرقام التأمين فتبين 5 ملايين دولار عن الأرواح و 15 مليون دولار عن الممتلكات غير المنقولة والأموال المنقولة، على أنه لم يقبض من العشرين مليون دولار هذه شيء تقريباً، علماً بأن الأضرار بلغت ما قيمته 80 مليون دولار في مذابح نيسان 1909.

عدا عن الضحايا الـ 20.571، بقي ثلاثون ألفاً دون مأوى بما فيهم القاصرون والأطفال الذين لم يكن عندهم مورد مادي من أي سبيل، ومع ذلك كان الأتراك يرغبون في تحميل المسؤولية للمقتولين، وينقلون المجرمين الأتراك الحقيقيين تحت ستار التمارض إلى المستشفيات، ثم يعملون على تهريبهم منها كيلا يمثلوا أمام المحكمة الحربية.

كما كانوا يحضرون شهود زور، حسب تقرير بابيكيان، مثلما فعلوا بعد تهجير 1915- 1918، 1919- 1920.

بعد ست سنوات من مجزرة أضنة، أي في العام 1915 كان التركي متعطشاً إلى الدماء ومتلهفاً للسلب والاجرام.

وكان التركي يغني:

«أضنة نين يوللاري طاشليك،

قالمه دي جيبده أون باره خارجليق».

ترجمتها:

«طرقات أضنه حجرية،

لم يبق في الجيب عشر بارات للمصروف».

ونرى مثل فكرة الفقر هذه مكتوبة في النص الأصلي لكتيب سري يدعو للجهاد حيث تقول: «الأتراك جياع، بينما يعيش الكفار في بحبوحة ويسر».

إن أحد أدوات عملية الإبادة التركية كان كتيب الجهاد المقدس السري الذي وقّعه شيخ الاسلام التركي موسى كاظم[47]، وفي تنظيم نصه توجد يد ألمانية وذلك حسب بيان السفير الأمريكي.

نظم هذا الكتيب السام قبل 11 تشرين الأول عام 1914، لأن أنور بلّغ البعثة العسكرية الألمانية بتحضيره في ذلك التاريخ، قبل خمسة أيام من إعلان تركيا الحرب. ولم تنشر محتويات هذا الكتيب في الصحف.

إن ما نشر في الصحف من كتيب الجهاد المقدس بتاريخ 31/18 تشرين الأول، لم يكن إلا جزءاً منه، وقد كتب بشكل عام.

نقرأ في النص الأصلي:

«حان الوقت لتشكيل جمعيات علنيّة وسريّة، باعلان الجهاد المقدس لتطهير البلاد من غير المرغوب فيهم والوصول إلى النصر بالقوة الاستقلالية».

«لقد أصبح الجهاد المقدس واجباً، وأصبح دم السكان غير المؤمنين مهدوراً، وليعلم، أنه لا توجد فرصة أخرى غيرها».

«قتل غير المؤمنين واجب، فليكن سرّاً أو علانيّة، ولقد جاء في القرآن[48] ما معناه، اعتقلوا الكفار واقتلوهم، أينما وجدتموهم، أكبر قوة ضد الموجودين بين أيديكم، وعلى كل فرد (تركي) أن يقسم على أن يقتل 3 إلى 4 كفار أعداء الله والإيمان وثقوا بأنه لا يوجد فعل خير أثوب منه».

«الأتراك جياع يعانون من الفقر، بينما الكفار يمرحون في النعيم ورغد العيش، حان الوقت ليحصل كل واحد سيفاً بيد وبندقية في اليد الأخرى ويملأ جيوبه بالرصاصات القاتلة».

المجرمون الرئيسيون في الإبادة في أضنة

الوالي حقي بك، الذي خلفه ضبع آخر هو والي وان جودت بك، البنباشي العسكري عوني بك السفاح اليوزباشي ياشار.

مراقب مجلس الإبادة الأعلى الاتحادي المتعصب الأمين المسؤول جمال[49] بك الذي صار فيما بعد الأمين المسؤول في حلب.

سوف نرى فيما بعد اسم السفاح جمال في لائحة الأمناء المسؤولين في المحاكمات.

في عام 1916 جاء إلى أضنة والي وان المتعصب جودت، الذي كان أيضاً واحداً من المجرمين الأوائل، يساعده آلاف من الخارجين على القانون والدرك.

وكان الجيش من المساهمين الأساسيين في الجرائم ضد الأرمن. ففي أضنة كان الجيش الاحتياطي السادس عشر الذي كان يأتمر بأمر القائد جمال باشا.

وفي أيام الحرب كان يمكن تحويل قطعات من الجيش إلى أماكن أخرى، ولكن تبقى وكالة القائد ثابتة، حسب القانون العسكري، لتنفيذ الأوامر باسم القيادة التي تصدرها في الحال محلياً.

مثلاً، جاء إلى هاجن التابعة لأضنة في أيار 1915 البنباشي عوني مع رجال الدرك لاعتقال بعض الوجهاء، بناء على تعليمات سريّة وردت من وزارة الداخلية ووزارة الحربية في شهري آذار ونيسان، كذلك، وبناء على أوامر والي أضنة حقي، وفي بداية أيار، جاء إلى هاجن أيضاً عصابات من الأتراك لاعتقال الآلاف من الأرمن، ثم لترحيل أكثر من 32.000 أرمني من هاجن وضواحيها. ولقد نفذ كل هذه العمليات قائد الكتيبة غالب بك، مع طابورين تحت أمرته (2.000 عسكري)، ولقد قتل ثلاثة أرباع المرحلين الـ 32.000 في ضواحي دير الزور.

بعض الحقائق المكتوبة عن جرائم الإبادة في ولاية أضنة

منذ الأول من تشرين الثاني عام 1914، بدأت تجري أعمال قتل وحشية في مختلف مناطق الولاية، وفي بدايات تشرين الثاني 1914 قرئ كتيب الجهاد في أضنة، وبدأ الخوف من الإبادة يسري مفعوله اعتباراً من 23 كانون الأول 1914 في أضنة، ولقد بلّغ عن هذه الحالة القنصل في أضنة (أنظر ليبسيوس صفحة 29).

وفي 18 شباط 1915، وإلى جانب استرداد الأسلحة من الجنود الأرمن،

وبحجة البحث عن الأسلحة في البيوت، قام الجنود الأتراك بأعمال قاسية شريرة.

فاتهموا أرمنيا من دورت يول اسمه سالجيان أنه باع أطعمة إلى عسكري إنكليزي، فهو إذن جاسوس. وبهذه الحجة اعتقلوا عدداً من الأرمن ممن لا علاقة لهم ولا علم بالموضوع وشنقوهم كلهم في أضنة.

فارسل بوكية قنصل ألمانيا في أضنة برقيتين مؤرختين في 28 شباط و13 آذار 1915 إلى السفارة الألمانية في استانبول، وقال إن تهمة دورت يول ملفقة، لكن الوقت كان متأخراً. وقد اعتقل كل ذكور دورت يول الأرمن وأبعدوا ليلاً (ليبسيوس صفحة 33).

وفي بداية آذار زار أضنة عضو الاتحاد الإعلامي الجوال والممرّض عمر ناجي، وكان هناك الأمين المسؤول الاتحادي جمال بك، فأجرى معه مشاورات واتفاقات حول عملية الإبادة. وقد ثبت هذا الوضع من خلال المشاورات المجراة، وتوجد تحت أيدينا وثائق تتعلق بالموضوع تتألف من تعليمات سرية.

في منتصف آذار 1915 كانت تسري في أضنة ومرعش همسات حول مجازر ستجري فيهما، في الوقت الذي كان فيه الجيش السادس عشر موجوداً في أضنة والجيش 24 موجوداً في عينتاب، ولما كان وزير البحرية جمال باشا هو في الوقت نفسه قائد الجيش الرابع أصدر في 16 آذار 1915 بياناً مشؤوماً إلى الذين يستعدون لأعمال الإبادة من الأتراك في مرعش. «لقد اندلعت ثورة في زيتون، وبدأت القوات العسكرية مهمتها، ومن واجب الحكومة حماية الأرمن والمسلمين، فإذا تجاسر أي مسلم على الاعتداء على الأرمن يحال إلى المحكمة الحربية، فليطمئن الشعب وستلاحق قيادة الجيش عصابات المجرمين». (ليبسيوس صفحة 45).

وكانت الغاية من ذلك أن لا يفشل العمل قبل أن يتم، فإذا ما بدأ السكان الأتراك العمل فقد يحبطون خطة الإبادة بسبب عدم تنظيمهم وإذا بدأ الجيش العملية في الوقت المناسب فإن الإبادة ستكون كاملة. وبغية الهجوم على زيتون،

يمنع جمال باشا بأمره الشعب التركي لكي يتسنى للعسكريين الموجودين تحت أمره من تنفيذ المهمة على أكمل وجه.

ولقد تلقى مندوب أضنة جمال بك من بهاء الدين شاكر تعليمات حول الترحيل والإبادة في 18 شباط و 25 آذار، بخصوص تنفيذ الإبادة بشكل مرحلي.

ففي 21 آذار 1915 تمت أول الاعتقالات في هاجن.

فأبرق قنصل ألمانيا في حلب روسلر في 7 نيسان 1915 يقول إن البلاد تتخرب (ملمحاً إلى ترحيل الأرمن، صفحة 50).

وفي أيار 1915 أرسلت وزارة الداخلية 4 برقيات سريّة وتعميم شامل يتضمن تعليمات سريّة إلى الأقضية، تواريخ البرقيات هي 12، 23 أيار وبرقيتان في 31 أيار. تاريخ التعميم هو 16 أيار 1915.

* * *

وفي 14 أيار 1915 ولكي تغطي الحكومة التركية على ترحيل الأرمن، أصدرت قانوناً (أنظر كتاب «أهداف الجمعيات الأرمنية»، صفحة 237)، ولكن قبل اعلان هذا القانون، كان «القانون»، و«الجريمة» نفس المعنى، وأصبحا مرادفين.

وعلى أثر الأمر السري، رحل سكان قرى أرمنية بتاريخ 12 أيار بل قبل ذلك أيضاً.

ويبرق روسلر من جديد في 13 أيار يقول: لقد رحل 10.000 أرمني من ولاية أضنة بتاريخ 13 أيار 1915 (صفحة 76).

في 5/ 18 أيار 1915 كانت سجون أضنة مكتظة بالسجناء الأرمن.

وقد ذكر اشتراك الجيش في أعمال الإبادة في الزيارة التي قام بها أنور باشا إلى السفير الألماني وتحدث معه عن الترتيبات التي اتخذت بحق الأرمن وطلب إليه «اطلاق يديه» وفي اليوم نفسه (18 أيار) صدر الأمر بأن يرحل أرمن أضنة ويوزعوا على قرى حلب (صفحة 81).

وفي 5 حزيران 1915 أشاعوا أخباراً كاذبة تقول، إن «أضنة ثائرة»، وانتشر

هذا الخبر في الأقضية حتى وصلت إلى أرضروم وغيرها من المناطق، وبعد 5 أيام أي في 10 حزيران، أبرق إلى السفارة الألمانية أن هذا الكلام كذب، ولم تحدث أية ثورة من قبل الأرمن في أضنة.

في 11 آب 1915 رحّلوا من أضنة أيضاً الأرمن البروتستانت والكاثوليك (صفحة 138).

وفي 22 آب، يعلن طلعت للسفير الألماني هوهينلوهه منتفخاً، أنه «لم تبق هناك قضية أرمنية» (ص 147).

وفي 18 شباط عام 1915 كتب بهاء الدين شاكر صاحب النفوذ القوي في الاتحاد وفي الحكومة التركية إلى الأمين المسؤول في أضنة جمال بك ما يلي:

«توركيه ده ياشايان بيل عموم أرمنيلرى، بيرتانه سي قالماياجيه قدر محوا قرار وبوخصوصده (جمعيت) حكومته صلاحيتي واصيه ايطا ايتمشدر».

ترتيباتي قتليه حققينده كومت، والي وأورد وكوماندا لا رينه اضاحتي لا زيمه ويره جلك دير.

اتحاد وترقينن بلعموم موراخصلري، بولوندولارى يرلرده، بومسألنن تعقيب ايله مشغول أولا جقلر، هيخ بير أرمنينين نايله مظارات ومعاونت أولماسنة ميدان وير ميجيكلردير».

الترجمة الحرفية:

«صدر القرار بإبادة كل الأرمن المقيمين في تركيا – دون الابقاء على أرمني واحد ولقد منحت جمعية الاتحاد الحكومة كل الصلاحيات بهذا الخصوص».

أما فيما يتعلق بالتقتيل (ترتيبات قتليه) فلقد أوعزت الحكومة إلى الولاة وقادة الجيش وستعطي التفاصيل اللازمة.

وعلى ممثلي الاتحاد والترقي جميعهم في مكان وجودهم متابعة هذه القضية والحيلولة دون وصول أية مساعدة أو معونة إلى الأرمن».

أيضاً إلى الأمين المسؤول جمال بك (أضنة) يحمل تاريخ 25 آذار 1915.

«أرطيق بوكون (أرمنيلرين)، أساسدن قلع وامحاية قرار ويرميش وبويا بدو – معتأسف، بك قانلي تدابير اتخاذنه مجبور قلمشدر.

شيمديليك جاليبه نظريه دقت أولاناريتن، تدابيره قانونية ايله تنقيللرى موافق كوررولمشدر، كي بودا اجراءاتي أخيريه أساس أولور».

الترجمة:

«ها قد صدر اليوم القرار بخصوص إبادة كل الأرمن وبهذه المناسبة سنضطر إلى اللجوء إلى تدابير دموية قاسية مع الأسف.

أول ذي بدء اقتلوا الأرمن الأعيان بوسائل تتماشى مع القانون، فلقد وجدنا ذلك مناسباً، لكي نتخذها حجة لأفعالنا التالية نستند عليها».

ها هو النص الأصلي لتعميم وزارة الداخلية السري البرقي:

12 أيار 1915 (1331).

«أرمني كويلري بوشالديريلديقجه، بونلرين مقدارى وكويلرين اسمي ايله، محالي سوقلرى حقينده بيداربي، معلومات ايتاسي».

الترجمة الحرفية:

«فور إخلاء القرى الأرمنية أعلمونا أولاً بأول عن عدد المرحلين واسم القرية والمكان الذي أرسلوا إليه».

بغية القاء الستار على جرائم الإبادة صدر القانون المزيف، ولكن قبل صدوره بيومين فقط كانت جرائم الإبادة قد بدأت بتعليمات خطية سرية.

جزء من النص الأصلي لـ «القانون» التركي المزيف المخالف للقانون، لإلقاء الستار على الجريمة

الصفحة: 237– سوقيت حقينده كي قانون بروه جي آتي در:

مادة 1– وقتي سفرده أوردو وقول أوردو وفرقه قومند انلري وبونلرن وكيللري، ومستقل موقع قومندانلري، أهالي طرفندن هر هنكي بير صورت ايله،

أوامري حكومته ومدافعه مملكته ومحافظيه اسايشي متعلق اجراءات وترتيباته قارشي مخالفت سيلاحله تجاوز ومقامت كوريور لا رسه در عقب، قويه عسكريه ايله شيدتلي صورتله تأديبات يمايا وتجاوز ومقاومتي اساسندن امحا ايتمكه مازون ومجبوردر».

مادة 2- «أوردو ومستقل كول أورد وفرقه قوماندانلري ايجابته عسكريي مبني، وياجاسوسليق وخيانتلريني هي ايتديكلرى قرى وقصبه اهاليسي منفردن ويامنتمين ديكر محللره سوق واسكان ايتيريله بيليرلر».

مادة 3- «ايشبو قانون تاريخي نشريندن معتبر در».

13 رجب 1333 (14 أيار 1915).

ثلاث مواد فقط نشرت من أصل ثمان.

قانون ترحيل الأرمن المزيف
ترجمة (سوقيت قانوني)

المادة 1- «في وقت الحرب، يتحتم على الجيش والجيش الاحتياط والفرق وقادة المناطق المستقلة عند تنفيذ تعليمات الحكومة، أو في حالة الحفاظ على أمن الدولة اللجوء إلى القوة العسكرية لاحباط كل محاولة مناوئة أو معارضة بالسلاح بشدة واقتلاعها من جذورها وهم مأذونون بإبادة المعارضين في سبيل تنفيذ الأوامر».

المادة 2- «على قادة الجيش والجيش الاحتياط والفرق المستقلة أن يعمدوا في حال اكتشافهم عملية تجسس أو خيانة إلى ترحيل سكان القصبات والقرى إلى أماكن أخرى وإسكانها فيها».

المادة 3- «ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره».

14 أيار 1915 (1331) 13 رجب (1333).

وقد تألف التعميم الوزاري الذي يتضمن هذا القانون المزيف من 5 مواد، والمواد الخمس الباقيات تتعلق بإبادة الأرمن، وهذه الأوامر حفظت مكتوبة، ولم

تنشر لكنها نسخت بخط اليد.

حول اعتقال الحزبيين.

15 نيسان 1915

ولاية أضنة

مديرية المخابرات

الرقم العام

الرقم الخاص

سري

ولاية جندارمة آلاي قوماندانليغي جنابي بهيسينه

عزتلو أفندىم،

ذيل - سنة 1331 - (نيسان 1915)

«كوميتلر منسوبينين وسائر توقيف ايديلجك أشخاصي مزيره ومسلحينن بولوناجق بومبا وأسليحيي ممنوعلرى ايله.

طوبلوجه بير هالده وبويوك قطعده فوتوغرافلرينين جكدريله ره ك، سرين ارسالي وتوقيف وتبعيد أولونان أشخاص اس اميسينن اشارة داخلية نظارته جليسيسنين، أمر تلغرافيسيي أوزرينه، توصية أولونور أفنديم».

والي حقي

17 نيسان 1331

(الخاتم) محمد

ترجمة النص

ولاية أضنة

مديرية المخابرات

إلى القيادة العامة لكتيبة الدرك في الولاية

الرقم العام

الرقم الخاص

سري

ضروري

أفندينا صاحب العزة

لاحقاً لـ نيسان 1915

«خذوا صور المنتمين إلى الأحزاب والأشخاص الخطرين الذين سيعتقلون، والذين تضبط بحوزتهم قنابل أو غيرها من الأسلحة الممنوعة، في صور واضحة وكبيرة. وبناء على أمر وزارة الداخلية البرقي ترسل أسماء هؤلاء مع المعتقلين والمبعدين بسرعة، نوصيكم بإتخاذ ما يلزم من التدابير بهذا الخصوص».

الوالي حقي

17 نيسان 1915

(الخاتم) محمد

تبين هذه البرقية السرية التي تحمل تاريخ 17 نيسان بدء العمل بتعليمات 25 آذار السرية.

الوثائق التالية والمؤرخة تتعلق بالعملاء العسكريين الذين كلفوا بالإبادة والذين بقوا على قيد الحياة حتى عام 1917.

آ - حلب، حول العمال الأرمن في دار المعلمين.

(27 كانون الأول 1917)

ب - حلب، حول العمال الأرمن في المدرسة الصناعية.

(6 تشرين الثاني 1917)

ج - حول العمال الأرمن في السكة الحديدية، (التوقيع الوالي بدري).
(13 آذار 1918)
سري، هام
د - 19 آذار 1918، «لوائح الأموات مجهزة».
هـ - لائحة طابور الخدمة - 1 نيسان 1918.
- تتعلق نصوص الفقرات آ ب و هـ بولاية حلب

إلى نظارة الخط العسكري

رقم 1/1294

«يتم تنظيم جداول اسمية بالعمال والخدم الأرمن العاملين في السكة الحديدية في ولاية حلب والتحقق من شخصية كل واحد باستجوابه، وسلوكه المعروف عند الشرطة حتى الآن وأفراد أسرهم وأقاربهم إذا وجدوا، فيعمد إلى تكوين معلومات عنهم أيضاً وكتابتها بجانب أسمائهم وإرسالها بسرعة حسب التعميم المؤرخ في 23 تشرين الأول 1917 (1333) والرقم العام 503، ولكن لم يصل الرد بعد عليها، لذا يقتضي العمل على سرعة التنفيذ والاعلام».

تكرار أمر وزارة الداخلية رقم 503، 23 تشرين الأول 1917.

«حلب عسكري خطي كوميسيرليغي.

1 / 1294

«ولايت داخليندا كي ستاسيونلارده بولونان شومندوفير مامورين ومستخدمين أرمني أولا نلارين، أساميسي حاوى بير جدول تنظيمي ايله برابر بونلاردان هربيريني تحقيقي حال وهويتلرى ايله شيمديه قدر ظابيطانانه صورتله طانينمش بولوند يقلرينين وأفرادي آيللري ايله آقربيالايندن كيملر بولوند وغونين ويونلر حققينده استحصال أونابيلن معلوماتين اسيملرى حذ الرينه ده رج أولوناره ق سريعن إرسالي حققينده كي 23 تشرين أول 1333 تاريخي و 503 أوموم نومرولو

تحريره تين وهنوز جوابي ورود ايتمه ديندن أشعارى سابق وجه له اقتضاسينين سرعتي انباسي بابينده».

الرقم العام: 958

الرقم الخاص: 64

إلى القيادة العليا لنظارة الخط العسكري.

سري

سعادة الأفندي.

«نحيل إليكم مضمون كتاب وزارة الداخلية الرسمي المؤرخ في 14 شباط 1918 - ذا الرقم العام 58 المتضمن تنظيم سجل بأسماء عمال ومستخدمي السكة الحديد الأرمن وتسجيل ما يلزم من المعلومات بجانب اسم كل واحد منهم راجين إجراء اللازم، أفنديناً»[50].

التوقيع: والي حلب بدري

النص الأصلي

خطي عسكري كوميسيرليكي جنابي واليسينه.

عمومي: 958

خصوصي: 64

محرم در

سعاد تلو أفنديم..

«داخلية وزارتين 14 شباط 1334 (1918) تاريخ و 58 أوموم نومرولو تحريرات صورتي بالايا نقل أولونماقله شومندوفير مه مورين ومستخدميندن أرمني أولانلارين اسيملرى حذا سينده معلوماتي متاصله نين درجي ايله إرسالي

اسبابينين استكمالي، تمني أولونور أفنديم».

حلب - الوالي بدري[51]

13 آذار 1334 (1918).

النص الأصلي

إلى ولاية حلب الجليلة

«طلب بويورولد وغو دفترين، ربطن عرض وتقديم قيليندیزي معروض در».

التوقيع حلب خطي عسكري

كوميسير وكيلي حسني ؟

19 آذار 1334

«أمير مبللغه يه توفيقي معاملة ايله إعادة كلينمك أوزره - بوليس مديريتنه».

2 آذار 1334

(كلمة واحدة غير مقرؤة).

«سريّة عام إدارية، مارت 21، قيد 778 - 584.آرشافير أفندي مارت 23».

جميل

الترجمة:

سعادة والي حلب

«نرسل إليكم ربطاً السجل المطلوب» (جدول أسماء الأرمن)

نائب كوميسير الخط العسكري

حسني

«بناء على الأمر الصادر يجري اللازم وتسليم السجلات إلى مديرية الشرطة»

20 آذار 1918

(كلمة غير مقرؤة)

رقم 3119/ 957

بسرعة الإرسال إلى
إدارة غين – ميم غام
مارس 21، 1918

جميل 778/ 584

إلى آرشافير أفندي (جاسوس أرمني معروف، وهو آرشافير يسايان).

* * *

توجد برقيات أخرى تتعلق بالعمال الأرمن والعسكريين العمال الأرمن والمهنيين سوف نأتي على ذكرها عندما نكتب عن مذبحة الأرمن في ولاية حلب.

ومع أن بعض من هذه البرقيات المذكورة تتعلق بوالي حلب وموجهة إليه، لكنها تعود بالدرجة الأولى إلى العاملين في مد الخط الحديدي والذين ما زالوا على قيد الحياة، يعملون في سبيل كسرة من الخبز بين عثمانية وبغجه ويارباشي اينتيللي وعيران حتى إصلاحية في بناء الجسور والأنفاق، وتتبع هذه المناطق حسب التقسيمات الإدارية لولاية أضنة، وكان المشارك في المذبحة قائد مركزي أضنة البنباشي عوني وكان إلى جانب قيادته للدرك عضواً في المحكمة الحربية، ووالي وان السابق جودت الذي عين فيما بعد والياً على أضنة.

بعد الهدنة اختفى البنباشي عوني مدة من الزمن، ثم عين قائم مقاماً في بوغازليان (التابعة لولاية أنقرة)، وبنتيجة الاعتراضات عليه في عام 1919، أبعد وانضم إلى عصابات مصطفى كمال «الميلليجي» وبدأ بالتعامل معه.

المعلومات الواردة عن عوني أنه ذهب إلى أزمير وقتل فيها غير صحيحة، لقد اختلقت تلك الإشاعة لإخفاء أثره.

* * *

خسارة الأرمن المادية في ولاية أضنة 300.000.000 دولار، ولا تدخل الممتلكات القومية في هذا المبلغ.

* * *

الإبادة في ولاية ديار بكر

ولاية ديار بكر، واحدة من الولايات التاريخية الست من أرمينيا الغربية، وقد سميت بأرمينيا الثالثة، أما اسمها الأرمني فهو ديكراناكرت في اللغة الدولية.

وكانت هذه الولاية جزءاً من خطة الإصلاحات الأرمنية في الاتفاقية المعقودة بين الأتراك والروس في 7 شباط عام 1914، ولقد وضعت أرضروم، وان وبتليس في مقاطعة واحدة تحت نظارة المفتش العام قائد الكتيبة هوف، ووضعت الولايات الأربع طرابزون، سيواس، خربوط وديار بكر في مقاطعة واحدة تحت نظارة المفتش العام فيستينينغ، وفي الوقت نفسه كان والي الموصل الدكتور رشيد معيناً من قبل طلعت مشاوراً لفيستينينغ، ولقد أعيد هؤلاء المفتشون العامون إلى بلادهم تحت ذريعة الحرب.

كانت مساحة ولاية ديار بكر في 1915 - 46.800 كيلومتر مربع (أو 18.000 ميل مربع) وهذا يعني أنها أكبر بمرة ونصف المرة من مساحة جمهورية أرمينية.

توجد دراسات كثيرة باللغة الأرمنية وباللغات الأجنبية عن ولاية ديار بكر التاريخية، مثل «جيهاننامه» لحاجي خليفة و «شرفنامه»، لشايمو، ونيبيور وهومر. دى هيل وأعمال غولدن، والعدد 1867 من مجلة "Journal of the Royal Geographic Society" وماكس فون أوبنهايم، وستيرجيكوفسكي في «قره أميد» والقنصل الفرنسي هيوارت وخصوصاً ليمان هاوبت في «أرمينيا بين الماضي والحاضر» الشهيرة، الجزء آ، وغيرها من دوائر المعارف.

التقسيمات الإدارية في ولاية ديار بكر

كانت لولاية ديار بكر الألوية الأربعة التالية بتاريخ 1915- ديار بكر، أرزني، ماردين وسيفيريك، وللواء ديار بكر 5 أقضية، قضاء ديار بكر المركزي، بشيري، ديريك، سيلوان ولجه.

لواء أرزني: قضاء أرزني المركزي، بالو، جيرموك.

لواء سيفيريك: سيفيريك، ويران شهير.

لواء ماردين: ماردين، الجزيرة، عونية (صافور)، ميدياط ونصيبين.

السكان

كان عدد الأرمن حسب البيانات البطريركية في العام 1878، 150.000 نسمة.

بقي العدد كما هو بعد 5 سنوات، دون إعتبار الزيادة أو النقصان، أي في العام 1882، بينما بينت سجلات الحكومة التركية (السالنامة) العدد في 1878 180.000 نسمة من الأرمن.

ولكن فيتال كينيه الفرنسي ذكر في عام 1890 في الجزء الأول من كتابه «تركيا الآسيوية» واعتماداً على الأرقام التركية، التعداد العام لسكان ديار بكر 471.463 منهم 132.549 مسيحياً، وهذا رقم غير صحيح.

أما مارسيل ليار (كريكور زوهراب) فيبين في كتابه «القضية الأرمنية على ضوء الوثائق» (باللغة الفرنسية – الصفحة 61) عدد سكان ديار بكر على النحو التالي وهو الأكثر صحة:

أرمن:	105.000	= 35.5٪
أتراك:	45.000	= 15.2٪
أكراد حضر:	30.000	= 10.2٪
أكراد رحل:	25.000	= 8.3٪
قيزيل باش:	27.000	= 9.1٪

يزيديون: 4.000 = 1.3٪

مسيحيون آخرون: يعاقبة، نسطوريون، وكلدان 60.00 = 20.4٪

المجموع: 296000 = 100٪

ويسجل الكاتب التركي أسعد أوراس في الصفحة 139 من كتابه «الأرمن في التاريخ والمسألة الأرمنية» أرقام مارسيل ليار: أرمن 105.000، قيود البطريركية 1882، 150.000، وبغية تخفيض عدد الأرمن يقتطف من الكتاب الفرنسي «الكتاب الأصفر»، ويقول إن عدد الأرمن كان 79.129، ويتمادى أكثر فيقول مضيفاً، إن الحكومة التركية بعد العام 1914 ثبتت عدد الأرمن في ولاية ديار بكر المجموع العام لعدد السكان 616.825، وخُفِّض عدد الأرمن الارثوذكس إلى 55.830 والكاثوليك إلى 9.960 والبروتستانت إلى 7.376، بحيث أننا لو جمعناها، حسب زعم أسعد أوراس، لوجدنا عدد أرمن الطوائف الثلاث 73.166، والباقي مسلمون.

لنر الآن ماذا تقول سجلات المحكمة الحربية عن عدد أرمن ديار بكر حسب الأوراق الثبوتية (مقتطفات من أوراق المحاكمة طبق الأصل):

ونظراً لأهميتها نعرض الأصل التركي باللغة التركية كما هو، ثم ترجمتها حرفياً:

تقويمي وقائع رقم 3540.

بيرينجي محاكمة نيسان 27، 1335

رئيس فريق ناظم باشا

أعضا مير لواء زكي باشا، ميرليواء علي ناظم باشا، ميرآلاي رجب فريد بك.

الملف رقم 6 والملف رقم 14 الثبوتيات رقم 4 و 1.

«معمورتول عزيز واليسي طرفندن ملاطية متصريفينه شيفرة ايله ميرألاي ويريلن أميرده تبليغاتي أكيده يي رغمن يينه يوللارده بك جوق أجسادين بولوندوغو أخبار أيديور.

بونده كي محاذير محتاج ايضاح أولمديغي كيبي بونده تراخي كوسترن مأمورينك شدتله تجزيلرى داخلية نظارت جليله سندن أكيدا بيلدير يلمكه حدود داخلنده كي بالعموم جسد لر دقتلي بر صورتله دفن ايدلمك ايجون مقدار كافي جندرمة ايله ايلرى كلن مأمورينذن برقاج ذاتك بو ايشه مأمور ايديله رك همان هر طرفه جيقارلمسي لزومي أخطار اولنمقده در. ديار بكردن سوق أولونان أرمنيلرك يوز يكرمي بيك نفوسه بالغ أولديغي حقنده كي رشيدك داخلية نظارتنه كشيده ايتديكي 15 أيلول 1331 تاريخلي شيفره وقايعك درجة شمول وأهميتي ارائه يه كافيدر» (الملف 12، الوثيقة 1)

«ديواني حربي عرفي محاكمتي ضبط جريدة سي»، صفحة 7.

الترجمة:

«على الرغم من الأوامر والتأكيدات المعطاة من والي خربوط إلى متصرف ملاطيه ما زالت تردنا أخبار عن وجود جثث كثيرة في الطرقات، ولا تحتاج هذه المحاذير إلى ايضاح، ويعاقب المأمورون المتراخون في هذا العمل بشدة تأكيداً لأوامر وزارة الداخلية.

عينوا العدد الكافي من الدرك لدفن كل الجثث الموجودة داخل حدودكم بحذر مع بعض الموظفين البارزين لإعطاء هذه المهمة صفة رسمية، وليبدأ بذلك فوراً ونُبلّغ بالنتيجة.

وإن الشيفرة المرسلة من وزارة الداخلية بتاريخ 15 أيلول 1915 (1331) كافية فيما يتعلق بالأرمن المرحلين من ديار بكر والذين بلغ عددهم 120.000[52] لإظهار الوقائع بدرجة الشمول والأهمية» (الملف 12 - الوثيقة 1، سجل المحكمة الحربية صفحة 7).

نشير هنا إلى أن محامي الدفاع التركي جلال الدين عارف بك[53] لفت أنظار المحكمة الحربية في أثناء المحاكمات إلى الأحكام التي ستصدر بحق المتهمين الأتراك والتي ستؤثر ليس في الحاضر فحسب بل على الأجيال التركية في

المستقبل، ولسوف يكون لها علاقة بتاريخ العثمانيين (ص 10)، لذا فهو ينصح المحكمة بأن تكون أكثر تحمساً للقومية ويرجو أن يبرأ تاريخ تركيا وجيل المستقبل التركي من إدانته بالمجزرة والإبادة.

فيتال كينيه (1890)

حول عدد الأرمن

يعطي فيتال كينيه التفاصيل التالية التي يجب إضافة 40٪ على أرقامها للوصول إلى الرقم الحقيقي، أو الأصح مضاعفة العدد للفترة التي جاءت بعد 25 عاماً، أي في العام 1915:

1- في لواء ديار بكر:

الأرمن الأرثوذكس	28.984
الأرمن الكاثوليك	1.845
الأرمن البروتستانت	1.544
المجموع:	32.373

2- في مدينة ديار بكر وحدها:

الأرمن الارثوذكس	10.480
الأرمن الكاثوليك	899
الأرمن البروتستانت	880
المجموع:	12.259

3- كانت توجد في ديار بكر 6 مطرانيات و 12 كنيسة

السكان الأرمن في الأقضية

4- في سيفيريك

الأرثوذكس	7.000

الكاثوليك	100
البروتستانت	150
المجموع:	7.250

5- مدينة سيفيريك فقط:

الارثوذكس	3.500
الكاثوليك	426
الأرمن البروتستانت	24
أرثوذكس سيلون	5.504
أرثوذكس ديريك	3.500
المجموع:	10.954

6- كانت توجد في سيلوان 3 كنائس و 2.000 أرثوذكسي أرمني.

7- في قضاء بلجه:

أرمن أرثوذكس	4.000
أرمن كاثوليك	420
أرمن بروتستانت	490
المجموع:	4.910

8- في لواء أرزني:

أرمن أرثوذكس	17.300
أرمن كاثوليك	325
أرمن بروتستانت	525
المجموع:	18.150

9- مدينة أرزني:

أرمن أرثوذكس	2.000

أرمن بروتستانت	525
المجموع:	2.525

10- أرزني معدن:

أرثوذكس	1.000

11- قضاء أرزني:

الأرمن الأرثوذكس	5.768
الأرمن الكاثوليك	109
الأرمن البروتستانت	525
المجموع:	6.402

12- قضاء بالو:

الأرمن الارثوذكس	9.700
الأرمن الكاثوليك	100
المجموع:	9.800

13- في مدينة بالو

أرمن أرثوذكس	1.700

14- في قضاء جيرموك:

أرمن أرثوذكس	1.832
أرمن كاثوليك	116
المجموع:	1.948

15- في لواء ماردين:

أرمن أرثوذكس	11.606
أرمن كاثوليك	8.000

أرمن بروتستانت	9.000
المجموع:	28.606

16- مدينة ماردين فقط :

أرمن أرثوذكس	4.330
أرمن كاثوليك	1.200
أرمن بروتستانت	1.700
المجموع:	7.230

17- قضاء نصيبين:

أرمن أرثوذكس	3.000
أرمن كاثوليك	1.000
أرمن بروتستانت	1.000
المجموع:	5.000

18- مدينة نصيبين:

أرمن أرثوذكس	2.000
أرمن كاثوليك	500
أرمن بروتستانت	500
المجموع:	3.000

19- قضاء الجزيرة:

أرمن أرثوذكس	2.500
أرمن كاثوليك	1.250
أرمن بروتستانت	1.000
المجموع:	4.750

20- **قضاء ميدياط:**

أرمن أرثوذكس	2.276
أرمن كاثوليك	2.250
أرمن بروتستانت	5.000
المجموع:	9.526

21- **مدينة ميدياط:**

أرمن أرثوذكس	500

22- **آفينين (قضاء سافور)**

أرمن أرثوذكس	500
أرمن كاثوليك	2.000
أرمن بروتستانت	300
المجموع:	2.800

23- **مدينة سافور:**

أرمن أرثوذكس	500
أرمن كاثوليك	1.000
المجموع:	1.500

(انظر فيتال كينيه الجزء آ صفحة 408، 449، 480، 515، 518 - والجزء.د (La Turquie d'Asie, vol 4

حسب بيان فيتال كينيه (عام 1890) كان عدد الأرمن في الألوية الثلاثة 79.034 (ديار بكر 32.274، أرزني 18.154، ماردين 28.606، وبحساب الزيادة خلال 25 سنة يكون عدد الأرمن التقريبي في ولاية ديار بكر 150.000 نسمة.

كان للأرمن في الولاية خمسة أديرة و 105 كنيسة.

كان السفاح والي ديار بكر الدكتور رشيد، الذي نقل في 1 آذار 1915 من الموصل إلى ديار بكر، قد أعلم وزارة الداخلية في برقيته السريّة في 15 أيلول 1915 أنه قد رَحل 120.000 من الأرمن عن ولاية ديار بكر، وتوجد هذه البرقية في ملفات المحكمة الحربية، على أن حكومة ديار بكر تبين في سجلاتها الأرقام التالية التي تناقض مضمون البرقية السريّة في 15 أيلول 1915. فقد رحل بموجب السجلات الحكومية :

1- من اللواء المركزي لديار بكر:

قضاء ديار بكر المركزي	9.710
قضاء بشيري	2.946
قضاء ديريك	327
قضاء سيلوان	6.235
قضاء لجه	4.432
الأرمن الكاثوليك	1.642
المجموع:	25.292

2- لواء أرزني:

قضاء آرزني المركزي	2.209
قضاء بالو	12.370
قضاء جيرميك	3.055
الأرمن الكاثوليك	520
المجموع:	18.154

3- من لواء سيفيريك:

قضاء سيفيريك المركزي	6.235
قضاء ويران شهير	4.200

الأرمن الكاثوليك	196
المجموع:	10.631

4- لواء ماردين

قضاء ماردين المركزي	4.663
قضاء الجزيرة	1.049
قضاء عونية (سافور)	155
ميدياط	309
نصيبين	30
المجموع:	6.206

وحسب السجل، بلغ عدد الأرمن المرحلين من الولاية 60.283.

ويعلم الوالي رشيد بيرقية، أنه رحل 120.000 نسمة من الولاية، ولا يدخل في هذا الرقم عدد الجنود الأرمن ولا عدد السجناء الأرمن. إن عدد الأرمن في ديار بكر كان دائماً ضعف ما يبينه الأتراك، طبقاً لما يؤكده كريكور زوهراب في كتابه الفرنسي (صفحة 10).

وبموجب «السالنامه»، أي الكتاب السنوي العثماني في العام 1878، والذي يذكر أنه كان عدد الأرمن في ولاية ديار بكر 180.000، وفي العام 1882 بينته جداول البطريركية 150.000.

ويكتب الفرنسي فيتال كينيه مكرراً أرقامه المعتمدة على المصادر التركية فيذكر أنها 79.034 وتبينها البطريركية في عام 1913/ 105.000.

أما بيان الأحوال الذي قدمه أورمانيان المنقوص فيعطي الرقم 96.000 لولاية ديار بكر، دون أن يحسب أرمن لواء سيفيريك الذي كانوا يعدون 10.637. لقد أعطى المطران أورمانيان أرقاماً ناقصة عن أرمن ديار بكر وأرزني وجيرموك وبالو فقط.

الأديرة الخمسة والكنائس المئة وخمس في ديار بكر

من 105 كنائس تمكنا من حصر ما يلي فقط، ولم نتمكن من الحصول على تفاصيل عن ماردين وسيفيريك، وتثبتنا من الأديرة من أديرة بالو الاثنين وديري ماكابا بيتسيك والقديس توماس فقط.

مدينة ديار بكر	القديس كيراكوس والقديس سركيس
هاينه	السيدة العذراء
قره باش	القديس سيمون
لجه	السيدة العذراء
هوبام	-----
غرب	-----
علي بونار	السيدة العذراء
كابي	القديس كريستابور
هاييغيك	القديس يغيا
شام	القديس هوفهان
ميافارقين	القديس سركيس
هازرو	السيدة العذراء

لم نتثبت من أسماء 13 كنيسة بعد.

كان في ديار بكر 25 كنيسة.

كنائس أرزني الـ 12 وأديرتها الاثنين

أرزني	القديس سركيس كنيسة ودير
بارتسراهاياتس	السيدة العذراء
أرزني معدن	السيدة العذراء
باراملي	السيدة العذراء

أكيل	القديس نيشان
بيران	السيدة العذراء
هريدان	السيدة العذراء
جيرموك	القديس ايبلميسه (عبد المسيح)
جنكوش	القديس قره بيت ودير
سيراهاياتس	السيدة العذراء
أديش	القديس قره بيت

لم تثبت في هذه المنطقة أسماء ثلاث كنائس.

أديرة بالو الاثنان وكنائسها الـ 41 :

في بالو ديران - كاغتسراهاياتس فيها دير السيدة العذراء وفي مزرعة هافاف دير الصليب الأقدس.

الكنائس في بالو والقرى المحيطة بها (حسب تسلسل الأبجدية الأرمنية)

أبرانك	السيدة العذراء
أرتيخان	القديس ميناس
آفلافو	القديس قره بيت
مدينة بالو	القديس غريغوريوس المنوّر، السيدة العذراء
	القديس كيراكوس، القديس ساهاك
القامشلي	القديس كيورك
قره كه ديك	السيدة العذراء
قره جايك	السيدة العذراء
قومبات	السيدة العذراء
تافتي ميغره	القديس كيراكوس
يارمجه	القديس سركيس

ته به	القديس ميناس
طرخه	القديس سركيس
تيل	القديس قره بيت
ايسابك	القديس كيورك
خوشماط	السيدة العذراء
كوليشكير	الصليب المقدس
هافاف	القديس قره بيت والسيدة العذراء
هالال كوم	القديس سركيس
تسيت	القديس طوروس
مرجوم - ميزره	القديس كيورك
ناجوران	القديس ميناس
نيرخي	السيدة العذراء
نور كوغ	القديس قره بيت
نور ميرزه	القديس هاكوب
نبشي	القديس قره بيت
شناز	القديس هاكوب
أوزون ميزره	القديس سركيس
أوزون أوبا	السيدة العذراء
تشايير ميزره	الصليب المقدس
باغين	القديس سركيس
باشارات	السيدة العذراء
ساكراط	القديس طوروس
سغام	الصليب المقدس

سرين	السيدة العذراء
ده وه جي	القديس بوغوص
كنغورلو	السيدة العذراء
أوخو	القديس قره بيت

لم تثبت أسماء ثلاث كنائس.

التربية

حسب ما بيّن مارسيل ليار، كانت في ديار بكر في العام 1902 أربع مدارس فيها 690 طالباً و 324 طالبة، مجموعهم 1014 طالباً و 27 معلماً.

وفي الضواحي مدرستان مع 180 طالباً وخمسة معلمين.

وفي بالو 8 مدارس، 555 طالباً و 15 معلماً.

بموجب هذا الجدول يكون عدد الطلاب 1.749 وعدد المعلمين 47، وهي أعداد تنقص كثيراً عن أعداد عام 1915.

أما فيتال كينيه، فيدّعي أن الأرمن كان عندهم في عام 1892، 95 مدرسة و 3.410 طالباً و 98 معلماً.

وكان للأرمن الكاثوليك 4 مدارس و 160 طالباً و 4 معلمين.

كما كان للبروتستانت الأرمن 3 مدارس و 60 طالباً و 9 معلمين.

في أرزني 41 مدرسة و 1.640 طالباً.

وللكاثوليك الأرمن مدرسة واحدة و 80 طالباً ومعلمان اثنان، ومدرسة واحدة للبنات و 70 طالباً ومعلمان.

كان للكاثوليك في ماردين 12 مدرسة، 540 طالباً و 16 معلماً، وللبروتستانت 3 مدارس و 220 طالباً و 6 معلمين.

والمجموع في ولاية ديار بكر 159 مدرسة و 5.120 طالباً و 176 معلماً في العام 1890، ولا شك أن هذا العدد قد زاد بنسبة (25٪) على الأقل في عام 1915.

عدة حقائق

اتبعت الإدارة التركية، بناءً على أوامر ومساندة الحكومة المركزية سياسة الإرهاب في ديار بكر، مستغلة إندلاع الحرب عام 1914، وكان على رأس السلسلة المحلية النائبين بيرينجي زاده وفياض، وممثل الاتحاد ايدار حقي وغيرهم، وكان يسود جو من النهب والقتل والحرق، فلقد أحرقوا أكثر من ألف حانوت للأرمن كبداية.

وفي 1 آذار عام 1915، جاء إلى ديار بكر الوالي الدكتور رشيد الذي كان والياً على الموصل سابقاً، فجمع حوله قتلة ولصوصاً وأوغاداً من الجركس من آدابازار ومن دوزجه.

وبعد عدة أسابيع من قدومه اشتدت حدة الملاحقات وفي الأول من نيسان سجنوا الحزبيين وغيرهم من الأرمن البارزين، وعذبوهم أسابيع عديدة، ولقد زاد عدد هؤلاء على الألف.

وفي 21 نيسان داهموا بيوت الأرمن بحجة البحث عن السلاح والقنابل.

وأشاعوا أخباراً كاذبة تدعي أن 40 قنبلة أرسلت إلى وان، ولم يتوان سفير ألمانيا فانغنهايم عن تعميم هذا الخبر الكاذب على أنه حقيقة حتى أوصله إلى ألمانيا.

في القرب من قرية قره كوي التي تبعد مسافة 6 أميال إلى الشمال من أورفه وفي الخامس والعشرين من أيار عام 1915 قتلوا 1.500 عسكرياً أرمنياً معتقلاً.

وفي الثاني من حزيران وبمعرفة رشيد قام محمود قائد الشرطة في ديار بكر بالاشتراك مع بدر الدين قائد الشرطة في ماردين وغيره بالإيعاز إلى الدرك والعصابات بمحاصرة ماردين وقتلوا فيها 404 أشخاص من الأرمن.

وبدءاً من الرابع من حزيران ولمدة 3 أيام اعتقلوا 1.420 شخصاً ورموهم في السجن.

وفي 11 حزيران (بالتقويم الجديد)أخرجوا 614 شخصاً من السجن مقيدين ووضعوهم على عوامات بحجة نقلهم إلى الموصل عبر نهر دجلة.

وعند منتصف الطريق، وعند موقع رضوان بالقرب من حدود ولايتي بتليس وديار بكر تعرض بهم رعاع الأكراد والترك مع رجال الدرك وقتلوهم كلهم وألقوا بجثثهم في مياه دجلة. وبدأت الجثث والرؤوس والأطراف تصل مع التيار إلى الموصل ويراها والي الموصل الأديب سليمان ناظيف، فيتأثر، «ويبدي أسفه» للقنصل الألماني هولشتاين.

وفي 1/ 14 حزيران 1915 كانت ولاية ديار بكر بكاملها مسرحاً للترحيل والنهب والقتل، وفي كل زاوية كان يكمن الجحيم.[54].

وفي 2 تموز، داهم 2.000 من العصابات المأجورة بقيادة زعيمهم جمال موقع تل أرمن وحشروا سكانه الأرمن في الكنيسة، وبعدما قتلوا السكان فيه أحرقوهم عن أخرهم.

وفي 10 تموز ساقوا 2.000 من نساء ديار بكر ووزعوهن على بيوت الأتراك في أورفه.

ولما كانت ديار بكر واقعة تحت سلطة الجيش الثالث الذي مقره أرضروم، فقد أصدر قائد هذا الجيش الجنرال محمود كامل باشا بياناً قال فيه، إن حل القضية الأرمنية يتم بعدم الإبقاء على أرمني واحد حي في تركيا، وسلم هذا البيان إلى القنصل الألماني شويبنر ريهتر في 15 تموز عام 1915.

وكان الجنرال محمود كامل باشا قائد الجيش الثالث قد أرسل تعميماً برقياً إلى حكام الولايات الأرمنية الست، وإلى قادة الجيش فيها جاء فيه ما يلي:

«بير أرمني تصاحب ايديجك بير مسلمان، خانه سي أونونده ايدام، وخانه سي احراق، وماموريندن ايسه طرد، وديوانه حرب سوق، وحماية بي روا كورنلر، جهته عسكريه دن ايسه لر، نيسبته عسكريه لرينك قطعي ايله برابي محاكمه مذكور ديواني حربلره توديع أولونمه سينه متدائر، أجونجو أوردو قوماندانى محمود كامل امظالي تلغراف وار، ترتيب 13 وثيقة 1».

الترجمة:

«إذا أجار مسلم أرمنياً يعدم أمام بيته ويحرق بيته، فإذا كان موظفاً يطرد ويسلم إلى المحكمة الحربية، والذين يشفقون عليهم ويقومون بحمايتهم فسوف يقدمون إلى المحاكمة أمام المحكمة العسكرية، ثم يطردون من الجيش إن كانوا من العسكريين، ولقد وقع البرقية المتعلقة بذلك قائد الجيش الثالث محمود كامل، وصنفت البرقية في الملف 13، وثيقة رقم 1».

كانت هذه البرقية مورد رزق مادي مكتوم للأتراك،إذ كانوا يتقاضون الأموال من الأرمن «تحت ستار حمايتهم»، ليقتلوهم بعد ذلك، وليستولوا على نسائهم وبناتهم.

وفي 27 تموز 1915 وفي الصحارى الممتدة في جنوب ديار بكر تاهت وإلى الأبد عدة قوافل من الأرمن القادمين من طرابزون وأرضروم.

أما قوافل الأرمن القادمين من سيواس وآكن وطوكات وخربوط، فقد تلاقت في سيفيريك التابعة لديار بكر، وتابعت طريقها منها إلى الجنوب إلى يدي قويو وموسى قويو على بعد 30 ميلاً، ولاقى هذا الحشد المؤلف من 18.000 شخصاً حتفه جوعاً وعطشاً جنوب قره جه داغ في منطقة سوسوز داغ قرب ويران شهير. ولم يصل منهم إلى حلب غير 150 امرأة أشبه بهياكل عظمية، أما قافلة خربوط المؤلفة من 3.000 شخص، فلم يصل منها غير 35 امرأة من صحراء ديار بكر المسماة «الصحراء الصخرية الكبرى»، إن المسافة بين أورفة وسيفيريك 54 ميلاً، وتقع يدي كويو شمالي أورفة على بعد 17 ميلاً.

كان عدد الأرمن الذين قتلوا في ديار بكر 120.000 نسمة، إلى جانب الكثير من المرحلين الأرمن القادمين إليها من ولايات أخرى.

لقد مات من العطش فقط 24.000 في بوغورتلو وضواحيها (جنوب قره داغ وقره بغجه).

في 3 أيلول حدثت مجزرة للأرمن والمسيحيين في الجزيرة التابعة لديار بكر،

واشتركت في هذه المجزرة قوات من الجيش التركي، كانت في طريقها إلى بغداد.

وفي 9 أيلول كان عدد القتلى قد بلغ 12.750، وقتل مطران ديار بكر والخوارنة الكاثوليك رمياً بالرصاص، ثم أحرقت جثثهم.

وكان من شهود العيان على هذه الأحداث الجهنمية الأب هياسينت، والأب بيريه، دي نوغاليس و (عدا عن عشرات البرقيات الألمانية) فائز الغصين المفكر العربي[55].

أثناء وقوع هذه الجرائم كان الوالي الدكتور رشيد على إتصال هاتفي مباشر مع طلعت، مثلما كان يفعل كل ولاة الولايات الأرمنية الأخرى.

يقول البنباشي رافائيل دي نوغاليس الذي تجول من شرق ولاية ديار بكر إلى غربها وكان شاهد عيان على المجازر الأرمنية (صفحة 136 و 149) في كتابه «أربع سنوات تحت الهلال»، إن حوادث القتل كانت تجري في شوارع وطرقات الولاية كلها وليس في مدينة ديار بكر وحدها، ولقد قاد حملة قتل الجنود الأرمن القائد محمد عاصم، مع كتيبة كاملة تحت أمره، «وبالرغم من كل الأوامر المشددة، كانت الجثث تبقى، دليل الجرائم، دون دفن طعاماً للوحوش والجوارح من الطيور».

ومن جملة الأعمال الوحشية، يذكر أنهم ألقوا بـ 5.000 من النساء والأطفال من المرتفعات إلى أعماق وادي دودان، التي تبعد 5 أميال جنوبي جنكوش بالقرب من الضفة اليسرى لنهر الفرات ويخوزقون النساء ويكدسونهن فوق بعضهن، كما وجدت فوق تل جثث نساء عاريات سيقانهن في الهواء، وقد اغتصبن.ويشهد الأب هياسينت والأب بيريه على هذه الوقائع «التي لم يسمع بمثلها في التاريخ، ولم يكتب».

أما السفير الأمريكي مورغنتاو، العالم بهذه الأحداث الوحشية فيقول: إنه يعرف، ولكن «ليس من اللائق طبع تلك الأعمال الوحشية التركية».

خسائر الأرمن المادية في ديار بكر

دون حساب خسارة 105 كنائس وستة أديرة، ودون حساب أكثر من 120.000 ضحية، يزيد ما خسره الأرمن مادياً على 240.000.000 دولار ذهبي، ومن الجدير بالذكر أنه كان في ديار بكر الكثير من الأرمن الأغنياء.

مجرمو ديار بكر الرئيسيون

أعضاء الوزارة التركية، مركز الاتحاد، الأمين المسؤول، النائبان المتوحشان بيرينجي زادة وفيزي، قائد الكتيبة رشدي ومحمد عاصم كان مع كتيبة الدرك ينفذون عمليات القتل بالعمال الجنود الأرمن، والوالي الدكتور رشيد[56] ومعه أكثر من 25 عضواً مجرماً من مجلس تنظيم الإبادة الذين يشكلون اللجنة المركزية لتنظيم أعمال الإبادة في الولاية مع آلاف من رجال العصابات المرتزقة، الجركس والأكراد والعشائر الرحل.

نحن الأرمن، ونحن نسمع بهذه المجازر المستورة ونراها، لا يكفينا أن نسجلها فحسب، بل علينا أن نسلك كل سبل النضال، باسم العدالة وتحرير تراب أجدادنا الذي يحتله الترك بالقوة لكي لا تنقلب علينا وصية شهدائنا لعنة، وإلا فسيكون الأتراك قد استفادوا تماماً من عملية الإبادة التي ارتكبوها.

لكي نستحق حمل اسم أرمني، علينا أن نكافح في سبيل تأمين العدالة والدفاع عن حقوقنا.

حول إسكان الأتراك والأكراد
في البيوت التي يهجرها الأرمن

كان هناك جناح في مبنى وزارة الداخلية التركية يضم دائرة تدعى «مديرية إسكان العشائر والمهاجرين»، تتمتع باستقلالية مالية خاصة لتأمين نفقاتها ولها ممثلون في المناطق.

في أيام ترحيل الأرمن، كانت وزارة الداخلية ببرقيتها تاريخ 10 حزيران 1915

قد أمرت «أن تقوم لجنة أملاك الأرمن المتروكة» بإسكان الأتراك المهاجرين في البيوت الأرمنية المتروكة مع عشائر الترك والكرد، وصدر بهذا الخصوص قرار تنظيمي يقضي بالمتابعة الشديدة على تنفيذ هذا العمل الهام جداً وإعلام النتيجة.

وأعلن بالبرقية التي تحمل تاريخ 29 تموز 1915 أنه بترتيب من وزارة الداخلية (في تركيا الآسيوية) يجمع المهاجرون الأتراك المتجهون من الغرب إلى الشرق في أنقرة وقونية، ثم ينقلون من أنقرة إلى سيواس وقيصرية وخربوط ومن قونية إلى أضنة وديار بكر.

وطلبت لوائح من الولايات، نعطي فيما يلي واحدة من هذه اللوائح:

اللوائح المطلوبة

لتوضّع المهاجرين في القرى الأرمنية واليونانية المفرغة

يطلب من ولاية أضنة 600 أسرة.

يطلب من ولاية أرضروم 12.000 أسرة.

يطلب من ولاية بتليس... (لم يثبت الرقم).

يطلب من ولاية ديار بكر 10.000 أسرة.

يطلب من ولاية سيواس 5.000 أسرة.

يطلب من ولاية طرابزون (لم يعط رقم).

يطلب من ولاية خربوط 2.000 أسرة.

يطلب من لواء إزميد 600 أسرة، ازداد المطلوب فيما بعد.

يطلب من لواء قيصرية 2.000 أسرة.

يطلب من لواء قره صي 1.400 أسرة.

يطلب من لواء مرعش 2.000 أسرة.

يطلب من قرشهير – أنقرة 150 أسرة. (يجب أن يكونوا حرفيين).

المجموع (35.750) أسرة.

بناء على أمر طلعت، كان في حلب عبد الأحد نوري[57] والذي يحمل لقب «معاون المدير العام لإسكان العشائر والمهاجرين»، من كبار المسؤولين عن ترحيل الأرمن وتقتيلهم في ولاية حلب ومناطق دير الزور، واعتباراً من ربيع 1916 كلف بمهمة إضافية هي زيارة ديار بكر وماردين وأورفه ورأس العين وتل أبيض وحرّان وغيرها، لإسكان مهاجري الأتراك والأكراد في بيوت الأرمن المتروكة وترحيل الأكراد وسوقهم باتجاه الغرب.

وسنقدم فيما يلي بعض البرقيات التي تتعلق بترحيل الأكراد وكان قد أرسلها عبد الأحد نوري والتي لم يحمل أكثرها أكثر من الحرف الأول من اسمه (ن) كتوقيع يدل عليه.

في 14 آب 1916 يبلغ المدير العام للمرحلين من ديار بكر شاكر بك في برقية سرّية (إلى وزارة الداخلية):

«لقد وصل إلى مركز ديار بكر حتى الآن 40.000 مهاجر منهم 25.000 رحّلوا عن طريق سيفيريك وخربوط إلى أواسط الأناضول».

«ولقد توضع 12.000 من المهاجرين الأتراك في المركز (ديار بكر) وفي المناطق المجاورة، كما طرد من أربعة إلى خمسة آلاف من الأكراد».

«تسعة آلاف من العشرين ألفاً الذين وصلوا إلى ماردين توضعوا في اللواء و 10.000 هم في سبيلهم إلى الإرسال، أما عدد أفراد العشائر سافرى، سيرواني، لجه، بشيري، حيدرانلي، ميرانلي وايدمانلي، حسب التقارير الواردة فيزيد عن 100.000 شخص ولسوف نبلغكم التدابير التي ستتخذ بخصوص إرسالهم وتدبير أمر إعاشتهم».

برقية بالشيفرة من خربوط:

«25 آب 1916 (1332) - يوجد 5.000 مهاجر في اللواء المركزي لولاية خربوط، منهم 3.000 كردي، قبل وصول تعليماتكم الوزارية، كان قد توضع نصفهم في القرى المحيطة، وأرسل الباقي عن طريق سيواس وديار بكر إلى

الأماكن المعينة».

أرسلت البرقية السريّة المؤرخة في 12 تشرين الأول 1916 من ديار بكر من قبل عبد الأحد نوري بك[58].

«من أصل 3.533 مهاجر وصل 200 شخص إلى رأس العين، وأرسل 1.139 من المركز (ديار بكر) عن طريق سيفيريك، ووصل 1.200 شخص من عشيرة حيدران إلى المركز، التسجيل يتم وينفذ».

20 تشرين الأول 1916

« في صباح اليوم أرسل من المركز (ديار بكر) إلى أورفه 1.526 شخصاً.

أما أفراد عشائر حيدران وجبران وشوله المقيمون في سيلوان، فقد أرسلوا إلى وجهة حرّان، وسوف يسكن رؤساء هذه العشائر مع عائلاتهم في أورفه».

25 تشرين الأول 1916

«يوجد في سيواس 5.000 شخص من عشيرة جبران. من أين جاؤوا؟».

التوقيع ن

«في النصف الأخير من تشرين الأول أرسل من رأس العين 2.615 من المهاجرين الأكراد مع 1.554 من حيواناتهم الأهلية إلى تل أبيض حيث وصل عددهم هناك إلى 4.487 شخصاً.

أرسل إلى أورفه حالياً:

(أكراد)	6207
خربوط	1974
سيلوان	1915
سيفيريك	3592
ماردين	1257»

31 تشرين الأول 1916

«نصف الواصلين إلى أورفه (أكثرهم أكراد) أسكنوا في البيوت، ونصفهم الآخر تحت الخيام».

التوقيع ن (عبد الأحد نوري)

31 تشرين الأول 1916

«من سافور (شمال ماردين) عن طريق تل الأرمن أرسل 6.000 شخص (أكراد) إلى رأس العين».

1 كانون الأول 1916

«من قره كوبرو أورفه أرسل 1.046 كردياً إلى حرّان».

2 كانون الأول 1916

«أرسل أفراد عشيرة جبران الذين كانوا في سيلوان باتجاه ديار بكر وعددهم 5.300».

3 كانون الأول 1916

«بما أن حرّان قد امتلأت، لذا يجب بعد الآن إرسال قوافل (الأكراد) إلى عين العرب.

لم يحضر نجدت بك بعد».

7 كانون الأول 1916

«أرسل من ماردين حتى الآن 10.965 شخصاً».

7 كانون الأول 1916

التوقيع ن

«من سيلوان 26.116

3 كانون الأول 1916

مع أنه كتب إلى المتصرفية، لكن لا تنسوا تجريد رجال العشائر من سيوفهم

وأسلحتهم وتركهم عزلاً، هذا بلاغ من الوزارة».

التوقيع ن

10 كانون الأول 1916

من ولاية ديار بكر:

«جواباً لبرقيتكم المؤرخة في 10 أيلول 1916:

منذ تموز 1915 دخل إلى هذه الولاية (ديار بكر) قادمين من ولايات وان، بتليس، أرضروم وضواحيها 158.418 شخصاً، وقد أعيد إرسال 46.003 منهم، ولا يؤمن الطعام إلا لـ 12.415 فقط».

9 كانون الأول 1916

«أرسل عن طريق سيفيريك 1.062 أسرة- 6.441 شخصاً».

التوقيع: جودت

14 تشرين الثاني 1916

«لقد توطن في حرّان حتى الآن 13.422 شخصاً، سنوطن القادمين بعد الآن في قضائي سروج وبيره جيك».

برقيتان مرسلتان من عبد الأحد نوري.

16 تشرين الثاني 1916

«في 13 تشرين الثاني 1916 أرسل من ديار بكر 1.983 شخصاً، وفي 14 تشرين الثاني 1.057 كردياً إلى أورفه».

19 تشرين الثاني 1916

«أرسل كل الموجودين في رأس العين، سيحضر إلى رأس العين غداً متصرف دير الزور».

برقية من أورفه إلى نوري بك

«كان عدد القادمين أمس 23.190، سوف نرسلهم فوراً بطريق القطار».

14 كانون الأول 1916

«في 11 و 12 كانون الأول 1916، أرسلت قافلة من سيفيريك إلى أورفه تضم 2.520 شخصاً».

«800 من عشيرة حيدران من الأكراد أرسلوا تحت إشراف رئيس تاكو حسن بك إلى أورفه، وحسبما ذكرنا في برقيتنا السرية بتاريخ 1 كانون الأول 1915، فإن أمانة حسن بك مشكوك فيها».

وأرسلت برقية سرّية بتاريخ 19 أيلول 1916:

«1.400 شخص من عشيرة جبران كانوا موجودين في ألاشكيرد، أرسلوا عن طريق لجه».

ولقد بلغت هذه بيرقية سرّية من عبد الأحد نوري بتاريخ 17 تشرين الثاني.

كذلك بلغت البرقية المرسلة من عبد الأحد نوري سراً (وتحمل تاريخ 15 تشرين الأول).

«من عشيرة ميلان وصل 100.400 شخص».

* * *

توجد وثائق أخرى تتعلق بتجريد الأكراد من السلاح من قبل الأتراك وترحيلهم.

أولاً حرّض الأتراك الأكراد على الأرمن، لإرتكاب جريمتهم، وبعدما تم لهم ذلك عادوا وفعلوا في الأكراد أكثر أو أقل مما فعلوه مع الأرمن، ولم ينج منهم اليونان والعرب.

الإبادة التركية في مجال الكنائس الأرمنية

بموجب أوامر الحكومة الخطية، استولت تركيا ما بين عامي 1914 - 1918 على الكثير من الأبنية التي يملكها الأرمن ونهبتها، كما استولت على 2050 كنيسة أرمنية و 203 أديرة هدمتها كلها وعطلتها. (لايدخل في هذا العدد 38 كنيسة في استانبول وضواحيها، ولا 18 كنيسة وديراً في فلسطين وسوريا التي بقيت دون ضرر تقريباً، ولا تدخل في هذا الرقم 93 كنيسة هدمت في ولاية كارس التي قدمها الروس (الاتحاد السوفييتي) هدية لتركيا الكمالية).

إن أمر مصادرة أبنية وأملاك الأرمن الصادر بتاريخ 16 أيار 1915 يشمل في مادته الثانية والثالثة والسادسة والحادية عشرة والثانية والعشرين أبنية الكنائس ومحتوياتها أيضاً.

تقول المادة 2 :

«توضع أبنية وممتلكات الأرمن المرحلين في القرى والمدن تحت الحراسة بعد ختمها»[59].

المادة 3 : «تنقل ممتلكات (الأرمن المتروكة) وتجمع في الكنائس والمدارس وغيرها من الأمكنة المناسبة»[60].

أما المادة 11 فتقول: «ستوزع المساكن والأبنية على المهاجرين الأتراك»[61].

على ضوء هذه الأدلة لا يبقى لإتهام الحكومة التركية، «ثورة الأرمن» وحجة «لضرورة الجيش» أية قيمة.

وإذا انتقلنا إلى الكنائس والأديرة نرى المادة 6 تقول:

«يدون ما يوجد في الكنائس من الأثاث والصور والكتب المقدسة في سجل ويربط بها تقرير»، (مسك سجلات لصوص)[62].

المادة 22 حسب مضمونها: تودع قيم الممتلكات المباعة أو المؤجرة في صندوق المالية[63].

كانت الكنائس والأديرة تملك عدا عن الأبنية أملاكاً مثل حقل، أرض، كرم،بستان، خان، طاحون ماء، حانوت وغير ذلك... وكانت هي أيضاً تباع أو تؤجر.

والعجيب هو أننا بعد النهش والازدراد نقرأ في نهاية المادة 22:

«بموجب التعليمات المرسلة لاحقاً، تسلم إلى أصحابها»[64].

وهكذا يبقى الأرمني دائناً.

سنعطي فيما يلي عدد الكنائس والأديرة المصادرة ومكان وجودها، ولاية إثر ولاية حسب مناطق التقسيمات الادارية وليس حسب إمتداد سلطة الكنيسة[65] مشيرين إلى الحاكم الاداري في الولاية وإلى ممثل الاتحاد مطلق الصلاحية وإلى أسماء كبار المجرمين، كما نعطي اسم راعي كنيسة تلك المنطقة أو نائبه.

تبلغ قيمة أبنية 2050 كنيسة و 203 ديراً مع أثاثاتها وعادياتها ومخطوطاتها وغيرها من الممتلكات المنقولة وغير المنقولة 1.000.000.000 (مليار واحد) دولار ذهبي، هو ملك للأمة الأرمنية.

عدد الكنائس حسب ترتيب الولايات الجغرافي:

ولاية إدرنة: مدينة أدرنه 3 كنائس، رودوستو (تكير داغ الحالية) وضواحيها 8 كنائس. الوالي المجرم حاجي عادل ومعاونه زكريا بك.

- نائب كرسي المطرانية الأب أرسين ترتساكيان (رحل وقتل).

لواء إزميد: مدينة إزميد وضواحيها 10 كنائس، مطران إزميد الأسقف ستيبانوس هواكيميان، رحل إلى مسكنة. في أرماش 3 كنائس ودير واحد. المجرمون قائد الدرك في إزميد وهو وحش يدعى ابراهيم. ومدير وغد

يدعى شروري الذي خطف بنتاً أرمنية وزبانيته[66].

ولاية قسطموني : 8 كنائس.

ولاية طرابزون: مدينة طرابزون وضواحيها 33 كنيسة و 3 أديرة، (مطران طرابزون الوارتابيد كيورك طوريان، استشهد).

صامصون وضواحيها: 39 كنيسة.

- مطران صامصون الوارتابيد هامازاسب يغيسيان (استشهد).

كوموشخانه: الوارتابيد أوهان (استشهد)، والي طرابزون المجرم جمال عزمي، ممثل الاتحاد مطلق الصلاحية السفاح نايل بك.

ولاية أرضروم: أرضروم وضواحيها 89 كنيسة و 8 أديرة.

- المطران الأسقف سمباد سعداتيان، قتله في أرضروم النائب هاليت، وحاكم أرزنجان ممدوح.

أرزنجان: 44 كنيسة، 11 ديراً، نائب المطرانية الوارتابيد ملكيسيتيك هوفيفيان (استشهد).

بابيرت: 31 كنيسة ودير واحد، المطران الوارتابيد أنانيا هازارابيديان (شنق على المشنقة).

تيرجان: 33 كنيسة، المطران الوارتابيد كورون سرابيان.

كغي: 31 كنيسة، المطران الوارتابيد كيغام توكليان.

بيازيد: 32 **كنيسة، ودير واحد.**

خنوص : كان نائب المطرانية الوارتابيد أبكار يتيغبايريان.

- كانت توجد في ولاية أرضروم 320 كنيسة.

كبار مجرمي أرضروم كانوا:

الوالي تحسين بك، أمين الاتحاد حلمي، النواب هاليت وسيف الله، قائد الشرطة خولوصي، أما أكبر المجرمين في صف هؤلاء فهو القائد

الأعلى للجيش الثالث في أرضروم صديق أنور، الوحش المدعو محمود كامل وزعيم الجناة عضو الاتحاد المركزي الدكتور بهاء الدين شاكر، ولقد ذكرهم نائب قائد الكتيبة الألماني شتانغيه في التقرير الذي أرسله عنهم إلى البعثة العسكرية الألمانية في 10/ 23 آب 1915.

ولاية بروصه: مدينة بروصه 8 كنائس، بيليجيك 12 كنيسة، باندرمه 8كنائس كوتاهية 10 كنائس.

- في الولاية 38 كنيسة.
- المطران، الوارتابيد باركيف تانيئيليان. الوالي التركي علي عثمان، أمين الاتحاد المسؤول مدحت.

ولاية قونيه: 10 كنائس.

أنقرة: 20 كنيسة ودير واحد، يوزغات 43 كنيسة، قيصرية 30 كنيسة.

- نائب المطرانية في أنقرة الوارتابيد تيودوروس، مطران يوزغات الأسقف نرسيس تانيئيليان (قتل على يد زبانية الهمجي معمر والي سيواس على سفح جبل قارداشلار).
- مطران قيصرية الأسقف خوسروف باهريكيان، قتل على الطريق بحجة ترحيله إلى ديار بكر.
- رفض والي أنقرة مظهر بك ممارسة القتل واستقال من منصبه.

كان قد أرسل من استانبول موظف اتحادي متعطش للدم هو عاطف بك، وقد أحضر معه قائد الشرطة في البلقان الوحش المسمى بهاء الدين، فقادا حملة التقتيل والنهب، وكان عضو الاتحاد نجاتي بك. وكان جلاد يوزغات قائم مقام بوغازليان كمال، وكان المجرم علي مدحت متصرف في قيصرية ومن معه من الذئاب.

كان عدد الكنائس الأرمنية في ولاية أنقرة 93.

ولاية سيواس: مدينة سيواس وضواحيها 56 كنيسة و 6 أديرة، المطران الأسقف

طوركوم كوشاكيان الذي بعد أن نقل إلى القاهرة أثناء الحرب عاد إليها كنيل قلمكاريان مطراناً في 6 كانون الأول 1914، وكان نائب المطرانية آنئذ الأب تيوبيليه أوضه باشيان (شهيد). في عام 1917 حلق الأسقف كنيل قلمكاريان لحيته وارتدى ثياباً مدنية متنكراً وسافر مع شيخ تركي على عربة نقل عن طريق قيصرية إلى استانبول، ونجا من الموت.

كورين: 26 كنيسة ودير واحد، المطران الأسقف خورين تيماكسيان (استشهد).

داريندي: 4 كنائس ودير واحد.

ديفريك وضواحيها: 19 كنيسة وديران.

طوكات: 14 كنيسة وديران، المطران الوارتابيد شافارش ساهاكيان (استشهد).

شابين قره هيصار: 35 كنيسة وديران، المطران الوارتابيد فاغيناك طوريكيان (استشهد).

عدد كنائس ولاية سيواس 185.

كان والي سيواس رئيس الجلادين معمر، أما ممثل الاتحاد فكان يوزباشياً من طرابزون بثياب مدنية هو غني بك، ولقد قتل كهنة مدينة سيواس الأثني عشر دون استثناء.

ولاية خربوط: مدينة خربوط وضواحيها 75 كنيسة، المطران الوارتابيد بساك خورينيان.(قتل بعد مسيرة 12 ساعة)، الكاهن فارطان أصلانيان (أحرق في السجن) وقتل مطران الكاثوليك اسرائيليان قرب كولجوك.

ملاطية: 23 كنيسة وديران، مطران الأرمن الكاثوليك خجادوريان خنق بسلسلة صليبه المعلق على صدره.

أكن: 12 كنيسة 5 أديرة.

عربكير: 20 كنيسة ودير واحد.

تشمشكادزاك: 22 كنيسة.

تشارسنجق(خوزات): 50 كنيسة وديران، المطران الوارتابيد هامازاسب وارطانيان.

عدد كنائس ولاية خربوط 202. الوالي كان ثابت بك، وعلى رأس قائمة الاتحاديين خليل وناظم.

ولاية بتليس: بتليس وضواحيها 98 كنيسة، المطران الوارتابيد سورين قلميان.

سغيرت: 31 كنيسة و4 أديرة، المطران الوارتابيد كيورك نالبانديان.

موش: 230 كنيسة، 9 أديرة، المطران الأسقف نرسيس خاراخانيان (مات بسبب المرض)، راعي الدير الوارتابيد فارطان هاكوبيان.

- والي بتليس مصطفى عبد الخالق ابن حمي طلعت، وهو وحش متعطش للدم وصار فيما بعد والياً على حلب وجزار الأرمن في منطقة حلب ودير الزور وضواحيها.
- كان متصرف موش ثروت بك.
- وفي منطقة موش، وبعد تعذيب استشهد أيضاً أسقف الأرمن الكاثوليك طوبوزيان.
- كان عدد الكنائس في ولاية بتليس 362.

ولاية وان: لواء وان 130 كنيسة 25 ديراً.

ليم - كدوتس : 32 كنيسة.

أغباك (باش قاله): 23 كنيسة و7 أديرة.

بطريركية أغتامار: 263 كنيسة و 6 أديرة.

خيزان: 69 كنيسة و 16 ديراً.

- الوالي المجرم جودت صهر أنور مع ذئابه المرافقة. وقد تعاونوا على تنفيذ عملية الإبادة.
- عدد كنائس ولاية وان 457.

ولاية إزمير: 23 كنيسة.

- يشهد القنصل الأميركي العام جورج هورتن، أن والي إزمير رحمي بك (الذي كان أقل ذنباً من رفاقه الاتحاديين) اغتصب من أغنياء الأرمن 2.500.000 دولار، ورحمي هو واحد من يهود سلانيك، اعتنق الاسلام زيفاً («دونمة»)، يهودي صار تركياً ولصاً متمرداً، ويحمل أنفاً سامياً كبيراً.

ولاية أضنة: أضنة وضواحيها 12 كنيسة.

سيس: 7 كنائس ودير واحد.

- الكاثوليكوس ساهاك الثاني خابايان نفي، وبعد إلغاء الدستور الوطني صار كاثوليكوس - بطريريك تركيا.

هاجن: 8 كنائس.

فرنوز: 10 كنائس.

مرعش وضواحيها: 24 كنيسة.

زيتون وضواحيها: 14 كنيسة و 4 أديرة.

لواء أورفة: 10 كنائس وديران.

- كان مطران أورفه الوارتابيد أردافازت كاليندريان.

حلب وضواحيها: 8 كنائس.

عينتاب: 6 كنائس. نائب المطرانية الكاهن هاروتيون دير ملكونيان.

انطاكية: 6 كنائس.

- ممثل الاتحاد في أضنة جمال بك (رفيق بهاء الدين شاكر)، وكان قد جاء إلى أضنة والي وان جودت، وجاء إلى حلب والي بتليس عبد الخالق (رندا) ورفاقه السفاحون عبد الأحد نوري، أيوب، والمدعو أمين بك.

- كان في هذه المناطق من كيليكيا 119 كنيسة داخل حدود الولاية.

ولاية ديار بكر: ديار بكر وضواحيها 50 كنيسة و 5 أديرة.

بالو: 40 كنيسة.

أرغني (أرغانا): 10 كنائس و 4 أديرة.

ماردين وجنكوش: 4 كنائس.

- مطران ديار بكر الوارتابيد مكرديج جلغاديان (استشهد تحت الضرب).
- مطران بالو الأسقف يزنيك قالباقجيان (استشهد).
- مطران جنكوش الوارتابيد قره بت هاكوبيان (استشهد).

كان في ولاية ديار بكر 104 كنائس أرمنية.

اقتيد مطران الأرمن الكاثوليك الأسقف مالويان أولاً إلى مكان يسمى قره كوبرو على بعد ثلاث ساعات إلى الجنوب الشرقي من ديار بكر، وهناك وقبل أن يقتله قائد الشرطة ممدوح وبالقرب من نهر دجلة سأله:

- «قل لي، هل عندكم قنابل أم لا؟».
- فأجابه مالويان: «لو كانت القنابل التي تتخيلونها موجودة عندنا لما توصلتم إلى فعل كل هذه الشرور» (نازليان، بالفرنسية، صفحة 367، بيير هياسينت سيمون («المدينة البطلة» - بالفرنسية)، وفي مناسبة أخرى، قال الكنسي قبل أن يستشهد أنه مطران بأمر ملكي، فأجابه الضبع التركي: «لقد بدلت كل من الحكومة والأمر الملكي بالسيف»، (نازليان، الجزء آ، صفحة 323 بالفرنسية).

كان قادة الجرائم التي لا مثيل لها والتي ارتكبت في ولاية ديار بكر هم: الوالي، الضبع المدعو الدكتور رشيد والنائب بيرينجي زاده، وفوزي، وهو زعيم اتحادي.

لم تتضرر تقريباً، أو تضررت قليلاً الكنائس والأديرة التالية:

بيروت 4 كنائس، دمشق كنيسة واحدة، يافا 3 كنائس ودير واحد، منطقة

القدس 10 كنائس و 8 أديرة، وفي بغداد والموصل والبصرة 3 كنائس.

وبعد الاستيلاء على الكنائس، وبعد سرقة أو بيع محتوياتها،استعملت بعضها كعنابر ومستودعات، ونقط عسكرية، بل واستعملوها في بعض الأماكن بيوتاً للدعارة مثل كنيسة أفيون قره هيصار، وكنيسة اللاتين في ملاطية، ومنها ما رفعوا فوقها مئذنة صغيرة وجعلوها مساجد للمهاجرين، مثل مبنى معبد البروتستانت في بارديزاك، ثم، وفي عهد حكم كمال وعصمت نسفوا الكنائس الكبرى المبنية بناء محكماً بالديناميت، مثل الكنيسة الأم في سيواس، وكنيسة القديس سركيس المبنية بالحجر وغيرها، وغيرها...

ولو بحثنا بالتفصيل وحسبنا الكنائس الأرمنية الموجودة في الولايات الأرمنية وفي مناطق أخرى من آسيا الصغرى التي سرقت والتي هدمت لوجدنا عددها 2050 كنيسة و 203 أديرة، وتبلغ قيمة هذه الأبنية القومية ومحتوياتها (1.000.000.000) دولار ذهبي بل أكثر.

إن تركيا مسؤولة عن جرائمها، وعن نهبها وعن هدمها، ويبقى الأرمني دائناً وتركيا مدينة وعليها سداد دينها عاجلاً أو آجلاً.

الأمر الصادر بإزالة الكنائس الأرمنية

كانت الحكومة التركية بتعصبها تشرد وتستأصل الحزبيين والمفكرين والتجار وكل الوجهاء الأرمن بأوامر شفهية وكتابية، وأعطيت أوامر مماثلة للقضاء على رجال الدين أيضاً لكي يحرم المتبقون من الأرمن من الراعي ومن المواسي.

وبهذا الخصوص، تقول برقية صادرة عن وزارة الداخلية بتاريخ الأول من كانون الأول 1915 ما يلي: «إن من المهم القضاء على طبقة رجال الدين قبل غيرهم،ولا يمكن التغاضي عن أي إهمال في هذا الموضوع، يجب إيرادهم مورد الهلاك» (انظر أنضونيان صفحة 102).

مات الكثير من المطارنة والخوارنة والقساوسة في السجن أو على الدروب بعد تعذيب رهيب باسم القومية والدين.

ولا تقوم بمثل هذه الجريمة الفظيعة غير العنصرية التركية، ففي 11 حزيران 1915 أحرقوا بالزيت عدداً من الكنسيين الأرمن الكاثوليك وهم أحياء في منطقة موش منهم الأسقف هاكوب طوبوزيان. وفي خربوط الأسقف استيبان اسرائيليان. وفي ملاطية الأسقف ميكائيل خجادوريان، ديار بكر الأسقف انترياس جلبيان، ماردين الأسقف اغناطيوس مالويان وبوحشية مماثلة استشهد 2000 من الكهنة والخوارنة الأرثوذكس الأرمن والكثير من القساوسة البروتستانت.

* * *

في استانبول أرسل بطريرك الأرمن الكاثوليك ترزيان تقريراً بتاريخ 3/ 16 كانون الأول 1917 إلى السفير الألماني بيرنسدورف أن 53.140 شخصاً و 136 كاهناً و 104 راهبات رحلوا، ونقل السفير التقرير بدوره برقياً وبالتاريخ نفسه إلى رئيس الوزارة الألمانية الكومس فون هيرتلينغ.

ويبين المطران باطانيان في رسالة موجهة إلى البابا في تشرين الأول عام 1946، أن الأتراك كانوا قد قتلوا من الأرمن الكاثوليك 7 مطارنة و127 كاهناً و57 راهبة، وبعد الهدنة تبين أنه لم يبق من الطائفة الكاثوليكية غير 15 بالمئة فقط من أبناء الطائفة، وبنفس النسبة تقريباً قتل من أبناء طائفة الأرمن البروتستانت.

أما الارثوذكس المحكوم عليهم بالترحيل فلم ينج منهم غير 10 بالمئة فقط من الموت والقتل.

في 15 أيلول 1916، على ضفاف الخابور وفي منطقة دير الزور، قتل الحاكم زكي وعملاؤه من ذئاب التشاتشان 12 كاهناً أرثوذكسياً أرمنياً وقطعوهم إرباً إرباً في اليوم نفسه والمكان نفسه، واصطبغت مياه الخابور بدماء الآباء المقدسين الحمراء وسالت مع الماء بعيداً.

لا شك في تصنيف اسم السفير الألماني فانغنهايم والقيصر ويلهلم الثاني مع قائمة المجرمين الأتراك من الوزراء والولاة المذكورين أعلاه واتهامهما معهم في

تنفيذ جرائمهم،لأنهما دعما سعار الأتراك المتوحشين ورفضوا كل ما يدعو إلى وقف الترحيل والإبادة، وخطف الأيتام وغصب الناس على تغيير دينهم، مع علمهم يوماً بيوم بتفاصيل الأحداث الجارية.

لا إله للقادة الأتراك، ولكنهم لتحريض التعصب الديني تلاعبوا بتعاليم الاسلام والدين وأصدروا قانون الجهاد لتشجيع القتل والإجرام.

الاسلام مثله كمثل اليهودية والمسيحية شرّع مبادىء أخلاقية ضد الجريمة.

ولكن الأتراك بدّلوا هذه المبادىء، ولم يعترض غير العرب وعلى الأخص منهم شريف مكة، الذي احتج وصرح بأن الاسلام لا يسمح بارتكاب مثل هذه الجرائم.

يساوي كاتب أمريكي في كتابه «تركيا» بين الطاعون والجراد والترك بالنسبة للإنسانية.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد مرور أكثر من عشرين عاماً على محاكمات نورمبرغ، لا يستغرب أن يلاحق اليهود مدبري عملية إبادتهم حتى الآن، حتى أنهم قدموا مؤخراً لائحة تتضمن 1500 من النازيين المذنبين إلى حكومة بون.

لقد شردت ألمانيا وقتلت اليهود الموجودين في أراضيها والمهاجرين إليها وما زال اليهود يلاحقون النازيين السفاحين، وعلينا نحن أن نلاحق حقنا أكثر فأكثر، لقد قتل التركي الوافد السفاح في ترابنا، في أرمينيا موطننا الأم لأكثر من 3000 سنة نساءنا وأطفالنا وخرب بلادنا، ولم ينل عقاباً ولم يعوض عما فعل، إنه التركي الهارب من العدالة.

لائحة هامة بالكنائس الأرمنية واليونانية

من المعروف أن أكثرية اليونان الموجودين في آسيا الصغرى يقطنون المناطق الساحلية، مثل طرابزون، صامصون، اينابولي، الدردنيل، إزمير، ومنطقة آيدن، (دون حساب العدد الكبير من اليونان في استانبول)، بينما يتوزع جزء ضئيل منهم في أواسط الأناضول.

واليوم، مثلما حل بالأرمن، كذلك تجد الآثار والكنائس والأديرة اليونانية وقد

تهدم 90 بالمئة منها.

يقدّم عضو البعثة العسكرية الفرنسية، العسكري المتخصص ر. هوبر الذي قضى زمناً طويلاً ومستمراً في تركيا وهو يدرس المؤسسات الكنسية الثقافية عند الأرمن واليونان تقريراً عن دراسته عام 1898 ويضع لائحة بالوضع على الشكل التالي الذي ننقله فيما يلي:

	أرمن أرثوذكس	أرمن كاثوليك	يونان
بطريرك	4	1	3
أركيبيسكوبوس	18	2	48
بيبسكوبوس	50	8	12
كنيسة	1.740	120	2.286
دير	218	9	125
مدرسة لاهوتية	5	2	4
مدرسة عالية	11	4	38
مدرسة ثانوية وابتدائية	1.335	104	2.184
مستشفى، ميتم	34	8	12

إن همجية الترك الهدامة، هدمت اليوم 90 بالمئة من المؤسسات الإنسانية والثقافية والكنسية عند الأرثوذكس والكاثوليك الأرمن واليونان، وقتلت كل رجال الدين فيها تقريباً.

الإبادة التركية في مجال التربية

في الأيام الأولى لاندلاع الحرب العالمية الأولى، وعندما أعلنت تركيا الحرب، احتاجت إلى أبنية مؤقتة لإسكان عسكرييها، ولهذه الغاية، صودرت أبنية هامة ووضعت تحت تصرف القيادة العسكرية، واستعمل بعضها كمكاتب لأقسام الجيش المختلفة وغير ذلك، كما صودرت معامل ومستشفيات وطواحين مائية، وبعض الكنائس والأديرة، بل وحتى بعض المساجد،- يختلط في باحاتها الجنود المسجلون حديثاً.

واتسعت رقعة المصادرات شيئاً فشيئاً، وقامت بصمت عملية تخريب، وقد صودرت بيوت أرمنية لا تحتاج إليها العسكرية إطلاقاً، وإنما بسبب وجودها في مواقع مركزية، يمكن أن يستعملها الأرمن كمراكز دفاعية هامة في زمن الإبادة.

يمكن تبرير هذه الاحتياطات ربما إلى حد ما.

ولكن توضّح بالتدريج مخطط الخيانة، الذي يقضي بمحو الأرمن من جذورهم، وحصلت اعتقالات واضطهادات مختلفة، ترحيل وقتل وغير ذلك.

وفي سبيل الالتفاف على ممتلكات الأرمن الشخصية والعامة غير المنقولة، صدرت تعليمات عن الحكومة التركية.

تعليمات الأعضاء المركزيين الأتراك المسؤولين عن الإبادة (ترجمة عن النص التركي الأصلي):

آ - 18 شباط 1915، بغية تخصيص الأملاك المتروكة (الأرمنية) لتوسيع نشاط الجمعية (الاتحاد) ولأهداف وطنية وجدت الحكومة من المناسب حيناً أن تأمر بالاستيلاء عليها وحراستها.

ب - 25 آذار 1915، مسألة الأملاك المتروكة (الأرمنية) هامة جداً، راقبوا حساباتها وطريقة الاستفادة منها بدقة.

ج - 31/18 أيار 1915، يبرق السفير الألماني فانغنهايم إلى وزارة الداخلية في برلين ما يلي: «فكر أنور باشا، مستفيداً من فترة الحرب، في إغلاق المدارس الأرمنية بأعداد كبيرة، ومنع الأرمن من المراسلة، وإغلاق الصحف الأرمنية، وترحيل الأسر من المناطق الأرمنية الثائرة إلى منطقة بين النهرين، ورجا بالحاح عدم تقييد يديه».

د - «تخصيص المدارس الموجودة في المدن والقرى التي سيرحل سكانها الأرمن للمهاجرين الأتراك، والمحافظة عليها حسب وضعها الراهن، على أن تدون القيم الحالية للأبنية وقيم الأشياء والأدوات مع عددها في سجل خاص».

هـ - 5 تموز 1915، تأمر وزارة الداخلية خطياً:

«وجد من الضروري تحضير عمل (كشف حال) يتضمن معلومات دقيقة عن عدد الأرمن المرحّلين، والأملاك التي تركوها مع الأراضي، وتبيان نوعها وعددها وقيمتها. ونرسل إليكم ربطاً جداول كافية تملؤون أعمدتها حسب عائديتها وتعيدونها إلينا».

وكذلك حول مصادرة المدارس الأرمنية:

- الباب العالي، وزارة الداخلية.
- مديرية إسكان العشائر والمهاجرين.
- الرقم العام 583
- الخاص.....

إلى رئاسة لجنة

الأملاك المتروكة في قيصرية:

لقد بلغ التعميم العام رقم 529 بتاريخ 22 آب 1915 المتعلق بأملاك الأرمن المرحلين المتروكة التي اخترنا منها المدارس لتحضيرها أبنية وأثاثاً وتخصيصها لأبنائنا (طلاب) إلى مديريات المعارف، وعلى الرغم من ذلك، فإن لجان الاستلام في بعض المناطق لا يسلمون الأبنية والأثاث، كما هو واضح من المراسلات، لذا، ولإجراء اللازم، وبموجب الأمر الصادر عن وزارة المعارف العليا، ينبغي تسليم الأبنية والأثاث اللازم للمدارس إلى مديريات المعارف، نكرر طلبنا هذا يا أفندينا.

باسم وزير الداخلية

نائب – المشاور

محمد صبحي

(الخاتم)

12 ذي القعدة 1333

8 أيلول 1331

8 أيلول 1915

كم مدرسة صودرت؟

كان عند الأرمن القاطنين في تركيا في السنة الدراسية 1901 – 1902 في الولايات الأرمنية، وفي باقي أجزاء الأناضول 803 مدارس (أنظر لورد برايس صفحة 662).

يقول مارسيل ليار (اسم كريكور زوهراب المستعار) في كتابه المنشور بالفرنسية عام 1913 «القضية الأرمنية في ضوء الوثائق» إن عدد المدارس الأرمنية زاد 20٪ في العام 1912،أي أنه كان للأرمن 1.000 مدرسة تقريباً.

تفاصيل عام 1902 هي التالية:

في الولايات الست التي تضم 38 مدينة وقرية، كانت توجد 438 مدرسة،في مدن وقرى كيليكيا الثمان 90 مدرسة، وفي مختلف مدن الأناضول الـ 18/ 775 مدرسة، كان عدد الطلاب في 803 مدارس عام 1902، 81.426 طالباً،وكان عدد المعلمين 2.088 معلماً.

لا يدخل في هذا العدد المدارس الأرمنية في استانبول وضواحيها، ولا الطلاب والمعلمين الأرمن في المدارس والمياتم الأجنبية كالفرنسية والأمريكية.

لكي نقدم نموذجاً عن عملية مصادرة المدارس، يكفي أن نسرد حالة مصادرة المدارس في قيصرية:

يعلم مدير المعارف في قيصرية محمد توفيق بك، اللجنة التركية لاستلام أملاك الأرمن المتروكة بالكتاب الرسمي المؤرخ في 12 أيلول 1915، أنه صودرت في قيصرية وقضاء ده وه لو فقط 24 مدرسة، أما السجلات الأرمنية، فتبين أنه كان في قيصرية وقراها 42 مدرسة، ويبدو أن المدارس الـ 18 الباقية كانت تستعمل لأغراض أخرى إن لم تكن قد هدمت وبقيت كأموال متروكة تحت تصرف لجنة الاستلام.

المدارس الأرمنية 803

حسب توزيع الولايات

ولاية إدرنة: 15 مدرسة أرمنية - منها 6 في إدرنة وضواحيها و 9 في رودوستو وضواحيها.

ولاية بروصة: 24 مدرسة أرمنية منها 14 في ضواحي بروصة و 8 في باليقاسير وباندرمة.

في إزمير وقراها: 27 مدرسة أرمنية.

في قضاء إزميد (نيكوميتيا): 55 مدرسة، 38 منها في قري إزميد، 10 في منطقة بيله جيك 3 في كوتاهية و 2 في أرماش.

في قسطموني: 3 مدارس.

في ولاية أنقرة: 61 مدرسة، 7 في أنقرة وقراها، 42 في قيصرية وقراها، 12 في يوزغات وضواحيها.

في ولاية قونيه: 3 مدارس.

في ولاية سيواس : 117 مدرسة، 46 في سيواس وقراها، في منطقة أماسيا 9، في منطقـة شابين قره هيصار 27، في منطقة كورين 12، داريندة 2، منطقة ديفريك 10، منطقة طوكات 11.

في ولاية أضنة (كيليكيا): 88 مدرسة، منطقة أضنة 25، هاجن 4.

في زيتون وقراها: 10، سيس 7، مرعش وقراها 23، عينتاب وقراها 9، انطاكية وقراها 10.

في ولاية طرابزون: 74 مدرسة أرمنية، منها 47 في القرى، كغي وقراها 27، بابيرت وقراها 9، أرزنجان وقراها 22، كماخ وقراها 13، منطقة بيازيد 6، ترجان (ماماخاتون) وقراها 12، سبير- كيسكيم 2، قرى باسين 7، خنوص وقراها 8.

في ولاية خربوط: 82 مدرسة أرمنية، خربوط وقراها 27، أكن وقراها 4، تشمشكادزاك وقراها 12، ملاطية وقراها 9، عربكير وقراها 18، تشارسنجق وقراها 12.

في ولاية ديار بكر: 22 مدرسة، 6 في منطقة ديار بكر، 8 في منطقة أورفه، 8 في منطقة بالو.

في ولاية بتليس: 38 مدرسة، 12 في قرى بتليس، 23 في قرى موش، و 3 في سفيرت وضواحيها.

ولاية وان: 56 مدرسة، مدسنة وان وضواحيها 22، ليم - كدوتس 3، المناطق المحيطة بأغتامار 31.

حلب: 2.

بغداد: 2.

المجموع العام 803.

فلو حسبنا حدود أرمينيا الغربية حسب حدود خريطة الرئيس ويلسون وما فيها من المدارس (دون كارس وأرداهان وسورمالو) لوجدنا عدد المدارس الأرمنية في المراكز والمناطق الـ 14 يبلغ في العام 1902، 440 مدرسة، كذلك فإن عدد الكنائس حسب حدود ويلسون يبلغ 500، وعدد الأديرة 72.

الأملاك والأموال الأرمنية
المنهوبة من قبل الأتراك

كان كبير الطغاة محمد طلعت وزير الداخلية في الحكومة التركية يعترف في برقيته المؤرّخة في 21 تموز 1915، أن «ترحيل الأرمن والاستيلاء على أموالهم وأملاكهم لم يكن بالأمر السهل»لأنّها تتعلّق حسب رأيه «بأمن الدولة والقومية». طبعاً ليس سهلاً تشريد 2.650.000 نسمة وقتلهم والاستيلاء على أموالهم، ثم الخروج دون عقاب..

وفي سبيل تنفيذ عملية الاستيلاء على أموال الأرمن المنقولة وغير المنقولة وإلقاء الصبغة القانونية على هذه اللصوصية، أرسلت وزارة الداخلية عدداً من البرقيات السريّة، والتعاميم والأوامر الملحقة، إضافة إلى مجموعة سريّة من التعليمات التي تتألف من 34 مادة، تهدف إلى الاستيلاء على أبنية الأرمن وترابهم وأراضيهم ومدارسهم وكنائسهم وأديرتهم وكل ممتلكاتهم نهائياً بواسطة موظفي مختلف فروع الحكومة وعملائهم ولجان الاستيلاء الكثيرة الموزعة في كل مكان.

والأمر كلّه عبارة عن عملية تهديم مدبّرة.

إنها عملية إغتصاب لا تصدّق حصلت بجرة قلم للاستيلاء على ممتلكات 500.000 عائلة أرمنية.ممتلكات جمعت بعرق الجبين وتم توفيرها عبر قرون عديدة.

ووزارة الداخلية هي التي فتحت باب الصعلكة بالإشتراك مع وزارة المالية والولاة والمتصرفين وقادة الشرطة والدرك وآلاف الموظفين الصغار والكبار و«لجان الاستيلاء».

وهذه ترجمة حرفية للنص الأصلي التركي، «للصوصيّة الرسمية»، الصادرة بأمر رسمي مضيفين بعض التفسيرات الهامة التي تتعلّق بمختلف مواد التشريد.

إن لجان النهب «الرسمية» كانت تابعة لوزارة الداخلية، وتقوم بتقديم حساب نصف شهري مع تقرير حول منجزاتها...

بناءً على الظروف الحربية، وعلى ضرورات السياسة غير العادية، نصدر التعليمات بخصوص أموال الأرمن المتروكة وأملاكهم غير المنقولة، وأراضيهم بالتدابير الإدارية التالية[67]:

المادة 1- تسير أعمال لجان الاستيلاء على أموال الأرمن المرحّلين إلى الأماكن الأخرى المتروكة حسب مضمون التعليمات الصادرة بخصوص أموال الأرمن غير المنقولة وأراضيهم وغيرها من الأشياء المتروكة بموجب أحكام المواد الناظمة الواردة فيما يلي، ولقد كلّفت اللجان بهذه الأعمال ومنحت الصلاحيات المحدودة المقررة.

المادة 2- بعد الرحيل عن قرية أو مزرعة تقفل وتختم أبواب بيوت وأبنية المرحّلين الأرمن مع كل محتوياتها من قبل موظفين مفوضين أو هيئات تعينها لجان الاستيلاء الإدارية، وتوضع تحت الحراسة فوراً[68] (درحال موهورله نه ره ك تحتي محافظة يه آلينا جاقدر).

المادة 3- تسجل أنواع المتروكات الموضوعة تحت الحراسة وعددها وقيمتها المقدّرة وأصحابها في سجل مفصّل[69]، ثم تودع الأملاك المنقولة المتروكة في الكنائس والمدارس والخانات (حوانيت التجار) والمستوعات (عنابر المؤونة)، يتم فيه معرفة صاحب السلعة ويسجل اسمه عليها وتحفظ بعد ذلك، وينظّم تقرير عن صاحب السلعة وكمية أمواله ومن أين أخذت وأين وضعت، ويسجل ذلك كله بالتفصيل، ويجب أن تسلّم النسخة الأصلية من هذا التقرير إلى الإدارة المحلية، وبعد تصديق النسخة الثانية تسلّم إلى لجنة إدارة الأموال المتروكة (أموالي متروكه اداري كوميسيونو).

المادة 4- في حال عدم ظهور صاحب الأموال، تسجّل باسم القرى التي وجدت فيها وتحرس.

المادة 5- من جملة الأشياء المنقولة، توجد أشياء قابلة للتلف مع مرور الزمن، أو حيوانات أهلية حية، تشكّل اللجنة (كوميسيون) هيئة تبيع هذه الأشياء أو الحيوانات بالمزاد العلني، وتسجّل قيمتها إذا كان أصحابها معروفين بأسمائهم، وإذا كانوا غير معروفين، فباسم القرية أو المدينة التي يقيمون فيها كأمانة وتودع في صناديق وزارة المالية، ويسجّل نوع الأشياء المباعة وكميتها وقيمتها وعائديتها واسم المشتري والقيمة المقبوضة بالتفصيل في سجل تصادق عليه الهيئة التي أشرفت على المزاد، وينظم ورقة ضبط بالبيع وتعطى النسخة الأصلية منه إلى الحكومة المحلية والنسخة الثانية إلى لجنة إدارة الأموال المتروكة.

المادة 6- تسجّل الأشياء الموجودة في الكنائس: كالأيقونات والصور والكتب المقدسة[70] في سجل، يربط بها تقرير وتحفظ في مكانها. وبعدما يستقر المرحّلون في مكان ثابت، ترسل الأشياء الكنسية العائدة لكل قرية إلى أهلها.

المادة 7- تسجّل أموال الأرمن المرحّلين المتروكة، كل مزرعة أو أرض مع نوعها ومقدارها بجانب اسم صاحبها في سجل مع قيمتها المقدّرة وتسجّل الأملاك غير المنقولة لكل قرية أو مدينة في جدول وتسلّم إلى اللجنة الإدارية.

المادة 8- إذا وجدت في الأبنية أو الأراضي محاصيل أو حبوب قابلة للتلف، تباع بالمزاد العلني من قبل أشخاص مفوضين، باسم أصحابها، وتودع أمانة في صناديق وزارة المالية وينظم بها محضر ضبط تسلّم النسخة الأصلية منه إلى الإدارة المحلية مصدقة، والنسخة الثانية إلى اللجنة الإدارية.

المادة 9- في حال عدم وجود مشترٍ لمنتوجات الأراضي الزراعية والكروم، تعطى ضمن شروط التعهد وتباع بالمناقصة للمتقدمين، وهكذا تسجّل مبالغ المحاصيل المضمنة أو المباعة باسم أصحابها، وتودع بصورة مؤقتة في صناديق وزارة المالية.

المادة 10- إذا أعطى الأرمن المرحّلون وكالات لآخرين للتصرف بأملاكهم غير المنقولة بعد رحيلهم ضمن حقوق التوكيل، فإن تلك الممتلكات لا تباع بتلك الوكالات ولا يمكن إجراء أية عملية بيع بموجبها[71].

المادة 11- يسكن في قرى الأرمن المرحّلين مهاجرون (أتراك) ويستخدمون أراضيهم،(مساكن وأراضي مهاجرينه توزع أولوناجق) ويؤخذ بعين الإعتبار قابليتهم للأعمال الزراعية، ويعطون وثيقة (علم وخبر).

المادة 12- يكون تسجيل المهاجرين المسكّنين مفصّلاً، بشكل نظامي، مع أسماء مستلمي المساكن وسنهم، وتاريخ وصولهم في سجل خاص، وسيعطون بياناً بمقدار الأراضي والأملاك غير المنقولة المسلّمة إليهم مع بيان مساحتها[72]

المادة 13- من أجل الحفاظ على الأبنية والأشجار الموجودة في القرى، يعتبر الموظّفون فيها مسؤولين عنها بالتضامن، وإذا ما حصل تخريب، وعرف فاعلوه يستوفى بدل الأضرار من مجموع سكان تلك القرية ويطرد المتسبب من تلك القرية ويحرم من مسكنه كمهاجر.

المادة 14- بعد توزيع الأبنية على المهاجرين يسكن فيما تبقى منها أفراد العشائر السيّارة[73] وتجرى بحقهم نفس معاملات المهاجرين (متبقي قالان كويلرده، عشائرى سيارة إسكان ايدله جكدر).

المادة 15- أثناء إسكان المهاجرين في البيوت التي تركها الأرمن بعد رحيلهم من المدن والأقضية تراعي الأفضلية لسكان تلك المدن والأقضية بعد الأخذ بعين الإعتبار أوضاعهم الاقتصادية والإمكانيات الإعمارية، وإعطاؤهم من الأرض ما يكفيهم.

المادة 16- بموجب أحكام المادة 18 فإن الحوانيت والأبنية التجارية (خان، حمّام، مخازن مؤونة وما شاكلها) غير المناسبة لإسكان المهاجرين وغيرها من الأبنية التي بقيت دون استعمال، وقد زادت عن حاجة المهاجرين وغير ذلك من الأبنية ستباع بالمزاد العلني بواسطة لجان تعينها الهيئة الإدارية أو تحت إشرافها أو إشراف لجان معينة من موظفي وزارة المالية.

المادة 17- يسجّل المهاجرون الذين اسكنوا في المدن والأقضية في سجل بغية تسجيلهم نظامياً، كما تسجّل في السجلات أسماؤهم، ونوعية الأراضي المعطاة لهم، ومساحاتها وقيمتها المقدّرة.

المادة 18- من أجل المحافظة على الكروم والبساتين ومزارع الزيتون وما شابهها، وبغية تحسينها يبحث عن متخصصين زراعيين من المهاجرين بشرط تعهدهم، وحسب حاجتهم وتقبّلهم، توزع عليهم ويسجّل مقدار ما أخذ كل واحد منهم من الأموال والأراضي غير المنقولة ويسلّم وثيقة بها، أما تلك الأموال غير المنقولة التي لم تسلّم إلى المهاجرين، فبموجب المادة 16 تباع بالمزاد العلني (باغ، باغجه، زيتونليق، ومماثل أملاك مهاجرينه توزع ودفتري مخصوصه قيد أولونا جاقدر).

المادة 19- يعتبر الموجودون في الولايات من المهاجرين أو الوافدين إليها من ولايات أخرى بموجب موافقة من الإدارة المحلية أو أمر من وزارة الداخلية بوثيقة خطية، حالة استثنائية، بشرط أن يطلب منهم أوراق رسمية إذا أرادوا الإقامة في القرى أو المدن الأرمنية بصفة مهاجرين أو الإقامة في أماكن أخرى، أو الإقامة حيث هم بصفة مهاجرين.

المادة 20- على الذين يرغبون في شراء بيوت أو أراض أن يتعهدوا بالعناية بها، فإذا ما تهاونوا أو تعمّدوا إختلاق الموانع وخربوها، يتعهدون بدفع غرامة التعويض عن الأضرار وإعطائهم إياها بالإجار شريطة أن لا تمر عليها سنتان.

المادة 21- يجب تنظيم جداول بالأملاك غير المنقولة والأراضي المعطاة سواء بالبيع أو الإجار أو المناقصة مع تحديد نوعها ومساحتها ومكانها وقيمة الشراء أو الإجار وإعطاء معلومات مفصلّة عن الزبون أو المستأجر.

المادة 22- تودع الأموال المجموعة بالبيع أو بالإجار عن تلك الأملاك أمانة في صناديق وزارة المالية باسم أصحابها، ثم وبموجب أمر خطي تسلّم إلى أصحابها[74].

المادة 23- يعالج أمر تسليم كل أملاك الأرمن وأموالهم الموجودة في المدن والأرياف مع ترتيباتها الإدارية بموجب هذه التعليمات، وتتبع هذه العمليات لجنة إدارة الأملاك المتروكة مباشرة.

المادة 24- تعلم لجان إدارة الأملاك المتروكة بكل ترتيباتها الإدارية وزارة الداخلية مباشرة، وتؤدي واجباتها بموجب تعليمات تتلقاها منها فقط، تصدر

القرارات وتنفّذ وتعلم بها الإدارة المحلية (إدارة قوميسيونلاري) أموالي متروكه نن إداراسي خصوصنده دوغرودان دوغرويا داخلية نظاراتينه مربوط وأوراداان أخذ ايتديغي أوامير دائرة سنده إجرائي وظيفة ايده ر).

المادة 25- حول تنفيذ مضمون هذه التعليمات وسلامتها ستشكّل لجان بالعدد الكافي لها، وبعد الحصول على موافقة وزارة الداخلية، يعمل الموظفون المعينون لهذه الغاية حسب أوامر وزارة الداخلية. ولسوف تحضر القوانين والقرارات، التفسيرية طبقاً لهذه التعليمات من قبل اللجان الإدارية للأملاك المتروكة، وترسل نسخها الأصلية إلى وزارة الداخلية ونسخة ثانية إلى الإدارة المحلية.

المادة 26- مهمة موظفي اللجان، هي إسكان المهاجرين في مساكن الأرمن المرحّلين وإجراء العمليات اللازمة بهذا الخصوص، وبغية التعجيل في هذه المعاملات وتنظيمها ينبغي تعيين مراقبين يقومون بالمراقبة ويتّخذون قرارات بالتعاون مع الإدارات المحلية لحين سير العمل، وتشكل هذه أيضاً جزءاً من مهمة لجنة إدارة الأملاك المتروكة.

المادة 27- على اللجان تسجيل ملاحظاتها وآرائها وقراراتها بكتاب يتضمن ملخصاً عن سير العمل يرسل إلى وزارة الداخلية وإلى الولاة كل 15 يوماً مرة على الأقل.

المادة 28- يتحتم على لجان إدارة الأملاك المتروكة أن تتحرك في سياق أعمالها الإدارية حسب هذه التعليمات والإرشادات.

المادة 29- عندما يعيّن أعضاء لجان إدارة الأملاك المتروكة فإنهم يعتبرون في مناطق عملهم مسؤولين بالتضامن عن إدارة ورعاية وحساب الأموال المتروكة غير المنقولة.

المادة 30- تتألف لجان إدارة الأملاك المتروكة بشكل خاص من رئيس وعضوين، أحدهم من موظفي الإدارة المدنية والثاني من موظفي وزارة المالية.

المادة 31- يقوم رئيس لجنة إدارة الأملاك المتروكة أو من يكلّفه، بأعمال المراسلات باسم الرئيس.

المادة 32- يستطيع رئيس لجنة إدارة الأملاك المتروكة، عندما يرى من المناسب أن يرسل أحد أعضاء لجنته، حسب هذه التعليمات، لتأمين التفتيش أو المناظرة أو

لكي يكون موظفاً تنفيذياً.

المادة 33- يتقاضى رئيس لجنة إدارة الأملاك المتروكة ليرة ونصف ليرة في اليوم ويتقاضى كل من العضوين الآخرين ليرة واحدة في اليوم من الأموال المخصّصة للمهاجرين، وإذا ذهب أحدهم بمهمة إلى أمكنة أخرى فيتقاضى بدل نفقات سفره.

المادة 34- في الولايات التي لم تعيّن فيها لجان، يتحتم على حكومة الولاية المركزية تعيين أحدهم حسب هذه التعليمات.

16 أيار 1331 (1915)

قابل للتنفيذ بدءاً من

26 أيار 1331 (1915)

كما رأينا، ذكر في المادة 6 من تعليمات هذه السرقة العلنية «أموال الكنيسة والصور والكتب المقدسة تسجل في سجل خاص بالتفصيل وحفظها مع محضر ضبط».

ونقدم فيما يلي ملاحظات بهذا الخصوص، سجّلها شاهد عيّان ثقة عن نهب دير في سيواس، هو دير القديس نيشان، وليكن ما حدث في هذا الدير نموذجاً من أعمال النهب التي تعرّضت لها 1600 كنيسة و 300 دير في الولايات الأرمنية:

«كانت لجان شعب التصفية، قد ختمت بيوت الأرمن المرحّلين بالشمع الأحمر، وكذلك فعلت في الكنائس والأديرة، أما الأشياء المتروكة فيها فقد كانت: صناديق مكتظة بالألبسة، قمح، شعير، برغل، رز، سمن، سجاد، طنافس، نحاسيات وأدوات منزلية، والتي لم تنلها يد النهب بعد، إضافة إلى بضائع الأرمن الموجودة في السوق، كالمخازن والمستوعات والخانات، فقد جمعت كلها في كنيسة السيدة المقدسة الأم، وصارت تباع بالمزاد العلني على حد زعمهم، بأسعار مخزية، وكذلك كانت تباع بالمزاد بضائع الأرمن التجارية الموجودة في العنابر والخانات والحوانيت وما فيها من مواد غذائية ومواد للصناعات النسيجية ليشتريها الأتراك، وكان أعضاء لجنة التصفية أنفسهم مع كل الموظفين ينهبون هذه الأشياء أو يتقاسمونها فيما بينهم بأسعار زهيدة لا تذكر.

أما البيوت المتروكة فقد كانت تصادر لصالح سكن العسكريين أو المهاجرين، ليسكنوا فيها، من يجرؤ على الاعتراض؟

وبعد بيع موجودات البيوت وبضائع التجار في السوق، عمدت لجان التصفية تحت إشراف الدفتر دار (رئيس ديوان الولاية) إلى بيع محتويات الكنيسة الأم وكنيسة القديس سركيس وكنيسة المخلّص وكنيسة القديس ميناس مع الأشياء الثمينة فيها بالمزاد أيضاً وبأسعار لا تذكر، وكانت من بين تلك الأشياء المسوح القيّمة والستائر القديمة والجديدة والأواني الكنسية وغير ذلك، هذا عدا عما كانوا قد دسوه سابقاً في جيوبهم من الأشياء المنهوبة.

بعد بيع محتويات الكنائس امتدت أيديهم إلى دير القديس نيشان، وكانوا قبلاً قد نقلوا محتويات خزائن كنائس الدير الثلاث ونهبوا ما فيها من السجاد والطنافس والأواني الكنسية الثمينة والأشياء الفضية والذهبية والستائر والقمصان والمسوح والكتب إلى لجنة التصفية في سيواس.

لم يجدوا مفتاح الخزانة السريّة للدير ذي الـ 900 سنة من العمر، فاختاروا عدداً من الجنود العاملين على طوابير العمال وكسروا القفل بالمعاول والمطارق وفتحوا الباب الحديدي المملط في الجدار، ووجدوا في الخزانة تيجاناً كنسيّة وكتباً ومخطوطات قيّمة وأشياء من الذهب والفضة وتحفاً بلغ عددها 3000 قطعة ثمينة، و293 كتاباً مخطوطاً فنظم أعضاء لجنة التصفية والمدّعي العام آصف بك ووكيل رئيس اللجنة ومدير المعارف توفيق أفندي ومدير البنك الزراعي صبري أفندي ضبطاً بالموجودات وحملوها إلى بيت أحد المرحّلين الأرمن في سيواس، ويدعي هاكوب أفيونيان أفندي، كمستودع للأمانات، كما حملوا الكتب والمخطوطات إلى مكتبة تركية تابعة لمدير المعارف بالعربات.

أما ما تبقى من المحتويات، فقد باعوا قسماً منها وأرسلوا القسم الثاني إلى استانبول مع أجراس الكنائس.

ولم تنج المدافن والقبور من أيديهم، لأنهم فككوا كل حجارة جدران المدافن

وقبور الموتى وأخذوها ليبنوا بها أساسات، أو ليستعملوها لبناء مستشفى تركي، أو دار للمعلمين أو ناد للاتحاديين. ولقد كلّفوا الجنود الأرمن بهذا العمل تحت التهديد والتعذيب.

كانوا يبيعون البيوت بالمبالغ التالية: إذا كان البيت يساوي 500 ليرة، يتهادونه دون مقابل، أو يتبايعونه بسعر زهيد، ويتقاسمون فرق سعر الربح فيما بينهم، وكانوا يبيعون بيوت كل القرية بثمانين أو مئة ليرة ورقية، بينما هذا المبلغ هو أقل من قيمة البيت الواحد».

كانت قيادة الجيش التركي ووزارة الداخلية قد أصدرتا أوامر برقية بتحويل الأشياء الأرمنية المتروكة اللازمة إلى الجيش.

ففي 8 آب 1915 مثلاً، أرسلت وزارة الحربية برقية، وفي 11 آب 1915 أرسل نائب الجيش الخامس برقية يطلبون فيهما من التجار الأرمن ومن أصحاب المخازن منهم، إرسال أنواع من الجلد والمسامير وأنواع من الأقمشة، خيام ومنسوجات للثياب، قمح، شعير، فاصولياء، عدس، رز، سكر، برغل، طحين، بترول، غنم، ماعز، ثيران، حيوانات حمولة، أدوات طبية، رصاص وحديد وأشياء مختلفة للأعمال العسكرية، إضافة إلى الحطب والفحم والصابون، وأشياء كثيرة أخرى.

وبنفس المعنى أصدرت وزارة الداخلية أمراً بالبرقية المؤخرة في 27 آب 1915 يقضي بإعطاء الجيش الثالث والرابع والسادس جانباً من بضائع الأرمن، أما الجيش السادس فهو جيش العراق، وكان تاريخ هذه البرقية ممزقاً، وبعد العودة إلى التشبيه والتطابق ثبتنا التاريخ 27 آب 1915 .

كذلك أمرت وزارة الداخلية بتعميمها بتاريخ 14 أيلول 1915 بتسليم مدارس الأرمن إلى مديريات المعارف التركية والمهاجرين الأتراك. وفي الأوامر الصادرة بتاريخ 31 آب و 10 أيلول يجب تسليم الأدوات الطبية العائدة للأرمن إلى الهلال الأحمر التركي وإلى مديرية الصحة.

لقد نالت كل الجهات الرسمية نصيبها قل أو كثر من المخلّفات الأرمنية. وهذا

نموذج آخر من الوثائق الرسمية لحوادث النهب التي طالت الأموال الشخصية الخاصة.

«الخاتم»

«لجنة تصفية الأموال المتروكة في سيواس، أرضروم، ومرزيفون».

ورقة ضبط.

في الساعة العاشرة من قبل ظهر 4 أيار 1918 (في مدينة سيواس) وبناءً على الأمر الوارد، وجدنا في خزانة الغرفة اليمنى من بيت توفيق أفندي في حي بختيار بوستان حقيبتين جلديتين كانتا تخصان سيدة تدعى إلماس، فتحناهما بالمفاتيح فوجدنا فيهما 271 قطعة مالية وحلي وجواهر. وبعد تسجيلها قطعة قطعة، ختمنا ووقّعنا - القوميسير محمود نديم (مخفر بازرجي)، ابراهيم فوزي (العضو القضائي للجنة التصفية)، تحسين (أمين السر الرئيسي) عبد العزيز (الشرطي رقم71)، عمر (موظف في الانضباط العسكري).

4 أيار 1918 (1334)

وهذه زينة أسرة واحدة أرمنية، ولكن عشرات الآلاف من الأسر قد سرق مالها قبل أن تلاقي حتفها في متاهات الصحارى.

ولو ألقينا نظرة على سجلات محاكمات نورمبورغ (ألمانيا) لوجدنا جداول حاجيات اليهود المصادرة قد نظمت بهذا الشكل، دون أن ينسوا أسنان اليهود الذهبية وأمواس الجيوب وعلب السجائر وأقلام الحبر والرصاص. (انظر سجلات المحاكمات، الجزء 7، صفحة 746).

لقد نهب الأتراك الممتلئون بسموم الغيرة بنهم واغتصبوا أموال 2.650.000 أرمني مع أراضيهم وثرواتهم القومية التي يبلغ مجموعها العام أكثر من خمسة مليارات دولار ذهبي دون حساب أقساط شركات التأمين العالمية الأجنبية المدفوعة بالعملة الذهبية من تلك الشركات - نيويورك لايف (أمريكية)، أونيون (فرنسية)، كونسوليدايتد لايف (انكليزية)، غريشام لايف (انكليزية)، روسيا (روسية)، عدا عن بعض اشتراكات التأمين المسجّلة عند شركات ألمانية ونمساوية وإيطالية.

ومن هذه التأمينات شخص واحد فقط من 10.000 تمكن من الحصول على تأمينه كوريث، أما عشرات الآلاف من الناس الآخرين، فلم يحصلوا على نصيبهم من التأمينات، بسبب قتل كل من المؤمّن والوريث، ولأن وثائق التأمين ضاعت أو أتلفت، وبقيت تلك المدفوعات الذهبية في صناديق تلك الشركات.

ولقد اهتم السفير الألماني الجديد الذي كان في استانبول في عامي 1915 و 1916 غومس باول وولف ميتيرنيخ، والذي كان سفيراً لألمانيا في لندن مدة 11 سنة، بالمعلومات التي حصل عليها في استانبول عن ترحيل الأرمن وصورهم، وعمّا فعله الأتراك من عمليات الإبادة بالتفصيل ونظّم تقريراً بكل ذلك ورفعه إلى رئيس وزراء ألمانيا بيتمان هولفيك في 30 حزيران 1916 ،مضيفاً بأن «الموظفين الأتراك الحكوميين والإداريين والحكام وأعضاء الاتحاد، هم «ذئاب متوحشة»، بالتعذيب وبالتعسف استولوا على أموال الأرمن، وبواسطة اللجان الإدارية، التي كانت تبيع «بالمزاد» بليرتين ما قيمته 100 ليرة. ويعلن السفير أن التركية تعني القتل والإفناء ونهب ممتلكات الغير، وهذه السياسة المستبدة المتعسفة قد مورست وما زالت تمارس من قبل الأفعوان متعدد الرؤوس (فيلكوبفيغه هيترا)».

ومع أن السفير الألماني غومس ميتيرنيخ لم يمكث في تركيا غير سنة تقريباً(من 11 تشرين الثاني 1915 إلى 3 تشرين الأول 1916)، إلا أنه بعلاقته المباشرة بالقادة الأتراك السياسيين والعسكريين، والشخصيات الحيادية المطّلعة التركية في أرجاء البلاد، أدرك جيداً نفسية التركي الشريرة وكتب بذلك تقريراً إلى حكومته.

لقد أثار صدق أقواله وعدالة أفكاره حقد الأتراك عليه، وذهب أنور باشا إلى مقر القيادة العليا للجيش الألماني للاحتجاج، وضحّى السفير ميتيرنيخ بوظيفته، ولم يضح بسلامة روحه العادلة، حتى أنه حاول في حضرة القيصر ويلهيلم الثاني أن يرفع عن شرف ألمانيا وصمة مساهمتها في المذابح الأرمنية.

يشهد التاريخ التركي على أن الأتراك منذ عهد أورخان غازي السلطان

العثماني من 1326 وحتى القرن التاسع عشر أي ما يقارب من 500 سنة يمارسون حكماً انكشارياً، يعتمد على النهب والقتل، فلقد قتلوا 40.000 إلى 50.000 شخصاً من الفرس والعرب، وبعد احتلال قبرص في عام 1517 قتلوا 50.000 شخص فيها، إضافة إلى سلخ جلد القائد براج الدين المستسلم حياً، بأمر من لالالي مصطفى باشا قائد السلطان سليم.

ولقد قتل من شعوب أوروبا الشرقية كلاً من الألبانيين المسلمين والبوسنيين والسلاف والصرب والبلغار والرومان والفلاخ واليونان والأرمن والعرب. ومن شعوب الشرق الأدنى السريان والكلدان والآشوريين والنسطوريين بل وقسماً من الجركس واللاظ، وباختصار كانوا دوماً سفاحين أعداء للإنسانية.

وعندما اقترح دعوة تركيا إلى المجلس الأوروبي، آخذين بالاعتبار وضع تركيا الجغرافي - العسكري، أعلن أحد أعضاء المجلس بجرأة أن المجلس الأوروبي مكلّف بالدفاع عن الحضارة والمدنية. لكن التاريخ يبيّن أن ما قدّمته تركيا لأوروبا كان سلبياً ولم يكن إيجابياً، حتى أن المؤرخين أمثال Joseph von Hammer-Purgstall[(75)] وي. س. كريزي الذين برروا جرائم تركيا لم يخفوا انتقادهم للروح الإجرامية عند التركي...

إن المطالبة بالحقوق الأرمنية العادلة قائمة دوماً، ولسوف تُتابع القضية الأرمنية إلى أن تجد الحل العادل، وتحصل على التعويض الكامل معتمدة على الوثائق العالمية الهامة وعلى قرار ويلسون الحقوقي، وعلى معاهدة سيفر وخصوصاً موادها 88 ، 93، 142 و 144 (حول الأملاك المتروكة)، وغيرها من الوثائق الدولية الأخرى.

العدالة حسب المفهوم التركي

إن من نفّذ عملية الإبادة هم أمناء الاتحاد المسؤولين إن كان في الولايات الأرمنية الست أو في الأناضول الغربية وفي استانبول وإدرنة.

وهم يعدون بالمئات، وسنقدّم بالتسلسل وثيقة من محكمة حكومية كنموذج لكثير من الوثائق، لأن العديد منهم قد بقوا مجهولين حتى الآن، أو قد فقدت آثارهم واختفوا أثناء المحاكمات.

وكثير من هؤلاء الأمناء قد اشتركوا شخصياً مع الجناة والجزارين الخارجين على القانون، بل وقادوا حملات الإجرام أحياناً، ومارسوا القتل والذبح والجور والاغتصاب، ونهب النقود والزينة والجواهر، ونصبوا الكمائن في دروب الترحيل أو في أماكن معيّنة وأبادوا قوافل المرحّلين، وكانوا بحكم موقعهم ذوي النفوذ مشاركين ومراقبين لأعمال لجان تصفية الأموال المتروكة.

وكما قلنا، فإن الوثيقة المنوه عنها هي قرار إدانة صادر عن المحكمة الحربية وهي هامة جداً لإثبات مسؤوليتهم وتقرير عقوباتهم، لكن قضاة المحكمة كانوا أتراكاً وعسكريين قبل أن يكونوا قضاة، ولقد تحايلوا بمبررات مختلفة وأخلوا سبيل الكثيرين منهم، لأنهم كانوا في الظاهر قضاة وفي الباطن أتراكاً مؤيدين لعملية الإبادة والجريمة الحاصلة. ومع هذا فإن قرار المحكمة الحربية يبقى وثيقة تاريخية، وهو وإن لم ينفّذ إلا أنه يبقى صفحة عار رسمية على جبين الشخصيات التركية الرسمية وموجهي جناتهم، خصوصاً وأن القسم الأكبر من الشهود هم من الأتراك، ومن الموظفين المدنيين والعسكريين.

ولقد تحاشى القضاة كثيراً أن يعيّنوا تواريخ ثابتة، بل أصدروا بالعكس تفسيرات لصالح الوحوش والضباع البشرية آكلة اللحوم الأرمنية.

النص الأصلي لقرار إدانة
أمناء الاتحاد المسؤولين بعد المحاكمة

«تقويم وقائع» رقم 3772 ، في 8 كانون الثاني 1920 .

من سجلات المحكمة الحربية التركية.

الرئيس: الميرلواء أسعد باشا.

الأعضاء: الميرلواء إحسان باشا[76]، الميرلواء مصطفى كريمي باشا، الميرلواء اسماعيل حقي باشا والميرألاي سليمان شاكر بك.

محاكمة أمناء حزب الاتحاد والترقي المسؤولين

جرت المحاكمة بحضور الأشخاص المتهمين الآتية أسماؤهم: - الأمين المسؤول في مانيسا عوني بك - الأمين المسؤول في بيوغلو (بيرا) حسن صلاح الدين بك - الأمين المسؤول في أسكي شهير الدكتور مدحت بك[77] نائب الأمين المسؤول في سيرغون (إميركيان) جودت بك، الأمين المسؤول في حلب جمال بك، في إدرنة المفتش عبد الغني بك[78]، نائب الأمين المسؤول في قونية عبد القادر أفندي، الأمين المساعد المسؤول في قسطموني منير بك، كذلك، الأمين المساعد الثاني المسؤول في قسطموني حسن فهمي أفندي، رئيس لجنة تصفية الأموال المتروكة في أفيون قره هيصار أغا بك، مأمور التصفية في أفيون قره هيصار خير الدين بك[79].

في الجلسة المنعقدة، وبعد الاستماع إلى الطرفين مطولاً، وبعد تدقيق تفسيرات الاتهام والدفاع والتأكد من مضامين كل الأوراق المتعلّقة بالمحاكمة والإطلاع على السجلات ودراسة التفاصيل والتعمّق في الحقائق من كل جوانبها لإدراك وقائعها الضرورية، وبعد المداولة، وجد أنه بعد وقف القتال في 30 تشرين

الأول 1918 ،قد تفشّت النفعية والانتهازية وتعرّض الأمن الداخلي لكل أنواع الاضطرابات، ووجد أنَّ أمناء حزب الاتحاد والترقي الأُتراك المسؤولين في أثناء حركاتهم الإجرامية كانوا مطلقي الصلاحيات، ولكي لا يستمروا في إجرامهم، اعتقلوهم وأحضروهم للمثول أمام المحكمة الحربية في استانبول للتحقيق معهم كما أن وزارة الداخلية قد أصدرت تعميماً، وبعد الأمر بالقبض عليهم أحضرتهم إلى المحكمة.

قرار (قرار نامه) – ترجمة دقيقة للنص :

جرت تحقيقات حول هؤلاء الأمناء المسؤولين، وتأكد أنهم أخذوا قيادة الحكم بالقوة وأنهم قد أصدروا قرار الاشتراك بالحرب ومارسوا كل أنواع التلاعب، ومنها الترحيل والقتل والنفي وهدم الممتلكات وغيرها من الجرائم الكثيرة وأوصلوا البلاد العثمانية إلى أدنى درجات الشقاء والانحطاط وعرضوها لشتّى أنواع المآسي، وأفقدوها الاحترام والقوة أمام العالم الخارجي وسببوا لها الضغائن والأحقاد.

والآن، فإن حزب الاتحاد والترقي، الذي حلّ نفسه بنفسه، كان قد اختار الولايات العثمانية ميداناً لنشر مبادئه التي أعلن عنها، وبما أنه اشترك في الجرائم المذكورة أعلاه وارتكب جرائم أخرى وحده، فقد أحضر أمام المحكمة الحربية.

النص التركي الأصلي، كلمة كلمة:

«... كتابته مرخصي موما إليهم حقلارينده دوائره استنطاقيه جه اجراقيلينان تحقيقات نتيجه سنده قوه بي عموميه بي دولتي تقولب وزمامي اداره سينه آلاره ق حربه عموميه يه اشتيراك وتاسيسه احتكار وتهجير وتقتيل ونفي وتقريبي أشخاص وسائري أفعالي قانوني شكنانه ايله مملكه عثمانيه داخيلن صون درجه سفالت وأنحائي مصيبه كيريفدار وخارجن قدرت ومحبتي دولتي سخته دار ايده ره ك أعظم فلاكتله ره دوشر ايده ن مفسوخ «اتحاد وترقي جمعيتن» عمل ومقاصيديني مروج وعاميللرى وولايتي عثمانية

وثيقلي أجراءاتي أولماق اعتيباري ايله جمعيتن بروجهي محرر حركاتي جيناً يتكارنلرينه فره ن ذي مدخل أولمق توهمتي ايله ديواني حربه ميزاسوق ايديلمه له رى ايله...».

«إن طوابير العمال (من الجنود الأرمن) الموضوعين تحت تصرف الجيش كانوا في سبيل تشغيلهم يجعلونهم يبنون الأندية ويحيلون بيوت الأرمن المرحّلين إلى أندية، ومن أشيائهم المتروكة يزينون بيوتهم. ولم يكونوا يكتفون في أوقات الانتخابات بالوصايا والتوضيحات، بل مالوا بالخداع إلى خدمة الأهداف الخبيثة، ومعتمدين على عامل القوة سلكوا سبيل الوساطة والضغط. وعدا عن سياسة التهديد، كانوا إذا ما لمسوا بوادر اعتراض مستنداً على حق قانوني يلجأ إليه أحد يعرضونه للتهديد والوعيد، ومن يعترض ضمن حدود الدستور، يحال إلى إدارة كيفية تمارس أعمالاً إرهابية تفوق ما كان عليه في أيام الاستبداد، أحدثوها لهذه الغاية. وفي حال جمع التبرعات أو استيفاء الديون كانوا أمام أعين موظفي الدولة الرسميين يضربون غير القادرين على دفع مبالغ أكبر ويهينونهم بل ويعتقلونهم خلافاً للقانون ويسجنونهم.

وفي النهاية جعلوا المركز العمومي لحزب الاتحاد والترقي مكاناً لحل مشاكل الحكومة الحيوية أو التوقيع على المعاهدات وتقرير تفاصيل الجرائم والمشاركة في هذه التفاصيل، ونخص منها التهجير، والتقتيل، ونهب الممتلكات بغية اقتناء الثروة، وتجاسروا في سبيل ذلك على ارتكاب أشنع الجرائم، وبموجب القانون المؤقت المؤرخ في 14 أيار 1915 (1334)، استغلّوا أقرباء المهجّرين لمصالحهم الشخصية. ولقد نصب هذا المركز العمومي شبكة من المنظمات مع جماعات من المجرمين البغاة، لقد فعل أمناء الحزب المسؤولون كل هذا خصوصاً لقتل وإبادة الأرمن والاستيلاء على ممتلكاتهم ونهب أشيائهم وأموالهم.

وتحت ذريعة إعطاء تسهيلات لبعضهم فقد استولوا بالحيلة على أشيائهم المتروكة ولقد شوهد كل هذا وثبت.

في النص الأصلي التركي:

«... نهايت، مسائلي حياتيه دولتين محالي عقد وحللي أولان اتحاد وترقي جمعيتنين مركزي عموميسينين اتخاذ ايله ديغي مقرراتي جنايتكارلرينه اشتراك وبالخاصة تهجير وتقتيل وغصب أموال ايله ادخاري سروت جوروملريني ارتكابه جرأت أولونموش ومايس 14، 1331 (1915) تاريخلي قانوني موقت موجبينجه اجرا ايديلن تهجير كيفياتي منافيه شخصيه وسيله اتخاذ ايديله ره ك مذكور مركزي أوموميين شبكه بي تشكيلاتلري دائره سينده كروهه باغيه قاله واسيطه سي ايله بالخاصة أرمنيلرين تقتيل وامحاسي وأموال وأشيالرينين نهب ويغماسي خصوصنده، مار أولبايان كاتب ومرخه صي مسوللرين باقيله رينجه تسهيلاتي لازيمه يه توصول وتعدي وبيل فعيل أموالي متروكه يده ايصالي دستي تعدي ايديلميش أولدوغي ظاهير ونومه ين أولمش..».

لأن أحد أعضاء المركز العمومي المذكور ورئيس التشكيلات الخاصة بهاء الدين شاكر بك، كان قد أرسل البرقية التالية من أرضروم إلى أمين الفرع في خربوط الهارب ناظم بك[80]:

«يمحى الأرمن الذين رحلتموهم، لقد أبرق بهذا الخصوص».

كذلك ثبتت للمحكمة العسكرية الحربية أثناء المحاكمات وقوع جرائم الإبادة في قضاء بوغازليان بلواء يوزغات، وثبت لها بالتحقيق أن الأمين المسؤول في أنقرة نجاتي بك هو الذي عزل المتصرف السابق في يوزغات جمال بك وعين كمال قائم مقام بوغازليان، الذي شنق فيما بعد، نائباً لحاكم يوزغات، وكما يتّضح من التفاصيل، وعلى الرغم من أن الأرمن في قسطموني كانوا يشكلون أقلية بالنسبة لمجموع السكان فيها، وعلى الرغم من نظافة يده من كل قوانين الترحيل، فإن والي ولاية قسطموني كان قد قال:

«أنا لا أصبغ يديّ بالدم»، لذلك راح حسن فهمي أمين فرع قسطموني

المسؤول يحاول بكل الوسائل وبالمراسلات وبالطلبات وبالمقابلات إلى عزله من وظيفته، ونجح أخيراً في تنفيذ غرضه.

كان قد نجح في تنفيذ جريمة الترحيل في أنقرة التي تقطع القلوب وانتهى منها. كذلك فعل عاطف بك وللأسباب نفسها وحل أرمن بولو، كما صرّح أمين بولو المسؤول الدكتور مدحت بك بقوله: «نحن لا نريد الأرمن»، وأجرى مقابلات بهذا الخصوص ووضع كل ثقله حتى نجح في تنفيذ جريمة تهجير الأرمن، فلما اعترض نائب متصرف بولو علي علمي بك، ذهب مدحت بك إلى استانبول، واستصدر قراراً بعزله. وبمثل هذه الأشكال والأحوال ومع مخالفة روح القانون، وصلت يده إلى كل مكان وفعل أشنع الأفعال وتسبّب بها، تماماً مثلما هو مسجل.

إن أحداث التقتيل لها علاقة بالتشكيلات الخاصة التي تشكّلت من المركز العمومي للاتحاد والترقي، ولقد حضر ممثلو هذا المركز وسهّلوا عملية هذه الجرائم. وتوجد بهذا الخصوص وثائق خطية ثابتة وشواهد مفسرة، لذا فإن الاتهام لا يشمل كل المتهمين بارتكاب الجرائم المذكورة أعلاه، وسنوضح درجة المشاركة في الجرائم ومدى مسؤولية كل واحد على حدة.

من هؤلاء المتّهمين أمين فرع قسطموني المسؤول حسن فهمي أفندي. يقول أحد الشهود الذين استمع إليهم والي قسطموني السابق رشيد باشا في شهادته: «حسن فهمي أفندي إنسان شرير، فلقد تابع تحريضاته بقوله: إن والينا مدافع عن الأرمن، والأصح هو «والي الكفار»، ولم يكتف بهذا القول، بل أقام الدنيا وأقعدها بالاضطرابات، كما تدخّل في شؤون الأمور الحكومية بأبشع الأشكال، وكان مصدر ازعاج مستمر للوالي. فطرد من دار الحكومة، لكن جرأته تضاعفت ووصلت إلى درجة إرسال برقيات سريّة وتقارير إلى وزارة الداخلية.

شاهد آخر، هو البنباشي المحال على المعاش اسماعيل حقي بك، يقول: «إن حسن فهمي قد استحوذ على القيّم من الأملاك (الأرمنية) المتروكة».

وشاهد أيضاً، هو المرحوم الماريشال آصف باشا زاده جمال بك، شهد بأنه ظهر في بيت حسن فهمي، وكذلك أثناء الحريق الذي شبّ في النادي، أملاك التجار الأرمن، وهذا دليل واضح على استغلاله الجشع.

حسن فهمي المذكور، هو رفيق الوالي عاطف بك[81] وهو شريكه في التفكير. يقول عنه الشاهد وحيد أفندي: «لقد لعب فهمي في أحداث التهجير أحقر دور، لقد وضع نفوذه بكل ثقله واستحوذ على الشيء الكثير من الأملاك الأرمنية المتروكة».

ويقول قائد الكتيبة التاسعة المتقاعد الذي يعمل الآن في الخدمة الفعلية، في مذكراته الخطية: «بناءً على تصريحات الوالي رشيد باشا، فإن حسن فهمي أفندي كان يتدخّل في شؤون الإدارة الحكومية حتى أنه في عهد الوالي عاطف بك استقطب واستفرد بكل الأعمال الحكومية».

وهناك البنباشي مصطفى شرف، الذي كان في قسطموني سابقاً وهو حالياً قائد للدرك في سيليفكه (ولاية أضنة) يشهد على أن قائد الدرك في أيام ترحيل الأرمن عزت بك المتوفي حالياً قد صرّح له: «بأن نتيجة هذا الترحيل وخيمة جداً»، ولهذا السبب بالذات توتّرت العلاقات بينه وبين الوالي عاطف.

شاهدان آخران، قالا إن حسن فهمي قال عن عزت بك أنه «بسبب موقفه المعرقل لتهجير الأرمن، سيكون موضع لعنة الأجيال القادمة في التاريخ التركي». وأن «لحسن فهمي أفندي دور خطير في التخطيط لحملة التهجير وقيادتها».

شاهدان آخران، هما الأفنديان جودت وسليم وغيرهما، شهدوا بأن حسن فهمي أفندي وبسبب وجوده عضواً في لجنة تصفية أملاك الأرمن المتروكة كان يدخل إلى الحوانيت الملأى بهذه الأملاك وينتقي منها ما هو ثمين ويوعز إلى رجاله بنقلها بالأكياس والسلال، ثم يفتح الحانوت ويبدأ ببيع ما تبقى بالمزاد. وكان حسن فهمي في ذلك الحين أكبر نفوذاً من الوالي وما كان أحد قادراً على الوقوف في وجهه. . .

ما جاء في النص الأصلي كلمة كلمة:

«حسن أفندي فهمينين تهجيرين ترتيبات واداراسينده عامليه مؤسسير أولا نلاردان، بولوند يغيني وييني شاهيد لردن جودت وسليم أفنديلر إيله سايره نين، حسن فهمي أفندينين أموالي متروكه قوميسيونونا داخيل أولارق مذكور قوميسيون آعضاسي ايله، مقايضيي علنيه دن مقدم، متروك دكانلارا كيريب، كنديسينه لازيم أولان أشيايي جوال وكوفه إيله وكندي أضمي وسيله سي إيله كوتورد وكتن صونره، دكانين كابانكلاريني كوشاد ومزايدة مباشرت ايديلد يغيني، وحسن فهمي أفندي، أوزامان فوقنده صاحيبين نوفوذ أولد وغو أوجون، وحركه تينه ممانعة ايتمك متصور أولماديغي، بيان وأخيار ايله ميش».

وقد أرسل كل من توفيق أفندي وهو من أشراف قسطموني، ووسيم بك وهو أمين السر الرئيس لمجلس إدارة الولاية، ومحمد أفندي وهو معلم مدرسة، والمحامي عزت أفندي بعد القسم شهادات خطية وبعد الاستماع إلى جلال بك القائم مقام أجمعوا كلهم وأكّدوا إجرام فهمي أفندي وأعماله الشريرة، وما جرّ على الناس من المآسي.

أما الدكتور مدحت بك الأمين المسؤول في بولو وبروصة، فقد أعلن للناس كي لا يحرم المرضى الأرمن من عذاب الترحيل قائلاً: «لا نريد الأرمن» وراح يخطب بهذا الخصوص.

وقد اقيل علي علمي من منصبه كنائب المتصرفية بسبب موقفه المعارض لتهجير الأرمن.

وذكرت شهادة بتذكرة رسمية من متصرفية بولو تقول إنه (أي الدكتور مدحت) ذهب إلى دوزجه لترحيل الأرمن، فأشرف على الترحيل، وسهّل أثناء ذلك تنفيذ الكثير من الجرائم.

وحين كان الدكتور مدحت في بروصة، عمد إلى معاملة وجهاء المدينة بالتهديد والإرهاب، وكان له تأثير على عمليات انتخاب النواب فيها. وبغية شراء

ناد للاتحاد والترقي جمع أموالاً بالقوة في كيمليك، وصلت على أثر هذه التصرفات احتجاجات رسمية من المدن مضامينها معروفة.

* * *

يتّضح من التحقيقات التي أجريت مع مفتش حزب الاتحاد والترقي في إدرنة عبد الغني بك، ومن شهادات الولاية الخطية المرافقة لأوراقها بتاريخ 27 و 31 تموز 1917 (1335)، انه في ابان الانتخابات النيابية في كرك كيليسة وفي دميركوي جرى ضغط على الحكومة من قبله، وكان لنفوذه تأثير كبير على سير الانتخابات.

وكان عبد الغني بك، إضافة إلى وظيفته كمفتش، ذا نفوذ يعادل الحاكم العام في الولاية، يمارسه تحت ستار المدافعة الملية، مستغلاً هذا النفوذ لمنفعته الشخصية فجمع الأموال بالقوة بعد أن مارس ضغطاً شديداً على الشعب.

تبيّن سجّلات التحقيق التي أجراها قاضي التحقيق في إدرنة إضافة إلى شهادات هوانيس التونيان، اليكسان صرّافيان، هايك كوركجيان وليون ميراكجيان (ميراميتجيان) وغيرهم أن: «عبد الغني بك[82] أوعز بقتل وإبادة الكثير من الأرمن وإضافة عن هذه الجرائم كانت له مواقف إرهابية أثناء التهجير وجاب مع الخارجين على القانون المسلّحين وأمر باغتصاب أموال المهجّرين الأرمن من مخافر الشرطة ومراكزها، حتى إنه بالنسبة للأخوة قزازيان بادل السلع الموجود في مستودعهم والتي تعادل قيمتها 100.000 ليرة ذهبية (500.000 دولار) بألف ليرة فقط لأجيره خير الله.

وفي منطقة إدرنة أيضاً تحول إلى أصحابه أملاك الأرمن المتروكة بأرخص، بل بأبخس الأسعار.

في النص التركي الأصلي:

«عبد الغني بيكين بير خايلي أرمنينين، محو وتلفلري إيله، نتيجه لنن تهجيرده عاميلة مؤسسير أولندوغونو وتهجير اسناسنده قابا - قوشاقلي مسلح جتلر ايله

كزدييني وأرمنيلرين بوليس وقار اقولخانه سندن سوقلري هينيامنده، مومايليهين أمري ايله بارالارينن آلينديغي وقازازيان بيرادرلرين يوزبين ليراليق (100.000) قزمير ومانيفاتورا ماغازاسيني كندي أوشاغي خير اللهه يين ليرا مقابيليلنده وديكر منسوبلرينه بك دون فيآت له أموالي متروكه ويرميش...».

أثناء التحقيق مع المذكور عبد الغني بك، قال في تصريح خطي:

«أنه راجع الوالي وأعفاهم من التهجير (بعض الأرمن) وخصّ بذلك بعض المعروفين من الأرمن وهما الأفنديان أويديسيان وأليكسانيان اللذان أنقذهما من القتل، وجعلهما شريكين له في التجارة وجمع مالاً وانه فعل ذلك بدافع الإنسانية والمحبة. وهذا يعني أنه كان صاحب نفوذ، وأنه منح المرحّلين في أمكنة مختلفة شيئاً أو قليلاً من الوقت. ومع ذلك أوعز في إدرنة بالبحث عن كل المرحّلين وفتّش مساكنهم وأماكنهم وسرق نقودهم وجواهرهم وأمر بسلب أشيائهم الثمينة وحرمهم حتى من نقود المعيشة، ثم ومن دون إعطائهم وقتاً كافياً أمر بإخراجهم وساقهم من إدرنة إلى جبل تكفور داغ[83] (رودوستو)، وأضاف عبد الغني بك في أثناء المحاكمة إلى أنهم قاموا بأعمال انتقامية في وقت الهجوم على إدرنة...

ومع أن عبد الغني بك المذكور قال، كما هو مسجل، إنه أخرج قافلة واحدة فقط من إدرنة في ليلة واحدة، لكن عند استجوابه عن ولاية إدرنة قال: «إن ثلاث قوافل من المرحّلين الأرمن غادروا المدينة، وإن قسماً منهم أرسل إلى دير الزور»، وهذا التصريح يناقض قوله السابق.

في النص الأصلي التركي:

«موما إليه عبد الغني بيكن بيروجهي محرر إدرنة دن اجرا قيلينان تهجيرين بيركيجه ظرفنده يالينيز بير قافيله نن نقلنداان ايباره ت أولدوغونو، بيان ايله ديكي هالده، إديرنة ولا يتنين اشعاري جوابيسينده أوج (3) قافيله له ره تهجير ايديلنلرده بيرقسميني دير زورا قادر سوق أولدوقله ريني بيان أولونمه سي سرعتي ايله، بوبابده كي افاده سي داخي تكذيب أولونمش».

القصد هو تجهيز أثاثات نادي الاتحاد وبناء مقرات لأندية الاتحاد والترقي، ولكنّه ادّعى أن الغاية هي بناء أبنية من مثل ميتم أو غيره من المرافق الحيوية العامة وراح يستملك البيوت بأسعار رخيصة جداً يدفعها من صندوق الاتحاد، فلما استملك بيت مختوم هانم قدّر هو قيمته، ولم يرض أحمد أفندي صهر نوري بك عن هذه القيمة، فرفع الأمر إلى وزارة الداخلية.

وتجاه هذا الاعتراض قال عبد الغني بك واعترف بأنه «لا يوجد في إدرنة غير عبد الغني واحد، ولا يوجد عبد الغني غيره تستطيعون مراجعته، لقد قدّرت قيمة البيت بـ 300 ليرة ذهبية ولا أدفع فيه ليرة واحدة زيادة».

وقد سحب من جنود الجيش الموضوع تحت الاستنفار، الكثيرين لأعمال بناء نادي الاتحاد في حين لم يكن ذلك من الأمور المستعجلة، ولم يحصل أيضاً على أمر من وزارة الحربية.

ويتّضح من الجواب الذي جاء من وزارة الحربية أن عبد الغني بك المذكور، أظهر في أعمال الحكومة ومشاريعها وتنفيذها قوة وقدرة تفوق القانون. وتؤكّد هذه الحادثة الشهادات المسموعة والأدلة والثبوتيات العديدة.

وأخيراً... فإن المتهمين الأفندية والبيكوات: حسن فهمي، الدكتور مدحت، عبد الغني، عوني، الدكتور بسيم، زهدي، حسن صلاح الدين، جمال[84]، منير، جودت وعبد القادر، في نقاط اتهامهم، قد ارتكبوا جريمة تغيير شكل الحكومة، وأوقعوا الاضطراب وعكروا أمن البلاد، وأعطوا لنفسهم الجرأة على الاقدام على فعل هذه الأفعال.

ولعدم كفاية الأدلة على الآخرين غير حسن فهمي، مدحت وعبد الغني على أعمال التقتيل واغتصاب الأموال، طلب اخلاء سبيلهم. أما حسن فهمي، الدكتور مدحت وعبد الغني، فكما ذكر أعلاه فقد اشتركوا في أعمال المركز العمومي المخالفة للقانون واشتركوا معه في التقتيل والقتل الجماعي والنهب، وجرائم أخرى بحجة التهجير، أولاً لأنهم ساعدوا على

تلك الجرائم وسهّلوها، ثم وبمعرفتهم أوصلوها إلى نقطة النهاية وعاونوا المجرم الرئيس، لذا تقرر اعتبارهم مذنبين.

لكنه بداعي المرض اختبأ في مصح كوموش صويو.

في النص التركي الأصلي:

«موما ايليهمدن حسن فهمي أفندي ودوكتور مدحت وعبد الغني بيلرين بلعادة تفصيل أولوند وغو أوزه ره مركزي أومومينين مخاليفة قانون حركتينه عاميل ومرويج وتهجير ضولا ييسيله ايذاء وارتيكاب أولونان تقتيل ونهبه أموال جرائمنده، ابتدائين اعدادده - تسهيل وانتيهايه اكماله سبب أولان أفعالده فاعيلي أصيليله ره ييله ره ك معاونته بولونمان صورتي ايله فه ره ن ذي مدخل أولمق أوزه ره مجريميتلرينه».

أما عوني بك فقد عمد بحضور القوميسير إلى جلب الحاجي حسن، اسماعيل ومحمد القروي (من صاروخان) وضربهم، وزجّهم في السجن خلافاً للقانون، وفرض عليهم مبالغ فوق طاقاتهم.

وبهذه المناسبة استمع فوراً إلى شهادات شهود، وإلى تصريحات بعض المتضررين بعد أداء القسم القانوني، واعترف هؤلاء بأنهم أعضاء في هذه اللجنة وأنهم ارتكبوا تلك المخالفات القانونية أمام أعين موظفي الدولة الرسميين، وهذا يبيّن مدى قوة ونفوذ هؤلاء المجرمين، مما جعلهم يمارسون الضرب والاهانة والسجن خلافاً للقانون، وقد أدينوا بالاجماع.

أما ما يتعلق بحادثة استيلاء بسيم زهدي بك على سجادات رافائيل شيرينيان، فقد ثبت ذلك باعترافه، وقد كان لهذا الاغتصاب صفة تجارية ذكر فيها موضوع ردها إلى صاحبها على أوراق التحقيق صفحة 134 و 126 بموجب طلب خطي مؤرخ في 9 تشرين الثاني عام 1919.

بعد دراسة هذه القضية، وبعد الأخذ بعين الاعتبار نهاية المحاكمة قُبلَ رأي النيابة العامة.

استمع إلى شهود الدفاع في هذه القضية، وتبيّن أنه يجب أن يصدر القرار عن محكمة لها صلاحيات تجارية، لأن القضية تحمل صفة تجارية وبسبب حدوثها قبل الترحيل.

وتقرر بالاجماع الافراج عن الأفندية والبكوات بسيم زهدي وجمال منير وعبد القادر إذا لم يكونوا مسجونين من أجل قضية أخرى.

اتهم جودت بك بسبب الترحيل الذي جرى في بويوك ده ره، وجرت التحقيقات اللازمة بحقه، بالإضافة لذلك تقرّر فتح تحقيق بسبب سجنه دون ضرورة، وإذا لم يكن معتقلاً وجب الإفراج عنه... (ثمة سطر ناقص).

كان اسماعيل حقي بك رئيساً لشعبة التموين العسكرية، وقام بالاشتراك مع وزير التموين السابق عضو المركز العمومي كمال بك، ببعض الأعمال الإجرامية حسب ما ذكر في تقرير النيابة العامة، ولكن لم تجر أية محاكمة بهذا الخصوص، ويمكن للمحامي العام اصدار أمر بإجراء التحقيق في هذه القضية، ولا يعني هذا حبسهما، لذلك تقرر بالاجماع أيضاً إخلاء سبيلهما.

ولنأت إلى خير الدين بك وآكاه بك، فنرى أنه بحسب التسجيلات التي تتهمهما بأعمال المتاجرة، والتلاعب بالسجلات واضطراب الحسابات، وهي أمور تجهل المحكمة حول ماذا تدور ولا تستطيع تأكيده، وبناءً على رأي خبير حقوقي من وزارة المالية، وجد أن هذه النقطة تعني تلاعب موظف، ولا بد من صدور قرار بها من محكمة الموظفين حسب قراراتها وقانونها الخاص، وطلب ذلك فعلاً بالأمر المؤرخ في 30 آب 1919، لكن حسب شهادة فيرجينيك فإن قضية تلاعب خير الدين بك وآكاه بك ثابتة عليهما بالتضامن، ورفض استرحام إخلاء سبيلهما.

والأفنديان خير الدين وكوستي معاً - وبناءً على طلب وزارة التجارة، على أن تكون العملية سائرة حسب القانون - فرز أوراق القضية من هذه

الدعوى وتسليمها إلى النيابة العامة، فقد تقررت هذه النقطة أيضاً بالإجماع.

بعد الإنتهاء من إقرار القرارات جاء الدور للمشاورات حول قسم العقوبات، وحكم على حسن فهمي ومدحت بك بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة اعتباراً من يوم اعتقالهما حسب أحكام المادة 170 والفقرة الثانية من المادة 15 من قانون العقوبات.

أما ما يتعلق بغني بك[85] .... ومشاكله (هناك سطران ناقصان).

... تأجيل إلى ما بعد عملية الترحيل في إدرنة، وبخصوص عوني بك أيضاً، طبقت أحكام المادة 203 من قانون العقوبات الامبراطوري وحكم عليه بالسجن 9 أشهر اعتباراً من يوم توقيفه في 17 شباط 1919 (1335) وبحساب المدة التي قضاها في السجن يكون قد أكمل مدة حكمه وتقرر بالإجماع إخلاء سبيله، غيابياً بحق آكاه بك وحضورياً بحق الباقين.

8 كانون الثاني 1920 (1336) 16 رجب الآخر 1338.

التوقيع

الجنرال أركان حرب المير لواء

مصطفى كريمي

بشرط قيد الأسباب في السجلات. نحن ضد القرار الصادر بحق زهدي بك.

التوقيع	**التوقيع**
الرئيس الجنرال أركان حرب	**العضو الجنرال أركان حرب**
المير لواء اسماعيل حقي	**المير لواء أسعد**

نحن ضد هذا القرار الصادر، للأسباب التالية أولاً: شكل المحاكمة وطريقة التنفيذ، ثانياً: نوع المسؤولية وتحديد مضمونها وتعريفها وتفسيرها

ثالثاً: نحن نعارض كل ما يتعلق بالجرائم المنسوبة إلى المتهمين حسن فهمي، مدحت، غني بك وعوني. يجب أن تسجل أسباب معارضتنا في سجل التفسيرات.

الأعضاء

الجنرال أركان حرب

احسان

قائد كتيبة الخيالة شاكر[86]

كذلك ورد في سجل المحاكمة أن «عبد الغني بك كان عضواً في الاتحاد قبل إعلان الدستور، وكان المفتش في إدرنة، واستمر في هذا العمل إلى أن حلّ الاتحاد. بعد إعلان الدستور مباشرة، بدأ بحكم استبدادي فردي في الحرب. وهذا لا يمكن أن يكون من فعل حزب سياسي. وبدأ يتدخل في كل أمور الحكومة، ومارس نفوذاً جبّاراً في حل مشاكل الدولة في مقر المركز العمومي، وحسب القرارات التي أصدرها، بقانون خاص به، فأباد قوافل المرحّلين الأرمن في أماكن مختلفة، ناهباً ومغتصباً أموالهم وممتلكاتهم ومهدّماً بيوتهم ومنشآتهم. يقول في النص التركي.. كلمة.. كلمة... «محللي آخه ره نقيل ايديلن قافيله لرين امحا، وأشيا وأمواللاريني نهب وغاره ت»، ونظّم فرقاً من الخارجين على القانون لهذه الغاية، وكان شريكاً في الجرائم وعمد إلى الإرهاب بحجة حالة الحرب، ليكدّس الأموال، وأعطى العمليات الصفة الرسمية، وسخّر الوظيفة وقلب شكل الحكم المقرّر حسب قانون الدولة العثمانية ودستورها، وأمّن الوسيلة والعدة للمتطوعين واستخدم الموظفين لتنفيذها، وضرب عرض الحائط بالقوانين والدستور العثماني وجلب لحزب الاتحاد والترقي قوة سريّة، وزّعها في الولايات ووضعها لخدمة مخططاته، التي نفّذها عن طريق ممثلي وأمناء الحزب المسؤولين، وقد خطط لهذه الأعمال المسؤولون الأصليون (فاعل أصلي)، لذا فهم مذنبون لإرتكابهم هذه الأعمال.

نشر الصحفي السياسي الألماني فون تيتسكا بتاريخ 17/ 30 أيلول 1915 أنه «زار وزارة الداخلية، وبغياب طلعت اجتمع إلى أحد مديري الشؤون الداخلية وهو حسن فهمي بحجّة مناقشة أمر الطرد المفاجىء لهاكوب أفندي حمامجيان من وظيفته والذي خدم بأمان مدة 25 سنة، وكان جواب فهمي هو «إننا لا نريد الأرمن في وظائف الدولة، ولا في الأمكنة الأخرى»، ويدّعي فهمي أن طلعت قال له: «الأرمن شعب منتقم، فلا تتركوا واحداً منهم يأخذ بثأره (منا)».

يقول فون تيتسكا: «لا يعرف الجنرالات الأتراك إصدار الأوامر، الألمان هم الذين حاولوا إحلال الأمن والنظام في الجيش، كان الانكليز يستعدون شهوراً طويلة لاحتلال البصرة، والأتراك عن ذلك غافلون، فشل الهجوم على السويس، كما خسر أنور المعركة على الجبهة القوقازية، ولو لم يقد الألمان معركة الدردنيل، لخسر الأتراك هناك أيضاً، لا يحسن التركي غير نهب وقتل الشعوب المستضعفة غير المسلّحة، وهكذا رحل الأتراك من إدرنة وبورصة وأنقرة ويالوفا وقسطموني وأبادوا ما يزيد عن 250.000 من الأرمن الأبرياء دون مبرر والذين لم تكن لهم أية صلة بجبهات الحروب».

شواهد هامة على الإبادة
وثائق وأحكام

كان من المفروض أن يمثل أمام المحكمة الحربية التركية في استانبول 19 متهماً بتاريخ 27 نيسان 1919، 7 منهم هاربون و 12 حاضرون.

أسماء الهاربين: طلعت باشا، أنور، جمال، الدكتور ناظم، الدكتور بهاء الدين وعزيز.

أسماء الحاضرين: سعيد حليم باشا، خليل، أحمد نسيمي، ابراهيم، كوتشوك طلعت (طلعت الصغير)، رضا، مدحت شكري، ضياء كوك ألب، قره كمال، أحمد شكري، جواد، عاطف.

وكان للدفاع عن المتهمين الحاضرين الـ 12، 16 محامياً، هم: جلال الدين عارف، خليل أسعد، كاظم تحسين، مخلص، سعد الدين فريد، ماهر، يوسف كمال، قدري، سعد الدين، أمين عادل، حسن خيري، حيدر رفعت واسماعيل توفيق.

أثناء المحاكمة بتاريخ 3 حزيران 1919، أخرج 8 من المتّهمين من السجن وأرسلوا إلى مالطة. أسماء هؤلاء التسعة: سعيد حليم باشا، خيري، خليل، أحمد نسيمي، عباس حليم، علي منيف، شكري وقره كمال، ولقد حفظت أوراق قضايا هؤلاء الثمانية أيضاً.

بقي أمام المحكمة الحربية 5 أشخاص.

في يوم إصدار الحكم بالموت في 5 تموز 1919 لم تذكر في سجلات المحاكمة غير أربعة أسماء من الهاربين والمرسلين إلى أمكنة أخرى[87].

في محاكمة 27 نيسان 1919 أجاب المتّهمون المجرمون عن أسئلة رئيس المحكمة الحربية عن حياتهم بما يلي:

نوجزها مما اقتطفناه من تسجيل المحاكمات المنشورة في جريدة «تقويم وقائع»، العدد رقم 3374.

سعيد حليم باشا: اسم الأب سعيد حليم، العمر 56 سنة، مكان الولادة القاهرة، محل الإقامة يني كوي، التعليم عالي، متزوج، لم يحكم من قبل.

خليل بك: اسم الأب صالح، العمر 44 سنة، مكان الولادة قصبة ميلاس، محل الاقامة نشان طاش، التعليم عالي، العمل رئيس مجلس النواب، متزوج.

أحمد نسيمي: اسم الأب ابراهيم، العمر 43 سنة، محل الإقامة جغال أوغلو جادة محمودية، مكان الولادة حانيا (كريت)، التعليم عالي، العمل وزير الخارجية، لم يحكم من قبل.

عاطف: اسم الأب ....، العمر 37 سنة، مكان الولادة جنق قلعة، محل الاقامة قاضي كوي، التعليم عالي، العمل نائب أنقرة، لم يحكم سابقاً.

ابراهيم: اسم الأب محمد صائب، العمر 58 سنة، مكان الولادة استانبول، محل الإقامة باشا بغجه اينجير كوي، التعليم عالي، العمل عضو مجلس الشيوخ ورئيس مجلس الشورى[88].

كوتشوك طلعت: اسم الأب طاهر، العمر 38 سنة، محل الإقامة بيشيكطاش، التعليم عالي، العمل عضو المركز العمومي للاتحاد، لم يحكم من قبل.

رضا: لم يجب مدّعياً أن هويته وحياته مدونة في سجلات محاكمة طرابزون.

مدحت شكري: اسم الأب محمد شكري، العمر 45 سنة، مكان الولادة سلانيك، محل الإقامة عثمانية، العمل نائب بوردور، لم يحكم من قبل[89].

جواد بك: اسم الأب مصطفى، العمر 47 سنة، مكان الولادة قازانليق (بلغاريا) محل الإقامة نواحي بيازيد، خريج كلية المدفعية، العمل قائد الشرطة العسكرية، لم يحكم من قبل.

ضياء كوك ألب: اسم الأب توفيق، العمر 43 سنة، مكان الولادة ديار بكر، محل الإقامة جغال أوغلو، التعليم مدرسة خاصة، العمل مدرّس في الجامعة، حكم من قبل لأمور سياسيّة في طاش قشله.

كمال (قره): اسم الأب عارف، مكان الولادة استانبول، محل الإقامة نور عثمانية، التعليم خاص، لم يحكم من قبل، العمل وزير التموين.

أحمد شكري: اسم الأب حسين، مكان الولادة قسطموني، العمر 43 سنة، محل الإقامة شيشلي، العمل وزير المعارف، لم يحكم من قبل.

حسبما صرّح المتهمون القتلة، فإن أكثرهم تلقّوا «تعليماً عالياً» ولكنهم ظهروا أكثر وحشية من الوحوش في الفتك بالأرمن.

محاكمة الكتّاب المسؤولين والمرخّصين المسؤولين الذين شاركوا موظفي إدارة المناطق والوزراء السفاحين المجرمين لأعمال الإبادة التي نفّذوها ضد الأرمن[90].

لندع الآن هويات هؤلاء جانباً التي سجّلت أثناء المحاكمة، ولنقدم نص الاتهام: كانت المحكمة الحربية قد دعيت إلى الانعقاد بموجب الأمر الملكي المؤرخ في 7 آذار 1919 (1335).

سجل المحاكمات (ديواني حربي عرفي محاكمات جريده سي) «تقويم وقائع»، (الجريدة الحكومية الرسمية)، رقم 3586 في 21 حزيران 1919 (1335).

رئيس المحكمة الفريق مصطفى ناظم باشا، الأعضاء الميرلواء زكي باشا، الميرلواء مصطفى باشا، الميرلواء علي ناظم باشا، والميرألاي رجب فريد بك، ومن معاوني النيابة العامة فريدون بك.

المحاكمة آ- السبت 21 حزيران 1919 (1335).

بعد استجواب المتّهمين حول هوياتهم يأمر الرئيس كاتب الضبط بتلاوة

مذكرة القرارات:

ترجمة النص التركي الحرفية:

«بسبب تعكير أمن البلاد تم في أوقات مختلفة اعتقال المذنبين وهم:

- الأمين المسؤول لحزب الاتحاد والترقي في مانيسا، عوني بك.
- أمين حزب التجدد[91] في بيوغلو (استانبول، بيرا) حسن صلاح الدين بك.
- نائب أنقرة السابق حلمي بك.
- الأمين المسؤول في بولو، مدحت بك.
- الأمين المسؤول في أسكي شهير، بسيم زهدي بك.
- أمين الاتحاد والترقي المسؤول في حلب، جمال بك[92].
- نائب قره هيصار السابق آغا أوغلو أحمد.
- الأمين المسؤول في بورصة مدحت بك (وهو من القيصرية).
- نائب قائد كتيبة الخيّالة المتقاعد ممتاز بك[93].
- نائب سينوب السابق حسن فهمي بك.
- نائب صاروخان السابق وعضو حزب «التجدّد»، صبري بك.
- رئيس جمعية المدافعة الملية ونائب أمين الاتحاد والترقي المسؤول في ميركون (إميركيان) جودت بك.
- نائب استانبول السابق صلاح الدين جيمنوز بك.
- نائب أرضروم السابق ومدير «ميللي آجانس» (الوكالة الوطنية) حسين طوسون بك.
- وكيل بنك بيريبه في استانبول والأمين المسؤول للاتحاد والترقي في سلانيك إحسان نامق بك.
- الأمين المسؤول في بورصه علي رضا بك.

- نائب الأمين المسؤول للاتحاد والترقي في قونية عبد القادر بك.
- والي قونية السابق سميح رفعت.
- مدير شرطة قونية السابق سعد الدين بك.
- ممثّل الاتحاد والترقي السابق في قونية مدير شؤون الحمّالين فريد بك.
- مدير ناحية جيهان بيلي التابعة لأقشهير فهمي بك.
- رئيس بلدية أقشهير مفتي زادة كامل بك.
- معاون قائد شرطة أقشهير الذي ما زال مسجوناً في سجن اسبارطه حسن بصري بك.
- ممثّل الاتحاد والترقي في أضه بازار حامد بك.
- رئيس الخارجين على القانون في مناطق حلب وصاحب المكتبة حسين نجاتي بك.
- ممثّل الاتحاد والترقي في سيواس غني بك.
- ممثّلا الاتحاد والترقي في بولوادين مفتي محمد علي وحاجي عطار قره غازي حسن حسين بك.
- ممثّل الاتحاد والترقي في إدرنة عبد الغني بك[94].
- أبو الوزير السابق أنور أفندي (باشا) حاجي أحمد باشا.

القرار المتعلّق بالمذكورين أعلاه يحمل تاريخ 10 حزيران 1919، ولإكمال بعض أقسام هذا القرار، طلبت رئاسة المحكمة العليا، مع النيابة العامة، تنظيم تقرير اتهام وتسليمه مع وثائق الاتهام بالتفصيل إلى المحكمة.

وكنتيجة للتحقيقات الاستكمالية، إتضح أن أحد المتهمين وهو عوني بك، قد عمد إلى تهديد وضرب اسماعيل والجركسي محمد والحاجي حسني زمناً طويلاً لشراء أوراق هامة، وفوق هذا كان في مركز الأمين المسؤول اعتباراً من تموز 1914 (1330)، كما شارك في مؤتمرات الاتحاد في

الأعوام 1916، 1917 و 1918، (1333، و 1334).

أما الأمين المسؤول في حلب جمال بك، فقد انتسب للاتحاد بعد إعلان الدستور وشغل منصب الأمين المسؤول في قونية وحلب.

كذلك شغل حسن صلاح الدين بك منذ العام 1913 منصب الأمين المسؤول لفرع الاتحاد في استانبول .

وكذلك ناب جودت بك زمناً طويلاً عن الأمين المسؤول في ميركون فريد بك في أثناء غيابه.

وأدار بسيم زهدي بك في العام 1914 (1330) أعمال الأمين المسؤول في أفيون قره هيصار وبعد ثلاث سنوات في أسكي شهير.

أما مدحت بك، فلقد أدار بعد حرب البلقان أعمال الأمانة المسؤولة في بولو ثم عيّن بدلاً عن ابراهيم بك الأمين المسؤول في بروصة وتلى نسيم بك.

وكان عبد الغني بك عضواً في هذه الجمعية (الاتحاد) قبل إعلان الدستور ثم منصب مفتش للاتحاد في إدرنة حتى تاريخ حلّها[95]، واستمر في هذا المنصب حتى ذلك التاريخ.

بعد إعلان الدستور، وبغية التفرّد في الحكم حصلوا على إدارة الدولة ونقلوا رئاسة الوزارة إليهم وقلّبوا الحكم، وراحوا في ظل أوضاع حزب سياسي يتولون زمام الحكم، وهيمنوا على أرفع مناصب الدولة بالشكل المعروف، وتدخّلوا بعد ذلك في كل أعمال وشؤون الدولة بكاملها ووضعوها تحت نفوذهم وجعلوا المركز العمومي مكاناً لحل مشاكل الدولة الهامة ومهامها التي صارت تسير حسب القرارات الصادرة من هذا المركز، ومنها تدبيج قرار خاص يقضي بترحيل الأرمن وإبادتهم والقضاء على قوافلهم والاستيلاء على أموالهم، وجهّزوا في سبيل ذلك فرقاً من الخارجين على القانون الجناة المجرمين، ودرّبوهم وساعدوهم وشاركوهم في إجرامهم.

في النص الأصلي:

«مركزى عمومينين اتخاذ ايله ديغي قرارا تبعان تنظيم ايديلن قانوني

مخصوصه تسويقن محله آخره نقل ايديلنلرين ايمحا وأشيا وأمواللارينين نهب وغارت ايديلمه سي زماننده ترتيب وكوروهه باقيه نين أرمه تشكيل وترتيباتندن مدخلدار أولا نلار».

وفي أوقات الحرب المضطربة تسلطوا على أموال الشعب الذي هو في أشد الحاجة إليها واستخلصوها منه بأبشع السبل والتعذيب وكان همهم الإثراء وتكديس الأموال، وأعطوا لأعمالهم صفة قانونية، واختاروا لذلك العملاء والمنفذين، وبذلك تغير وجه الدستور العثماني وزوروا القرارات الصادرة بموجبه وجعلوها مسايرة لأطماعهم الشريرة، وأحدثوا قوة خفية، تولاها أركان الاتحاد والترقي، فنشروا عملاء لهم في الولايات يتدعون الوسائل الخبيثة لهذه الغاية وأسبغوا عليهم ألقاب الـ «الممثلين» و «الأمناء المسؤولين» فكانوا أدواتهم في تنفيذ مآربهم داخلياً وخارجياً.

وباختصار فإن تفسير القرار المؤرخ في 10 حزيران 1919 المذكور أعلاه، ولكونهم الفاعلين الأصليين في مشاركاتهم في هذه الجرائم، والذين كانوا قد خطّطوا لأعمالهم تلك منذ البداية، وعملوا من أجل الإعداد والتسهيل لها وأخيراً إكمالها، وفاعلوها مذنبون شركاء، ولقد أقرّوا بذلك أثناء المحاكمة واعترفوا بشكل قاطع وفهم ذلك من الاثباتات التي وردت في الوثائق الخطية.

في النص التركي حرفياً:

«تحقيقاتي استنطاقية صره سينده، واضيحن سوق ايده ن اقرار واعترافلري وأوراقي تحقيقيه منذ ريجاتي كيبي دلائل ايله انلاشيلميش».

وإن أعمالهم تخضع لأحكام المادة 45 والفقرة الأخيرة من المادة 55 من قانون العقوبات حسب تسلسل الجرائم.

ولذلك كان لابدّ والحالة هذه من تقديم هؤلاء المذكورين إلى المحكمة الحربية وبموجب أحكام المادتين 89 و 204 من قانون المحاكمات الجزائية صدر قرار بالسجن المؤبد.

ومن المتهمين الآخرين حامد بك صار اتحادياً بعد إعلان الدستور، وعيّن نائباً

لمفتش إزميد واسماعيل حقي بك لجباية اشتراكات الأعضاء في أضه بازار.

وخدم نجاتي بك في التشكيلات الخاصة وكان مشاركاً في عملية الباب العالي (يشير إلى قتل وزير الحربية ناظم باشا في 10 كانون الثاني عام 1913).

وكان إحسان نامق حتى نيسان 1913 مديراً لمدرسة الاتحاد والترقي في سلانيك، كما كان ممثّلاً للاتحاد في سلانيك، ثم، وبعد ذلك التاريخ صار نائباً لمدير بنك بيرييه، وبموجب النظام الداخلي للبنك لم يقدّم أي خدمة فعلية على الرغم من احتفاظه بعضوية الاتحاد.

كذلك انتخب حلمي بك نائباً لأنقرة عام 1914م (1330هـ) وعمل بالتجارة ولم تتبين خدمته للاتحاد مثل المذكورين أعلاه.

لذا لا يوجد أي مبرر قانوني لتوحيد أوراق وضبوط التحقيق هؤلاء الأشخاص المذكورين وحسب الأسباب التي توضّحت فيما بعد، فقد كان هذا القرار مخالفاً للقانون.

ولقد ثبت أن والي قونية السابق رفعتي سامي، وقائد الشرطة سعد الدين بك، ومدير الزراعة تودوراكي أفندي، ومدير جيهان بيلي فهمي، ورئيس بلدية آقشهير كامل، وبصري الموجود في سجن اسبارطة إضافة إلى أشخاص آخرين اشتركوا في الجرائم الموضوعة، قاموا أثناء الترحيل بجرائم نهب بضائع وممتلكات ونقود المرحّلين وقاموا بأعمال الإغتصاب وإنتهاك الأعراض وكانوا سبباً في مقتل الكثيرين منهم، وبذلك كانوا في صفوف مرتكبي الجريمة المتعمدة التي أقرّها قاضي التحقيق في قونية.

وفريد المذكور الموجود في سجن استانبول العسكري، ممثّل الاتحاد والترقي في ولاية استانبول وباعتباره معتقلاً من قبل فرقة الحلفاء، فقد أرسلت أوراقه أيضاً بعد دمجها لكي لا تترك القضية جانباً، لأن محاكمة هؤلاء ستجري مستقلة.

ومن المتّهمين عبد القادر، المنتمي إلى الاتحاد والترقي، كان في قونيه مديراً للمتحف الوطني ودار المخطوطات وقد انتسب حتى 1915 (1331) للاتحاد كل من مفتي بوادين محمد علي والقصاب حسن وحسين، أما حاجي عطا أفندي

الذي انتمى إلى الاتحاد بعد إعلان الدستور والذي خدم في البحرية وفي فرع الأمن القومي، ولكونه عضواً في الاتحاد سابقاً وقطع علاقته معه ولا علاقة له معه اليوم أيضاً، لذا طلبت النيابة العامة عدم محاكمته هو أيضاً لعدم وجود السبب الموجب، ومع ذلك فإن أوراق هذا المتهم ما زالت تحت التدقيق.

وبعد دمج أوراق الأمناء المسؤولين القضائية أرسلت إلى شعبة المحقق الأول لترسل بعد ذلك وبعد توحيدها إلى المحكمة.

قبل إصدار الحكم بحقهم، وبعد التحقيق من علاقتهم بالاتحاد أو إنفصالهم عنه على ضوء الأحوال الحاضرة، إجراء ترتيبات قانونية، وفصلهم والتأكد أيضاً عن الخارجين من السجن عن طريق الحلفاء.

قرار من تسجيلات محاكمات المحكمة العسكرية

(«تقويم وقائع»، رقم 3571)

26 أيار 1919

بسبب ما إرتكب من مجازر في المركز (استانبول) وفي الأقضية الأخرى والتي نفذت بتخطيط مسبق من قبل التشكيلات الخاصة بقتل الأفراد الأرمن وإحراق أجسادهم، كما حرقت قراهم ونهبت أموالهم وهتكت أعراضهم، وألحقت الأضرار والأذى بهم، واتهم في ارتكاب هذه الجرائم أعضاء وقادة جميعة الاتحاد والترقي. وصدر في 12 نيسان 1919م (1335هـ)، قرار يأمر الهاربين من وجه العدالة كلاً من طلعت باشا، جمال وأنور أفندي ورفاقهم المذكورين في القائمة بالمثول أمام المحكمة الحربية ليحاكموا أمام ذوي الرتب المختلفة من العسكريين، وأثناء المحاكمة تبين أنه بموجب أحكام المادة 311 من قانون المحاكمات الجزائية، ظهر مجرمون جدد إلى جانب المتهمين الهاربين، هم: رئيس الوزراء السابق سعيد حليم باشا، خليل، ابراهيم، كمال، أحمد نسيمي، أحمد شكري بك، الذين كانت أوراقهم قد سلمت سابقاً مستقلة ولم يحضروا المحاكمات. ولكونهم شركاء في الجرم، فقد أعطي الأمر بالتحقيق المفصل معهم، ولذلك أصدرت النيابة العامة طلباً بتاريخ 3 أيار 1919م (1335هـ) لإحضارهم المحكمة.

جرت الاستجوابات والتحقيقات ودرست مع ذلك الطلب.

كانت جمعية الاتحاد والترقي تبدو في الظاهر على شكل حزب سياسي ومع أنها أصدرت نظامها الداخلي بهذا المعنى، إلا أنها كانت تضم خارج نطاقها كحزب سياسي، منظمات ومؤسسات سريّة إجرامية لم تتوقف عن رعايتها.أما الذين شكّلوا التشكيلات الخاصة، فكان من أبرز أعضائهم ذوي السلطة كل من الدكتور ناظم، عاطف، وبهاء الدين شاكر وغيرهم. يدعمهم أيضاً من أعضاء المركز العمومي كمال بك، الذي شكل بدوره مع رفاقه لجنة الاعاشة.

ولا ضرورة هنا لإعادة ما ذكر في القرار حول أنشطتهم وأعمالهم وما جنته تلك المنظمات والمؤسسات الحزبية، وكما يتبين من تفاصيل المراسلات فان حزب الاتحاد والترقي كان يخطط لأعمال وأهداف سريّة خاصة ويصادق عليها. ولكي تنفذ أهدافه وتفرض هذه الأهداف على كل الأفراد دون استثناء، عمدوا إلى كل أنواع الجور والاكراه، حتى أنه، أي الاتحاد، نفّذ أحكام إعدام بحق خليل (من غلاطيا) وأمثاله، كما عين أعضاءه كموظفين في الحكومة أو في الشرطة، واستغل ظروف الحرب الخاصة لإثراء الحزب ولإثراء أعضائه.

لقد نشرت صحيفة «طنين» في عددها رقم 2809 تاريخ 24 أيلول 1916 (1332) الايضاحات والتقارير المقرؤة في المؤتمرات، التي قبلت واعترف بها علناً. لقد تولى الحزب، وحسب هواه، قضية الاعاشة في استانبول وعرّض الشعب للشقاء والفقر لإنعاش أعضائه وإختلس خلال عام واحد 700.000 ليرة ذهبية (3.500.000 دولار).

ومن ذنوب هذه الجمعية أيضاً، أنها تحت ستار تنفيذ قانون الترحيل كانت تنظيمه لكل الأحداث التي وقعت في كافة أنحاء الامبراطورية العثمانية (الكلام عن جرائم الإبادة المنفذة ضد الأرمن) وأثناء الأحداث وتحت أمرة مفتشي وأمناء الاتحاد العامين حصلت جرائم مماثلة في المركز الرئيسي للترحيل في كافة الولايات الشرقية، فأركان الاتحاد والترقي شكلوا منظمة «التشكيلات الخاصة»، وفرقها في تلك المناطق بالذات، وقد أقرّوا واعترفوا برعايتهم للتشكيلات الخاصة وزعامتها،

وهي بقيادة بهاء الدين شاكر، وهو بدوره- ولهذه الغاية- استعمل مفتشي وأمناء الاتحاد المسؤولين لتنفيذ أغراضه. وواضح أن هذه الجرائم كانت مرتبة ومخططة في مقر تلك الجمعية.

وهكذا نرى أن جمعية الاتحاد والترقي، ولتنفيذ مآربها قد مارست كل أنواع التخريب على الأفراد والجماعات وعلى كل الشعوب العثمانية دون تمييز أو استثناء. أما ما يتعلق بالقوة المجابهة (التي هي الحكومة) فقد سلكت كل السبل الملتوية لكبح جماح الحكومة على الدوام والإمساك بزمامها[96].

في بلادنا، ومنذ العام 1908 (1324) كانت هذه الجمعية وراء كل الأحداث الطارئة،ونخص بالذكر منها حرب البلقان، بهدف تنصيب الهارب أنور بك على كرسي وزارة الحربية، بغية تنفيذ مخططاتها ومآربها الهدامة. وفرضت على رئيس الوزراء السابق أحمد عزت باشا الاستقالة من منصب وزير الدفاع والحربية مرات عديدة، وعمدت من أجل ذلك إلى تخويفه وتهديده، كما أصدرت أثناء الترحيل أوامر إلى ولاة الولايات، وقامت بإرتكاب الجرائم، وإذا ما أبدى أحد أعضاء الحكومة إمتعاضاً على جرائمهم، خصوصاً متصرف يوزغات جمال بك، ووالي قسطموني رشيد باشا، ووالي أنقرة مظهر بك، عزلوه من وظيفته[97]. وعند استجواب والي أرضروم تحسين بك، صرّح بالتفصيل عما يؤيد الوقائع المذكورة أعلاه.

استولت الجمعية على زمام الحكومة في العاصمة وفي المناطق، ومارست نفس الحكم الاستبدادي التعسفي الجائر وجعلت كل المرافق تحت سيطرتها، ولا نقول إنها لم تقف بعيداً عن أعمال الحكومة بل بالعكس، نصبت في الوزارة أكثر أعضائها نفوذاً، كما ضمت إلى مؤتمراتها العامة وزراء وعدا عن عدم قانونية تصرفاتها فإنها لم تتورع عن التدخل في شؤون رئاسة الحكومة.

كذلك تدخلت في معاهدة بريست ليدوفسكي، وفرضت رأيها، كما أدرجت موضوع الإعاشة رسمياً في أعمال مؤتمرها العام، ووضعت العملية تحت

مراقبتها العامة، وقد أعلمتنا أنها فرضت رأيها أيضاً في الشؤون الحربية.

لقد اعتبرت الجمعية رأيها جليلاً في مسألة حيوية تتعلق بدخول الحرب أو عدمه، وفي سبيل متابعة أغراضها الخاصة اجتمع أعضاؤها في بيت رئيسها سعيد حليم على شاطيء البحر[98]، واتخذوا هناك قرارات اعترف بها واقر بها بعض المتهمين.

منذ جاءت هذه الجمعية والجور والظلم والاستبداد يرافقها بشكل لم يسبق له مثيل، فقد تفشى الفتور بين الأفراد وكثرت القلاقل والاضطرابات في الحكم، وعمّت الفوضى كل البلاد وتمّ ترحيل الأقوام المسلمة وغير المسلمة بالقوة والإكراه من مكان إلى مكان آخر. وثبت الفرقة بين شعوب كانت تعيش بأمان وسلام فيما بينها وبذرت بينهم بذور العداوة والبغضاء.

وكان مخططو هذه الأوضاع ومنفذوها ومعمموها، هم رجال جمعية الاتحاد وممثلوها العامون وأمناؤها المسؤولين والأعضاء المركزيون المرتبطون بهم الذين ثبت تعاملهم وإشتراكهم بالشهادة وقد عُرف ذلك بين الناس .

ومن التفصيلات المذكورة أعلاه، يتضح للعيان أن الجمعية قد بذلت أقصى جهدها لتوطيد مركزها بغية الوصول إلى تنفيذ أهدافها الهدامة، ونجحت في أن تجعل القوات الحكومية تحت أمرها وفي خدمتها، ومارست في إدارة دفة الحكم أقصى أنواع الاستبداد والتسلط فكانت بحق حكومة داخل حكومة.

وهكذا وبالجور الأخلاقي وبالإنفراد بالحكم أحياناً أوجدت قوة سريّة غير مسؤولة.

يتألف هذا الحزب بالطبع من أعضائها، وهؤلاء الأشخاص، وحسب مفهوم قانون ونظام العضوية، هم شركاء وأعضاء في تنفيذ هذه الجرائم التي ارتكبت لحساب الحزب وعليه، فهم مسوؤلون حسب التسلسل.

وعلى هذا الأساس أدين وسيمثل أمام المحكمة الحربية نائب الرئيس العام لهذا الحزب طلعت باشا، ومن أعضاء المؤتمر العام أنور وجمال أفندي، وسعيد حليم باشا الرئيس العام للحزب، الذي تم استجوابه وهو في السجن.

ومن أعضاء المؤتمر أيضاً خيري وموسى كاظم أفندي[99]، والبكوات كمال،

شكري وابراهيم[100] وعباس حليم باشا، وقد مارسوا سلطة بالتضامن، تفوق سلطة الحكومة الرسمية وحكموا الشعب[101] بالجور والإرهاب، واقترفوا بذلك جريمة تغيير نظام الحكم إلى الحد الأسوأ، ولقد وجدت الثبوتيات والأدلة الكافية لمحاكمة هؤلاء الأشخاص، وهكذا، وبناءً على طلب النيابة العامة حكم عليهم بموجب المادة 45 والفقرة الأخيرة من المادة 55 من قانون العقوبات حكماً قطعياً يقضي بمحاكمتهم.

كان نفوذ ابراهيم بك المذكور ثانوياً في الحزب، وهذا سبب تخفيفي، يترك لتقدير المحكمة.

ومن المتهمين الآخرين علي منيف بك، مر بأضنة في طريقه إلى سوريا، وكان في تلك الولاية بعض الأرمن الذين لم يتعرضوا للترحيل، وبإعتباره اتحادياً وبغرض إلحاق الموجودين الأرمن بالآخرين، أبرق إلى وزارة الداخلية، وهذا ليس من مهمته، ولقد وجد نص هذه البرقية بين أوراق علي منيف بك الشخصية، وعليه وجد من الضروري تقديمه للمحاكمة حسب أحكام القانون.

ومن المتهمين أيضاً خليل بك ونسيمي بك، الأول خليل بك[102] لم يكن عضواً في مؤتمر الاتحاد أثناء الترحيل (ترحيل الأرمن)، وإنما كان في تلك الأيام التعيسة في أوروبا، لذا لم يكن مشاركاً أو مذنباً مع الآخرين.

وفي الأيام الأولى للحرب كان رئيساً لمجلس النواب[103]، وقد بقي بعيداً عن مداخلات الاتحاد، والثاني (أحمد نسيمي) كذلك كان موجوداً في أوروبا في تلك الأيام. لذا تعتبر هذه الظروف مخففة لذنوبهم، ولكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنهما سيقدمان للمحاكمة أيضاً، فلقد شغلا في الأيام الأخيرة فقط مناصب وزارية، وهما حين كانا في المناصب الوزارية والولاياتية كانا ضد التداخلات والجرائم المرتكبة.

اسماعيل جانبولاد، حسين هاشم، ومصطفى شريف، فعلى الرغم من الإقرار بعدم تقديمهم للمحاكمة، إلا أن رئاسة المحكمة أمرت بدمج أوراقهم بأوراق

الآخرين، إضافة إلى أوراق رفعت بك.

صدرت هذه القرارات بالإجماع ولسوف يقدم الجميع إلى المحكمة الحربية.
26 أيار 1919 (1335)- 25 شعبان 1337 .

لقد وجه الإتهام إلى كل المذكورين أعلاه من المتهمين مع رفاقهم بمحاولة قلب نظام الحكم العثماني، والمشاركة في إرتكاب الجرائم، وطلب النيابة العامة التحقق من هذه الناحية، وأعلن أنه ليس من اللائق عدم تقديم بعضهم إلى المحاكمة. لذا يجب على الجميع أن يحاكموا أمام المحكمة الحربية.

التوقيع

رئيس المحكمة الحربية

الفريق ناظم

القرار الصادر بحق حسين هاشم ومصطفى شريف واسماعيل جانبولاد، القاضي بعدم تقديمهم للمحاكمة، لم يلاق رضا السلطان، لذا وبناء على أمر السلطان، وبناءً على أحكام المادة 55 من قانون المحاكمات الجزائية يجب أن يقدم هؤلاء أيضاً للمحاكمة، كما تقرر إصدار أمر بحبس شيخ الاسلام خيري أفندي.

27 أيار 1919 (1335).

كان حزب الاتحاد والترقي حكومة داخل حكومة وكان معتمداً على تلك السلطة لإرتكاب الجرائم الفظيعة.

اعتبر أعضاء الحزب المركزيين متهمين، بعدما ثبتت هويتهم.

أحمد عزت باشا، جوروك صولو محمود باشا، وزير الأشغال العامة، وعثمان نظامي باشا وشيخ الاسلام أسعد أفندي، الذين مع صدور قرار باعتقالهم، لم يكن بالإمكان تنفيذه، أما الهاربون التالية أسماؤهم: وزير البريد السابق فوسكان أفندي، وزير الزراعة سليمان البستاني أفندي، وزير المالية جاويد بك، عضو المركز العمومي ووزير المعارف الدكتور ناظم بك فقد انتهت التحقيقات بحقهم، ودرس تقرير إدعاء النيابة العامة.

لقد سخّر حزب الاتحاد والترقي الموظفين الحكوميين في كل أنحاء البلاد لخدمته وسيطر على الحكم منفرداً، واستعمل القوة أحياناً في عمليات إرهابية استبدادية وسيَّر سياسة البلاد وأعمالها على هواه ولمنفعة أعضائه، وكان يعزل الموظفين من المراتب العليا أو الثانوية عندما يعارضون سيرته الإجرامية أو يحيلهم على المعاش،ويهدد المجالس الحكومية وموظفيها وبمركزهم العمومي في العاصمة، ومؤتمراتهم العامة وبأعضائهم في المناطق وبممثليهم المسؤولين استولوا على الأمر والإدارة الفعلية في الدولة.

وبهذا الشكل يكون حزب الاتحاد والترقي قد شكّل حكومة ذات نفوذ أقوى من نفوذ الحكومة الرسمية، ويكون قد غيّر نظام الحكم بشكل بشع شرّير.

وصفت هذه الحالة بالقرار رقم 1 تاريخ 28 أيار 1919 (1335) مشروحة بتفاصيلها الدقيقة.

ودون تكرار التفاصيل المذكورة، ثبتت جرائم المتهمين المنوه بها على أنهم المخططون والمنفذون، ومع أن هؤلاء المتهمين هم أعضاء في المؤتمر العام للحزب بموجب كتاب الأمين العام، فإن أعضاء الوزارة هم أعضاء في المؤتمر العام حكماً، وهو ما تقرر في مجالس المؤتمر.

وحتى يثبت العكس، فقد قبل بشكل قطعي أن وزير البرق والبريد السابق فوسكان أفندي ووزير الزراعة السابق سليمان البستاني أفندي، كانا عضوين في الحزب المذكور، ووزير المعارف ناظم بك كان عضواً عاملاً فى المؤتمر العام وفي المركز العمومي معاً.

كذلك اعترف شيخ الاسلام السابق أسعد أفندي بكونه مشاركاً فعلياً في المؤتمر المذكور بتصريح منه بالذات، أنه دعي مرتين إلى المؤتمر العام، وأن موضوع عمل المؤتمر في ذلك اليوم كان الانتخابات وما يتعلق بها فقط، وادعى أنه لم يكن على علم بالمواضيع والقرارات الأخرى وأنه كان دائماً يقف موقف المعارض للحزب في المؤتمر، ولهذا السبب اضطر إلى الاستعفاء

من وظيفته شيخ الاسلام.

وتقبل هذه المواقف، كعناصر مخففة، بشرط أن يسجل أقواله خطياً، ويبقى على حكمة المحكمة الحربية أن تقرر الدرجة التي اشترك فيها المذكور بالتعامل مع الحزب، والجهود التي بذلها في سبيل هذا التعامل.

وبعد الأخذ بعين الاعتبار بالمسببات وبالوثائق المذكورة في القرار رقم 1 المذكور وبموجب الفقرة الأخيرة من المادة 45 من قانون العقوبات، صدر الأمر باعتقالهم جميعاً.

وفهم أن أحمد عزت باشا من بين المتهمين[104] لم يشترك لا في المؤتمر ولا في الحزب ولم يشارك في أي من مؤتمرات الحزب، حتى إبان وجوده وزيراً للحربية أيضاً، فمع أنه كان عضواً في المؤتمر العام حكماً، وعليه أن يكون حاضراً، ولكن المذكور في منصبه كنائب للقائد العام كان موجوداً في بابا أسكي على رأس الجيش، في حرب تحرير إدرنة ثم دعي إلى الاستقالة من منصب وزير الحربية، ولقد تلقى تهديداً بهذا الخصوص، وكبسه الخوف لأنه لم يشأ أن يشارك في أهداف الحزب الخاصة، ومن الممكن أنه وقف كعائق أمام أعمال الحزب.

كذلك الأمر فيما يتعلق بالمتهم عثمان نظامي باشا، فمع أن النيابة العامة طلبت عزل محاكمته هو أيضاً، إلا أن المحكمة لم تجد موجباً لذلك ورُفِضَ الطلب. من حيث المبدأ، لم يكن المذكور عضواً في حزب الاتحاد والترقي، ولا يشمله نظام حزب الاتحاد القاضي بأن يكون الوزراء أعضاء في المؤتمر العام. ولم تظهر عضويته، ولقد انتخبوه وزيراً للأشغال العامة أثناء وجوده في أوروبا، وبعد فترة قصيرة عاد إلى أوروبا من جديد، وعليه فإنه كان بعيداً ولا يعلم بالقرارات التي صدرت عن المؤتمر.

لم تثبت علاقة الباشا أحمد عزت والباشا نظامي بالحزب وأعماله، وعليه وبموجب أحكام المادة 123 من قانون المحاكمات الجزائية تمنع محاكمتهما.

لم تنته التحقيقات حول المتهمين جوروك صولو محمود باشا ووزير المالية

جاويد بك، لذا، وبناء على الطلب المقدم صدر القرار بمحاكمة المذكورين.

12 حزيران 1919 (1335) 3 رمضان 1337

التوقيع

رئيس المحكمة الحربية

الفريق ناظم

بناء على ما نشرته جريدة «تقويم وقائع»(جريدة البرلمان العثماني الرسمية) في عددها 3604 تاريخ 5 تموز 1919 وبموجب الفرمان السلطاني والأنظمة المرعية تشكلت المحاكمات الحربية، التي تحمل سجلاتها اسم (جريدة ضبط المحاكمات).

هيئة المحكمة: الرئيس الفريق مصطفى ناظم باشا، الأعضاء الميرلواء زكي باشا، الميرلواء مصطفى باشا، الميرألاي رجب فردي بك.

بحضور المتهمين المحاكمين: شيخ الاسلام السابق مصطفى كاظم أفندي، شيخ الإسلام السابق أسعد أفندي، رئيس مجلس الشيوخ السابق رفعت بك، وزير البر. ·البرق والهاتف السابق هاشم بك.

وبغياب المتهمين المحاكمين: رئيس الوزراء السابق طلعت باشا، وزير الحربية السابق أنور[105] أفندي، وزير البحرية السابق جمال أفندي، وزير المالية السابق جاويد بك، وزير المعارف السابق الدكتور ناظم بك، وزير البريد والبرق والهاتف السابق فوسكان أفندي، وزير التجارة والزراعة السابق سليمان البستاني أفندي، وزير التجارة والزراعة السابق مصطفى شريف بك.

نص القرار:

«بعد الاستماع إلى طلبات وتصريحات طرفي القضية، وبعد الاطلاع على كافة الأوراق والوثائق المتعلقة بها ودراستها بالتفصيل والتحقيق منها، وبغية شمولية الموضوع جرت جلسات ومشاورات عديدة، ومع أن المتهمين نفوا التهمة عنهم، وأن محاميّ الدفاع طلبوا الإفراج عنهم، إلا أن النيابة العامة بطلبها بوثيقة

الاتهام المؤرخة في 3 أيار و 20 أيار و 22 أيار و 9 حزيران و 25 تموز 1919، إتهم أعضاء حزب الاتحاد والترقي المنحل، للأعمال والتصرفات الإجرامية، وبما أن هذه الشخصيات القيادية هم أعضاء في المؤتمر العام، فهم إذن الفاعلون الحقيقيون للجرائم، لذلك طلبت محاكمتهم وإنزال العقاب بهم.

وقبل كل شيء وجد من الضروري إجراء تحقيق، ومن أجل التحقيق في قضية الحزب المذكور ينبغي دراسة كل تصرفات وتحركات هذا الحزب منذ تأسيسه قبل ثورة عام 1908 إلى جانب مشاعر بعض الشخصيات الوطنية وأهدافها والمنظمات التي ما تزال سرّيّة حتى اليوم، أما التحركات والأعمال التي حصلت بعد الثورة وحتى اليوم فتتلخص على الشكل التالي:

إن العثمانيين، المتعطشين إلى العدالة والحرية، لجؤوا في العام 1908 (1324) وفي التاسع من تموز إلى جبل رسنة ثائرين مطالبين بالحرية.

وكانت الثورة التي اندلعت في يوم 9 تموز عام 1908 (1324) في جبل رسنة الماء الزلال للعثمانيين المتعطشين إلى العدالة والحرية، جاءتنا وكأنها نعمة نزلت علينا من السماء، وتمت القناعة بأن هذه الحركة هي الطريق الوحيدة لمناهضة الاثراء والظلم، مفروشة بروح مواسية مطمئنة، وفي حمأة هذه الأحداث ومع هذه الصرخات التي وصلت إلى ذروتها وعادت إلى حالتها الطبيعية، لم يوجد أي عائق أمام نفوذهم وسيطرتهم، وتركو أحراراً بل وأعطوا تسهيلات في عملياتهم بكل أمانة ووفاء، وعندما كانت تخلق الشروط القانونية الطبيعية، كانت الآمال تتفجر في كافة أرجاء البلاد العثمانية متطلعة إلى تأصيل العدالة والحرية، وكانت تسمع أحياناً هتافات حلوة، فتزداد قوتهم معها.

لكن، مع مرور الزمن، وبنتيجة الأخطاء السياسية التي ارتكبوها، كانت أجزاء كثيرة من البلاد العثمانية تنفصل وتضيع واحدة بعد الأخرى لأسباب مختلفة، ولمواجهة أخطاء العهد الماضي كانت تبذل جهود لتصحيح تلك الأخطاء، وتلاحقت النكبات وبعد حروب البلقان وايطاليا، ومرور زمن لا بأس به، لم يظهر أي مبدأ

إصلاحي يميل إلى تصحيح أسلوب الإدارة العامة، كما لم ينشط أي عمل يهدف إلى إظهار السيء إلى العيان، وخاب ظن المتفائلين، وأسلم المتعطشون إلى الحرية أنفسهم إلى الحزن والهم، واستسلم بعض الذين اعتقدوا أنهم يتطلعون إلى خير البلاد إلى منافعهم الشخصيّة وسلكوا طريقاً فيها كل الأخطاء، وفعل قسم من الأصوات التي كانت تنادي «نحن متعطشون إلى الحرية» أفعالاً عجيبة، أودت بالبلاد إلى الدمار والاحتراق وقادوها إلى البوار والوضع الأليم، وتولدت فيهم الأنانية وانحرفوا بالحكومة خطوات زائغة عن جادة الصواب (حكومتي جيغيردن جيقارديلر)، كانوا في الظاهر يبدون كمن يبحث عن منطلق لحفظ النظام، ويعملون في السر على تشكيل منظمات بعدما ذروا الرماد في عيون المراقبين حتى تقوت وصار لها فروع، وسيطروا على بعض جهات الحكومة، وهكذا وبعدما تقوّوا واشتد عزمهم وضعوا الجهاز الوزاري تحت أمرهم وقراراتهم، وكانوا يفعلون ذلك بعد أن ضموا الوزراء إلى المؤتمر العام، وبذلك نفذوا أطماعهم ومآربهم.

وفيما يتعلق بوزير المالية جاويد بك، والشعبة الخامسة من مجلس النواب، فيتضح من التصريحات الواردة في التسجيلات بتاريخ 24- 26 تشرين الأول عام 1918 (1334) أن حزب الاتحاد والترقي اتخذ خطوات كما يدعي سليمة لاحقاً فيها في سبيل مصير البلاد والوطن، وأنه من تلقاء نفسه أعلن الحرب، دون أن يعود إلى استشارة مجلس الوزراء، الذي لم يجد لها مبرراً، وهو أمر لم يتخذ قراراً فيه حتى الملوك ذو الصلاحيات المطلقة.

ومن أعمال مثل هؤلاء القادة لا يأتي الخير، ولقد فهم كل الناس ذلك، حتى ذلك الحين بدأ أولئك الذين كانوا يحملون الاحترام لحزب الاتحاد ينتقدونه.

بعد الثورة، وُجد من المناسب إعلان حالة الحرب، فأعلنوا حالة حرب دائمة لا هدنة فيها، ونفذوا هجوماً متكتلاً على الباب العالي بهمجية، قادته قيادة الحزب، وكان وزير الحربية ناظم باشا وحاجبه قد قتلا وأطيح بوزارة كمال باشا، وشكلوا وزارة من الاتحاد والترقي، وبعد ذلك، عزلوا أصحاب الخبرة والشرفاء من الوزراء ونصبوا مكانهم

أشخاصاً من المنتمين إلى الحزب، ووصل الحال إلى أن بدأ الناس يترحمون فيه على أيام حكم الاستبداد، وراح الجميع يحتجون ويعترضون على الجور والظلم.

والأكثر من كل ذلك، كانت الوحشية التي ابتدعوها ضد غير المسلمين وعلى الأخص ضد الأرمن، الذين كانوا ينتظرون العدل والأمن من الدستور المبجل (مشروطية مبجلة)، فرأوا الزيف (عدم الاصابة)، وراحوا يتطلعون إلى تحقيق آمالهم القومية السابقة التي تعبوا في إنتظارها، وقد كان (الاتحاديون) هم السبب، وكما هو الأمر بين مختلف القوميات كذلك الأمر بين المسلمين، إذ أثاروا فيهم نعرة قومية وعرقية وأوقعوا الشقاق والفتور بينهم وأساؤوا إلى الوحدة العثمانية، ولقد ثبت كل هذا من التحقيقات والوثائق، كما تبين من طلبات النيابة العامة الخطية.

لقد حددت المحكمة الحربية 5 نقاط، لا يجوز معها تراجع أو إبطال تلك الطلبات.

تنصب هذه الحقائق على الجهاز العامل في الاتحاد والترقي، وعلى «الأعضاء القياديين»في الحزب، فيما ارتكب من جرائم فردية تسيء إلى سمعة الحزب[106]. وحصلت لدينا كلنا (القضاة) قناعة الضمير بكل ذلك.

وعليه، وفي هذه الحال، لا يجوز إلقاء وزر الجرائم المذكورة على كل الأعضاء(؟) ويجب اتخاذ التدابير العادلة القانونية بحق الذين إرتكبوا هذه الجرائم، كل حسب درجة اشتراكه فيها.

أعلن محامي الدفاع في لائحة دفاعه أثناء المرافعة، أنه كان من الضروري وجود أحزاب سياسية تحت ظل الدستور، وما تزال أحزاب سياسية قائمة في بلادنا حتى اليوم، نخصّ بالذكر منها، «حريت وايتلاف» الحزب الذي له مثل حزب الاتحاد والترقي مركز ومؤتمر عام وفروع، ولقد دعا أعضاءه الوزراء إلى الإجتماع.

أعلن بعد التداول، أن الحكومات التي تسير على حكم دستوري لابد أن يكون فيها أحزاب سياسية وجماعات معارضة لكنها لا تتدخل مطلقاً في أعمال السلطة التنفيذية، وبعد الحصول على القرارات في مجالسها بالأكثرية، تترك لها حرية الثقة بالوزراء، من خلال آرائهم واقتراعاتهم التي يعبرون بها عن وجهة نظرهم.

على أنهم يراعون في تصديق القوانين أن تكون متماشية مع خطتهم، فيعملون بهذا النهج، وما عدا ذلك لا يتدخلون فيه، وعندما يجدون خطوات أولئك الوزراء الذين يعملون غير صالحة، لا يهددونهم بل يحجبون عنهم الثقة باقتراع عام يضطرونهم به إلى الاستقالة وهذا أمر طبيعي.

أما الأحزاب الناشئة في بلادنا، فإلى حين مؤتمرها القومي، إذا لم يكن الحزب صاحب الأكثرية قد انتخب الوزراء لا يحق له التدخل في شؤون السلطة التنفيذية القائمة.أما إذا حاول تغيير نظام الحكم متجاهلاً القانون يكون الوضع نفس ما نحن فيه، فإذا ما نظرنا إلى تقلبات هذه الحكومة المختلفة، نرى أن كل التفسيرات والايضاحات التي عرضها محامي الدفاع في مرافعته لا تشكل قيمة بالنسبة لدفاعه.

أما النقاط الخمس التي أشار إليها محكمتنا فهي التالية:

1- تبين بنتيجة المحاكمة التي جرت أمام المحكمة الحربية أن المذابح التي وقعت في طرابزون (ولاية) ويوزغات (لواء) وبوغازليان (قضاء)، من قبل أركان الاتحاد والترقي[107] كانت من تصميمهم وتنفيذهم.

وأثناء الدفاع عن المتهمين أعلن أنهم لم يعلموا بالجرائم إلا بعدما وقعت (؟) وعلى فرض ذلك، فإنهم لم يتخذوا أية خطوة، بعدما سمعوا بها لمنع تكرارها ولملاحقة مرتكبيها[108].

2- أما رئيس الاتحاد العام (الصدر الأعظم) رئيس الوازرة سعيد حليم باشا، فلقد دعا أعضاء المركز العمومي إلى إجتماع في بيته على الشاطىء، وأعلن لهم، بعدما أعلن حالة الحرب، أن الدخول في الحرب خطر كبير وأن الحياد[109] هو أنسب شيء للحكومة، وقدم تفسيرات وأدلة، لكنه لم يتوصل إلى إقناعهم، ودخلوا الحرب وهذا واضح من سجلات مجلس النواب المتعددة.

وقد أكد رضا بك أحد ممثلي حزب الاتحاد والترقي أن تشكيل فرق الخارجين على القانون في طرابزون تم قبل إعلان الحرب، وأن هذه الفرق دخلت الأراضي الروسية، ونفذت بعض الهجمات عليها، هذه حادثة معترف بها، الحرب لم تعلن

بقرار من مجلس الوزراء، ومع ذلك أعلنت الحرب، وبعد هذه الحقيقة استقال كل من وزير المالية جاويد بك ووزير الأشغال العامة جوروك صولو محمود باشا، ووزير البريد والبرق فوسكان أفندي، ووزير التجارة سليمان البستاني أفندي. وتؤكد هذه الحقيقة أيضاً أن الحرب لم تعلن بقرار من مجلس الوزراء، بل إنها مقررة سرّاً في مركز الاتحاد والترقي وأعلنت بناءً على رغبتهم فقط.

3- يتبيّن من شهادات رئيس الوزراء السابق أحمد عزت باشا المسجلة، أن استقالته من وزارة الحربية كانت بتدخل من حزب الاتحاد بسبب موقفه المضاد.

4- بما أن أعمال التموين قد نسقت في مركز الاتحاد والترقي في استانبول خلال المؤتمر العام، فقد تم بواسطة ممثله كمال بك. فشكلت لجنة تجارية، ووضعت اليد على بعض الشركات والمنظمات وبعض المجموعات، وجرد الشعب من كل ما معه، وحولت المؤسسات العامة إلى أيدي عدد محدود من الأشخاص، وكان السبب في وقوع الكثير من العثمانيين فريسة للأمراض (بسبب نقص الغذاء) والشلل، بل ومات الكثيرون منهم، وبالنتيجة، تقلصت قدرة الحكومة الدفاعية، وتدخل مركز الاتحاد والترقي في استانبول في مهام الحكومة وهو ما تقرر في المؤتمر العام في عام 1916 (1332) وفيه قُبل مضمون التقرير المقدم والمطروح بالاستحسان.

ولقد طلب تفسير بهذا الخصوص وردَّ الوالي خطياً، وتوضح كل شيء.

5- عندما كان النقاش يدور في مجلس الشيوخ حول نقل المحاكم الشرعية إلى وزارة العدل، قال شيخ الاسلام موسى كاظم أفندي مجيباً عن سؤال طرح، «لا تسألوني رأيي، فالحزب (الفرقة) يريد ذلك، ويجب أن يحقق ما يريد». ولقد شرحت هذه الحالة أثناء المحاكمة وفهمت.

وهذا يعني أن حزب الاتحاد كان يتدخل في كل شيء.

كانت هذه النقاط الخمس والمسائل الأخرى معروفة من الجميع، والتي شوهدت نتائجها. لم يكن يسمح لأعضاء الوزارة أن يصوتوا أو يتخذوا القرارات في شؤون الدولة الهامة، وكانت غاية التدخلات في تنفيذ وخدمة مصالحهم

ومآربهم وهذا ما ثبت بالتأكيد.

كان الشكل الحقيقي للحكومة العثمانية هو تقسيمها إلى ثلاث إدارات: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، لكن الاتحاد خلق قوة رابعة هي أكبر قوة من السلطات الثلاث الباقيات، قوة تعتمد على التهديد وغيرت معالم الحكم.

أما الجرائم المرتكبة فقد نفذها حزب الاتحاد والترقي عن طريق الأعضاء «القياديين» أي أعضاء المؤتمر العام، الهاربون - رئيس الوزارة طلعت باشا، ووزير الحربية المطرود من السلك العسكري أنور أفندي، ووزير البحرية المطرود كذلك من السلك العسكري جمال أفندي، ووزير التربية والمعارف الدكتور ناظم، وقد تقرر تجريمهم كفاعلين أصليين، ومن أعضاء المؤتمر نفسه أيضاً، وزير المالية جاويد بك ووزير التجارة والزراعة مصطفى شريف بك، وهؤلاء متهمون بأنهم من (فره ن ذي مدخل)، ولقد صدر بحق هؤلاء أيضاً قرار اتهام بالاجماع. كذلك كان شيخ الاسلام كاظم أفندي عضو المؤتمر الذي حضر كل جلسات المحاكمات، وتكلم لصالحه كل من محامي الدفاع والمحامي العام الذي ذكر طيبه وصفاته وكونه عالماً فاضلاً وهما لا يتصوران أنه يمكن أن يكون شريكاً في الجرائم الحاصلة، لكنه، ومنذ بدء الثورة كان من أهم أعضاء الحزب، وتمكن من إقناع المحامي العام ومحامي الدفاع ذوي الثقافة العالية ببراءته المزيفة. وتمكن من إظهار المبررات والجوانب القانونية لأنشطة الاتحاد في أوساط الشعب البسط والجاهل ولم يحاول ولم يمنع تنفيذ الأهداف والآراء الخاطئة، وبعد المحاكمة تبين أنه مارس الأعمال العلمية والدينية في حزب الاتحاد والترقي، وقام بأعمال منافية للشرع الشريف وألقى مواعظ، وإن قال بأن مواعظه لم تكن كافية، لكنه اعترف بأنه لم يحاول منعهم، وقال أيضاً، إن الخروج من حزب الاتحاد والترقي يعني الخروج من الاسلام، فمثل هذه المفاهيم لا تنطبق على طيب قلبه ورزانته، وتظاهره بمثل هذه الأفكار يكون سبباً مشدداً لذنبه، وتبين من استجوابه والتحقيقات معه، أنه على الرغم من إشتغاله في فروع الحزب العلمية كثيراً

وعدم مشاركته في الجرائم المرتكبة فهو شريك في الذنب (فره ن ذي مدخل)، وعلى هذا تحقق ذنبه بالاجماع واتخذ القرار بدوره بثلثي الأصوات.

لم يثبت انتساب رئيس مجلس الشيوخ السابق رفعت بك إلى عضوية الاتحاد والترقي، كما لم يكن شريكاً في الجرائم الحاصلة، واتخذ قرار بالاجماع بالإفراج عنه، إن لم يكن مطلوباً في جريمة أخرى.

كان وزير البريد والبرق السابق هاشم بك موجوداً في برلين، وقد انتخب وزيراً دون الحصول على موافقته، وبعد عودته إلى استانبول، وعلى الرغم من رفضه نصّب وزيراً. وقد صادف في فترة وزارته أن كانت الوزارة الاتحادية في أواخر سنواتها، ولم يحضر سوى ثلاث جلسات من جلسات المؤتمر العام للحزب، حيث لم يجد مداولة مواضيع خارجة عن النظام. ولم يشارك في المناقشات بل بقي مراقباً، وثبتت أقواله هذه بالتحقيق، لذلك تقرر الافراج عنه أيضاً بأكثرية الأصوات على أن لا يكون مطلوباً في قضية أخرى.

وإذا إنتقلنا إلى قرار العقوبات، نرى أن المتهمين طلعت وأنور وجمال والدكتور ناظم، قد إرتكبوا أكبر الجرائم وتنطبق عليهم أحكام الفقرة الأولى من المادة 45 من قانون العقوبات المدني العثماني، أما جاويد ومصطفى شرف وموسى كاظم فتنطبق عليهم أحكام الفقرة الثانية من نفس المادة وأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 55 من القانون نفسه، وها هو نص المواد:

«عندما يرتكب أشخاص عديدون جريمة أو ذنباً مجتمعين، أو يشتركون في جريمة متعددة الجوانب، وإذا كان كل واحد منهم قد قام بجانب ما بغية تنفيذ الجريمة أو بعدة جوانب، فإنهم يعتبرون شركاء في الجريمة ويعتبر كل واحد منهم مذنباً رئيساً في نيل العقاب.

عندما تثبت جريمة محاولة قلب نظام الحكم أو تغيير الدستور أو ميراث العرش أو تغيير أسلوبها أو محاولة القتل العمد يحكم على المذنب بالموت.

إذا لم يكن المشاركون في جريمة أو ذنب (فره ن ذي مدخل) مشمولين

باستثناء قانوني يعاقبون كما يلي: إذا كان مرتكب الجريمة الكبرى محكوماً بالموت أو بالأشغال الشاقة المؤبدة يحكم على المشاركين في الجرم بالسجن لمدة لا تقل عن 10 سنوات مع الأشغال الشاقة المؤقتة».

وعليه وبموجب أحكام المواد المذكورة يحكم على طلعت وأنور وجمال والدكتور ناظم بالموت. و

علي جاويد ومصطفى شرف وموسىَ كاظم بالسجن مع الأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة.و

يحرم الهاربون من حقوقهم المدنية، وتحجز أملاكهم قانوناً.

يطلق سراح كل من رفعت بك وهاشم بك بشرط أن لا يحول إطلاق سراحهم في هذه الحالة دون محاكمتهم أمام المحكمة العليا إذا أرادت ذلك حول ما يتعلق بالأعمال الخاصة بوظائفهم.

أما وزير البريد السابق فوسكان أفندي ووزير التجارة سليمان البستاني أفندي فقد بقيا زمناً طويلاً في أوروبا، وقد ثبت من التحقيقات الجارية أنهما ما يزالان في أوروبا وأنهما ليسا على علم بمذكرة الدعوة المرسلة إليهما، وبفرض علما بها، فلا يتوقع أن يعودا لذلك يفصل النظر في محاكمتهما.

وقد صدرت هذه القرارات بالاجماع، غيابياً بحق طلعت وأنور وجمال والدكتور ناظم وجاويد ومصطفى شرف وفوسكان وسليمان البستاني أفندي.

وحضورياً بحق البكوات رفعت وهاشم وموسى كاظم.

5 تموز 1919 (1335)، 6 شوال 1337 .

التواقيع

- رئيس المحكمة الحربية الفريق أركان حرب مصطفى ناظم بن أحمد
- عضو المحكمة الحربية الميرلواء أركان حرب علي ناظم.
- عضو المحكمة الحربية الميرألاي رجب فردي بن محمد علي

مع موافقتي على هذه الأحكام، ولكني إعتماداً على الوثائق والإعترافات الموجودة، أعتبر المتهم هاشم بك أيضاً مشاركاً- مذنباً، وأنا مقتنع بمسؤليته وأصوت على ذلك.

التوقيع

من أعضاء المحكمة الحربية

الميرلواء أركان حرب محمد زكي

بعد الأخذ بعين الإعتبار بإعترافات مصطفى كاظم أفندي، والظروف المذكورة، ومع أنني متفق على عدم إشتراكه في جرائم المركز العمومي، إلا أنه كرّس واجباته الدينية والعلمية للتستر على جرائم المركز العمومي، ولم يقم بأي تصد لأعماله الشريرة، فلم يبتعد عن وظيفته إحتجاجاً، لذا يكون مجرماً من الدرجة الأولى أيضاً، كذلك هاشم بك، الذي أكد في إعترافاته أنه كان متفقاً قلبياً مع المركز العمومي وكان وفياً له أثناء وظيفته أو قبل ذلك لم يبد أي إعتراض على الشرور والجرائم، وظل يعتبر نفسه موالياً للمركز العمومي في إجرامه حتى يوم محاكمته، وأنا أميل إلى اعتباره أيضاً مشاركاً – مجرماً (فره ن ذي مدخل).

التوقيع

من أعضاء المحكمة الحربية

الميرلواء أركان حرب

مصطفى بن عزيز سليمان

تؤكد الأحكام الممهورة في ذيل ضبط قرارات الأحكام (مظبطه يي حكمية) عائديتها لأعضاء المحكمة الحربية.

5 تموز 1919 (1335).

عن المحكمة الحربية ناظم

رئيس هيئة الضبط في المحكمة الحربية عابدين داوير

الجريدة الرسمية الحكومية «تقويم وقائع» رقم 3604.

الحكم بالإعدام بمناسبة التهجير في بابيرت

5 آب 1920 .

من الجريدة التركية «ترجمان حقيقت».

استانبول

ارتكب نصرت بك ابن بهرام أفندي، حين كان قائم مقاماً في بابيرت، جرائم أثناء تهجير الأرمن من هذا القضاء، كالقتل ونهب الأموال، وشارك فيها مشاركة فعلية ومارس أثناء الترحيل ضغطاً إرهابياً وتسبب في أن يشنق خازن الدولة أواكيم أفندي نفسه وأن تنتحر زوجته وبناته بالسم.

واتهم إضافة إلى هذه الذنوب، أنه حين كان متصرفاً في أرزني (ولاية ديار بكر) اغتصب البنت الطرابزونية المرحلة من طرابزون فيلومين نوريان (ابنة آليكو الكبرى البالغة من العمر 24 عاماً، كما اغتصب أختها الصغرى العذراء نعيمة البالغة 12 من العمر، واعتقل متهماً بارتكابه هذه الجرائم، كان يقطن في إرين كوي، في بيت في شارع بغداد، إنه من مدينة يانيا ويبلغ 44 من العمر.

وصار بعد ذلك متصرفاً في أورفه.

واتهم بمثل هذه الجرائم أحد منفذي الترحيل والتقتيل في بابيرت محمد نجاتي أفندي المعروف باسم بيره محمد، 35 عاماً، المفوض العسكري. استقال من القوات المسلحة، وكان يسكن في إرين كوي، بالقرب من المحطة القديمة في أمين أونو (استانبول) في الغرفة رقم 10 من خان قاراقاش، وكان يعمل في التجارة.

جرت محاكمة بحقهما، وبعد جلسات عدة وتحقيقات دقيقة تبين أن المذكور

نصرت بك قد صرح أن قوات الدرك في منطقته قد نقلت إلى كتيبة الدرك المتنقلة.

وأن الـ 50 – 60 دركياً المتبقين لا يكفون لمراقبة قوافل المرحلين، لذلك اتصل بقيادة الشرطة المدنية وطلب ثلاث فصائل عاملة مع ضباطها، وتشاور معهم، وتشكلت فرق من الجنود العسكريين والدرك بأعداد كافية أوصلوا 6000 إلى 7000 من المرحلين على دفعتين إلى أرزنجان سالمين، ولم تحدث أية حوادث قتل في منطقته، وأنه جمع أملاك المرحلين المتروكة بواسطة لجان خاصة ودونها في سجلات وأودعها في الكنائس الأرمنية، ونفى كل الاتهامات الموجهة إليه.

لكن صالح أفندي قائد فصيل الدرك في بابيرت في ذلك الحين ونائب فصيل الدرك نفسه والموجود اليوم في خارت، شهد بما يلي (ضبطت شهادته من قبل هيئة من المحكمة (بالاستنابة):

«كان القسم الأكبر من قوات الدرك قد حول إلى فرق متحركة، شاركت في الحرب، والقليل المتبقي من الدرك لا يكاد يكفي لملاحقة الفارين والقبض عليهم وإرسالهم إلى كتائبهم وملاحقة المؤجلين العسكريين، وفصيل الدرك لم تكن له علاقة بالمرحلين، وعمليات الترحيل تمت بمعرفة نجاتي أفندي الموفد من أرضروم ومعه 30 – 40 شخصاً يعاونونه، ولم يعط أية معلومات عن إرسال نجاتي أفندي للأرمن إلى أرزنجان ولا عن إيصال باستلامهم أو عدم استلامهم.

ضبطت شهادة عمر بن حسن من قرية زوالي التابعة لسورمه نه الذي كان أثناء الحرب يعمل في مخابز التموين في بابيرت وهو يعمل الآن في التجارة من قبل هيئة من القضاء، وجاء فيها أن كاشف بن كغالي الملازم الثاني في طابور العمال في بابيرت، من قرية قوجره التابعة لسورمه نه وثابت بن الياس وغيرهما من الشخصيات غير المعروفة قادوا الأرمن المرحلين قافلة بعد قافلة من بابيرت في حالة بائسة، ورآهم بعد ساعتين من رحليهم يعودون إلى بابيرت ومعهم أطفال من أبناء المرحلين، ولاحظ أن أعمار هؤلاء الأطفال كانت تتراوح بين السنة

والخمس سنوات، وأنهم بعدما سلبوا أموال الأرمن المرحلين ونقودهم سمعوا أنهم قتلوهم».

ومثله.

شهد علي أفندي ابن أسعد من قرية باشر تجار التابعة لسورمه نه أمام الهيئة القضائية:

«في ليلة واحدة، ودون سابق إنذار وبأمر من القائم مقام نصرت بك، قامت الشرطة والدرك بين الصياح والعويل بترحيل الأرمن في الصباح الباكر دون أي شعور إنساني، وبأمر آخر من نصرت بك جمعت أملاك المرحلين المتروكة في بيوتهم وبيعت، ومع أن علي أفندي الشاهد على عمليات البحث عن أملاك الأرمن المتروكة كان موظفاً ليومين، فإنه عندما شاهد الظلم والاجحاف لم يحتمل وزر تلك الأعمال فاستقال، وبما أن نصرت بك المذكور عندما كان صديقاً لوالي أرضروم تحسين بك لم يكن يتورع عن القيام بأي عمل يخالف القانون، واستمر ترحيل الأرمن من بابيرت 15 يوماً بمرافقة الشرطة والدرك وغيرهم من الهمج غير المسؤولين، وسمع أن أفراد هذه القوافل قد أبيدوا أثناء الطريق، إنه مقتنع تمام الاقتناع بأن القسم الأكبر منهم قد قتلوا بالتأكيد، وأن نصرت بك المذكور جاء بـ 150 طفل أرمني تقريباً صبيان وبنات أسكنهم في خان يسمى بين باشي خان وأعلن للأتراك إنهم يستطيعون الذهاب إلى الخان وانتقاء ما يشاؤون من الأطفال الأرمن.

ثم عمد نصرت بك هذا إلى جمع (الأيتام الأرمن) الموجودين عند المسلمين وأمر أيضاً بترحيلهم».

واستمع إلى ضياء بك وكيل متصرف بيازيد الذي سبق وكان متصرفاً في بابيرت والذي قال:

«إن الذين نفذوا عمليات الترحيل والتقتيل في بابيرت هم سعد بك، ابن أخت عضو مجلس الشيوخ أحمد رضا بك، وأحد الكتبة في مجلس الشيوخ

والملازم في الشرطة السريّة، ومعه نجاتي أفندي الملقب بيره محمد وسمع بأنهما كانا من قادة الإبادة».

أما قائد كتيبة أرضروم عادل بك فشهد بأن منفذ عملية ترحيل الأرمن من بابيرت هو محمد نجاتي أفندي المذكور الذي يتجول الآن متنزهاً في عربات في إرين كوي، وقد أخرج الأرمن من ديارهم في 24 ساعة، وانقض على قوافلهم في مكان يدعى ديبرمان على بعد ساعتين من بابيرت مع الخارجين على القانون والتشكيلات الخاصة وأبادوهم عن آخرهم، وبدوره، وبحكم وظيفته أجرى تحقيقاً وتأكد من الأمر وتلقى جواباً عن قيادة الدرك في بابيرت وبلغ هذه المعلومات إلى الوالي تحسين بك، وكان في أرضروم في ذلك الحين من قادة التشكيلات الخاصة وعضو المركز العمومي لحزب الاتحاد المذكور الدكتور بهاء الدين شاكر والأمين المسؤول في أرضروم حلمي وابن أخت أحمد رضا بك الملازم سعدي ونجاتي المعروف يرافقهم آخرون من أصحاب الأسماء المعروفة.

وكان نصرت بك نفسه قد صرح بأنه لم يقبل وطرد نجاتي المذكور، وأنه أرسل قوافل الأرمن إلى أرزنجان بحماية الجند والدرك وأوصى بتوصيلهم بأمان. لكن أقواله هذه مخالفة للحقيقة.

حسب شهادة محمد علي بك وكيل قائد الفرقة العسكرية ورئيس شعبة الإنشاءات العسكرية ونائب قائد الكتيبة عن ترحيل القوافل وقتل أرمن منطقة بابيرت - يقول إنه سمع عن ترحيل أرمن بابيرت من قبل نجاتي المذكور وأنه بلغ المقامات العليا، وقد هرب محمد نجاتي أفندي فيما بعد وهو الآن في وضع هارب من وجه العدالة.

كذلك استمعت المحكمة الحربية بحضور المتهمين إلى كل من السيدات شايسنيك (ساتينيك) وأغافني ووارسينيك وأرمينوهي وإلى السيد خجادور سفيريان أفندي وإلى الشاب المدعو هامبارتسوم الذين قالت شهاداتهم إن نصرت أفندي كان قائداً للخارجين على القانون وأنه مع أولئك الخارجين على القانون

الموجودين في خان بين باشي وخان الهندي تبع قوافل المرحلين الأرمن وأخذوا يضربونهم بالسياط ليستولي على ما معهم من أموال، وأنه كان موجوداً عند تنفيذ عملية الإبادة وأنه مع رجال الدرك خطف البنات الأرمنيات الجميلات وذهب بهن.

وتحقق الشهود المذكورون من شخصية نصرت بك.

«للتحقق من واقع الدفاع الجاري لا بد من إضافة أن عمليات الإبادة والتعذيب الجارية في مختلف المناطق توجزها المحكمة الحربية بنتيجة محاكماتها «بأن الجرائم المذكورة قد خطط لها مسبقاً وقررت في المركز العمومي للاتحاد والترقي». ففي ظل رئاسة عضو هذا المركز المتعطش إلى الدماء المدعو الدكتور بهاء الدين شاكر ضم التنظيم الذي يحمل اسم «التشكيلات الخاصة»، كثيراً من الأوغاد والمجرمين الخارجين على القانون إلى صفوفه،وبلّغ أمرهم إلى موظفي الولايات، عن طريق مأمورين خاصين الذين أبدوا الرضا، ومن لم يرض بتصرفات ووحشية هؤلاء المجرمين كان يعزل من وظيفته مثل متصرف يوزغات جمال بك، ووالي قسطموني رشيد باشا وغيرهم من الشخصيات الوطنية الشريفة، ونصبوا بدلاً منهم عملاء من زمرتهم كانوا كالدمى يحركونها كما يشاؤون ولا يقلون عنهم وحشية، مثل متصرف يوزغات كمال الذي عُلّق على حبل المشنقة، ووالي أنقرة عاطف وغيرهم من الأشخاص أعداء الإنسانية، ثم وبموجب التعليمات السريّة نفّذوا عمليات الترحيل والتقتيل بالشكل المدبر والمحضر عن طريق أناس مجرمين.

وفي التقارير الموجودة في حوزة المحكمة الحربية تؤكد الوثائق والثبوتات ذلك.

لذا فإن تلك الأقوال التي صرح بها المتهم نصرت بك المذكور عن «أنه أمن ترحيل أرمن بايبرت بشكل قانوني آمن بمرافقة عسكريين نظاميين استحضرهم من قيادة الأمن المدني ورجال درك عاملين، وطرد الجاني محمد نجاتي الذي جاء أرضروم ولم يقبل أو يعترف بمهمته الرسمية وأنه لم تحدث عمليات قتل في

محيط قضائه أبداً». تبين أن هذه التصريحات كانت مخالفة تماماً للحقيقة على ضوء الوثائق والثبوتيات المذكورة أعلاه، وعليه فإن نصرت هذا، على الرغم من إطّلاعه على المآسي الحاصلة، لم يلجأ إلى أية خطوة لمنع وقوع هذه الأحداث ولم يبلغ السلطات العليا عن تلك الوحشيات المذكورة، وأنه ظل صامتاً على عدم استلامه إيصالاً بوصول القوافل المرسلة إلى أرزنجان، ثم قال أثناء الاستجواب، إنه أرسل أول قافلة بكتاب رسمي، لكنه لم يستلم أجوبة على ذلك الكتاب، ولما سئل بهذه المناسبة عن السبب الذي منعه من الشكوى إلى الوالي، أجاب: «كان كل شيء قد انتهى في ذلك الحين.

وفي عهد حكم الاتحاديين، لم يكن ينظر إلى وظائف قائم مقام أو متصرف على أنها وظائف رئيسية، حتى إن الوظائف الأقل أهمية كان يجب على الموظف أن يكون تحت أمرتهم وعميلاً لهم، ولا ينظر إلى غيرهم بأية نظرة احترام أو اعتبار.

كل هذه النقاط حقائق معروفة عند الجميع».

ومن الشهود الذين استمع إليهم عبد الله خسرف بك، الذي كان مهندساً مدنياً في أرزني، فقد صرّح بأن الناس كانوا يلقبون نصرت «دمير بنجه لي متصرف» (الحاكم ذو المخالب الحديدية).

بعدما أتم نصرت عملية ترحيل بايبرت مباشرة نال ترفيعاً، وارتقى من القائم مقامية إلى وظيفة معاون متصرف أرزنجان، ومن ثم رفع إلى وظيفة متصرف أرزني، وبعد ما تسبب في مضايقات وتعذيب الأرمن المرحلين من مناطق بعيدة، تمكن هؤلاء بالكاد من الوصول خائري القوى إلى أرغن، ولما علم أنهم سيبقون يومين أو ثلاثة أيام في الخانات وأنهم سيستهلكون خبزاً، أجبرهم على العمل في الطرقات تحت التعذيب والإرهاب، وحسب شهادة خسرف بك، شق بتشغيلهم طريقاً جديدة لم تكن مرسومة، وفوق هذا لم يدفع لهؤلاء الذين عملوا تحت التعذيب أجر يومهم. وادعى حين كان متصرفاً في أرزني أنه سيرسل الأولاد القصر والأطفال الأرمن إلى ديار بكر، وقد تم ذلك فعلاً ولكن تركهم تحت

جحيم الجاني الفاجر الدكتور رشيد والي ديار بكر، وبعد أرزني، وحسب اعترافه، نقل إلى متصرفية أورفه المستقلة، وهناك عرّض أكثر من 15 إلى 20 ألفاً من الأرمن المرحّلين إلى أشد أنواع التعذيب ونال هناك أيضاً ترقية. صار مجرماً مع المجرمين، متعاملاً معهم، حسبما تبين من الثبوتيات المؤكدة.

«صرّح نصرت بك، أنه تلقى أمراً مؤخراً، بأن لا يترك أرمني حي، وإلا فهو مهدد بالموت».

أما ما قيل عن إنتحار مدير المال في بايبرت هواكيم أفندي مع عائلته بأن سببه كان تهديد نصرت لهم بالترحيل، فالحقيقة أن هواكيم أفندي كان قد قبل مع أفراد أسرته بالاسلام وأعفي من الترحيل، وبعد اعتناقهم الإسلام راح نصرت يتردد على بيتهم ويطلب إلى بناته الاستسلام له، وهددهن بأنهن إذا لم يذعن لطلبه فسترحل الأسرة بكاملها. ولما أدركن أنهن في ترحيلهن سيلاقين المصير نفسه الذي لاقاه من سبقهن وأنهن سيكن لقمة سائغة في أيدي مرحليهن يعذبونهن ثم يقضون عليهن، تناولت زوجته وبناته وأخته السم، وانتحرن، أما هواكيم أفندي وابنه الذكر فقد انتحر شنقاً.

تأكدت صحة هذه الأحداث أثناء المحاكمة، ومع أن نصرت ادّعى بأنه لم يدخل بيتهم، وأنه لم يعلم عن انتحار الأسرة إلا من الشرطة واعتبر هذا الانتحار الذي يقطع القلب حادثة عابرة عادية، لكن أحد المنتحرين هواكيم أفندي، كان قد كتب وصية تركها عند النافذة، لم يعره نصرت التفاتاً، بل ادّعى عدم معرفته بوجوده، وثبتت الحقيقة بالأدلة.

وأثناء وجود نصرت متصرفاً في أرزني اغتصب الفتاة الأرمنية القاصرة التي تدعى نعيمة، كما اغتصب أختها فيلومين، وفي سياق محاكمات طرابزون، شهدت فيلومين المذكورة أمام المحكمة الحربية وصرحت بحوادث الاغتصاب المذكورة بغياب نصرت بك. فأجاب نصرت على هذا الاتهام إنهم «اتهموه بسبب ثأرٍ قومي».

إن أعمال موظف تخل بالأخلاق والشرف لا تحتم بالضرورة أن يكون كل موظفي ومستخدمي الحكومة متواطئين ومشاركين معه في أعماله[110].

كذلك استمعت إلى شهادات أرمن أيضاً أمام المحكمة الحربية، أثنوا بفضل أولئك الأتراك الذين حموهم ودافعوا عن شرفهم وحياتهم وأعربوا عن إمتنانهم من قلوبهم الرحيمة وأكدوا أن شهاداتهم صحيحة.

أما عدم تقديم الشكوى بشأن الإغتصاب أو العرض على الطبيب للفحص فهذا لا يعني عدم وقوع الجريمة، لأن مثل تلك الخطوات كانت تعني التعرض لمزيد من الضغوط، وبناء عليه وُجد دفاع نصرت عن نفسه لا معنى له.

وتعاون مع نصرت نجاتي أفندي الملقب بيره محمد الذي قام بحجة ترحيل الأرمن، بقتلهم ونهب أموالهم في بابيرت، وقد أدين على هذه الجرائم.

لقد تسبب نصرت بك في انتحار هواكيم أفندي مع كل أفراد أسرته، واغتصب السيدة فيلومين واغتصب الفتاة العذراء نعيمة، وهذه الأدلة الثابتة كلها تؤكد ارتكابه هذه الجرائم ولما تشكلت القناعة الوجدانية الكاملة بوقوع هذه الجرائم، ومن أجل جريمته الكبرى وجريمتيه معاً يحكم عليه بموجب أحكام المادة 45 من قانون العقوبات المدني الملكي وفقرتها الأولى وبموجب أحكام المادة 170 من القانون نفسه وأحكام المادة 171 من قانون العقوبات العسكرية، والتي تنص على:

«عندما يرتكب جماعة من الناس جريمة أو ذنباً مشتركين، أو يرتكبون جريمة أو ذنباً متعدد النواحي، وكل واحد من هؤلاء الجماعة إذا نفذ واحدة أو أكثر من هذه النواحي بقصد ارتكاب الجريمة أو الذنب يعتبر شريكاً مع الجماعة المذكورة ويعاقب كل واحد منهم على أنه مجرم.

كذلك فإن من يقتل شخصاً عن سابق تصميم سواء أكان أباً أو جداً أم أماً أو جدة حتى ولو لم يكن بتصميم سابق ولكن عمداً يعاقب بالموت.

كل فرد أو جماعة مسلحين أو غير مسلحين يمارسون ضغطاً على فرد أو أسرة

وكل من يغتصب طعام جماعة أو مؤونتهم أو بضاعتهم أو أثاثاتهم أو المخربون يحكمون عليهم بالموت».

وعلى هذا وبموجب أحكام قانون العقوبات المذكورة أعلاه، يحكم على الاثنين معاً نصرت ونجاتي بالموت، فيحرم محمد نجاتي من الحقوق المدنية وتصادر أملاكه وتوضع تحت الحجز، وتنفذ تلك الأحكام حسب القانون.

ويصدر أمر بملاحقة 26 شخصاً وردت أسماؤهم في جريمة ترحيل 20.000 من أرمن أرضروم في يوم واحد ومن أرمن بابيرت وأرزني، وثبت اتهامهم بها قرار بالاجماع غيابياً بحق المتهمين. 20 تموز 1920

5 آب 1920

(جريدة «ترجمان حقيقت»)

ماذا حصل بعد صدور القرار بحق مجرمي بابيرت، في قضايا الإبادة المعلقة أمام المحاكم الحربية؟ أمن الممكن أن يشنق تركي مجرم بسبب الأرمن الشهداء؟ حصل ذلك:

- فبعد قرار 20 تموز 1920، الذي كان قد نشر في جريدة «ترجمان حقيقت» التركية في 5 آب 1920 (قبل خمسة أيام من توقيع معاهدة سيفر) بدأ الحكام الأتراك باعتقال القضاة الذين وقّعوا على القرار (مدنيين أو عسكريين).

لنفرض لحظة أن القضاة أمثال روبرت جاكسون أو رفاقه الذين حكموا على المجرمين النازيين في محكمة نورنبرغ، قد إعتقلوا وزجّوا في السجن من قبل رفاق هتلر أو هملر النازيين، ثم أحيلوا إلى المحاكمة لاصدارهم قرار الادانة. بالطبع لا يكمن أن نتخيل حدوث مثل هذا في ألمانيا لكنه حدث في بلاد المجرمين المسماة تركيا، وليس ذلك مستغرباً.

في أيام هجوم قائد القوات التركية في أرضروم كاظم قره بكير على أرمينيا، وفي 8 تشرين الثاني عام 1920 اعتقل رئيس المحكمة الحربية الميرلواء مصطفى ورفاقه بأمر من وزير الحربية وبواسطة الشرطة العسكرية. وفي العاشر من تشرين

الثاني عام 1920 نشرت جريدة «ايليري» التركية أن «الأحكام التي أصدرتها المحكمة الحربية لاغية، وأنهم سيحالون إلى محكمة الجنايات لإعادة النظر». أي لن يحدث شيء، وكأنَّ شيئاً لم يكن.

وفي 7 كانون الأول عام 1920 عقدت المحكمة العسكرية العليا برئاسة الجنرال رفعت وتابعت محاكمة الجنرال مصطفى باشا ورفاقه القضاة في قضية شنق المجرم القائم مقام نصرت.

لقد شنق مجرم تركي من كبار قادة العصاة والذي ترأس عملية قتل أكثر من 20.000 من الأرمن إضافة إلى نهب أموالهم إن معاقبة مجرم على مثل هذه الجرائم بالنسبة للتركي أمر جارح لشعوره، وخاصة أنه أعلن سابقاً أنه في حالة الحرب، وبموجب الجهاد الذي أعلن للأتراك وبرقيات وزارة الداخلية السريّة، لن يعاقب أحد على هذه الجرائم، وها هم، وبالتفكير نفسه وفي 10 كانون الأول عام 1920 بدأ خورشيد باشا رئيس المحكمة العسكرية بإخلاء سبيل كل المتهمين الأتراك، وفي 3 كانون الثاني عام 1921 تابعت محكمة الجنايات العسكرية الخطة التي رسمتها للمحاكمة ضد مصطفى باشا ورفاقه وفتحت قضية شنق المجرم نصرت وترحيل الأرمن في بابيرت، لكي تجد منفذاً تعلن من خلاله براءة المجرم السفاح بعد المحاكمة، ولتمنع القضايا المعلقة وتضع نهاية للمحاكمات.

وفي 5 كانون الثاني عام 1921 اعتبرت المحكمة مصطفى باشا ورفاقه القضاة متهمين مذنبين لأنهم عاقبوا مجرماً.

وفي 9 كانون الثاني عام 1921، إعتبرت المحكمة العسكرية العليا برئاسة نشأت باشا قرار إدانة نصرت لاغياً كيف يجرؤ قضاة أتراك على الحكم بالإعدام على موظف تركي استناداً إلى أقوال شهود عيان وهو الذي نال على جرائمه ترفيعات متكررة؟ يجب في تركيا، حسب المبدأ، أن يحكم بالإعدام على الهاربين من المجرمين فقط لكي لا يبقى للحكم قيمة، وأن يحكم على الحاضرين من المجرمين بالسجن فقط، على أن يطلق سراحهم سريعاً فيما بعد.

لقد دخل اثنان من المحامين الأرمن هما جايلاك ورمزي إلى المحكمة خائفين مرعوبين بالدم والعرق للدفاع عن مصطفى باشا ورفاقه، وكانت النتيجة أنه أخلي سبيل مصطفى باشا بعد ما قضى ثلاثة أشهر في السجن، وقد ألغت الحكومة التركية كل المحاكم الحربية، وهذا يعني أن كل تركي لا يعتبر مجرماً بسبب الجرائم التي ارتكبها بحق الأرمن، تماماً مثلما جاء في أمر طلعت السري، فالتركي طيع.

وبهذا يستطيع السفاحون الوزراء والولاة والنواب والقادة العسكريون المجرمون الأتراك أن يسيروا بعد الآن في حرية تامة.

هذه هي تركيا وعدالتها، ولكن هذه الرزالة قد سجلت أمام محكمة التاريخ العليا. حكم على تركي واحد فقط «وسهوا» عن الكثيرين الكثيرين الذين كانوا وراء جريمة إبادة 20.000 أرمني، ولكن تركيا احتُقرت أمام العالم كله، وبقي الفعل العادل للبطل الأرمني، الذي قتل رئيس الوزراء طلعت باشا وجعل جثته كجثة كلب وسط برلين، طلعت باشا الذي كان قد حكم عليه بالموت على الورق غيابياً، وبقي يتجول حراً على وجه الدنيا مع باقي رفاقه المجرمين الهاربين، والذين كانت قرارات الإدانة الصادرة بحقهم تعتبر لاغية، بعد الأخذ بعين الاعتبار أن المجرم التركي لا يعاقبه أحد في تركيا.

كيف انقلبت العدالة إلى مهزلة

أثناء الحرب العالمية الأولى، ارتحل اثنان من السلاطين الأتراك من الدنيا، أولهما السفاح المسمى السلطان عبد الحميد، الذي كان المسؤول الأول عن إبادة 300.000 من الأرمن بين عامي 1894- 1896 ومات في 10 شباط 1918، عن 76 عاماً في قصره في بيلاربيي على البوسفور في استانبول، الذي عزل فيه 6 سنوات دون أي شعور بالندم على الإبادة التي نفذها.

الثاني هو السلطان رشاد، أو محمد الخامس، الذي كان أخوه الأكبر عبد الحميد الثاني قد حبسه ثلاثين سنة، حتى حوله إلى حالة من الغباء، وفي نيسان سنة 1909 تولى السلطنة بعد سقوط عبد الحميد وقضى السنوات التسع من سني حكمه غارقاً بين الخمر والحريم وهو لا يدري بأنه كان لعبة في أيدي قادة الاتحاد المجرمين.

في عهد هذا السلطان تمت أكبر إبادة للأرمن، وكان ولي عهده الأمير يوسف عز الدين، ابن السلطان عزيز، الذي وقف ضد سياسة أنور، وكان يستعد في كانون الثاني 1916 للذهاب إلى سويسرا للاجتماع بقادة دول الحلفاء وممثليهم للتشاور معهم، وفي يوم رحيله عن استانبول أي في 15 كانون الثاني عام 1916 وفي الصباح الباكر وجد مقتولاً فجأة في ظروف غامضة، وسرت إشاعة تقول إن يوسف عز الدين قد انتحر، والواقع هو أن الاتحاديين قتلوه غدراً.

بعد موت السلطان رشاد وفي 3 تموز عام 1918 خلفه وحيد الدين باسم محمد السادس، وكان ضد أنور أيضاً، وقد لجأ إلى الصمت تحت التهديد حتى انتهاء الحرب في تشرين الأول عام 1918، عندما أعلن إنكسار تركيا.

في منتصف تشرين الأول عام 1918، كان كبار السفاحين الأتراك يستعدون للهرب إلى ألمانيا، يتجهون على باخرة حربية ألمانية إلى أوديسا، ومنهم من اختفى كالفئران في جحور استانبول مثل جاويد الذي بقي ثمانية أشهر مختفياً في بيت رجل من حزب الائتلاف السابق.

وقّعت المعاهدة بإنكسار تركيا في 30 تشرين الأول عام 1918، وتنص المعاهدة فقط على أن تلقي تركيا السلاح، ولكن ذلك لم ينفذ، ولم يرد أي شيء عن المجرمين الأتراك.

وخوفاً من شروط الصلح القاسية، أمر السلطان وحيد الدين مجلس الوزراء بمحاكمة المسؤولين عن الحرب، وتشكليل محاكم عسكريّة في كانون الأول عام 1918 .

وتشكلت هيئة تحقيقات، للاستماع إلى الشهود ومحاكمة المجرمين الذين ارتكبوا أعمالاً إجرامية ضد الأرمن، وفي النهاية، كانت النتيجة هباء، بسبب العقلية التركية الخداعة.

نشر كاتب هذه الأسطر بعد إعلان الهدنة في جريدة «جوغوفورت»(111) التي تصدر في استانبول، وكان رئيس تحريرها ديكران زافين – مقالاً، موضوعه:«كيف قتل مطران طوكات الوارتابيد شافارش؟»، وقد جرت حادثة القتل في 2 حزيران 1915، بأمر من معمر حاكم سيواس، لقد عذب الوارتابيد التعيس كثيراً على بعد ساعتين من طوكات في الطريق المؤدية إلى سيواس.

بعد يومين من نشر المقال، تلقيتُ مذكرة دعوة من هيئة التحقيقات التابعة للمحكمة الحربية، عن طريق مدير التحرير، للمثول أمامها كشاهد للاستيضاح مني عن الملابسات المتعلقة بحادثة القتل المذكورة، فيما يلي ترجمة مذكرة الدعوة:

«من هيئة التحقيقات في الأوراق في سيواس

مذكرة دعوة خاصة بالشهود

يجب حضورك إلى مبنى الأمن العام للمثول أمام هيئة التحقيقات يوم الجمعة

14 كانون الأول 1918 (1334) في الساعة1.30 بعد الظهر للشهادة، وفي حال تخلفك تتخذ بحقك الملاحقة القانونية حسب أحكام المادة 84 و 47 من قانون العقوبات، وإذا ما طلبتم مصاريف الطريق فلقد لوحظ أمر صرفها لكم».

11 كانون الأول 1918

رئيس هيئة التحقيق

التوقيع

مظهر

يقع مقر هيئة التحقيق في طرف استانبول في الطابق الرابع من خان ساناساريان. وكان خان ساناساريان قد صودر أيام الحرب من قبل حكومة طلعت واستعمل مقراً للشرطة السريّة، وفي هذا الطابق وفي قسم الشعبة السياسية كان الأرمن يستنطقون ويعذبون باعتبارهم مجرمين سياسيين.

بعد الهدنة، كان الأتراك قد أخلوا هذا المبني الذي استأجرته شركة الضمان الانكليزية الكبيرة فيتول، التي كانت تدر ربحاً كبيراً لمدرسة ساناساريان.

وفي الموعد المحدد مثلتُ أمام هيئة التحقيق المذكورة بلباس مدني، التي يرأسها مظهر بك الوالي السابق لأنقرة وقونية والذي كان قد عزل من منصبه لمعارضته عمليات إبادة الأرمن، كان العضو الثاني في الهيئة قاضياً يونانياً، أما العضو الثالث فكان هاروتيون أفندي موسديتشيان الذي كان مفتشاً لسنوات وعضواً سابقاً في المحكمة.

كان موضوع التحقيقات يدور حول الشهادات التي تتعلق بمقتل مطران طوكات، وبنتيجة المعلومات الواردة في الأقوال أحيلت الشهادة على المجرمين الذين نفذوا الإبادة في كل أرجاء ولاية سيواس، خصوصاً سجن وقتل خمسة آلاف أرمني من سكان المدينة. وتفاصيل سجن ثلاثمائة ألف أرمني من سكان الولاية وقتلهم وترحيلهم. وقد وثقت المعلومات الموثوقة التي وصلت إلى أيدينا والمتعلقة بهذه الحوادث من قبل قاضي التحقيق هاروتيون موسديتشيان على ورق أبيض طويل غير مسطّر يدعى «أثر جديد»، سجلت أسماء المجرمين باللغة التركية مع تفاصيل عن

وظيفتهم وأعمالهم، وكان يترأس القائمة الجلاد المدعو معمّر. كانت تلك الأوراق ستشكل أساس المحاكمات المقبلة. وقد أعطاني القاضي تلك الأوراق لأوقّعها باعتباري المدعي الشخصي لأسرتي وعائلتي وولي الحق بالمطالبة بدمهم المهدور.

ولكن لم يأت يوم المحاكمة، بل أجّلت مراراً إلى أن بدأ الكماليون بالتنظيم وكان أغلبهم من الاتحاديين القدماء، وأرسلت الأوراق إلى أنقرة. طبعت المعلومات التي أعطيت لمحكمة التحقيق، وكذلك قائمة المجرمين في كتاب «يغيرنابادوم» (ص 590– 596). وهو من تأليف قره بيت كابيكيان، وقد طبع في مطبعة هايرينيك (بوسطون) عام 1924.

عقدت الجلسة الأولى للمحكمة الحربية التي تشكلت عام 1918 في شباط عام 1919. وبحثت قضية إبادة الأرمن في منطقة بوغازليان بولاية يوزغات. ففي 6 شباط عام 1919 عقدت الجلسة الأولى، وفي 31 آذار عام 1919، وأثناء الجلسة السابعة عشر أطلقت طلقة من بندقية ماوزر كتهديد في ممر المحكمة. وكان قرار المحكمة هو شنق كمال بك قائم مقام بوغازليان في 13 نيسان 1919. لأنه قام مع معاونيه ومواليه وضباطه وجنوده والخارجين على القانون والفلاحين المسلّحين بإبادة 11.000 أرمني.

عندها ثارت ثائرة الأتراك، واعتبروا المجرم شهيداً. وكفنوه بالرايات الخضراء ولقّبوه بـ «الشهيد الأول».

وفي 13 كانون الأول عام 1918 اعتقل كل من والي ديار بكر السفاح الدكتور رشيد – الذي كان من أعضاء مركز الاتحاد عام 1910 – ووالي سيواس الجزار معمّر الاتحادي اللئيم ذو النزعة القومية. وسجن الاثنان في الطابق الرابع من خان ساناساريان.

استطاع الدكتور رشيد الفرار في 11 آذار عام 1919، ولاحقه الجنود الأتراك والانكليز للقبض عليه عند مرتفع إخلامور بالقرب من بشيكطاش في استانبول، لكنه انتحر بمسدس كي لا يقع أمام المحكمة ويفشي بأسرار الإبادة.

نشرت جريدة «نيويورك تايمز» في 15 نيسان عام 1919 مقالاً حول هذه الحادثة. واتّهم الألمان إلى جانب الأتراك، ولكنها اخطأت حين كتبت اسم كمال قائم مقام بوغازليان بدلاً من الدكتور رشيد. وبغية محاكمة القادة الاتحاديين الفارين، صدرت «ادارة» سلطانية في 8 آذار عام 1919 تبيّن أنه من صلاحية المحكمة الحربية محاكمة الاتحاديين، وعقدت الجلسة الثانية في 4 أيار عام 1919، حيث قيل: إن «الوزراء كانوا أعضاء منفذين للاتحاد». أما الجلسة الرابعة فعقدت في 8 أيار عام 1919، وتم الاستيلاء على 180 ألف ليرة تخصّ حزب «التجدد» (وهو الاسم الجديد للاتحاد) من قبل الحكومة (أي أخذ المبلغ من يد وأعطي ليد أخرى).

كانت المحكمة الحربية تقرر عقوبات غير قابلة للتنفيذ بحق المجرمين الغائبين الموجودين في ألمانيا وأماكن أخرى.

في 1 نيسان عام 1920 وزّع الاتحاديون الأموال على بعضهم «من أجل المساعدة» (وكانت أموالاً منهوبة من الأرمن).

أثناء محاكمة الاتحاديين في استانبول، كانت تجري محاكمات مشابهة في مدينة طرابزون. ولإثارة غريزة الأتراك الهمج، كانت تعقد الاجتماعات وتلقى الخطابات. كاجتماع الفاتح في 19 أيار عام 1919، وفي نفس اليوم وصل مصطفى كمال إلى صامصون قادماً من استانبول على متن الباخرة «باندرمة».

صدر الحكم بالموت غيابياً على كل من طلعت وأنور وجمال في 10 حزيران عام 1919 (ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» هذا الحكم في عددها الصادر في 11 حزيران عام 1919). وفي نفس اليوم حكم غيابياً بالسجن 15 عاماً على شيخ الاسلام موسى كاظم وجاويد بك. بالطبع بقي كل ذلك حبراً على الورق، بينما تجول أنور بين برلين وموسكو باسم مستعار هو علي. وعاش طلعت في منزله بغرفه التسع في برلين مع أصدقائه باسم مستعار أيضاً وهو علي صالح. ولكن الخوف كان يملأ قلبه.

جرت محاكمات طرابزون الشكلية، وظهرت وحشية الأطباء الأتراك التي

تقشعر لها الأبدان، وكذلك ظهرت حقائق إلقاء الرجال والأطفال في البحر الأسود. وعقدت الجلسة الخامسة في طرابزون في 5 نيسان عام 1919، والثالثة عشرة في 15 أيار. والثامنة عشرة في 15 أيار، حيث استمع إلى حديث النائب العام فريدون. واستمع إلى الدفاع في الجلسة التاسعة عشرة في 17 أيار. وكانت النتيجة هي بعكس العدالة.

بعد ذلك ضعفت أعمال المحكمة الحربية.

كان عم أنور خليل باشا وكوجوك طلعت سجينين في سجن «بكير آغا بولوك»، قرب مبنى وزارة الحربية يتجولان ويتحركان فيه بحرية تامة، بمرافقة الملازم شادي وفي 8 آب عام 1919 فروا من السجن، بل على الأصح سمح لهم بالهرب وانتقلوا إلى الأناضول. ذهب خليل إلى أرضروم ومنها إلى باكو ثم انتقل بصحبة ضابط روسي للتشاور مع لينين وقره خان باعتباره ممثل مصطفى كمال.

في 19 كانون الثاني عام 1920 حكم على الدكتور بهاء الدين شاكر بالموت غيابياً أيضاً وعلى الدكتور ناظم بالسجن 15 سنة، وكان هذان المجرمان أيضاً يعيشان حياة رغيدة تحت أسماء مستعارة في برلين، فكان بهاء الدين يحمل اسم ألب مع بطاقة شخصية مزوّرة.

في 4 آب عام 1919، كانت المحكمة الحربية قد حكمت على مصطفى كمال أيضاً بالموت بتهمة اعلان العصيان على الخليفة، وقد ألغي هذا الحكم أيضاً فيما بعد.

وفي معاهدة سيفر كان للمجرمين الأتراك ابان الحرب باب خاص تحت اسم «باب العقوبات» تشملهم فيه خمس مواد – 226، 227، 228، 229، 230.

تقول المادة 226: «تقبل الحكومة التركية، أن يكون لدول الحلفاء الحق في احضار أشخاص إلى المحكمة الحربية تصرفوا تصرفات تخالف القوانين والأعراف الحربية، وإذا ما ثبتت التهمة على هؤلاء الأشخاص، يعاقبون، وتعد الحكومة التركية بتسليم مثل هؤلاء الأشخاص».

(أضيفُ على سبيل المعرفة، أن البنباشي التركي في أفيون قره هيصار مظلوم بك،

الذي اغتصب الأسرى الانكليز الضباط الشباب، قد اعتقل ونال جزاءه في مالطة).

المادة 227: «يحاكم من ارتكب جريمة ضد رعايا دول الحلفاء أمام المحكمة الحربية، وتبلغ الحكومة التركية عما يحمله هؤلاء من رتبة أو وظيفة، يستطيع المتهمون توكيل محامين للدفاع عنهم».

المادة 228: «تتعهد الحكومة التركية بتسليم كل الوثائق والمعلومات الضرورية لالقاء الضوء على الجرائم المرتكبة والتثبت من مسؤوليات المجرمين».

المادة 229: «تشمل هذه الطلبات أيضاً الجرائم التي ارتكبت على أراضي الامبراطورية العثمانية السابقة، فإذا كان المتهمون قد حصلوا على جنسيات أخرى يبقى للدول المتحالفة الحق في المطالبة بهم في كل وقت، لمحاكمتهم ومعاقبتهم».

المادة 230: تتعلق خصوصاً بالسفاحين الأتراك. تقول: «تتعهد الحكومة التركية بتسليم الدول المتحالفة أولئك الأشخاص المسؤولين عن القتل الذي جرى في أثناء الحرب على تلك البقاع التي كانت تشكل جزءاً من الامبراطورية العثمانية في 1 آب 1914، وتحتفظ الدول المتحالفة لنفسها بحق تشكيل محكمة لمحاكمة المذنبين، وتأخذ الحكومة التركية على عاتقها الاعتراف بهذه المحكمة.

إذا قررت عصبة الأمم تشكيل محكمة حقوقية لمحاكمة المسؤولين عن المذابح، تحتفظ الدول المتحالفة لنفسها بحق إحضار أولئك المتهمين للمثول أمام تلك المحكمة، وتأخذ الحكومة التركية على عاتقها الاعتراف بهذه المحكمة. وفي هذه الحالة أيضاً، وبموجب أحكام المادة 228 تتعهد الحكومة التركية بتسليم الوثائق والمستندات».

ملاحظة: من الجدير بالذكر أن معاهدة سيفر وقعت في 10 آب عام 1920 من قبل الدول الرئيسية الأربع من جهة - بريطانيا العظمى، فرانسا، ايطاليا، واليابان، ومعها 10 دول أخرى كحليفات - أرمينيا،

بلجيكا، اليونان، الحجاز، بولونيا، البرتغال، رومانيا، جمهورية صربيا - كرواتيا - سلوفينيا وتشيكوسلوفاكيا، أما على الجهة الأخرى فقد كانت تركيا.

إنّ بعض الدول الموقّعة، وفي سبيل مصالح اقتصادية خاصة ولتأمين تلك المصالح اتخذت ترتيبات سريّة خاصة، أما أرمينيا وباعتبارها دولة متحالفة موقعة، وكانت من أكثر الدول التي قدمت ضحايا، فلها الحق بالتمسك بحقوقها الكاملة الواردة في تلك المعاهدة المعترف بها والموقع عليها. فلنأخذ مثلاً بريطانيا العظمى، التي فقدت مع سكان مستعمراتها 1.000.000 شخص في الحرب العالمية الأولى، و 450.000 شخص في الحرب العالمية الثانية، أي أقل بكثير مما فقدته أرمينيا وهو 2.000.000 شخص (انظر د. طامسون «انكلترة في القرن العشرين»، صفحة 31 و20).

كذلك تتحدث المواد الاحدى عشرة 140- 151 من معاهدة سيفر عن القوميات غير التركية وحقوقهم في تركيا وعلى الأخص ما يتعلق بالمحجوزين من النساء والأطفال والأموال المصادرة والممتلكات.

حسب المادة 142: «كان على الحكومة التركية أن تعيد المحجوزين الذين أجبرتهم على اعتناق الاسلام أثناء الحرب، مع تقديم كل التسهيلات لهم»، لكن بقي الكثيرون هناك وما زالوا مفقودين.

المادة 144: المتعلقة بما يسمى «بالأملاك المتروكة»، والتي هي في الحقيقة تتعلق بالأملاك المنقولة المسروقة والأملاك غير المنقولة المغتصبة تقول: «تقبل تركيا بالظلم الذي مارسته عام 1915 «قانوناً وبالأوامر الملحقة»، بخصوص الأموال المتروكة وتتعهد بالغاء كل تلك الترتيبات التي اتخذتها في الحاضر وفي المستقبل، وتتعهد تركيا بأنها سترد أو تعوض عن الأموال غير المنقولة المغتصبة من بيوت وحوانيت تؤول ملكيتها إلى غير الرعايا الأتراك والذين قتلوا أو رحّلوا، ويجب ردّ أموال هؤلاء

المنقولة وغير المنقولة مع أشيائهم أو التعويض عنها وتدفع قيمتها، وتسترد هذه الأموال من واضع اليد عليها دون دفع أي مبلغ أو مصاريف محاكمة، وتتعهد الحكومة التركية بأنها ستدفع تلك المبالغ وأن يعيد بناء المخرب ويسلّم إلى الورثة وفي حال عدم وجودهم تسلم الأموال إلى الطائفة التي ينتمي إليها أصحابها لا إلى الحكومة.

- وستلغى عمليات البيع والشراء التي تمت على الأملاك المغتصبة وتتحمل الحكومة كل التعويضات عنها، وستقدم الحكومة التركية كل التسهيلات لذلك.

- في أيام نكبة الأرمن وما أعقبها من سنين، صودرت ممتلكاتهم وأموالهم المنقولة وغير المنقولة وأشياؤهم وأبنية مؤسساتهم القومية ظلماً، وتوجد مئات من الوثائق الخطية التي تؤكد اغتصاب ونهب هذه الأموال.

في 4 تشرين الأول عام 1915 (أيلول 1331) نشرت جريدة «تقويم وقائع» (ضبوط جلسات البرلمان التركي)، أنه في جلسة هذا اليوم لمجلس الشيوخ تقدم أحمد رضا باقتراح على الشكل التالي:

«لا يحق لأي كان اغتصاب أملاك أحد (الأرمن) المنقولة وغير المنقولة أثناء الحرب».

وعلى الرغم من ذلك استمرت الحكومة التركية في أعمال النهب وحصلت عمليات اغتصاب تحت اسم «أموال متروكة»، وهي وقائع دوّنتها النيابة العامة في سجلاتها. وبعضها ما لها قيمة عينية بيعت لحساب صندوق الدولة.

وأثناء محاكمة المجرمين الأتراك أمام المحكمة الحربية التركية، حاول المحامي العام سامي بك في شباط عام 1919 وفي الجلسة الثانية في 8 شباط عام 1919 وفي أثناء بحث قضية المذابح التي جرت في يوزغات وبوغازليان، القاء المسؤولية في تلك المذابح على الأرمن بكل وقاحة مورداً الأفكار الخبيثة التالية:

«عبّر الأرمن عن سخطهم، عن عدم وجود المساواة ونقلوا سخطهم هذا إلى

العالم الخارجي، وتسببوا في وقوع أحداث بايعازات خارجية وظهرت نية الأرمن في الانفصال، ورأت الحكومة كتدابير احتياطية، أن تهجر الشعب (الأرمن) بوسائل عسكرية».

فرد المحامي هيماياك خوسروفيان الذي كان يحضر الجلسة على هذه الافتراءات قائلاً :«إن المحامي العام بدلاً من أن يظهر المجرم ويظهر الحق يصب الاتهام على الضحية على أنه «خائن»، ويوجد في هذه القاعة صبي أجبر على تغيير دينه بالقوة، بعدما قتلوا أباه وأمه، فيجيب المحامي العام: «لقد أعلن الأرمن ثورة»، ما علاقة هذا بهذه القضية؟ لقد خسر الأرمن أكثر من 1.200.000 ضحية (خسارة الأرمن أكثر من 2.000.000 ضحية - المؤلف)، أما البرلمان التركي والصحافة والنيابة العامة فلم يرتفع صوتها ولم تبد أي احتجاج.

وأعلن رئيس المحكمة خيرت باشا أنهم حضروا (إلى المحكمة) لبحث قضية تهجير الأرمن والأحداث والمذابح والسلب والنهب الذي جرى بحقهم من أجل وإحقاق الحق».

واستمرت المحاكمة، وحكم بالموت على قائم مقام بوغازليان السفاح كمال البالغ من العمر 45 سنة الذي نقل بعد المذبحة نائباً لحاكم منطقة يوزغات. بدلاً من 40.000 شهيد أرمني حمل شخص واحد فقط عقوبة مسؤولية الإبادة، أما رفاقه السفاحون فهم في حالة فرار، وظلوا دون ملاحقة.

أما الوحش المدعو الدكتور رشيد حاكم ولاية ديار بكر، الذي بلّغ وزارة الداخلية سرّاً أنه طهّر الولاية من 121.000 من الأرمن، فقد انتحر عندما عرف أنه سوف يقتل.

منعت الحكومة التركية نشر صور عمليات التهجير والقتل في الصحف التركية، ومع ذلك تمكنا من الحصول على تلك الصور.

كانت المحاكمات التركية تجري أمام المحكمة الحربية على الطريقة التركية، وأخلي سبيل المجرمين من الدرجة الثانية والثالثة في مناطق طرابزون وأكن وسيواس، طالما أن

المجرمين الكبار قد اندسوا في جحور مختلفة أو هربوا إلى الخارج.

ونقدم فيما يلي نص قرار المحكمة الحربية الصادر بحق مجرمي مجزرة بابيرت. وقد تمكنّا من الحصول عليه، ولننتبه هنا إلى أن المحاكم الحربية اجمالاً تحتفظ بقراراتها سريّة، فإذا نشرت الجرائد التركية مقتطفات منها فإن مراقبي الحكومة التركية يمنعون نشرها، وكانوا يرغمون الصحف على عدم نشر صور المجرمين، بحجة عدم اثارة ضمير الشعب التركي...

كذلك منع نشر جرائم الإبادة التي ارتكبت بحق 20.000 من سكان 30 قرية ومن مدينة بابيرت من الأرمن، لكن رئيس تحرير جريدة «ترجمان حقيقت» أغا أوغلو أحمد (أحمد أغاييف) تجاسر ونشر قرار ادانة مجرمي بابيرت الأتراك في 5 آب عام 1920، إلا أن الحكومة التركية صادرت أعداد الجريدة التي نزلت إلى السوق ومنعت توزيعها.

تقع بابيرت حسب حدود أرمينيا الويلسونية إلى الشرق من الحدود التركية الأرمنية على بعد 50 ميلاً منها. كان الشهود في أثناء المحاكمة من الأكثرية الأتراك، وكان الأرمن اجمالاً يتحاشون الوقوف للشهادة أمام المحاكم التركية. بعضهم خوفاً من المستقبل، وبعضهم لعدم ثقتهم بعدالة الأتراك.

حكمت المحكمة الحربية بالموت على القائم مقام نصرت الحاكم الأول في قضاء بابيرت، بسبب المجازر التي ارتكبها هو وأتباعه والجرائم السريّة في بابيرت.

هذا القرار هو نموذج للجرائم التي ارتكبت في المدن والقرى الأرمنية والذي يظهر إلى حد ما وحشية الإبادة التركية، على ألسنة شهود من الأتراك، و 20.000 من الأرمن المرحلين، هو في الحقيقة أقل من ٪ 1 من عدد الأرمن في تركيا عام 1915، وقضاء بابيرت واحد من 281 من الأقضية الأخرى التي قتل سكانها أو شردوا أو ماتوا أثناء الطريق من دون سلاح أو حماية بالطريقة نفسها، وهم يساقون عبر صحارى ما بين النهرين.

ومثل قائم مقام بابيرت يوجد 280 قائم مقام آخر مجرمون، ظلّوا دون عقاب

على الرغم من تعهد الأتراك في المعاهدة.

ويعتقد بعض الكتاب الأمريكيين وغيرهم (عن جهل طبعاً)، أن لا علاقة للجيش التركي أو العسكريين منهم في أحداث الإبادة التركية، وهو اعتقاد خاطيء قطعاً. فلقد تعاون رجال الدرك والمدنيون مع الجيش التركي في المدن والقرى الأرمنية تعاوناً وثيقاً، وتوجد في تفاصيل قرار بابيرت معلومات عن ذلك.

هناك طبيب عسكري ألماني ذهب في أواخر عام 1915 مع العسكر إلى بغداد، وهم خليط من الترك والألمان. يحكي في الصفحات 259– 264 من كتابه عن تلك الأحداث الرهيبة التي مارسها العسكريون الأتراك مع النساء الأرمنيات المرحلات في مناطق رأس العين والموصل، انظر كتاب «قصة الجنس في الحرب العالمية». يكتب الدكتور ماغنوس هيرشفيلد:

«.. كنا 10.000 عسكري ألماني في طريقنا مع الجنود الأتراك إلى كوت العمارة. وكانوا قد نصبوا خياماً، وبالقرب منا كانت قافلة من النساء والبنات الأرمنيات المرحلات، وعندما حل الليل سمعت أصوات جهنمية، لم يتمكن الجنود والضباط الألمان بسببها من النوم، لأن صرخات النساء والبنات المغتصبات كانت ترتفع فتقطع القلوب. لم يشأ عسكريونا التدخل «في شؤون تركيا الداخلية»، واضطررنا إلى التغاضي عن استغاثات أخواتنا في الدين المغتصبات. وعندما طلع الصباح بان لنا منظر رهيب، رأينا تلك النساء والبنات اللواتي لاقينا الأمرّين من العذاب على أيدي مغتصبيهن المتوحشين قد ذبحن من رقبتهن وقطعت حنجرتهن.

«تتحمل الحكومة الألمانية قسماً كبيراً من هذه الوحشيات المرتكبة ضد الأرمن». هذا ما يؤكده الدكتور هيرشفيلد (صفحة 263).

ويكتب الطبيب الألماني نفسه: «لقد كنت شاهد عيان على الحوادث الرهيبة، في أواخر العام 1915، إذ رأيت في الطريق بين تل أبيض ورأس العين مجموعة من جثث عارية لنساء أرمنيات مغتصبات مكدسة فوق بعضها وثبتت على مؤخرتهنّ الخوازيق» (صفحة 261).

وثيقة سرية هامة

خلال ثلاث وثلاثين سنة من عهد السلطان عبد الحميد الاستبدادي، تشكلت بالعدد 94 فرقة من الأكراد، أطلق عليها اسم الحميدية، مهمتها اضطهاد الأمة الأرمنية وبالتالي إبادتها بالتدريج، وبأيديهم وبمساعدة الرعاع الأتراك والجنود الأتراك حدثت مجازر 1894– 1896، وكانت خسارة الأرمن فيها 300.000 شخص اضافة إلى 400.000 متضررين في الولايات الست، حتى بلغت الخسارة المادية بما فيها الأرامل والأيتام والخراب والسلب والحرائق ما يقارب 400.000.000 دولار.

وقد تركت هذه الأحداث الوحشية صدى في أوروبا بفضل تقارير السفارات الأوروبية وجهود الأرمن الفعّالة.

لقد صنف عبد الحميد في سجلات الصحافة والبرلمانات الأوروبية باسم «السفاح الأكبر» و «السلطان الأحمر»، وفي تلك الأيام كانت هناك في أوروبا منظمة باسم تركيا الفتاة شكلت جمعية في عام 1892 أطلق عليها اسم «انتظام وترقي»، وبعد فترة بدل اسمها وجعل «اتحادي عثماني»، ثم غُيّر مرة ثانية وسمي في هذه المرة «اتحاد وترقي».

كان بعض أعضاء الشبيبة التركية قد أخذوا على عبد الحميد وعلى أعمال أتباعه اللاانسانية، ويودون التقرب من العناصر غير التركية، وكان أوائل مؤسسي هذه الجمعية طلبة كلية الطب في استانبول، وبعض الأساتذة وبعض الأتراك القادمين من القوقاز، وكان أحمد رضا زعيمهم في أوروبا، وهو ابن للتركي

«انكيليز علي»، أمه هنغارية، درس أحمد رضا في مدرسة غلاطا سراي في استانبول وعين في عام 1889 مديراً للمعارف في بورصه ثم انتقل إلى أوروبا (ولد عام 1859 ومات عام 1930).

في الفترة التي كان فيها أحمد رضا زعيماً لتركيا الفتاة في باريس أصدر مجلة نصف شهرية باللغة الفرنسية باسم «مشورت».

وكان في تركيا في عهد عبد الحميد 20.000 جاسوس، وكان أعضاء حزب تركيا الفتاة «المشبوهين»، قد هربوا إلى أوروبا، وأصدر بعض الأفراد صحفاً مختلفة: «مخبر» و «حريت» في 1875 ، و «استقلال» في عام 1879، «مورؤت»[112] في عام 1889 وفي عام 1899 أصدر الدكتور عبد الله جودت جريدة «سونكو»[113]، وسامي باشازاده سزائي جريدة «شورائي أمت»[114]، وأصدر محمد مراد جريدة (الميزان) وهو من البنائين الأحرار الأتراك وكان لاجئاً إلى مصر، ولكنها كانت جرائد نبتت مثل الفطر واندثرت قبل أن تعمر.

لقد تأسس الاتحاد في عام 1892، ويقول برنار لويس أنه كان في عام 1889. البداية كانت بال «مشورت» التي أصدرها أحمد رضا للكفاح ضد عبد الحميد ومن عام 1895 إلى 1906 لم يجد منفعة ما عدا بعض مؤيديه في أوروبا.

في عام 1906 أعلن أحمد رضا لرفاقه في باريس وسلانيك، إنه لا يمكن اتخاذ أية خطوة في سبيل الدستور دون القوة العسكرية. وفي تلك الفترة كان في الجيش الثاني في إدرنة والجيش الثالث في سلانيك عدد قليل جداً من الاتحاديين، وكان اليهود المتتركين أي «الدونمة» والذين يلقبون بـ «صاريقلي»، ينتمون إلى مجالس الماسونيين البنائين الأحرار، يرأسهم عمانوئيل قراسو، وكان من رفاقه الأتراك طلعت، جاويد، الدكتور ناظم، فتحي، جامبولاد، مدحت شكري، بورصه لي طاهر وغيرهم، أما مصطفى كمال، فمع أنه ماسوني واتحادي، لم تكن له صفة معينة، وفي تلك الفترة كان أحمد رضا يعتبر نفسه من أتباع أوغوست كونت في طريقة الفلسفة الوضعية، فكان ضد تدخل الدول العظمى في شؤون تركيا، ويدعم حقوق الخليفة والسلطان.

وكان طلعت من زعماء سلانيك، مولوداً في قضاء قرجالي من ولاية إدرنة، في منطقة رودوب الجبلية، وفي تلك المنطقة تقع بطاق حيث توجد 60 قرية بلغارية وقعت فيها حوادث إبادة من قبل الأتراك في عام 1876، حين حبسوا البلغاريين في الكنائس والأديرة وأحرقوهم أحياء. لقد أعطت دائرة المعارف الألمانية كروسه بروكهاوز تاريخ ولادة طلعت عام 1872، أما دائرة المعارف الايطالية فتبينه في عام 1874. كان طلعت في عام 1906- 1907 في سلانيك كاتباً عند مدير البريد، ثم حاول الدراسة في كلية الحقوق في سلانيك، لكنه لم ينجح في الامتحانات، فتركها ولم يتابع بعد ذلك دراسته.

في عام 1907 وعندما رأت قيادة حزب الطاشناقسوتيون الأرمني سخط حزب تركيا الفتاة على الاستبداد الحميدي، مدّوا إليهم أيديهم ووقعوا اتفاقاً معهم، بغية الاطاحة بالنظام الحميدي.

* * *

في 10/ 23 تموز عام 1908، وبعد اعلان الدستور العثماني، انقلب قادة الاتحاد الذين كانوا قد تنشقوا رياح الحرية في أوروبا، بل وكان البعض منهم دعاة اللامركزية في الحكم، راحوا يتخلون عن «الحرية» التي ينادون بها ويعظون مركزية سلطة الدولة مستندين على قوة الجيش.

وفي 6 كانون الأول عام 1908، وفي أول جلسة في البرلمان العثماني، كان النواب الأتراك لا يشكلون إلا نصف الأعضاء، أما نصفهم الآخر فكان من العرب واليونان، والأرمن، واليهود، والبلغار، والفلاخ، أي أن نصف النواب البالغ عددهم 280 كانوا من غير الأتراك، ولم يرض الاتحاديون عن ذلك.

في 8 تشرين الأول عام 1908 كانت النمسا قد ضمت البوسنة والهرسك، وكان الاتحاديون المتعصبون قومياً ينظرون إلى ذلك بعين الحقد على غير الأتراك، وعلى الأرمن خصوصاً الذين يشكلون الأغلبية في الولايات الأرمنية، كما في كيليكيا.

في شهري كانون الثاني وشباط عام 1909 بدأت دعايات ضد الأرمن.

وكانت سريّة في أول الأمر، يصحبها تهديدات وتخويفات من القتل، وحانت الفرصة في 31 آذار عام 1909 واستفاد الاتحاديون من الحركة ضد الرجعية التي ظهرت في استانبول وأغرقوا كيليكيا في الدم، وقد كانت بعيدة إلى حد ما عن مذابح عام 1895، وقتل الاتحاديون بالاشتراك مع العسكريين والمتعصبين من الرعاع الأتراك 30.000 أرمني خلال خمسة عشر يوماً، وبلغت خسارة المتضررين أكثر من 350.000.000 دولار، بما فيها أضرار الحرائق والتهديم وغيرها.

وبفضل محمكة عسكرية أعضاؤها من الضباط الاتحاديين التي عقدت في عام 1909 بقي المجرمون من الحكام والعسكريين الأتراك بعيدين عن العقاب، وأفسح ذلك المجال للغوغاء لارتكاب جرائم جديدة، وكان المفكرون الأتراك ينشرون دعايات تقطر سماً وينشرون كتيبات تركية وملزمات تنادي بالتعصب للقومية التركية (أي البانتوركيزم) باسم عمر سيفي، علي جانيب، ضياء كوك ألب، حمد الله صبحي، وغيرهم.

وطلعت الذي كان نائباً عن إدرنة في كانون الأول عام 1908 عين عدة مرات وزيراً للداخلية في عام 1908 و عام 1911 و عام 1913.

في 25 أيار 1909، وعندما تقدم اثنان من النواب المفتشين وهما هاكوب بابيكيان ويوسف كمال بتقريرين عن مسؤولي مذابح أضنة، كان طلعت من نواب رئيس المجلس النيابي، ولم يكتف بمنع قراءة التقارير المقدمة، بل قتل بابيكيان بسيجارة مسممة قدمها له رجل دين تركي، وأرسل يوسف كمال موفداً من طلعت إلى باريس «لدراسة الحقوق»، وبالرغم من احتجاج النواب الأرمن في المجلس دفنت قضية مجازر أضنة في المجلس النيابي العثماني.

وبعدما وضع الاتحاد يده على السلطة، أصبحت الحكومة عسكرية ديكتاتورية ومالت الامبراطورية العثمانية بالتدريج نحو الانهيار.

وبقيت كلمات «حريت»، «عدالت»، «مساوات» حبراً على ورق.

* * *

في شهر آب من عام 1910 عقد الاتحاد مؤتمراً عاماً في سلانيك وفي إحدى جلساته السريّة صرح طلعت بك بما يلي: «أردنا أن نجعل الكافر عثمانياً ولم ننجح، وبقيت أمامنا الآن وسيلة واحدة وهي إفناؤهم».

بعد ذلك وافق المؤتمر على سياسة ضغط مركزة شعارها التتريك عن طريق القتل (أنظر غوج - تامبرلي، الجزء الرابع صفحة 207).

أراد حزب تركيا الفتاة أن يبدأ بتتريك ألبانيا وأهلها، فجردوهم من السلاح لكن الألبانيين رفضوا، وجرت حوادث إبادة في البلقان. واندلعت الحرب الايطالية في 29 أيلول عام 1911، وسقطت وزارة حقي باشا الاتحادية، وخلفتها وزارة سعيد كمال باشا المقبول نسبياً من قبل الاتحاديين. في حين كان المناهضون للاتحاد يريدون كمال باشا، لكنه كان يرفض قائلاً: «لا أقبل بتشكيل الوزارة قبل أن تطهر البلاد من هؤلاء الأوغاد» (يعني الاتحاديين).

على الرغم من استمرار الحرب الايطالية، فقد عقد الاتحاد مرة أخرى مؤتمراً عاماً في سلانيك في تشرين الأول عام 1911، ودارت المناقشات وتركزت على المقررات التي اتخذت قبل عام، واتخذ قرار بمحو اللغات غير التركية وتتريك تلك العناصر، وإذا لم يتيسر ذلك فلتمح بالسلاح. ولم يوافق بعض الأتراك على هذا القرار ودخلوا في 21 تشرين الثاني عام 1911 في «حريت - ايتيلاف».

عندما جرت حملة الانتخابات النيابية في كانون الأول عام 1911 ظهر الذين دخلوا الائتلاف كمعارضين للاتحاديين، ولم يتمكن الاتحاديون من تنفيذ قراراتهم كاملة، وما كادت تنتهي الحرب الايطالية في 15 تشرين الأول عام 1912 حتى اندلعت حرب البلقان في 20 تشرين الأول عام 1912. وجُنِّد الأرمن في الجيش التركي، بعد ما أقرّ المجلس النيابي بتاريخ 1 تشرين الثاني عام 1909 قبول المسيحيين في الجيش حسب القانون.

عقـدت المؤتمرات الاتحادية التالية في استانبول في الأعوام 1912، 1913، 1916، 1917، 1918.

في أيام الانكسار بعد الحرب البلقانية الأولى، كان القبرصي الشيخ كامل باشا الموالي للانكليز موجوداً في مصر، فأراد المعارضون للاتحاد أن يعود إلى استانبول، ويتسلم زمام الحكم، فكتب بدوره إلى السلطان ما يلي:

«إن الاتحاد هو مصدر كل النكبات في البلاد»، وهو يقصد حل الاتحاد، فرد حسين جاهد (فيما بعد المسمى بالجين) محرر صحيفة «طنين» الناطقة باسم الاتحاد قائلاً: «إن كامل يتحدث من المقبرة».

عندما لاحظ الاتحاديون أن زيادة عدد المعارضين العامة في البرلمان العثماني ستكون عائقاً أمام سياستهم العدوانية ومخططاتهم، عملوا على حل البرلمان، وجرت انتخابات جديدة، تحت التهديد والارهاب، وانخفض عدد المعارضين بعد هذه الانتخابات إلى 6 ، وسيطر الاتحاديون دون جدال على البرلمان ونقلوا مركزه العمومي من سلانيك إلى استانبول.

إلا أن الجيش البلغاري هزم الجيش التركي وتعقبه حتى جاطالجا، وفي هذه المرة صار كامل باشا رئيساً للوزارة (لأن حزب تركيا الفتاة لم يتمكن من ادارة الحكم) وحل البرلمان الذي يشكل الاتحاديون أكثرية فيه، ولكن الرد الانتقامي لم يتأخر، إذ قُتِلَ وزير الحربية في وزارة كامل باشا الجركسي ناظم باشا في 10/ 23 كانون الثاني عام 1913 بسلاح طغمة شريرة من الضباط والمدنيين بقيادة أنور وطلعت، على درج الباب العالي، وسيطر الاتحاديون من جديد على قيادات الشرطة وعلى كل مرافق الدولة ووظائفها، واستمرت سياسة الإرهاب والاستبداد الاتحادية، وأصبح الذين كانوا ينادون بالحرية والمساواة وحوشاً كاسرة.

أما الأرمن، ففي سبيل المحافظة على الأرواح والشرف والممتلكات كانوا قد استنفذوا كل جهودهم القانونية الرامية إلى إصلاح وضعهم، واضطروا إلى اللجؤ إلى الدول الأجنبية للتوسط لهم لدى حكومتهم. وبعد المذاكرات التي بدأت في تموز عام 1913، توصلت في النهاية إلى تفاهم في 8 شباط 1914 بعد اجتماع بين القائم بأعمال السفارة الروسية غولكيفيتش ورئيس الوزارة التركية سعيد حليم

باشا، ووقعا خلاله على اتفاق يقضي بادخال إصلاحات في الولايات الأرمنية، وكانت ألمانيا تكتم عدم رضاها عن هذا الاصلاحات، لأنها كانت تريد أن تضع تركيا تحت نفوذها، ولاحباط اتفاق الاصلاحات الأرمنية عقد أنور ورفاقه اتفاقاً سرياً عسكرياً مع ألمانيا في 2 آب عام 1914.

في اليوم السابق لاعلان الحرب العالمية الأولى في 28 حزيران 1914، اغتال شاب صربي من البوسنة اسمه غافريلو برنسيب في سيرايفو ولي عهد النمسا الأرشيدوق فرانسيس فرديناند وزوجته، وقبل هذه الحادثة وبعدها تقابل الملحق العسكري النمساوي الهنغاري الماريشال جوزيف بوميانكوفسكي في استانبول مع السفير الألماني في استانبول فانغنهايم، وكان السفير يقول لبوميانكوفسكي في المقابلتين:

«إن تطبيق الاصلاحات الأرمنية من قبل الحكومة قد أخفق ولم تبق له جدوى، ولم يبق للأرمن الآن سوى وسيلة واحدة، هي أن يعتنقوا الاسلام للمحافظة على أرواحهم وأموالهم». لهذا التصريح مغزى خاص أنه يأتي قبل أربعة أشهر من بداية الحرب - أي دخول تركيا الحرب - (مراجعة «سقوط الامبراطورية العثمانية»، صفحة 163 طبعة لايبزيغ 1926 - Der Zusammen Bruch der Osmanischen Reiches - Josef Pomiankovsky

بهذا التحالف مع الألمان تثبتت دعائم مقولة «تركيا للأتراك»، وأسلمت قيادة الجيش العثماني إلى الجنرال الألماني ليمان فون زانديرس ومن يعاونه من الضباط الألمان جنرالات وقواد كتائب.

وبغية تنفيذ مخطط إبادة الأرمن ودفن القضية الأرمنية والشعب الأرمني إلى الأبد، تقابل وزير الداخلية طلعت بك في 20 كانون الثاني / 2 شباط عام 1915 في استانبول مع السفير فانغنهايم وشرح له مراحل تنفيذ العملية ورجاه أن لا تتدخل ألمانيا أو أن لا تمانع في تنفيذ ذلك المخطط، وها هو السفير الألماني حسبما ذكر في تقريره، ينصح حكومته «بعدم ممانعة الخطوات المتخذة بحق الأرمن».

ويكتب السفاح زعيم الجلادين الطبيب بهاء الدين شاكر[115]، وهو أحد اكبر أصحاب النفوذ الاتحاديين باسم «الهيئة المسؤولة» في 18 شباط 1915 أنه «لن يترك أرمنياً واحداً حياً في تركيا، ولسوف تصادر أموالهم من قبل الحكومة، ومنحت الحكومة صلاحيات واسعة لتنفيذ هذه الأعمال وتحقيق المخططات، وعلى أمناء فروع الاتحاد المسؤولين[116] الإشراف على سير الأعمال»[117].

ويصرّح بهاء الدين شاكر نفسه مرة أخرى برسالة في 25 آذار عام 1915، أنه «أعطيت التعليمات اللازمة إلى القادة العسكريين[119] القاضية بتنفيذ أعمال الإبادة».

وبغية التعرف على أعمال الاتحاديين الوحشية حسب الترتيب الزمني لا بد من مراجعة وقراءة المصادر التالية: «مذكرات»، أحمد عزت باشا، (بالألمانية) 1927 طبعة لايبزيغ. ابراهيم ديمو «تشكيل حزب الاتحاد والترقي وذكرياتي عن خدماته الوطنية وثورته القومية» 1939. ابراهيم علاء الدين كوفسا «دائرة معارف الأعلام الأتراك» (1946). أحمد بدوي قران، «تاريخ ثورتنا والاتحاد والترقي» (1948). لطفي أريج «تاريخ الأحزاب السياسية عندنا وتاريخ الحزب» (1949). طارق ز. طونايا «الأحزاب السياسية في تركيا» (1952).

يقول العسكري فون ميكوش الألماني، إن سبعة من الاتحاديين كانوا يصدرون قرارات في اجتماعات سريّة ويبلغون الأوامر إلى الحكومة (صفحة 72– 73).

كانت اعتقالات 11 (24) نيسان واحدة من الخطوات المتتالية الزمنية المكتوبة في تعليمات الإبادة، في استانبول والأقضية، والمزاولات اللاانسانية والجرائم المرتكبة في المناطق المأهولة بالأرمن.

ولالقاء ستار على هذه الوحشية هيئت من قبل تعليمات وأوامر بقوانين مزيفة مراوغة.

نقدم ترجمة لأمر سري (حضّره طلعت ويتعلق بتشريد وتقتيل الأرمن) مليء بالزيف والمراوغة والأكاذيب.

عرض هذا الأمر الخطي على مجلس الوزراء في 13 أيار (1915) و «يسري مفعوله»، اعتباراً من 16 أيار (1915)، إلا أن الجرائم كان قد بديء بتنفيذها قبل ذلك التاريخ بكثير. بموجب الأمر السريّ يحمل الرقم 280.

الوزراء الذين استمعوا إلى تقرير طلعت في مجلس الوزراء عدا عن طلعت هم: سعيد حليم باشا الرئيس، أنور وزير الحربية، جمال وزير البحرية (كان غائباً لوجوده في سوريا)، خيري شيخ الاسلام، بيريزاده ابراهيم وزير العدل، علي شكري وزير المعارف، أحمد نسيمي وزير الخارجية، خليل وزير دولة، مصطفى شرف وزير التجارة، كمال وزير التموين، جامبولاد وزير قوى الأمن العام، علي منيف وزير الأشغال العامة.

قبل وبعد أشهر من هذه الجلسة، كان كل طلب أو اقتراح يقدم إلى المجلس من النواب الأرمن أو من البطريركية، يماطل في الرد عليه، بل ويكون مجالاً للتندر والسخرية أحياناً.

نص التقرير السري هو التالي:

الأسباب السياسيّة لاجلاء الأرمن وترحيلهم

من معالي وزير الشؤون الداخلية طلعت بك أفندي
إلى دولة وفخامة رئيس الوزراء الحاكم سعيد حليم باشا
نص التقرير السريّ الخطي.

رقم 280، 13 أيار 1331 (1915).

«لا يخفى على دولتكم ما يفعله جماعة الأرمن على كافة الأراضي العثمانية والسلطنة العليا من أعمال ترمي إلى الثورة وقلب نظام الحكم وايقاع الفتنة والتفرقة بين مواطني الدولة بالتهديد والوعيد وأعمال التفريق بين جماعة الأرمن والاتصال مع الجهات الأجنبية بغية التوصل إلى الانفصال الكامل عن السلطنة، ولقد عمدوا إلى التصدي لارادة الحكومة ومهاجمة مراكز الشرطة بين حين وآخر، وهي أعمال تبدو فيها نوايا الثورة، وانتقدوا الاصلاحات والأعمال التي

قامت بها الحكومة في مضمار أمن وسلامة البلاد، وقد استمروا في ألاعيبهم وخداعاتهم الخارجية، رغم شعورهم بفاعليتها في حين ما كان يجب عليها أن تتعدى كونها قضايا داخلية بحتة[119]. علماً بأن الاصلاحات الداخلية ما كان يجب أن تتم بتدخل العناصر الأجنبية، أو أن تكون قضية بحث بين الدول لأنها تخضع للمراقبة ولترتيبات يتطلب تأمينها في بعض الولايات العثمانية، وتفرض وجودها لتأمين تلك الترتيبات.

لقد أدت الاصلاحات والتنظيمات التي تقام من قبل الحكومة العثمانية على النمط الأجنبي إلى الانقسام والتفرقة، وقد أدت قديماً إلى كثير من المآسي وهو أمر مؤكد بأمثلة مؤلمة. إن الاستقلال وحالة استمرار ارتباط البلاد العثمانية وتدخل الأجانب في مثل هذه الأعمال جلب انتباه الحكومة. والحكومة بدورها وفي سبيل أهدافها الحيوية أعطت هذه الأمور أهمية كبرى بغية حلها جذرياً، لانهائها وازالتها كلياً. لهذا حضّرنا الأسباب وأخذنا بعين الاعتبار ضرورة البقاء على استعداد للفدى لها. مؤخراً، وفي المناطق المتاخمة لمناطق الحرب، وعندما كان الجيش العثماني مشغولاً بمواجهة قوات العدو والمهاجمة، عمل قسم من السكان الأرمن على عرقلة تحرك الجيش[120] وأعاقوا وصول الغذاء والذخيرة الحربية إليه عدا عن اعاقة تنقل الجنود. لقد وحدوا جهودهم وآمالهم مع العدو، بل واتحدوا مع خطوط العدو وراحو يهاجمون الجنود والمدنيين داخل حدود البلاد وتسببوا في قتل النفوس وهدم المباني ونهب الأموال وأمنوا المعونة الغذائية لقوات العدو والبحرية، وأرشدوه إلى الأماكن العسكرية الحصينة.

ولسلامة تحركاتنا، قررنا ابعاد هذه العناصر من مناطق الحرب، ومن تلك القرى التي توجد فيها مثل تلك الحركات أو أصبحت معاقل لهم.

ولقد بدأ التنفيذ فعلاً بالاتفاق بين الحكومة المركزية والادارات المحلية لترحيلهم بواسطة قوات الشرطة من مناطق وان وبتليس وأرضروم.

اعطيت ايضاحات من قبل طلعت بك، أنه تحت ضغط الضرورة تقرر أن

يرحّل كل الأرمن من المناطق التالية: بتليس، أرضروم، وان، أضنة، مرعش، حلب، أنقرة، ديار بكر، معمورة العزيز، طرابزون، سيواس، جانيك، القيصرية، خوداوينديكار، فيندكار قره سي، نييده، قره هيصار صاحب، قونية وإزميد.

والأمر يقضي، باستثناء مدينة أضنة، مدينة سيس، مدينة مرسين، بترحيل الأرمن من ألوية أضنة ومرسين وقوزان (هاجن) وجبل بركات إلى جانب مدينة مرعش وترحيل الأرمن من لواء مرعش ومن القضاء المركزي من ولاية حلب، وترحيل الأرمن من اسكندرون وبيلان وجسر الشغور وأنطاليا أقضية ومدناً، ولقد بدأ بالفعل تنفيذ هذه الترحيلات نحو الولايات الجنوبية.

وبصورة استثنائية يرحل أرمن المناطق الشمالية المتاخمة لشمال ولاية وان إلى جنوب لواء أورفة، وإلى الجنوب الشرقي من مدينة حلب وإلى المنطقة الشرقية من ولاية سوريا وترحيلهم واسكانهم في الأماكن التي تعينها لهم الحكومة.

وعلى كل، فقد بدأت أعمال الترحيل من قبل وهي تستمر الآن، ولقد قبل هذا الاقتراح تأمينا لمصالح الدولة، ولما كان لا بد من ربط هذه الأعمال برباط قانوني فقد لوحظ اخراج هؤلاء المهجرين واسكانهم في أماكن معينة.

وحرصاً على سلامة المرحّلين وسلامة أموالهم وراحتهم في الطريق التي سيقطعونها حتى وصولهم إلى أماكنهم المعينة، تتكفل إدارة المهجرين بتأمين غذائهم وراحتهم، ولسوف تقدم معونات اقتصادية ومالية للمحتاجين، على غرار الحالات المماثلة، فتبني لهم بيوت من قبل الحكومة وتؤمّن للمزارعين البذور وللحرفيين الأدوات، ولسوف يعاد لهم ما تركوه قبل رحيلهم من أموال وأملاك أو ما يعادلها مادياً[121]، على أن يوضح مكانهم في البيوت التي تركوها مهاجرين أو عشائر، وتسلم بيوتهم وأراضيهم إلى هؤلاء المهاجرين بعد تقدير قيمتها، كما تسجل الأموال غير المنقولة التي تركوها في الأقضية والمدن، وتقدر قيمتها وتسلم إلى المهاجرين، وما لا يمكن استعماله لبساتين الزيتون والتوت والكروم والحمضيات والدكاكين والخانات والمعامل والمخازن وما شابه من الممتلكات تباع

بالمزاد أو تؤجّر، وما يرد من أموال تودع أمانة باسم أصحابها في صناديق الدولة المالية لتسليمها إلى أصحابها، وتدفع المصاريف المترتبة على ذلك من الأموال المخصصة للمهاجرين.

ولتحقيق هذه العمليات صدر قانون مخصوص بتطبيق تعليماته لتتم العناية والمحافظة على الأملاك المتروكة، بصورة عامة، وحسب نص القانون، وبغية التعجيل في تنفيذ تلك القضية وجعلها قانونية ووضعها تحت التفتيش والمراقبة، يعمل حسب التعليمات التي تصدرها الوزارة، وتعطى القرارات وتشكل لجان مساعدة.

ويدعى الموظفون الشهريون إلى العمل بحقوق وواجبات محددة، وتكون اتصالهم مباشرة بوزارة الداخلية، وتتألف هذه اللجان من رئيس وعضوين ينتخب أحدهما من موظفي وزارة الشؤون الداخلية والثاني من موظفي وزارة المالية، وتشكل لجان مماثلة وترسل إلى المناطق المختلفة لممارسة مهامها، أما المناطق التي لم يرسل إليها لجان فتناط مهمة تشكيلها بولاة تلك المناطق استناداً إلى أحكام هذا القانون[122]. ويترك لدولتكم الأخذ بعين الاعتبار واتخاذ القرارات في جلسة مجلس الوزراء». 13 أيار 1915 .

(في الهامش كتب: «موجبه نجه عمل» أي: «للتطبيق حسب المضمون»).

16 أيار 1915

بعد يوم واحد من تاريخ هذه الوثيقة، أي في 14 أيار 1915 نشرت في الصحف التركية قانون من 3 مواد تتعلق بترحيل الأرمن.

كان هذا القانون في التعميم الموزع بين الوزارات يتألف من 8 مواد بقيت خمس منها سرية وتتعلق بمصادرة أملاك الأرمن.

لقد تمكن كاتب هذه الأسطر من نقل مضمون هذه المواد السريّة مع غيرها من الوثائق من سجلات محفوظات وزارة البحرية، عندما تم الاستيلاء على غرفة المحفوظات هذه من قبل لجان الحلفاء في العام 1921.

محاضر ضبط اجتماعات الإبادة

لقد أخفيت محاضر جلسات الإبادة التركية للأرمن وغيرها من الأوراق الوثائقية المتعلقة بإبادة الأرمن من قبل الوزارات التركية في تشرين الأول عام 1918 ، لكي لا تبقى أدلة تدينهم في المستقبل.

وقسم من هذه الأوراق الوثائقية هي أوامر وقّعها الوزراء إلى مرؤوسيهم من الولاة والمتصرفين عبر مراسلات بينهم، وأوامر وتعاميم من وزارة الحربية إلى القواد ورسائل تتعلق بالمصادرة والاستيلاء على الأملاك.

وهناك مراسلات وبرقيات ورسائل سريّة متبادلة بين التشكيلات الخاصة أداة الإبادة التي نظمتها الحكومة تتعلق بإبادة الأرمن.

عزيز بك، أحد قادة التشكيلات الخاصة وكان سابقاً مديراً للأمن العام وقبل فرار طلعت في أوائل تشرين الأول عام 1918، وقبل عزله من وظيفته، أخذ كل الأوراق الوثائقية المتعلقة بالتشكيلات الخاصة وحزب الاتحاد والمركز العمومي وأخفاها ولم يرجعها ثانية.

ومع ذلك، وعندما تشكلت محكمة حربية بعد الهدنة «بغية محاكمة السفاحين»، وجدت في ملفات اللجنة الخامسة في المجلس النيابي وثائق تؤكد وجود أوراق سريّة بتشكيل فرق سفاحين (خارجين على القانون) قوامها مجرمون وسجناء أخلي سبيلهم لهذه الغاية اعتباراً من تشرين الثاني عام 1914. وتوجد تحت أيدينا أوراق بهذا الخصوص تحمل التواريخ 16 تشرين الثاني و 16 كانون الأول عام 1914 و 20 تشرين الثاني و 16 كانون الأول و 19 كانون الأول عام

1914، تلك التواريخ التي لم يكن لانكسار صاريغاميش وجود ولم تكن أعمال القتال الدفاعية قد بدأت في وان. وفي شهري تشرين الثاني وكانون الأول من عام 1914، كانت ترتيبات تشكيل فرق الخارجين على القانون قد بدأت في مناطق إزميد باليك اسير، صامصون وبروصه.

نشر الأتراك لتبرير أعمالهم البربرية عدداً من الكتب.

الكتاب الأول باللغة التركية القديمة «الأحزاب الأرمنية والحركات الثورية قبل الدستور وبعده» – «أرمني كوميتيلرينين حركتي اختيلاليه لري مشروطيتدن أول وصونره». عام 1916، المطبعة الحكومية (مطبعة أميرية)، وهذا الكتاب متخوم بالأكاذيب، مثل كتاب بالفرنسية، عنوانه «المسألة التركية الأرمنية» صدر في برن (سويسرا) من قبل ألفريد رستم، وكان رستم يهودياً بولونياً، تترّك عندما تزوج من امرأة تركية وغيّر اسمه من ألفريد إلى أحمد، وأصبح أحمد رستم، وقد نشر الكتاب عام 1918.

شغل أحمد رستم قبل الحرب العالمية الأولى منصب سفير تركيا في واشنطن اعتباراً من عام 1910 حتى عام 1916، وكثيراً ما كان بخبثه ينشر أكاذيب ملفقة في وسائل الاعلام الأمريكية، كما وسكتت دوائر البيت الأبيض الأمريكية سنة كاملة لحسابات سياسية مختلفة حتى بدايات عام 1916، وفي عام 1916 استدعى البيت الأبيض السفير رستم لمقابلته، ودون تبادل أي حديث معه سلمه أوراق اعتماده وطرده من البلاد. وفي عام 1919 انضم رستم إلى مصطفى كمال، ومضمون كتابه هو نفسه الذي تضمنه الكتاب السابق التركي «الأرمن غير أوفياء»، «الأرمن يملكون أسلحة»، «يملكون قنابل»، «ولقد هجّروا للضرورة العسكرية» وما شابهها من المفتريات. وتظاهر بتجاهل المجازر التي بدأت في خريف عام 1914 ووضعت مخططاتها موضع التنفيذ مع استغلال اندلاع الحرب.

بعد رستم، وفي عام 1928، أصدرت خالدة أديب كتاباً عن الأرمن

بالانكليزية بجزئين بعنوان «مذكرات»، يتضمن كليشة الأكاذيب نفسها.

وفي عام 1950 أصدر تركي آخر يدعي أسعد أوراس (كان قائداً سابقاً للشرطة، حسب معلومات وردتنا) كتاباً مؤلفاً من 785 صفحة بالأحرف اللاتينية واللغة التركية، طبع في أنقرة، والكتاب دراسة ليست علمية، بإحصاءات ناقصة، ظاهره الحياد وباطنه مثل الزبانية الآخرين، يدّعي أن التركي هو الضحية، والأرمني «هو المذنب».

لكن هناك كتاب تركي آخر يستحق الاهتمام ولفت النظر، هو كتاب «الوجه الداخلي للانقلاب التركي» («تركيا انقلابن ايج يوزو»)، للكاتب التركي مولان زاده رفعت بالحروف التركية القديمة ويتألف من أربعة أقسام، طبع عام 1929 في مطبعة «الوقت» في حلب، هذا التركي أيضاً يكرر الأفكار نفسها والشكل نفسه، الذي تحدث به عضو الائتلاف داماد فريد باشا في حزيران عام 1919 في باريس أمام المؤتمر وقال: «لقد تكبد الأتراك خسائر أكبر مما تكبده الأرمن أثناء الحرب».

في رأي مولان زاده رفعت أن المذنبين هم الاتحاديون في عهدهم الأسود وفرق الخارجين على القانون الذين كان عددهم يبلغ 8000 - 10000 تقريباً.

والتركي الأناضولي غير مذنب، والتهجير والتقتيل حصل بعد مشاغبات الفدائيين الأرمن وبعد صدامات وان وبداية الاستيلاء على قلعة شابين قره هيصار.

في التاريخ تحدد الحوادث بالتواريخ، ولكن لم يرد تاريخ صحيح في كل تلك الكتب التركية كي لا تظهر الحقيقة كاملة ويخلق شك واضطراب في تبيان التواريخ الصحيحة للأحداث. ولحسن الحظ وقعت في أيدينا وثائق رسمية أخرى كثيرة تواريخها تدعم الحقيقة وتبين النية التركية المبيتة للإبادة.

لو أن محكمة عادلة دققت في تلك الكتب لألقت بالقسم الأكبر منها في سلة المهملات.

ويبدو أن مولان زاده رفعت كان عدواً للاتحاديين وقام ببعض التصريحات، التي نترجم نصها التركي حرفياً:

حسب مولان زادة رفعت «كان الاتحاد والترقي يمسك بقبضته زمام الامبراطورية العثمانية، وان الجنرالات والضباط الأعضاء في هذه الجمعية درسوا في ألمانيا ويعتمدون على القوة الألمانية» (صفحة 4).

«كان قادة الاتحاد مستسلمين للنفوذ الألماني، وعندما جاءت بارجتان ألمانيتان إلى تركيا، ادعت أنها اشترتهما من ألمانيا، وذهب سعيد حليم رئيس الوزارة إلى المركز العمومي للاتحاد ليزف هذا الخبر، لكنهم كانوا على علم به هناك وهم يتحدثون عن موضوع الاستيلاء على مصر والقوقاز وفتح طريق الطورانية (صفحة 7). وأثناء هذه المشاورات صرح جاويد أن الافلاس يعم البلاد ولا توجد أموال للانفاق على الحرب، وأكد أنور أنه سيقبض أموالاً من ألمانيا، وعندما دخلت تركيا الحرب، وضعت ألمانيا قوة ضاربة عسكرية في المضائق، وحضر السفير الألماني فانغنهايم إلى المركز العمومي وقال: «ماذا تريدون بعد؟ سوف نتحالف مع بلغاريا، وبقي عليكم أن تقضوا على العناصر الأخرى (الأرمن) التي تزعجكم، وتستولوا على القوقاز وتفتحوا طريق الطورانية (صفحة 13). وإذا تأخرتم أسبوعاً آخر تضيعون كل مكاسبكم».

وصرح أنور بأن ألمانيا مدت يدها ولا نستطيع أن نرفض التحالف معها واقتراحها بتسليحنا (صفحة 25).

في حين أن معاهدة التحالف كانت قد وقّعت سراً في 2 آب عام 1914، قبل 10 أيام من هذه المشاورات.

حسب مولان زادة، فإن أحد الذين عملوا على دخول الحرب هو الصهيوني من قادة البنائين الأحرار اليهودي قره صو أحد الأعضاء المتنفذين في الاتحاد، ولنضف أن قره صو هذا هو الذي عرض على عبد الحميد بواسطة وزير الخارجية النمساوي اليهودي إرينتال وعن طريق Wiener Bank Verein في 1 أيلول عام 1901 منحه مبلغ 20.000.000 ليرة ذهبية (100.000.000 دولار) قرضاً من الجماعة الصهيونية. اضافة إلى 5.000.000 ليرة ذهبية (25.000.000 دولار) هبة

مقابل إعطاء اليهود أرضاً في جنوب بحيرة طبريا (فلسطين) (صفحة 73).

الاتحاد، الحرب
و«الوجه الخفي» للحكومة التركية

«كانت أوزار الحرب قد اشتدت في خريف عام 1914، ولم تكن البواخر الحربية الانكليزيّة والفرنسيّة قد فتحت الدردنيل بعد، فالمضائق كانت مغلقة ولكن السواحل كانت تحت الحصار.

وكانت روسيا قد انتقت قسماً هاماً من جيشها من القوقاز وأرسلته إلى الحدود واتخذت موقف الدفاع.

أراد أنور الذي ارتقى منصب القائد العام أن يتفحص الجبهات الروسية، وعندما علم أن القوات الروسية على الجبهة ضعيفة، دفعته أطماعه لحيازة مجد أكبر ودون أن يأخذ بإعتباره فصل الشتاء وحاجة الجيش إلى التموين في حال إبتعاده عن مراكزه، أراد الهجوم على الروس تحت قيادته. لكن قائد الجبهة الروسية التركي الداماد حافظ اسماعيل حقي باشا لم يكن موافقاً وطلب ضباط جيشه للتشاور. فاقترح أركان الحرب من الضباط، اتخاذ موقف الدفاع في فصل الشتاء (1914 - 1915) وبعد إكمال نواقص الجيش وحتى صيف 1915 يبدأ الهجوم.

إلا أن رئيس الأركان (الألماني) برونسارت باشا (فون شيلليندورف) الذي كان مع أنور صرّح بأن الجيوش الروسية قد ضعفت نتيجة للهجمات الألمانية، وهكذا أثر على أنور واقترح الهجوم على الروس بغية تخفيف الثقل عن ألمانيا، وعلى الرغم من إعتراض ضباط الجيش التركي، عمد أنور مستغلاً مكانته كنائب للقائد العام، إلى إصدار الأمر بالهجوم على منطقة صاريغاميش، وأبيدت أفضل الجيوش العثمانية في كانون الثاني عام 1915،وحسب التقارير والمعلومات الوثيقة فقد الأتراك 75.000 جندي (صفحة 82)[123].

استغل الروس إنكسار الجيش العثماني الفظيع وبدأوا بالهجوم المعاكس، إذ

بدأوا بالتقدم نحو وان من جهة، ومن البحر من جهة ثانية من لواء لاظيستان باتجاه ولاية طرابزون، ومن الجبهة المركزية باتجاه أرضروم وأرزنجان.

أما الفدائيون الأرمن المتطوعون، فكانوا يتقدمون الجيش الروسي ويقطعون في القرى التي يدخلونها، يقتلون النساء والشيوخ والأطفال دون رحمة[124].

كان الثوار الأرمن يمارسون أعمالاً إنتقامية، بسبب مقتل آبائهم أو أمهاتهم في الأحداث السابقة، ومنهم من قتلت أو اغتصبت نساؤهم أو أخواتهم أو بناتهم أو أخوتهم وأولادهم وأحرقت منازلهم أو أكواخهم أو نهبت وهدمت، ومن الطبيعي أن تبقى نار الإنتقام متأججة في قلوبهم[125].

وكان السياسيون يعرفون ذلك عنهم، لذلك انتخبوهم ليتقدموا الجيش، بينما كان قد جرى إتفاق بين قادة حزب الطاشناقسوتيون وقادة الاتحاد والترقي ينص على أنه حين تنشب الحرب بين تركيا وروسيا يتعهد الأرمن بالبقاء على الحياد، وفي المؤتمر الثامن لحزب طاشناقسوتيون عام 1914 الذي جرى في أرضروم قبل هذا التعهد[126].

عندما علمت حكومة الاتحاد والترقي، أن الثوار الأرمن صاروا طليعة لجيش الروس، اتخذوا منها ذريعة لإلغاء الإتفاقية التي عقدت مع حزب الطاشناقسويتون باسم الأمة الأرمنية، وإلقاء القبض على قادة الأرمن الموجودين في استانبول وباقي الولايات واحداً واحداً وأرسلتهم إلى أماكن مختلفة، ثم عمدت إلى قتلهم أثناء الطريق.

من استانبول أخرجوا زوهراب، وفارتكيس وديران كيليكيان وغيرهم من الأشخاص المعروفين بكونهم من رجال الأدب والفكر المحترفين والمقدرين، وساقوهم بعيداً. الأفنديان زوهراب وفارتكيس قتلا بين ديار بكر وحلب، أما ديران كيليكيان فقد قتل بين جوروم (أو تشوروم) وأماسيا.

قتل كل من خاجاك، وزارتاريان، وجانكوليان وأكنوني والدكتور داغافاريان في المكان المسمى جين ده ره سي في الطريق المؤدية إلى ديار بكر» (صفحة 83).

وأفنوا الجنود الأرمن الشباب بعد إلحاقهم بطابور العملة في الجيش التركي وتشغليهم أشغالاً شاقة.

بعثت هذه الأوضاع القلق في نفوس الأرمن ودفعتهم إلى التفكير في الدفاع عن النفس والثورة[127].

أخيراً استولوا على وان، وهرب الوالي جودت بك صهر أنور، وريثما وصل الروس كان الأرمن قد شكّلوا حكومة مؤقتة وانتخبوا رئيساً لهم آرام مانوكيان، ومارسوا التعذيب والتنكيل الفظيع بالشعب التركي هناك[128].

تأثر قادة الاتحاد والترقي كثيراً بهذه الأحداث، وزاد من سخطهم هرب صهر أنور أمام الأرمن، وبغية إتخاذ قرار بالإبادة بشرط أن لا يبقى أرمني واحد حياً عقدت جلسة سريّة للمركز العمومي(صفحة 83).

كثيرون لا يجدون كتابتي هذه مناسبة، وأنا أقدم القرارات بهذا الشكل. ومع أن هذا الشكل هو الأصعب إلا أنه الأكثر حيوية، حتى يرى القارىء الحقيقة بسهولة أكبر ومن دون عناء، إذ تكون الحقائق قد بسطت بشكل مفصل، وتظهر أيضاً مقدرة المبرزين العلمية ومبادئهم السياسية والاجتماعية، وتتوضح قناعاتهم».

«قتل الأرمن وتشريدهم جريمة سياسيّة في منتهى الوحشية التي تقطر القلوب.

أرسل الأرمن ثواراً فدائيين إلى الجيش الروسي، واستولوا على وان وأجبروا جودت بك صهر أنور على الفرار، ولهذا السبب قرر قادة الاتحاد والترقي في جلسة سريّة في المركز العمومي إبادة الأرمن بحيث لا يبقى أرمني حي دون النظر إلى الطفل وغير الطفل، وبسبيل تنفيذ هذا القرار، شكّلوا فرقاً من الجناة العصاة الخارجين على القانون مصاصي الدماء تحت اسم «التشكيلات الخاصة» وعينوا عليها لجنة ثلاثية تنفيذية (أوجلرا جراكوميتسي) مؤلفة من الدكتور ناظم، الدكتور بهاء الدين شاكر ووزير المعارف شكري[129].

لا تجوز الكتابة عن هذه الأحداث والمرور عليها مرور الكرام، ولا يمكن تصوير هذه الفظاعات المتناهية، على الشكل الذي جاءت فيه.

كانت طبيعة جلسة الاتحاد والترقي السريّة المفجعة التاريخية تكمن في التعليقات التي شرحها أشخاص ذوو نفوذ أتراك كانوا هناك وأسلوبهم في مداورة الحديث الذي يميل إلى الكشف عن قدراتهم العلمية وقناعاتهم الاجتماعية والسياسية، ولا شك في أن هذا القرار، بهذا الأسلوب يكون مفهوماً أكثر ويخدم التاريخ، لتعيين المسؤولين الحقيقيين عن المذبحة الكبرى[130].

لقد اقتطفت هذه الأحداث والحقائق من مصدر موثوق به في حينه، (صلاحيت دار وموثوق الكلام) اعتمدت عليها في كتاباتي.

وجدت من المناسب أن أعرّف بالشخصيات المسؤولة عن الجرائم المريعة التي حصلت تجاه الأرمن وأقدّم محضر ضبط المذكرات بخصوصهم».

محضر ضبط الجلسة (صفحة 84).

«عقدت الجلسة السرية برئاسة طلعت، أعطي الكلام الأول للدكتور ناظم.

- **الدكتور ناظم** وبصوت متحمس، شرح المسألة وسردها على الشكل التالي:

«اخواني المحترمين، تكون ثمرة الثورات غير الدامية فجة مرة عسيرة الهضم. إن بوادر خطر ثورة تلوح في الأفق، ولقد تحدثت عنها مرات عديدة، ها هم الأرمن يستغلون ظرف الحرب، وعلى الرغم من تعهدهم بالبقاء على الحياد، لم يحترموا وعدهم وصاروا فدائيين في جيش الروس، وشكلوا فرقاً ثورية راحت تقتل الناس في القرى والأقضية والمدن التي يدخلونها بلا رحمة وأشعلوا ثورات في أماكن مختلفة وهجموا علينا وهددوا مواقع حدود جيشنا.

وفي وان عمد قائد أرمني يدعى آرام مانوكيان إلى إجبار الحاكم جودت بك وهو صهر البطل أنور على الهرب وشكل حكومة مؤقتة.

كذلك فعل أرمن شابين قره هيصار واستولوا على قلعتها ورفعوا على أبراجها علم الثورة، ومع ذلك فإن والي سيواس معمر تصدى لهم وأبادهم بحيث لم يترك واحداً منهم على قيد الحياة، وقد وصلتنا أخبار تؤكد أن هناك استعدادات

لإشعال الثورات في كل مكان، وها هو وزير الداخلية بينكم، فأسألوه» (صفحة 84)[131].

طلعت: «نعم، أقوال الدكتور ناظم صحيحة، لقد وقف هؤلاء الثعابين على أقدامهم من جديد، يجب إنزال العقوبة الفاصلة بهم».

حسن فهمي: (نائب قسطموني): «ماذا يريد أولئك؟ لماذا لا يقدرون عهد الحرية هذا؟ أريد أن أقول إنها رحمة. أنا، خادمكم، كنت شخصاً في حالة بؤس في عهد الاستبداد أتجول بين مدن ثلاث أعظ المؤمنين وأحصل على قروش معدودات أتدبر بها أمر معاشي. والحمد لله، جاء عهد الحرية وصرت نائباً، وسعيداً، فماذا يريد أولئك (الأرمن) بعد؟ لماذا لا يرضون مثلي بالنعمة التي حصلنا عليها ويقعدون مرتاحين».

الدكتور ناظم: «ماذا يريد أولئك (الأرمن)؟، فلأفهمك، خوجا أفندي، إنهم يريدون القضاء علينا، يقعدون في ديارنا ويحكمون علينا، ويقولون: أيها الأتراك، اخرجوا من هذا المكان وارحلوا، أنتم لستم أصحاب هذه الأرض، هذه الجبال وهذه الغابات وهذه الأنهار لنا منذ القدم، منذ البداية هي لنا، والتاريخ شاهد علينا. هذا ما يريدون قوله، هل فهمت الآن خوجا أفندي ...».

حسين فهمي: «أذلهم الله بقدرته وأفناهم وأرسل أجسادهم النتنة إلى الجحيم».

أغا أوغلو أحمد: فلنترك الدعوات واللعنات جانباً، ولنفهم ما هي الأسباب التي أدت إلى حادثة وان، باختصار لنفهم الدوافع الحقيقية لها، وبموجبها نتخذ التدابير اللازمة لها. هل تتكرمون وتشرحون لنا ذلك بالتفصيل»

طلعت: «طبعاً، طبعاً، لم لا؟ أنا أشرح لكم الأمر، قبل الدخول في الحرب، توصلنا مع قادة الأرمن إلى إتفاق يقضي بأن يبقى الأرمن على الحياد في حالة الحرب .فلا يقدمون معونة لا لنا ولا للروس، وفي الإتفاق المبرم بهذا الخصوص في جلسة في أرضروم، قبلوا بهذا الإتفاق،

لكنهم بدلوا الحالة الآن، لأنهم أرسلوا فدائيين للعمل مع الجيش الروسي ونكثوا بذلك بعهدهم، ونقضوا الاتفاق، لقد دخلوا في علاقات مع الروس بحجة ردهم. وبعلم الوالي جودت بك، وأوامره اعتُرِض لاشخان واثنين من رفاقه وقتلوا وانتهى الأمر منهم، ثم استحضر الوالي النائب فراميان مكبلاً بالسلاسل وزجّه في السجن، وأراد التخلص من مانوكيان أيضاً، لكن كان مانوكيان أكثر حيلة، ثار وأجبر الوالي جودت على الهرب. وبتشكيل حكومة مؤقتة، صار رئيس حكومة، هذه هي القضية. سنرسل قوات من كل جهة، ها هي جريدة أوترو يوغو التي تصدر في روستوف تكتب مقالاً تحت عنوان «10 أيام» «من 6 نيسان حتى 16 منه»، فلأقرأ ترجمتها وهي تفسر الحادثة».

ويمسك طلعت الورقة بيده ويقرأ ما يلي:

«ستة قرون ونحن نكافح ضد دولة متوحشة ظالمة، تدوس على الحق والحضارة. إننا مستمرون في القتال دائماً ضد جودت المتعطش للدماء والسفاح الذي أسال دموع الأرمن. لقد أعلنوا جهاداً مقدساً، وأبادوا ضمن البلاد نساءً وأطفالاً وشيوخاً وشباباً ومرضى ومقعدين كأنهم أعداء.

نحن أرمن فاسبوراكان، ها نحن نقاتل جماعات وفرادى منذ عشرة أيام وبكل قوانا، سوف يكون قتالنا هذا رمزاً لا ينسى في تاريخنا، ولسوف يقدر في كل مكان عند الأمم المتحضره خلال الحرب الكونية ويدهشهم، سوف يعلم العالم كله أننا نحارب بحفنة من الأبطال من أجل الحق والعدالة، الرب المنتقم معنا، ولسوف يكون أجرنا مجد وشرف أبطالنا».

أغا أوغلو أحمد: «كيف يجوز لحزب الطاشناقسوتيون أن يمثل الأمة الأرمنية؟ الحزب يستطيع فقط أن يتحدث باسم جزء واحد فقط من الأمة الأرمنية الذي انتسب إليه، ولهذا، لا يمكن اعتبار كل الأمة الأرمنية

مسؤولة، أنتم اتفقتم مع جزء واحد فقط أي مع الطاشناقسوتيون فقط من الأرمن، ولا يمكن اعتبار باقي الأرمن موافقين على هذا الاتفاق، فليس كل الأرمن من الطاشناقسوتيون. إنّهم لم يجمعوا كل الأرمن حولهم، حتى أن الكثير من الأرمن ضد هذا الحزب، لأن طاشناقسوتيون حزب يتبنّى سياسة متطرّفة تعتمد على الإرهابيين، ثم، يا أفندي، إن الإتفاقية المبرمة مع حزب الطاشناقسوتيون والاتحاد والترقي لا قيمة لها. إن الأرمن الموجودين في بلادنا حسب قانون الخدمة العسكرية مدعوون لحمل السلاح، وهم يساقون إلى محاربة الروس، والأمر نفسه يتم في الطرف الروسي، فإذا نشبت الحرب بين تركيا وروسيا أين تبقى قيمة الإتفاقية المبرمة مع حزب الطاشناقسوتيون والتي تتعهد بالبقاء على الحياد؟».

طلعت: لكن الذين اجتاحوا وان وأشعلوا ثورة في شايين قره هيصار واستولوا على قلعتها هم قادة الطاشناقسوتيون وعندما وقعت هذه الحادثة كان على الطاشناق أن يقفوا على الحياد، مع الأسف سلك قادة الحزب معنا سبيل الخداع.

ادعى الطاشناق أنهم يمثلون كل الأرمن، مثلما نحن نمثل كل تركيا، الطاشناق مقتنعون بتمثيلهم الأمة الأرمنية، فإن كانوا يكذبون، فالمسؤولية لا تقع علينا، بل تقع عليهم. استمعوا إلى المقال المنشور في جريدة أوترو يوغو بتوقيع سيفيريان في العدد 142 تحت عنوان «الحلم يتحقق».

أخيراً، وبعد قرون طويلة يتحقق الحلم الذي ظل يداعب قلوب الأرمن. وسيبقى هذا الحلم ميراثاً للأطفال...، (ويتابع طلعت القراءة مع بعض المقاطعة في الكلام)» (صفحة 87).

قره كمال: «فليموتوا، وان لنا، للاتحاد والترقي المقدس، لا أحد يستطيع أخذها منا».

حسن فهمي: أليس أرام الخائن هذا نائباً لوان؟».

طلعت: يتابع القراءة...،«واحتل وان...».

حسن فهمي: «لا يكون الله مع الكافرين المشركين، الله معنا» .

طلعت: يتابع القراءة....

قره كمال: «فليسقطوا، فليسقطوا...» .

طلعت: يتابع قراءة المقال (صفحة 84).

قره كمال: «أيها الأرمن، قريباً تبكون، لن تبكوا بل ستقتلون».

طلعت: يتابع قراءة المقال.

قره كمال: «ليسقط الأرمن، هذه الديار تخص السلطنة المقدسة، لن نترك أحداً يمد يداً على هذه الأماكن».

الدكتور ناظم: «لا تسير باخرة الجبنة بالكلام. نحتاج إلى عمل، عمل فعّال، إن الأرمن يشبهون قرحة متورمة، أو جرحاً، يبدو في الظاهر خدشاً بسيطاً وإذا لم يعالجه مبضع جراح ويطهره، يستفحل أمره ويميت. يجب القيام بعمل، عمل فعّال لو أردنا أن نقوم بأعمال تقتيل هنا وهناك على غرار ما فعلناه في أضنة عام 1909، ننال الضرر بدلاً من الفائدة، وعندما نفكر جدياً بالقضاء عليهم سنثير انتباه العناصر الأخرى كالعرب والأكراد، وبدلاً من أن يكون الضرر واحداً يتعدد، ويكبر وتصعب عندئذ العملية. لقد تحدثت كثيراً في هذه المجالس، وسأكرر من جديد، إذا لم يتم التطهير هذا كاملاً ونهائياً يأتينا الضرر بدل الفائدة، يجب أن نجتث الأرمن من الجذور، ولا يجوز ترك أرمني واحد حي في أرضنا، يجب طمس الاسم الأرمني، نحن في حالة حرب، ولا تواتينا فرصة أفضل من ذلك (صفحة 90).

لا يمكن أن يحصل تدخل من الدول العظمى، كما لا يسمع صياح وصراخ أصوات وسائل الإعلام. حتى ولو حصل، تكون القضية قضية واقعة منتهية، في هذه المرة أقترح أن تكون العملية الفعالة عملية

إبادة كاملة للأرمن.

قد يقول بعضكم.. أيمكن أن تحدث مثل هذه الوحشية؟ أو أي ضرر يمكن أن يأتي من الأطفال والأولاد والشيوخ والمرضى، الذين يجب القضاء عليهم كلهم. من هو المذنب إذن ؟ إنه الذي يجب أن يعاقب، فالهجوم على شعب آمن في بيته بلا معين،وعلى الطفل الرضيع عمل وحشي، ومناف للمدنية والإنسانية. ستقولون أن الدكتور ناظم متصرف جداً ولا يفكر بالمعقول، أرجوكم، يا أفندية، لا تستسلموا للضعف ورقة القلب، إنه مرض خطير، ها أنتم ترون أمام أعينكم حالة الحرب. أسألكم كلكم: ما هي الحرب ؟ أليس عمل وحشي؟ إنتزاع فلاح من أرضه وإرساله إلى الجبهة ألا يعني هذا الموت؟ وماذا يعني سلخ صناعي من دكانه وتركه تحت رحمة ضربات الرصاص؟ ماذا جنى؟ أي ذنب ارتكبه ليموت غدراً بهذا الشكل الفظيع، الوحشية هي قانون الطبيعة(صفحة 90).

«.. قبول هذه الأفكار أو عدم إقرارها مسألة إدراك، كل الحيوانات وحتى النباتات تأكل بعضها بعضاً، يطيلون حياتهم بإبادة الآخرين، أليس كذلك؟ هل تستطيعون أن تقولوا لهم لا تأكلوا لحم بعضكم؟ واحذروا أن تبيدوا بعضكم، فتلك وحشية هل تستطيعون قول ذلك؟».

حسن فهمي: «نعم، يا أفندي، نعم، خادمكم يعرف تلك المسألة. إنها قضية آكل ومأكول، ولقد قرأتها أنا أيضاً في كتب العلوم الطبيعية».

الدكتور ناظم: متابعاً كلامه:

«لنفكر جيداً، لماذا قمنا بهذه الثورة؟. ماذا كانت غايتنا؟ هل كانت من أجل إسقاط رجال السلطان عبد الحميد عن كراسيهم لنجلس نحن مكانهم؟ لا أعتقد ذلك.

صرت لكم الرفيق والأخ والقائد، في سبيل إعادة الطورانية. أنا لا أبغي إلا أن يحيا التركي، وأريد أن يعيش وحده على هذه الأرض بشكل مستقل. فلتباد العناصر الأخرى. مهما كانت إنتماءاتها الدينية، يجب أن تكون هذه البلاد نظيفة من العناصر الأخرى ويجب أن يتم ذلك على يد التركي، أنا لا يهمني الدين، بل إن ديني هو الطورانية».

الدكتور بهاء الدين شاكر: (متكلماً بتأن تاركاً فاصلاً بين الجمل):

«متكلم فصيح مثل موسى، وسائح مثل المسيح ويتيم مثل محمد، عندما يثبتون الديانات الكبيرة في الدنيا، يفعلون العجائب فلماذا لا ينشر أمثالنا من ذوي الإرادة دين الطورانية ويوسعون أهدافها؟».

حسن فهمي: «بإذن الله، ليس هذا كلاماً بسيطاً، هذا كفر أكثر من حماسة، الويل ينظر حوله بإجفال، اقتلوا الكفار».

قره كمال: (وهو يرى إنفعال الخوجا أفندي يقول ساخراً):«ماذا تقول؟ هل تلقي موعظة؟ تعال إقرأ على رأسي، ومسّدني، فقد يزول وجع رأسي ويكون علاجاً لخوفي».

الدكتور ناظم: متابعاً كلامه:

«إذا لم يحصل التطهير من الجذور ولم تحصل الإبادة النهائية، فالويل لنا، اليوم ونحن في مكاننا لن نستطيع أن نجلس غداً، غداً يسحبوننا من أيدينا، ويلقون بنا خارجاً، وقد لا يكتفون بالقائنا بل يقتلوننا، الثورة لا تعرف الرحمة، ولا تفكر إلا في إنعاش وإحياء مبادئها، وهي تحطّم وتمحوا ما يعيق نماؤها».

الدكتور بهاء الدين شاكر: «نحن الثوريين، اتخذنا مواقعنا باسم الشعب التركي، وأسسنا حكومة الاتحاد والترقي حسب مبادىء الدولة العثمانية القومية، هدفنا هو إفساح المجال للجيل بالعيش من البذرة التركية فقط.

إن الشعوب الغريبة الباقية من مخلفات الماضي، تشبه الأعشاب الضارة ومن واجبنا إجتثاثها من جذورها وإلقاؤها بعيداً وتطهير ديارنا منها.

هذه هي أهداف ومبادىء ثورتنا، ولهذا أعطيناها اسم حكومة تركيا الجديدة للاتحاد والترقي، وأنزلنا منزلة كلمة «العثمانية» إلى الصفر. وبالفعل أية منزلة تستطيع كلمة الـ «عثمانية» أن تحتلها، بحمل اسم العثمانية أي هدف تستطيع الحكومة أن تحققه؟ تجمع قوميات عدة يشبه كشكول درويش، أو أسمال متسول. لقد جمعوا خليطاً عجيباً تحت اسم عثمان، من الناحية القانونية والعلمية لا يطلق على هذا الخليط اسم حكومة. أكثر ما يمكن عمله هو أن يورث العثماني كَرْمه وملكه إلى ولده. (صفحة 91). إن الخليط العثماني المؤلف من أقوام عديدة لا يمكن الاعتراف به ككيان قومي، إنه يشبه خليط الحيوانات الأهلية الموجود في مزرعة واحدة. يوناني، أرمني، بلغاري، بوشناقي، (بوسني)، صربي، ألباني، كردي، جركسي، عربي، كرجي، لاظي وغيرهم...إنها تشكل قومية واحدة هي العثمانية.

يجب تصحيح هذا الاعتقاد (صفحة 91).

فالإوز والبط والدجاج والغنم والماعز والبقر والثور والحصان الموجودة في مزرعة واحدة، مهما تحلت بالميزات، تبقى محافظة على جنسها لا تغيره، كذلك الأمر مع اليونان والأرمن والبلغار والبوسنه والبوماق والصرب والألبان والجركس والكرج والعرب والكرد وغيرهم يحافظون على جنسهم وقوميتهم لا يتخلون عنها وهم يعيشون في ديارنا، ويحتفظون بقومياتهم ولسانهم، وإذا ما سنحت لهم الفرصة، يدوسون على التركي ويأخذون البلاد من أيدينا ويتقاسمونها، ها هي العينة من اليونان والصرب والبلغار وآخرهم الأرناؤوط»(132).

قره كمال: «ليسقط الجميع».

حسن فهمي: «اسمحوا لي من فضلكم، خادمكم يفكر أيضاً مثل أخيه الدكتور، ولكن لا باتجاه المعارف الغربية، بل بالاتجاه الديني الشرقي وبقوانين الشريعة، أريد بعون الله أن أشرح لكم بعض المبادىء السامية، يسمح القانون بسحق المضر، وسأصرح مستنداً على ما قاله الشاعر الشيخ سعدي في قصيدته «كوليستان»، بما أن الأرمني عنصر ضار وقد وقف في وجه حزبنا المقدس الاتحاد والترقي، وأعلن الثورة وتسبب في هرب صهر أنور باشا بطل الحرية بشكل مزر، وبالنظر إلى هذه الأعمال مجتمعة وبموجب القانون يجب إبادة كل الأرمن دون استثناء، وعدم ترك واحد منهم حياً، وهو واجب ديني.

وخادمكم على استعداد لإصدار فتوى شرعية بهذا الخصوص، لا تظنوا أنني صوفي متزمت معمم، كنت أؤمّن عيشي بشق النفس، ولقد منحت نعمة الحرية، وأصبحت نائباً، أمثل 50.000 من تلاميذ المدارس والمعلمين فلأفسر المسألة، ما دام الضرر عام فالخاص يفتدي العام، إنها قاعدة فقهية لذا يجب قتل الجميع من أطفال ونساء وشيوخ بلا استثناء، ولتسهيل هذا العمل، لديّ فكرة أخرى، سأشرحها لو سمحتم،- بسبب الحرب أخذنا كل من يستطيع حمل السلاح، ولهذا نرسل أولئك (الأرمن) إلى الخطوط الأولى من جبهة الحرب، الروس من أمامهم ونحن من ورائهم نطلق الرصاص على من وضعناهم في الجبهة ونتخلص منهم ونفنيهم، وفي داخل البلاد يقضي رجالنا الصالحون المؤمنون على من تبقى منهم في البيوت من الضعاف والأطفال والنساء والشيوخ بعد صدور أمر، بدقيقة واحدة، ويستولون على أملاكهم ويأخذون بناتهم محظيات.

ألا تجدون وجهة نظري هذه مقبولة ومتميزة؟» (97).

قره كمال: «يعيش خوجا أفندي، هل ترون؟ يا أخوان، شيخ إسلامنا الجليل اللائق لنا» .

أنور: (بلهجة جدية): «إن إقرار الإبادة وطريقة المعاقبة أمر منوط بمجلس الوزراء الذي يتولى زمام الحكم».

حسن فهمي: «الأمر والقرار يعود إلى حضرتكم».

جاويد: «لنأت الآن إلى الخلاصة. لقد وضحت آراء ووجهات نظر إخواننا الدكتور ناظم وبهاء الدين شاكر، وحتى الخوجا حسن فهمي. إن الأرمن، الذين عاشوا في وطنهم قرونا عديدة، انتهزوا كل الفرص، ويقومون الآن ضده ويضعون أيديهم بأيدي أعداء الأتراك، ويعملون ضدهم، (صفحة 93).الأتراك الذين حافظوا على راحة الأرمني وسعادته.. يا أفندية، الحكم للتركي في هذه البلاد، والتركي يشتغل في أرضه تحت أشعة الشمس المحرقة، ثم يحمل إنتاجه ويبعيه إلى التاجر الأرمني، فيجعله غنياً ويؤمن له سعادته. إن زمام الاقتصاد في يد الأرمني، فالقضاء على الأرمن بشرط عدم ترك واحد منهم حياً واجب تقتضيه الظروف القومية والسياسية، ويجب على التركي أيضاً أن يثبت إقتصاده ويمسك بزمامه.

لنطرح الأمر على التصويت».

وبناءً على أمر طلعت، تجمع الأصوات، وتنسق. وتكون النتيجة، بالاجماع إبادة الأرمن بشرط أن لا يترك واحد منهم حياً ودون تمييز. (صفحة 93).

الأحزاب التركية والاتحاد

في المائة سنة الأخيرة، ظهرت في تركيا أنشطة مختلفة تمخضت عن تشكيل فرق وجمعيات وأحزاب دينية وسياسية، انتهى بعضها إلى التشتت والإنحلال بعد فترة وجيزة من تشكيلها ما عدا بعضها.

عند دراسة الحالة الأجتماعية في تركيا نجد القوة العسكرية قد استمرت 400 سنة في أيدي الانكشارية، تلك المنظمة الفاسدة التي كانت مرة تحت إمرة السلطان، ومرة أخرى فوق سلطته، وعرفت بأنها منظمة إرهابية تعمل ضد الأرمن، وفي أواخر القرن الثامن عشر، أسقط الانكشاريون السلطان عن العرش ونصبوا غيره بدلاً منه.

استقدم السلطان محمود الثاني أبو السلطان عبد المجيد (جد عبد الحميد الثاني) خبراء أوروبيين لتنظيم الجيش التركي، بتغيير طراز لباسه، وفرض اللباس الموحد عليه، وإدخال النظام إلى صفوفه.

فبدّل السلطان محمود الثاني اسم الانكشارية وجعله «نظامية أفرادى جديدة» (الجنود الجدد النظاميون) ووضع تحت يده العدد الكافي منهم. وفي عام 1825، قضى على أولئك الانكشاريين السفاحين، وذلك بجمعهم داخل الثكنات وتسليط نيران المدافع عليهم...

حتى ذلك الحين لم يكن قد تشكل أي حزب في تركيا، فيما عدا «حزب ايتنيكي ايتيريا» في اليونان، الذي تأسس في عام 1815،لأن التعصب الديني والتزمت التركي لم يكن ليسمح لأي عنصر من غير

الأتراك أن ينتظم سياسياً، فالرعايا الخاضعون لتركيا يعتبرون عبيداً، وحيال الضغط الأوروبي، أصدر عبد المجيد بن محمود الثاني بلاغاً في عام 1839 جاء فيه:«إن المسيحيين متساوون مع المسلمين» وإن،«قانوناً لجباية الضرائب سيوضع قريباً» وانه «ستكون هناك حرية في الأديان والمعتقدات»، ولكن لم يكن من السهل تعويد الفكر التركي المتحجر على مثل هذه المبادىء الذهبية. واستوجبت الضرورة أن يصدر السلطان خطاً شريفاً جديداً في عام 1856 للسبب نفسه.

لكن العقلية التركية لم تهضم هذه المبادىء، فتشكلت في عام 1859 جمعية دينية باسم «فدائيلر جمعيتي» (جمعية الفدائيين) مؤلفة من 50 – 60 من المتعصبين دينياً برئاسة الشيخ أحمد السليماني، في استانبول، هدفها الوعظ السري وبذر الفتنة والدعاية بأن «التركي لا يمكن أن يكون مساوياً للأرمني». وبأمر من السلطان عبد العزيز نفي بعض قوادهم إلى عكا.

عندما تسلم عبد العزيز السلطنة في عام 1861 وزار أوروبا، تنسمت تركيا رائحة الحرية. وتمكن المفكرون الأرمن (الذين درسوا في فرنسا) من استصدار مرسوم باستقلالية الكنيسة القومية الأرمنية عن الحكومة التركية.

من بين ممثلي روح التحرر التي بدأت تظهر بين الأتراك ناظم كمال لكنه طورد وهرب إلى أوروبا عام 1865. وحذا حذوه آخرون، مثل ضياء باشا وعلي سوافي وغيرهم، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم «يني عثمانليلر» (العثمانيون الجدد)، وأصدروا عدة صحف في باريس وغيرها مثل «المخبر»، «العلوم»، «الخيال» وغيرها، نمت كالعشب بسرعة ويبست أيضاً بسرعة.

كان أحمد مدحت باشا من «العثمانيين الجدد»، موجوداً في تركيا، وكان يملك مفهومية سياسية متميزة، وكان مستشاره كريكور أوديان، ويمكن اعتباره من أهم أعضاء «العثمانيين الجدد»، و«تركيا الفتاة»، وكان مهموماً إبان رئاسة حكومته بما تبيته الدول العظمى من خطط لتقسيم تركيا وقد ظهر ذلك في

الاجتماع الذي عقد في استانبول تحت ذريعة حماية المسيحيين من الإرهاب التركي ضدهم.

حضر مدحت بحزم الاجتماع نائباً عن عبد الحميد، وقدم لهم الدستور التركي الأول عام1876، معلناً أنه بعد الآن وحسب منطوق الدستور التركي المعلن في عام 1876، «يتمتع كل الرعايا العثمانيين بحقوق متساوية دستورية».

ولم تطل فترة هذه الخدعة الوزارية، لأن المجلس النيابي الذي شكل تحت ظل الدستور لم يجتمع غير جلسة واحدة، وألغي بعدها الدستور الأول، وحل المجلس النيابي عام 1877، وسيق مدحت باشا إلى المحاكمة، بتهمة اشتراكه في مقتل السلطان عبد العزيز وحكم عليه بالنفي إلى مدينة الطائف العربية، وهناك وبعد ست سنوات من النفي وجد في إحدى الليالي مخنوقاً.

وتولى عبد الحميد الثاني السلطنة بحكم مطلق منفرد، دام 32 سنة، ولقد شكل في عهده لإبادة الأرمن 82 كتيبة خيالة من الأكراد سمّاها «الحميدية»، واعتبر دفاع الأرمن عن نفسهم «عصياناً» وأمر بين عامي 1894 و 1896 بالمذبحة الأرمنية.

إن كل محاولات الاحتجاج على الاستبداد من الأرمن ومن الأتراك أنفسهم ذهبت سدى، وكان من يحاول ذلك يسجن أو ينفى إلى فزّان وعكا وغيرهما.

في عام 1889 كان أحمد رضا أحد المفكرين الأتراك، الهنغاري من طرف أمه، قد عين مديراً للمعارف في بورصه، وبما أنه من «العثمانيين الجدد»، فقد صار مشبوهاً عند الحكومة، فآثر الهرب إلى باريس بداعي الدراسة، ولحق به أمثاله من الأتراك الآخرين، فانتسب أحمد رضا إلى مدرسة أوغوست كونت للفلسفة الوضعية، لفترة قصيرة، ودرس على يد المعلم الفرنسي لافيت، ولكونه تركيا فقد كان محروماً من روح محبة غيره التي يرتكز عليها مبدأ كونت، وشكل مع بعض رفاقه في باريس منظمة سموها «الاتحاد والترقي العثماني»، وكانت بداية حزبية صار لها في عام 1897 فرع في جنيف وفرع آخر في القاهرة.

بعد مذابح عامي 1895 - 1896 سقطت سمعة وقيمة الحكومة التركية والأتراك في الأوساط الأوروبية.

وفي أوروبا بدأ الأتراك الهاربون من الشباب والطلبة والمفكرين والصحفيين يتوددون إلى المنظمات الأرمنية ويتقربون منها، ويواسون الأرمن ويأسفون لما جرى لهم، ويؤملونهم بضم الجهود للكفاح ضد الاستبداد بالسبل الثورية.

لكن أحمد رضا وهو من قادة الاتحاد والترقي كان معارضاً من كل قلبه للأساليب الثورية، بل كان يريد أن يدعو الدول الأجنبية إلى التدخل في شؤون تركيا الداخلية لإدخال الإصلاحات إليها وتأمين وحدة الأراضي العثمانية.

ولكن لم يتحقق أي هدف من الأهداف بين هؤلاء المتعاملين الأتراك.

واعتباراً من عام 1895 أصدر أحمد رضا جريدة «مشورت» (أي المشورة)نصف الشهرية بالفرنسية ومثلها باللغة التركية، باسم «شوراىي أمت» (شورى الأمة).

عدا عن هاتين فقد صدرت عدة جرائد أخرى كانت قصيرة العمر، واحدة في باريس باسم «يلديز»، وأخرى في سويسرا باسم «هلال»، هدفها الرئيسي تحييد المسألة الأرمنية بشتى السبل.

في عام 1902 عقدت فروع «الاتحاد والترقي العثماني» المختلفة مؤتمراً في باريس تضاربت الأفكار فيه، فبينما كان أحمد رضا[133] وأتباعه يؤيدون الحكم الذي يشمل كل الولايات العثمانية، كان فريق آخر يعارض ويطلب اللامركزية في الحكم، وخرجوا من دون إتفاق.

في عام 1904 تشكلت مجموعة أخرى في جنيف باسم «اتحاد وإنقلاب» وشكلت لها فروعاً بدائية في مختلف أنحاء تركيا، وبقيت أسماء أمنائها سريّة بل حتى أنهم لا يعرفون بعضهم بعضاً، ما عدا أعضاء مركزي باريس وجنيف فقد كانوا يخافون من جواسيس عبد الحميد الذين يبلغ عددهم 30 ألفاً.

وكان «للاتحاد» الذي يرأسه أحمد رضا فروع في القوقاز.

وأثناء مؤتمر عام 1902 الذي إنقسمت آراؤه، إتخذ أعضاء فرع باريس عدة قرارات.

قبل كل شيء كان عندهم نظام داخلي مؤلف من 30 مادة، وقد أضافوا إليها بعض إضافات في عام 1902 .

وأذاعوا بياناً بالمعنى التالي:

«أيها المسلمون أيها المواطنون الأتراك الأحباء، لقد تهجّم الأرمن على الباب العالي، سلطتنا العليا الذي يتمتع باحترام كل الأوروبيين، وهزّوا عاصمتنا، ونحن نأسف لهذه الحركة الخبيثة من مواطنينا الأرمن، لكن «الحقيقة هي أن الظلم والجور وسوء الإدارة كانوا السبب في وقوع هذه الأحداث المؤلمة».

ونحن الأتراك، «ككل العثمانيين الآخرين، نريد الإصلاح والحرية من هذه الحكومة المستبدة»، وحزبنا يعمل من أجل هذا الهدف، ونحن اليوم، وبدل أن نفكر في معاقبة الأرمن، علينا أن نهدم قصر يلديز الذي يأوي تحت سقفه الظلم والجور والاستبداد المتجسد في الباب العالي وشيخ الاسلام وأولئك الموظفين الذين يدعمونهم (بودايير الرى مستبيد لرين باشينا بيكاليم). فلنتماسك يداً بيد، ولنجتمع لنزداد ولنبين للعالم المتحضر أننا نحن أيضاً نحب الحرية ونستحقها».

التوقيع

حزب الاتحاد والترقي العثماني

(انظر طارق. طونايا، صفحة 122 – 123).

ويتألف النظام الأساسي الجديد من 41 مادة، تتضمن المادة الخامسة طلب تثبيت دستور عام 1876، وملحقاً بالقسم الذي يتوجب على أعضاء المركز العمومي الالتزام به:

«ما دام إدارة السلطان عبد الحميد تمارس سلطة ديكتاتورية مستبدة، ولا تحترم بنود الدستور العثماني، لن أشترك في خدمة الحكومة العثمانية، وسأبقى وفياً دائماً

وخادماً لحزبي ولا أفشي أسرار الحزب، وأسلم المعونات المرسلة باسم الحزب إلى الحزب، وأقسم على ذلك بمعتقدي وشرفي».

في ذلك الحين، كان من أعضاء المركز العمومي للاتحاد في باريس كل من أحمد رضا، ماهر سعيد، الدكتور بهاء الدين شاكر (الذي عين حاكماً للشؤون الداخلية)،الدكتور ناظم، سامي باشا زاده سيزائي، أحمد سعيد- الذي كان يصدر جريدة باسم «سنجق»- الأمير محمد علي فاضل باشا، وكان عنوانهم في باريس : 25 شارع بونابارت (انظر كتاب أحمد بدوي قوران، «الثورة التركية»، صفحة 202- 204.

وحسب مقررات المؤتمر التركي، كان بهاء الدين شاكر، يؤمِّن المراسلات السريّة مع الفروع، كما كان يؤمِّن الاتصالات مع العناصر الاسلامية في البلاد الأخرى، تمهيداً لبدء سياسة (الأسلمة) و (التتريك).

بهذه المناسبة، نقدم النص الأصلي لإحدى رسائل بهاء الدين شاكر المرسلة إلى أتراك القوقاز. (أنظر كتاب أحمد بدوي قوران «إنقلاب تاريخيميز و اتحاد وترقي» («تاريخ انقلابنا والاتحاد والترقي») صفحة 214 وكتاب الدكتور طارق ز. طونايا «تركية ده سياسي بارتيلر»، («الأحزاب السياسية في تركيا») صفحة 127).

ترجمة نص الرسالة:

«إلى أخواننا المسلمين الموجودين في القوقاز.

اخواننا الأعزاء،

استلمنا رسالتكم الأخوية، وقرأناها في إجتماع «حزبنا». نحن نحيي بالاجماع إندفاعكم في الدفاع عن الحقوق القومية والاسلامية في القوقاز، وتشكيل جمعيات علمية وسياسيّة في جميع أنحائه واستعمالكم اللغة التركية العثمانية في المدارس والمطبوعات، ورغبتكم في تمتين العلاقات معنا بإرسال ممثلين عنكم إلى أوروبا.

1- عليكم بذل الجهود لتوحيد المسلمين في القوقاز بل في كل روسيا حول نقطة واحدة، جيرانكم - الداغستان والجركس - رجال حرب، شجعان، يعرفون استعمال السلاح جيداً «إن المؤمنين أخوة» كما يقول النبي، ونحن نمد لكم يد العون والأخوة ولا تشكوا في ذلك قط.

2- لكي يتخلص البولونيون من نير الروس، قاموا بثورة منذ سنتين وبتصميم وطني كبير جداً، ولقد سمعنا كلنا ذلك، إن المسلمين في القوقاز ينتظرون الخدمة من هذا الشعب المكافح المفدى، إن لم تكن مادية فلتكن معنوية، إن إرتباطكم معهم أو مع اليهود الثوريين في أوديسا بروابط ودية لها فوائدها من نقاط مختلفة.

3- حاولوا تشكيل جمعيات سريّة في كل مدينة.

4- كلنا نعرف، أنه من دون مال في هذه الدنيا لا يمكن عمل شيء.

لذا وقبل كل شيء يجب على جمعيتكم أن توجه إهتمامها إلى هذه الناحية، ونعتبر تنبيهكم إلى هذا واجباً علينا.

5- ابقوا أسماء أعضاء المركز العمومي «لجمعيتكم» سراً.

6- إحذروا الآن أن تقوموا بثورة علنية في وجه الروس.

7- إن الأرمن هم أعداؤنا وهم إحدى العوامل الكبرى التي تعيق تحريركم من نير الروس، دبروا خطة محكمة لإضعافهم (الأرمن) (أرمنيلري ضعيف دوشورملك ايجين) (صفحة 129)».

التوقيع

الدكتور بهاء الدين شاكر

في عام 1902 انتخب المشاركون في مؤتمر الاتحاد في باريس أعضاء المركز العمومي ووزعوا الأعمال المنوطة بكل منهم على النحو التالي:

تكون الجريدة الناطقة باسمهم هي «شورائي أمت» باللغة التركية ويكون المشرف العام عليها سامي باشا زاده سيزائي بك، وبنفس المعنى يرأس أحمد رضا

تحرير المجلة نصف الشهرية بالفرنسية «مشورت» ويعاونه محمود بك حفيد مصطفى فاضل باشا.

يؤمن المراسلات السرّية مع الفروع الدكتور بهاء الدين شاكر بك، بمشاركة الدكتور ناظم.

وهناك مفتش يأخذ على عاتقه مهمة المراسلة، ليعلم أعضاء المركز الآخرين مواضيع المراسلات الجارية، وسيقوم بهذا العمل سيد كنان بك.

ما كنا لنهتم بهؤلاء الأشرار لو لم يكونوا يعملون ويخططون طيلة سنين عديدة بالمشاركة أو بقيادة عملية لإبادة الأرمن، وهكذا تفضح رسالة بهاء الدين شاكر عام 1902 نواياهم المبيتة.

ونجد رسائل لهم قبل 13 سنة من مجازر عامي 1915 - 1916 تتضمن إبادة الأرمن واستعدادتهم الإجرامية لها، وما واكبها من أعمال سرّية بهذا الصدد.

في عام 1907 يقرر مؤتمر«الاتحاد» كهدف حزبي ما يلي:

المادة 1- الهدف: بغية تحرير البلاد من العبودية وتأمين حياة إنسانية لائقة، يجب على كل العثمانيين أن يجعلوا هذا الهدف واجباً مقدساً على جميعهم دون تمييز في الدين أو في العرق، وإن هدف المنظمة هو تثبيت دستور عام 1876 والعمل به على الدوام.

المادة 2- على العناصر المختلفة في الدين والعرق أن تعمل بيد واحدة، وإذا ما عملت على إيقاع التفرقة بسبب إختلاف الدين والعرق، فإن المنظمة ستقف لها بالمرصاد (طونايا، صفحة 129، أ. ب. قوران صفحة 238).

في عام 1906 شكل التابعون للاتحاد في سلانيك فرعاً، وافق عليه المركز العمومي. وها هم أعضاء المركز العمومي في فرع سلانيك - بورصالي طاهر (عسكري)، اليوزباشي ناكي، طلعت (الذي كان رئيساً للكتبة في مديرية البريد والبرق في سلانيك في ذلك الحين)، مدحت شكري (محاسب في المعارف)،

السلانيكي رحمي (الذي صار حاكم إزمير فيما بعد)، اليوزباشي عمر ناجي، كاظم نامي مرافق الجنرال، الملازم اسماعيل جانبولاد، اليوزباشي اسماعيل حقي وسليمان فهمي (6 عسكريين و 4 غير عسكريين).

كانت اجتماعات الاتحاد في سلانيك عام 1906 تنعقد في بيت اسماعيل جانبولاد ومدحت شكري[134].

في عامي 1907 و 1908 نزل إلى الساحة كفدائيين: أنور، صلاح الدين، نيازي وأيوب صبري، أنور في منطقة تيكوه لي والآخرون من مناطق رسنه وأوخريدا (صفحة 116).

ويأتي الدكتور ناظم من باريس إلى إزمير، وينظم هناك مع البنباشي طاهر خلايا اتحادية.

في المؤتمر الثاني للاتحاد عام 1907، أجريت بعض التعديلات والاضافات على النظام الداخلي، وارتفعت مواد النظام السابق الذي كان يتألف من 39 مادة إلى 67، وتمت إضافة 10 مواد إلى قسم «العقوبات».

في عام 1907 في الجلسة المختلطة دعا الاتحاد الأمير صباح الدين (وكان مؤيداً للامركزية)، وحضره عن حزب الطاشناقسوتيون الأرمني خ. مالوميان (إ. أكنوني).

وقد اقتطفت هذه السطور من محاضر الضبط التركي (صفحة 107)، وتم الإتفاق على عقد اجتماعات مختلفة لبحث أمور معينة، ضمن الشروط التالية في 27، 28، 29 كانون الأول 1907 وتشمل الطلبات الثلاثة التالية:

1- اجبار عبد الحميد على التنازل عن العرش.

2- تبديل الجهاز الحكومي الحالي جذرياً.

3- وضع دستور، يدعمه مجلس نيابي ومجلس شيوخ. (صفحة 155).

ويوجد في المحاضر التركية الاعتراف التالي أيضاً: «ارتكب عبد الحميد جرائم وسلط العناصر المختلفة على بعضها. وقد أدى ذلك إلى تعرض كل العناصر للقتل

- الترك - الأرمن - اليونان - البلغار - الكرد - العرب والدروز[135].

دمّر عبد الحميد تجارة البلاد وأطاح بالحالة التربوية، فأغلق المدارس، وسجن المعلمين، وشدّد الرقابة على العلم وأغرق البلاد في الجهل، وحرم الرعايا من نعمة السعادة، وجمع حوله موظفين مستهترين عديمي الأخلاق، وملأ خزينة القصر بضرائب ظالمة (المحاضر التركية صفحة 155).

وبواسطة العملاء السرّيين، وللتعتيم أمام الرأي العام العالمي، زور الوضع الداخلي في البلاد، وأشبع الصحف بالرشوات، ومنع منح جوازات السفر، فسادت الفوضى واضطرب الأمن. ووصلت به الأمور إلى مصادرة بذار الفلاح، فقضى على الزراعة، وجفف الأراضي الخيرة القديمة وحولها إلى صحارى. ولهذا السبب بالذات، اضطر رعايا الأديان والقوميات الأخرى إلى الهجرة إلى أوروبا وأمريكا، وهكذا، وبسبب الجوع قامت مذابح فظيعة، وكل هذا كان يقلل أعداد الشعب، ولم يكتف باسقاط منزلة الدولة أمام دول العالم بل سبب النفور منا، ولقد قررت هذه الدول في معاهدات باريس عام 1856 وبرلين عام 1878 اجراء اصلاحات عامة، وأنقذوا البلاد بذلك من الانقسام. ولو أن تلك الاصلاحات قد جرت في حينها، لكانت البلاد في وضع مختلف تماماً، ومع ذلك لم تنفذ تلك الاصلاحات وكان ذلك وبحق، سبباً لقيام الثورات. وعلى يد هذه الحكومة الفاسدة تضاءل حجم البلاد شيئاً فشيئاً، ولو استمر الأمر على ذلك أيضاً زمناً لانفصلت عن الدولة كل من: ألبانيا ومقدونيا، والدول العربية وأرمينيا، أو توسعت تلك الدول، أو وقعت فريسة بين أنياب الدول الكبرى[136] (صفحة 154- 155 من محاضر الضبط التركية).

يصل عدد الاجتماعات التي عقدها الاتحاد إلى 9 نقدم تفاصيلها (صفحة 169- 199).

نعلم درجة تمسك الأتراك واحترامهم للقسم الذي أدوه على المبادىء حيال

العناصر غير التركية وبأي مراوغة تآمروا للوجود الطبيعي لهذه العناصر، بعدما اعتلوا سدة الحكم. إذ شكلوا منظمات سريّة وحشية، بقرارات من مؤتمراتهم، نرى ذلك عندما نطلع على محاضرهم.

اعتباراً من عودة تطبيق الدستور عام 1908 احتفظ الاتحاد ذو الوجهين ظاهرياً بالحزب (حزباً سياسياً) شكلاً وبنفس الوقت حافظ على «الجمعية» بقسمها الخبيث الشرير، وداوم ذلك الجهاز السري على أعماله الاجرامية حتى عام 1918 يوم الهدنة.

وبعد ذلك التاريخ أيضاً، شجع الجيش التركي والاتحاد مصطفى كمال الذي وجد أمام عينيه القرارات التي أصدرتها جلسات الاتحاد ونسج على منوالها وأكمل الأعمال التي تركوها ناقصة.

وللتأكد من اتباع الكمالية سياسة الاتحاد وجناته والملّيين، يمكن مراجعة دائرة المعارف البريطانية (الجزء 32 لعام 1922 صفحة 801).

كانت مؤتمرات الاتحاد تعقد عادة بين آب وتشرين الأول وتستمر ثلاثة أشهر، وقد عقدت مثل هذه المؤتمرات في أعوام 1908 - 1909 - 1910 - 1911 في سلانيك، ثم وفي أيام حرب البلقان الأولى نقل الاتحاديون مقرهم إلى استانبول وهناك عقدوا على التوالي المؤتمرات التالية في أعوام 1912 - 1913 - 1916 - 1917 - 1918 . ولم تعقد في عامي 1914 و 1915 في السنتين الأوليتين للمذابح الأرمنية، بينما تابع المركز السري لعام 1913 أعماله في عامي 1914 و 1915 .

ويجدر بالذكر أن الاتحاد حافظ من عام 1908 وحتى عام 1918 على سريّة قراراته التي أصدرها، وهو مستمر في أعماله بوجهيه. فعلى الجبهة الظاهرية كانت للاتحاد تكتلاً في مجلس النواب الذين لهم مجلس عمومي خاص بهم. أما في السر، فله الجهاز السريّ الذي أطلق عليه اسم «الجمعية»، وهي منظمة مهمتها استعمال السلاح والقتل.

ويقول الأتراك المعارضون عن هذه الأعمال ما يلي: «لقد أطاح الاتحاد والترقي

بنظام عبد الحميد ولكنه نصب دكتاتورية المركز العمومي بدلاً منه، فلا يحكم البلاد ملك ولا حكومة ولا مجلس نواب، ولا شيء غير عصابة مؤلفة من 8 أشخاص وضعت يدها على الحكم لمنافع شخصية تعمل من وراء ستار (صفحة 182). ثم ان الخيط الذي يحرك النواب موجود هو أيضاً وراء الستار في أيدي عصابة (مبعوثلرين ايله ري أسرار برده سي آردنده كي حزبيين ألينده). وكانت عصابة الحكومة هذه تنفذ بالسلاح ما لا تستطيع أن تنفذه بالكلام (فيكري سوسد ورماديغي آنده، سيلاحه صاريلان بو كيزلي أوليكارشي).

وبعد ما وضعوا تعهداتهم الدستورية جانباً مارسوا سياسة قومية متعصبة. وعملت «الجمعية» باسم الحكومة وبسلطة الحكومة وصار الموظفون عملاء لها (صفحة 183).

في مؤتمر سلانيك في الأعوام 1909 1908 و 1910 انشغلوا بالنظام الداخلي، والمعونات والانتخابات وغيرها من المسائل، مركزين على مبدأ «رفعة» التركي. وأصدروا 13 قراراً في 1908 بهذا الخصوص، أما القرار الرابع فهو أنه «لا يحق لأي نائب في مجلس النواب إبداء رأي فردي دون موافقة المركز العمومي». وينص القرار الخامس على أن يمثل الاتحاد مسؤول ممثل في كل المناطق، ويرسل تقارير إلى المركز العمومي. ثم وباحدى وعشرين مادة نسّق أعمال كل ممثل «خطة سياسية» (أنظر جريدة «شورائي أمت»، 23 أيلول عام 1908).

في عام 1909 م. (1325 هـ) رسم الاتحاد خطة من 17 نقطة (انظر، جريدة «طنين». في 30 أيار عام 1325) منوها بأنه (حسب القرار 16) تكون لغة الدولة الرسمية هي التركية وتجري كل المراسلات والمعاملات باللغة التركية.

في عام 1911 (1327) عقد مؤتمر الاتحاد في سلانيك أيضاً، وكان المجتمعون مسعورين تماماً ضد العناصر غير التركية، وقد تخلل الجلسة قتال وضرب وتهديد. وفي سبيل الحفاظ على وحدة تراب البلاد وجعل التركي في المكان الأعلى، تتخذ كل الترتيبات اللازمة، وصدر الأمر بالقرار الأول بالذات، «التصدي لكل

منتم إلى أي عرق أو دين يحاول التفكير بالتقسيم»، وقد تأسست أندية في كل الأقضية والقرى لهذا الغرض. وبدأ المعترضون على سياسة الارهاب يستقيلون، وأسس المنشقون عن الاتحاد «بتغيير الاسم» جمعية «حريت - ايتيلاف»، التي كان معظم أعضائها من الاتحاديين الناقمين.

وقد ذكر ما يلي في كتب الاستقالة: «أعطيت صلاحيات واسعة، لأشخاص خطرين[137] في المنظمة. فابتعدت عن المنظمة لكي لا أتعامل معهم، ولما وجدت سمعة الأمة تهتز، أطلب شطب اسمي من دفاتركم». الكاتب تحسين ناهدي وغيره أشخاص عديدون تقدموا باستقالاتهم وراء بعضهم بعضاً.

في عام 1911 وفي جلسات سريّة صاخبة دار البحث فيها حول التتريك الجماعي تقرر صهر الأقليات بالقوة.

وفي عام 1912 أيضاً عقد المؤتمر السري للاتحاد في سلانيك.

نقدم فيما يلي جدولاً بأسماء الأعضاء المركزيين فيما يسمى «الجمعية» مؤسسة الاجرام الاتحادية حسب تسلسل التاريخ، كان لهؤلاء الأشخاص تأثير بليغ أو قليل في جرائم إبادة الأرمن:

من أعضاء عام 1908 – حسين قدري، مدحت شكري، خيري، طلعت بك، أحمد رضا، أنور باشا، حبيب بك واييرلي حافظ ابراهيم.

في عام 1909 لم يتغير تقريباً جدول الأسماء المذكورة أعلاه.

في عام 1910 لعب دوراً فعالاً في المركز حاجي عادل، الدكتور ناظم، أيوب صبري، عمر ناجي، ضياء، خيري، مدحت شكري، وكان الأمين العام حاجي عادل، الذي كان وزيراً للداخلية أيام مجازر أضنة في نيسان عام 1909.

في عام 1911، وبعد جلسة صدرت فيها قرارات الإبادة، رفعوا عدد الأعضاء إلى 12 وانتخبوا الأشخاص التالين: حاجي عادل الذي بقي أميناً عاماً، ضياء كوك ألب، خيري، الدكتور ناظم، أيوب صبري، عمر ناجي، طلعت، أحمد

نسيمي، حسين زاده علي، علي فتحي وخليل.

زاد على هؤلاء مفتشون - نسيمي سارون، اليوزباشي ابراهيم، الملازم غني، نائب البنباشي رضا، ونائب البنباشي احسان وجلال بك.

أما أعضاء مركز الجمعية الاتحادية في عام 1912 فكانوا - أيوب صبري، الدكتور ناظم، الدكتور بهاء الدين شاكر، الدكتور روسوهي(138)، ضياء كوك ألب، أمر الله، كوجوك طلعت (الذي كان مفتش الاتحاد في إزمير)، رضا (الذي كان مفتش بروصة)، وقره كمال (الذي كان مفتش استانبول).

أما رئيس المركز العام فكان سعيد حليم ووكيله طلعت.

في 23/10 كانون الثاني عام 1913 وصم الاتحاد بأفعاله الشريرة وجرائمه. فلقد قام أنور وطلعت مع مئة من أتباعهم بالهجوم على مجلس الوزارة وقتلوا وزير الحربية ناظم باشا (جركسي). وفي خضم جرائم عديدة استولوا على زمام الحكم، وصار طلعت وزيراً للشؤون الداخلية، وصار الجنرال محمود شوكت رئيساً للوزراء، وكتعويض عن ثأر ناظم قتل من قبل المعارضين، عندئذ بدأ الاتحاديون يسحقون كل المعارضين.

في أثناء حرب البلقان عاد أنور واحتل إدرنة وصار وزيراً للحربية، ووقّع التحالف في 2 آب عام 1914 مع ألمانيا، ولم يعقد الاتحاد في سنتي 1914 و 1915 فترة المجازر الأرمنية مؤتمره حتى آب عام 1916.

حتى ذلك الحين كانت تتواصل عمليات الإبادة في الولايات والمدن المأهولة بالأرمن بكل الوسائل الحكومية والشعبية.

في عام 1916 كان أعضاء مركز استانبول للجمعية السرّيّن: حاجي عادل، حسين جاهد، جاويد، خيري، عاطف، الدكتور ناظم، الدكتور بهاء الدين شاكر، أيوب صبري، ضياء كوك ألب، رضا، الدكتور روسوهي، قره كمال، طلعت، حلمي، كذلك بقي الرئيس سعيد حليم والأمين العام مدحت شكري، وكلهم مدبرو عمليات الإبادة المجرمون.

في العام 1916 لم تجر محاسبة حزبية في هذا المؤتمر، ولقد اعتبر ما اقترفته الحكومة من جرائم تحت هذا الاسم: «سليم وعادل»، وصار الجياع الباحثون عن الحظ، أصحاب مصارف من السرقة والنهب، ولقد تأسس أول مصرف برأسمال 500.000 ليرة ذهبية (2.500.000 دولار).

في عامي 1916 و 1917، كانت القرارات الرئيسية قد أصدرها مؤتمر الاتحاد، وتتعلق بمسائل مستقبل الاقتصاد، ووضعوا خططاً لشركات تجارية، وخطة لتغيير الحروف واللغة التركية، والغاء المحاكم الشرعية، وقرارات تبناها مصطفى كمال فيما بعد ونفذها بأساليب أكثر قسوة وشدة.

في العام 1917 صار لمؤتمر الاتحاد مركزان: كان أحدهما يسمى «مركز المجلس العمومي» أعضاؤه: شيخ الاسلام موسى كاظم، سعيد حليم، خيري، حاجي عادل، أنور باشا، أحمد نسيمي، جمال باشا، جاويد، خليل، شكري، مصطفى شريف، حسين جاهد وعاطف. أما المركز الثاني - «المركز العمومي» فأعضاؤه: الدكتور ناظم، طلعت، قره كمال، رضا، ضياء كوك ألب، أيوب صبري، الدكتور روسوهي، الدكتور بهاء الدين شاكر، وحلمي. الرئيس طلعت، والأمين العام مدحت شكري، كلهم وحوش، أكثر وحشية من رجال الـ "S.S" الألمان أو الـ ."S.A"

وتوجد لمحات خفيفة عن قرارات مؤتمرات الاتحاد السريّة في جريدة «طنين» وفي جريدة «شورائي أمت»، كانت الـ «طنين» جريدة الاتحاد الرسمية، ويرأس تحريرها حسين جاهد (يالجين).

كتبت الـ «طنين» في عددها بتاريخ 26 تشرين الثاني 1908 تقول: «في أوائل أيام اعلان الدستور، ظهرت أسماء أعضاء المركز العمومي التي كانت مكتومة سريّة، لذلك تقرر حفظ أسماء الأعضاء سراً بشكل قطعي».

وما يتعلق بالخطط والقرارت التي تبناها الاتحاد فتراجع جريدة «شورائي أمت» في عـــام 1908 في الأعداد الـ 7- 12- 22- 27- 29- 38- 39- 41- 43-

44- 45- 47- وعدد 14 أيلول 1909 (1325) من جريدة «طنين».

في عام 1911 كان مؤتمر الاتحاد قد أصدر قراراً بصهر العناصر غير التركية. بصدد ذلك مراجعة أعداد جريدة «طنين» في 12- 22- 29- آب 1911 (1327 هـ)، و 4- 14- 18- 21- 23- 24 أيلول و 1- 3 تشرين الأول 1911 (1327). والملحق الذي نشرته الـ «طنين» تحت عنوان «تاريخ سياسي» في 1 آذار 1912 (1327 هـ) وخصيصاً مجلة «سالنامة ثروت فنون» المصورة عام 1912 (1328 هـ) الصفحات 238، 239، 240.

لم ينعقد مؤتمر للاتحاد في السنتين الأولين للحرب وفي العام 1913 تابع المنتخبون أعمالهم حتى آب وأيلول عام 1916.

في جلسة أيلول 1916 أدخل المؤتمر تعديلات جديدة على انتخابات المركز العمومي. في هذا الاجتماع وقع شجار بين أنور وشيخ الاسلام خيري، عندما انتقد خيري سياية الاتحاد في التتريك.

في عام 1917، أجرى المؤتمر تقسيمات ادارية جديدة في البلاد نتيجة لخلو المدن والقرى التي أخلاها الأرمن بعد ترحيلهم (حول التقرير المنظم بهذا الخصوص راجع جريدة الـ «طنين» في عددها 19 أيلول 1917 (1323) حول الترتيبات التي قام بها الدرك والشرطة لاسكان المهاجرين الترك في الأمكنة الخالية).

تقرر تحويل الآثار القديمة المحتجزة إلى متاحف، وجمع المحفوظات القومية.

رسالة تهديد
من بعض العسكريين الأتراك في عام 1912

أرسل بعض الضباط الأتراك رسالة تهديد إلى خليل بك رئيس المجلس النيابي تقول: «إذا كنتم تريدون أن لا تصطبغ البلاد بالدم، حلوا جمعيتكم البندقلية[139] (يعني المجلس النيابي التركي) ومسرحكم (كذلك يعني المجلس النيابي التركي) خلال 48 ساعة.

كانت رسالة التهديد هذه تحمل تاريخ 11 تموز عام 1912 (1328 هـ) وموقعة من «مجموعة ضباط الانقاذ». فيصيح طلعت بعدما سمع الرسالة قائلاً: «سفلة».

في عام 1917 (1333) رفع إلى المؤتمر تقرير جاء فيه: «مع أننا نعيش في قلق خطر منذ عام 1916، وفي سبيل بعض أهدافنا، فقد تمكنا من تحقيقها بصمت، ونفذنا خطتنـا السنوية وأوصلنا البلاد إلى حالة مرضية (أنظر «طنين» 18، 19، 21، 24 أيلول و 1، 2 تشرين الأول 1917 (1333 هـ .)».

وبعد الثورة الروسية، في بداية أيار عام 1917، زار طلعت ألمانيا، وفي عودته عرج على صحيفة"Neue Freic Presse" الألمانية، وصرح بما يلي: «لن أعطي تفصيلات حول التخريب الذي حصل في الثورة الروسية، كل ما أريد أن أقوله، هو أن سقوط القيصر صار خيراً لتركيا، لأن القيصرية شنت حرباً هدّامة على تركيا») «طنين» 9 أيار 1917 (1333).

بعد مؤتمر الاتحاد في عام 1917، عمد المؤتمر مدعياً أنه «حلّ نفسه» إلى «تغيير اسمه» وجعله «تجدد». في الحقيقة لم يكن يوجد «حل»، وإنما «بدّل جلده» مثل الأفعى، لأننا سنرى ذلك في أعماله القادمة، بتعامله مع الكمالية و «الخلق».

وبقرار المؤتمر عام 1918 تنكر الاتحاد تحت اسم «التجدد». كانت وزارة طلعت قد استقالت قبل هدنة مودروس، وكان مؤتمر عام 1918 آخر مؤتمر للاتحاد في فترة الحرب. كذلك كان طلعت وضياء كوك ألب قد استقالا كرئيسين، وترأس هذا الاجتماع نائب الموصل محمد أمين وشمس الدين (نائب إرطغرول). وكان بعضهم يقترح حل الحزب نهائياً، وبعضهم الآخر يقترح المحافظة على مبادىء الحزب وإبعاد رجال السياسة القدماء حالياً من الساحة، وقبل الاقتراح الثاني.

وفي 5/ 18 تشرين الثاني عام 1918 بامتناع 4 عن التصويت ومعارضة 5 أصوات، فاز الاقتراح بـ 35 صوتاً وأصبح اسم الحزب «التجدد».

عندما رأت حكومة استانبول مخادعة الاتحاد التي ستجر البلاد إلى الهاوية،

ولم يكن مؤتمر «التجدد» قد انتهى بعد، قامت في 3 تشرين الثاني عام 1918 بعدة اعتقالات. وألقي القبض على ضياء كوك ألب وسعيد بك ومدحت شكري و 69 آخرين منهم وزجتهم في السجن المسمى «بكير أغا بولوك». وبدأت المحاكم الحربية أعمالها، ولقد سبق وأعطينا نصوص القرارات التي أصدرتها.

وبقيت فروع الاتحاد في الأقضية تحتفظ بالهيكل نفسه، وعمل العدد الأكبر منها تحت شعار «المدافعة عن الحقوق». كانت أكثرية مجلس النواب يتكون من الاتحاديين، لذلك عمد السلطان إلى حل المجلس النيابي وتشكلت وزارة مركزية إئتلافية.

وها هم أعضاء مركز «التجدد»: عضو مجلس الشيوخ حسني باشا، وعضو مجلس الشيوخ سعيد بك، ماورو كورداتو، نائب أيدن يونس نادي، شمس الدين، احسان أورفانيديس، حمدي، فائز صبري، رشيد باشا، غالب، باختيار، الدكتور توفيق رشدي، بابانزاده حكمت، بارصاميان قره بيت، مصطفى فوزي، اسماعيل جانبولاد وصاصون، 6 منهم كانوا اتحاديين، وواحد هو جانبولاد كان سابقاً وزيراً للشؤون الداخلية.

أما القسم الأكبر من الاتحاديين الذين كانوا أعضاء تجدديين، فقد انتقلوا إلى الأناضول ليعملوا مع كمال، ونظموا هناك قيادة لـ «المللييجية» في مختلف المناطق، واشتركوا في المؤتمر الذي شكله، وشكلوا أكثرية في «بويوك ميللت مجليسي» (مجلس الملة الكبير) المنبثق عن مجلس كمال الوطني، عدا عن ذلك شكلوا منظمات سريّة في أرضروم وكارس.

إلى جانب مؤتمرات الاتحاد التي تشكلت في استانبول، تشكلت مجموعات تدعو إلى التتريك. وفي 25 كانون الأول عام 1908 (8 كانون الثاني عام 1909) تشكلت «تورك ديرنه كي» (الجمعية التركية)، وكان كبار مؤسسيها من الاتحاديين المتعصبين أحمد مدحت، أمر الله، وليد، نجيب، عاصم، قورقماز أوغلو جلال، أقجورا أوغلو يوسف (الذي أصدر جريدة «تورك ييلي»)[140] فؤاد رئيف،

فريد، والفيلسوف رضا توفيق الذي صار ائتلافياً فيما بعد.

في تلك الفترات، وفي 18/ 31 آب 1911 تشكلت جمعية «تورك يوردو»[141] وكانت الأكثرية فيها من الاتحاديين المتعصبين الأتراك، ومن مؤسسيها: محمد أمين (شاعر)، أحمد حكمت، أغا أوغلو أحمد، حسين زاده علي (كان الاثنان الأخيران عضوين في مكتب الاتحاد)، الدكتور عقيل مختار وأغجورا أوغلو يوسف (بانتركيون).

في 20 حزيران / 3 تموز عام 1911، وبدورهم شكل طلاب كلية الطب جمعية «تورك أوجاخي»[142]، التي كان مؤسسوها الرسميون أيضاً الشاعر أحمد أمين، أحمد فريد، أغا أوغلو أحمد والدكتور فؤاد صالح، ثم من رؤسائها أيضاً أقجورا يوسف، وتعامل معهم خالده أديب، حمد الله صبحي، ضياء كوك ألب، وكوبرولو زاده فؤاد، وحسين زاده علي.

كان لهؤلاء برنامج يتألف من 35 مادة ونظام داخلي يتألف من 19 مادة، أهدافها، حسب ما يدعون «توحيد الأرجاء التركية ورفع مستوى التربية المدنية وخدمتها»، وكان هدف المادة 2، هو اتباع سياسة الاتحاد. ولقد صارت هذه الجمعيات أوكار تنادي بالتتريك.

في مؤتمر الاتحاد المنعقد من آب إلى تشرين الأول عام 1911 زاد على المستقيلين من الاتحاد عدد آخر من المناوئين للإبادة، وشكلوا حزباً مستقلاً باسم «حريت - ايتيلاف» في 8/ 21 تشرين الثاني عام 1911، الذي كان أعضاؤه المؤسسون - نائب أماسيا اسماعيل حقي باشا، نائب سيواس الدكتور نظاريت داغافاريان، نائب طوكات مصطفى صبري، نائب حماة عبد الحميد الزهراوي، الماريشال فؤاد باشا، الداماد فريد باشا، سليمان باشا، نائب بريشتينا حسن، قائد الكتيبة صادق، الدكتور رضا نور (الحرباء) وطاهر خير الدين. وفي عام 1912 م بدأت عمليات القتل المتبادلة حتى توصل الاتحاد بهذه الجرائم إلى القضاء على كل المعارضين.

بعد انكسار تركيا عام 1918، عاد الائتلافيون إلى التنظيم، ولما اتحد الاتحاديون في عامي 1919 و 1920 بالثوار الكماليين، قضوا في الأقضية على الائتلافيين وفي 11 أيلول عام 1923 تابع حزب خلق الذي أسسه كمال وعصمت نفس العمل بعد أن أدخل معه سفاح خربوط ثابت، وسفاحي ديار بكر من أمثال زولفي وغيره. على أن الائتلاف والأحزاب الأخرى التي تأسست بعد انتهاء الحرب انكمشت أو حلت، بسبب الجور والتهديدات الكمالية.

في 17 تشرين الثاني عام 1924 جاء الاتحاديون والخلقجيون بحزب جديد يحمل اسم «ترقي بروه ر جمهوريت فرقه سي» (الجمهوري التقدمي) الذي حلّ قبل أن يكمل ستة أشهر من عمره.

وبأمر من مصطفى كمال في أيار عام 1920 تشكل «الحزب الشيوعي» التركي (شكلاً)، ومن أعضائه: الاتحاديون محمود أسعد، توفيق رشدي، يونس نادي، محمود جلال وغيرهم، وكذلك المرتبطون بالحزب الشيوعي العالمي الثالث، ومنهم عارف أوروج والبنباشي صالح زكي (سفاح دير الزور) وشريف ماناتوف وغيرهم للتعامل مع «يشيل أوردو»[143]. فأصدروا في أنقرة جريدتي «يني دنيا»[144] و «أمه ك»[145] لكن كمال شطب عليهم في 21 تموز عام 1922 بعدما سخّرهم لأغراضه السياسية.

التلخيص:

الأحزاب التركية، «يني عثمانلي»، «عثمانلي اتحاد»، «اتحاد ترقي» وما شابهها من المنظمات التركية المتعصبة: «تجدد» «خلق»، «ديموقراط»، «عدالت» وغيرها كانت كلها استغلالية قبل أن تكون لخدمة البلاد، وقد تشكلت لأسباب شخصية. وهي في مجملها محرومة من المشاعر الإنسانية ومستندة في تنفيذ أهدافها على العسكريين. لذلك لم تكن غير قادرة على خدمة الواجبات الانسانية فحسب، بل كانت تسعى إلى تمييز الشعب التركي واعلائه وهو ما زال حتى الآن يتخبط في الجريمة والشقاء والفقر والجهل.

فالاتحاد بصورة خاصة أطاح بعبد الحميد بواسطة الجيش وبالعناصر غير التركية، واستولى على الحكم من 1908- 1918 أي مدة عشر سنوات كانت سني ظلم وجور ودم، وسمم سكان المدن والقرى التركية، وصحرت البلاد بالتقتيل، كذلك كان حزب «خلق» الذي خلف الاتحاد وكان استمراراً له يقوم على الاستبداد مثله كمثل الحزب الشيوعي، حكم الحزب الواحد، وكان للحزب الديموقراطي فيما بين عامي 1950- 1960 مثل حزب «خلق» وزارة مستبدة جائرة، وبالاستبداد العسكري 1961 ساد نظام الاعتقالات والقتل وتبادل الشتائم والتنديد.

تبقى تركيا دولة رجعية استبدادية، لأنه لم تتحقق بيئة ديموقراطية صحيحة في البلاد ولم تحصل أية انتخابات حرة فيها، وكل الانتخابات تدخلت فيها عوامل الضغط والارهاب.

يعترف البروفيسور في كلية الحقوق في استانبول طارق ز. طونايا بعدما درس أحوال الحزب الداخلية خلال عشر سنوات بما يلي: «تركيه ده يوز سنه ليك سياسي تاريخي بويونجه أن بويوك ويلديريجي حره كتلري دوغوران حاديثة، شخص وزمرة استبدادي أولمشدر» (أنظر كتابه «سياسي بارتيلر» صفحة 758).

الترجمة: «في فترة السنوات الـ 100 في تركيا، ترجع الحركات الواسعة الكبيرة الرهيبة إلى استبدادية شخص أو زمرة».

لقد أدان نفسه بقلمه.

وبالفكرة نفسها تقريباً يحكم الماريشال التركي ورئيس الوزراء العسكري المشهور أحمد عزت باشا، فيقول في «مذكراته» التي نشرت في لايبزيغ باللغة الألمانية:

«لقد شل أعضاء حزب تركيا الفتاة البلاد وهدموها، وأساؤوا إلى سمعتها، لحساب جيوبهم، مع رفاقهم الحقيرين» (صفحة 294). لقد صار التعصب العسكري عند الأتراك هو السبب في دمار وهلاك العناصر الأخرى غير التركية.

أما أنور وطلعت المجرمان، فبواسطة الجيش التركي وقيادة الشرطة، ووزارة الحربية والموظفين المدنيين التابعين لوزارة الداخلية قتلوا الجنود الأرمن ورحّلوا من رحّلوا وأبادوا من تبقى وأفنوا البلاد.

والكماليون متابعو السياسة المذكورة آنفاً جعلوا قره بكير وغيره من العسكريين أداة في أيديهم ووضعوا أيديهم مع لينين وستالين وتشيتشيرين وتروتسكي وأطاحوا بدولة أرمينيا مقتسمين ترابه وحرموها من الحرية والاستقلال.

المجرمون في مالطا

من بين آلاف المسؤولين المتهمين بأحداث إبادة الأرمن التي جرت في عامي 1915-1916، ألقي القبض في عامي 1919- 1920 على عدد قليل من الأتراك لا يزيد عددهم على 102 تركياً في استانبول، من بينهم رئيس الوزراء الأمير المصري سعيد حليم باشا، وبعض من وزرائه، وولاة أتراك، وعدد من العسكريين والنواب، وهم لا يشكلون واحد بالألف من المجرمين المسؤولين. لأن كثيراً من أجاروا عدة آلاف من المجرمين الأتراك ولم يطلهم القانون هربوا بعد الهدنة إلى جهات غير معلومة.

قسم من 102 من المعتقلين سجنوا في استانبول في بناء يسمى «بكير أغا بولوكو»، ذلك المبنى الحجري ذي الطابقين القائم خلف مبنى وزارة الحربية الواقع فوق تل السلطان بيازيد، ويتألف هذا البناء - السجن من رواق طويل تصطف على طرفيه غرف ويأخذ الطابق الأرضي الشكل نفسه. أما في القبو فتوجد غرف مظلمة هي الزنزانات، وكان هذا البناء من قبل مقراً للشرطة العسكرية.

في آذار عام 1920 وبعد اطلاق سراح عدد من السفاحين نفي الباقون إلى جزيرة مالطا، واعتقل آخرون ونقلوا فوراً إلى سجن معسكر مالطا.

لماذا نقل معتقلو بكير أغا بولوكو إلى مالطا؟ لأن بعضهم كان يختلق أسباباً مختلفة من الداخل ومن الخارج، بفضل ذوي النفوذ، للتحرر، والهرب والاختفاء أو الذهاب إلى الأناضول للانضمام إلى الحركة الكمالية المنبثقة عن الاتحاد.

مثلاً، هرب من السجن سفاح ديار بكر، مصاص الدماء الوالي الدكتور رشيد، الذي هرّبه أحد الجراكس، وكان هذا الجركسي مجرماً عمل مع الدكتور

رشيد أول مرة عام 1915 وشاركه في قتل 630 أرمنياً على ضفاف دجلة كانوا في سجن ديار بكر بالقرب من رضوان. وعندما اعتقل مرة ثانية انتحر بطلقة مسدس. وحسب نصوص القانون يعتبر مهرب السجين شريكاً في جرمه، لكن مهرب رشيد الجركسي بقي حراً ولم يلاحق، لأن أباه باشا جركسي.

وبالشكل نفسه هرّبوا عم أنور المسمى خليل باشا أحد المجرمين السفاحين المسؤولين، ففي 7 آب عام 1919 جاء الملازم المسمى سعدي ليلاً، وهرّب خليل باشا ومعه (البانتركي) المدعو كوجوك طلعت، وانتقلوا سرّاً عبر اسكودار ومنها إلى بورصه ثم إلى أنقرة وسيواس وأرضروم وناخيتشيفان فالقوقاز، وأخيراً ذهب خليل باشا إلى موسكو وقابل لينين وتروتسكي، على أنه رسول كمال.

لماذا لم يحاكم ولم يحكم على هؤلاء المعتقلين؟- أولاً لأن المحاكم الحربية التركية المشكلة، والتي يفترض أنها ستحق الحق وستعاقب المجرمين السفاحين الأتراك، تعرضت لضغط شديد من حكومة استانبول، وبدأت المحاكمات التي بدىء النظر فيها تؤجل إلى آماد بعيدة بغية كسب الوقت لصالح المتهمين. وغالباً ما كان رئيس المحكمة الحربية يستقيل بغية اطالة فترات التأجيل. فقد استقال خيرت باشا تحت التأثير السري للاتحاديين، وحلّ محله الكردي الجنرال مصطفى باشا، الذي تعرّض بدوره لضغوط من جهات مختلفة. وخلال هذه الفترة أخلي سبيل العديد من المتهمين.

منحت ألمانيا القيصرية حق اللجؤ لكبار المجرمين الأتراك، طلعت ورفاقه أنور والدكتور بهاء الدين شاكر، والدكتور ناظم، وبدري وغيرهم، الذين كانوا تحت الحماية في برلين، وهم يحملون أسماء مستعارة ومنهم من كان يتمتع بحرية التنقل في البلاد السوفيتيية.

وبعد قليل من الوقت نال المجرمون المنقولون إلى مالطا شيئاً من الحرية بالذهاب إلى السوق وشراء حاجياتهم، بل سمح لهم بالذهاب إلى المسرح، وزيارة بعضهم بعضا لعقد اجتماعات.

أولاً بدىء بتبادل السجناء فأفرج عن فتحي بك ومحمد رؤوف، لقاء الافراج

عن معتقل في تركيا هو صهر لورد كورزون، وبدأت به مساومة غير شريفة باستغلال دم الأرمني.

كان الانكليز قد بدأوا بتخفيف الحراسة شيئاً فشيئاً في مالطا، وكان من بين المعتقلين قره كمال، أحد أركان منظمة «التشكيلات الخاصة» والأمين العام للاتحاد في فرع استانبول، وله ضلع في قيادة ومشاركة الذين ساهموا في المذابح في أرمينيا من المجرمين، ولم نكن قد جئنا على ذكر هذه الواقعة.

بعد حوادث الإبادة صار المذكور وزيراً للتموين، وكان في مالطا يتنقل بحرية على شواطيء البحر، وتمكن من الوصول إلى اتفاق مع مالطي يملك زورقاً بخارياً، وبفضل الذهب الذي سرقه الاتحاد وبفضل هذا الزورق البخاري تمكن من ايصال عدد من الأمناء المسؤولين في الاتحاد وغيرهم من القادة إلى البر شرق جزيرة صقلية، إلى مدينة سيراكوزا الساحلية، وراح الهاربون يتنقلون إلى روما وغيرها من المدن.

وقد ذهب قره كمال إلى ميلانو بعد أن أطلق سراحه.

وكان غالب كمالي بك سفير مصطفى كمال في روما ينظم لهم بطاقات شخصية ويرسلهم بالتدريج إلى تركيا. وقد بقي قسم منهم في ايطاليا وانتقل بعضهم إلى غيرها من البلاد الأوروبية وبقي الأمير سعيد حليم الذي سبق طلعت إلى رئاسة الوزراء في روما وقتل فيها.

واضافة إلى عمليات التهريب هذه، بدأ بكير سامي بك مندوب مصطفى كمال باجراء مساومات في باريس مع برياني وفي لندن مع اللورد كورزون.

تمكن الكماليون الملّيون، بجهود أنور وخليل، وعن طريق روسيا من الحصول على كمية كبيرة من السلاح الألماني والذخيرة الحربية الألمانية، عدا عن المعونات المادية والمعنوية التي زودهم بها السوفييت.

وبالتدريخ وعلى 3 مراحل، أخلي سبيل المعتقلين العسكريين والمدنيين الاتحاديين في مالطا الذين كانوا 102 معتقلاً، 35 في المرحلة الأولى: أحمد أغاييف، أحمد باشا، علي منيف، عاطف، 9 من القوقازيين، فائز، فخري، فريد

الفلبيي، فتحي، البنباشي حيدر، حاجي عادل، حسين جاهيد، حسين طوسون، ابراهيم ساليب، جانبولاد، المفتش مدحت بك، ممتاز بك (ناقل أوامر أنور)، نسيمي الازميري، رحمي، رضا، صلاح جيمبوز، قائد الكتيبة سامي، شوكت، علي شكري، توفيق هادي، زكريا وضياء كوك ألب.

في المرحلة الثانية، أفرج عن 22 شخصاً:

الدكتور عبد السلام باشا، أحمد أمين، علي جناني، نائب قائد الكتيبة علي معمر، البنباشي عاكف، أسعد باشا، حسين قدري، اسلام بك، جلال نوري، جواد باشا (من عين العرب)، قره واصف، جمال باشا المرسينلي، (عدم الخلط بينه وبين الوزير أحمد جمال باشا)، أمين مركز الاتحاد مدحت شكري، مرسل باشا، نعمان، سعيد، قائد الكتيبة شوكت، سليمان نظيف، يعقوب وشكري.

وكان المفرج عنهم في المرحلة الثالثة 45 من أكبر المجرمين:

عبد الخالق (والي)، أحمد بك، أحمد (والي)، علي احسان (سابايس)، عاطف، بدري، عادل برهان الدين، الدكتور فائق، الدكتور فاضل بركة، فوزي، حلمي، نائب قائد الكتيبة حلمي، اليوزباشي ابراهيم حقي، جمال، جمال أوكوز، جودت بك (من قيزي أنليقلي)، كامل، غني مجيد باشا، محمود كامل باشا، محمد نوري، مراد بك، الوالي معمر، ناظم، البنباشي ناظم، نجمي (والي)، رشاد، رفعت، سامي بك شكري قايا (مفتش)، الوالي سليمان، سليمان كامل، سليمان فائق، سليمان نعمان، طاهر رشدي، الوالي تحسين (من أرضروم)، نائب قائد الكتيبة توفيق، قائد الكتيبة توفيق، ولي نجدت، ويوسف.

هرب الأشخاص الـ 44 التالية أسماؤهم أو اختفوا تحت تأثيرات مختلفة، منهم برعاية الحكومة الايطالية، ومنهم بوسائل أخرى مختلفة:

آكا كوندوز، علي بك (جاتين قايا)، عوني، عزيز الأرضرومي، قائد الكتيبة بغدادلي، اليوزباشي الطبيب الطرابزوني (لم يذكر اسمه)، عمانوئيل قره صو، نجاة (صاحب الكازينو) غني بك، حامي، حسام الدين، حسين زاده علي، بيريزاده

ابراهيم، الياس سامي، شيخ الاسلام خيري، خليل بك (منتشة)، خليل، قائد الكتيبة كاظم، كرزاده (سفاح طرابزون)، كوجك طلعت، مطرجي، عضو مجلس الشيوخ والبناؤون الأحرار موسى كاظم، نعمان اسطه، نوري باشا، عثمان شوكت، رشيد، رشين أشرف، صابانجالي حقي، الوالي ثابت بك، صبري من قاضي كوي، سعيد حليم، سيفي، شوكت، سودي بك، عبيد الله، وهيب، جميل ويونس نادي.

كذلك بادلت بريطانيا العظمى على ضباط انكليز قلة مسجونين في تركيا بالافراج عن بعض الوحوش الأتراك المجرمين، ووصلوا بالتدريج إلى اينيبولي (ميناء على البحر الأسود)، ومنها إلى أنقرة وتولى كثير منهم مناصب عسكرية ومدنية، بأمر من مصطفى كمال.

ومن هؤلاء السفاحين مصاصي الدماء أشخاص صاروا نواباً بل وزراء، مثل معمر زعيم المجرمين، الذي قاد عملية إبادة 250.000 من الأرمن في سيواس، صار نائباً عن القيصرية في عهد كمال. وصار سفاح دير الزور مصطفى عبد الخالق وزيراً للدفاع الوطني، بل ورئيساً للمجلس القومي الكبير في أنقرة. لقد امتزجت الاتحادية والكمالية وازدادت قوة.

لقد كان هذا التصرف الحقير وصمة عار في تاريخ بريطانيا ألتصق بالشعب الانكليزي. هل يمكن لأحد أن يصدق أنه بعد التوقيع على معاهدتي فرساي وسيفر والالتزام بمعاقبة السفاحين، الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية هزت الدنيا، أن يُتركوا أحراراً بعد اعتقالهم، ثم يلقون الحماية. ألا يعني هذا المشاركة في الجريمة؟ إن المثل الانكليزي يقول «إن الملك لا يرتكب سوءاً والعدالة تظلل باسم الملك». كانت مالطا في عامي 1920 و 1922 جزءاً من تراب بريطانيا الذي تحكمه، وكانت خاضعة لقوانين بريطانيا العسكرية والمدنية، أكانت تساوي الصفر تواقيع سفير بريطانيا في باريس السير جورج ديكسن غراهام وممثلي دول الكومنويلث، كندا، أوستراليا، نيوزيلاندا، واتحاد جنوب أفريقيا، والهند، وكذلك تواقيع رئيس وزراء فرنسا ووزير

خارجيتها ألكساندر ميليران ووزير المالية ف.ف. مارسال والسفير جول كامبون والأمين العام لوزارة الخارجية موريس باليولك، وعضو مجلس الشيوخ الايطالي غومس فيليو لونغاري والجنرال جيوفاني ماريتي باسم ايطاليا؟.

هل كانت تلك الأسماء غير ذات قيمة إلى حد إهمالها، أسماء وقعت أنها ستحاكم المجرمين الأتراك؟

كيف سمحوا لأمثال غومس سفورتزا أو غومس كوبريني بأن يقدما المساعدة سراً للتشكيلات الخاصة التركية، ويؤمنا السلاح والذخيرة للقادة الكماليين؟ كيف يسمح لمحام ضابط تركي وهو مصطفى نائل بك، بأن يتسلم وظيفة في الحكومة الايطالية في تلك الأيام، ويتمتع بالرعاية الايطالية، ويتمتع بتسهيلات سياسية ايطالية، ويتجرأ بحكم تميزه ذلك على جمع معلومات عن أسرار انكلترا وفرانسا ويبلغها إلى مصطفى كمال؟ (راجع كتاب حسام الدين أرتورك «ايكي دورين برده آرقه سي» (خفايا الفترتين) باللغة التركية صفحة 408، طبع في استانبول عام 1957 في مطبعة حلمي).

وبسبب هذه التصرفات المشينة، كتب رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج مذاكراته فقال: «نحن مسؤولون أمام التاريخ عن الظلم الذي لحق بالأرمن، وعلينا معنوياً أن ندافع عن حقوق هذه الأمة (مذكرات لويد جورج - الجزء ب صفحة 811).

أدان لويد جورج الأتراك بقوله: «لقد نسقت الحكومة التركية تلك الجرائم التي ارتكبت بحق الأرمن (صفحة 650)، وان قصر نظر الحلفاء وخياناتهم وأنانيتهم ساعدت على حدوث هذه المآسي المحزنة (صفحة 877). يجب ألا يسمح للأتراك بالاستفادة من جريمتهم، وعليهم أن يعيدوا إلى الأرمني تراب أجداده (صفحة 836)، وعلينا نحن الانكليز أن نصحح الخطأ الحاصل لكي لا يعتبرنا التاريخ مسؤولين إلى الأبد، (صفحة 811) (مذكرات لويد جورج، طبعت في نيوهايفن، مطبعة جامعة ييل، 1939).

مقتل 6 من نواب الحكومة الأرمن

مولان زاده رفعت، وفي كتابه «الوجه الخفي للانقلاب التركي» (صفحة 82- 83) يقول:

«عندما علمت حكومة الاتحاد والترقي التركية أن الثوار الأرمن يتقدمون طلائع الجيش الروسي، وجدتها ذريعة لإلغاء الاتفاقية التي كانت قد وقعتها مع حزب طاشناقستيون الأرمني باسم الأمة الأرمنية، وبادرت قبل كل شيء إلى اعتقال زعماء الطاشناق في استانبول والولايات كلها واحداً واحداً وأرسلتهم إلى أماكن مجهولة ثم قتلتهم فرادى وجماعات[146].

وبعد تشريد أمثال زوهراب وفارتكيس وديران كيليكيان من الرجال المعروفين المحترمين أصحاب الفكر والمعرفة من استانبول أبادتهم[147].

قتلوا زوهراب وفارتكيس الأفنديين بين حلب - ديار بكر، وديران كيليكيان أفندي بين جورروم وأماسيا وأبادوهم (بيتير ميشلردر)[148].

وأبادوا خاجاك، زارتاريان، جانكوليان، أكنوني، الدكتور داغافاريان وأمثالهم من الزعماء في المكان المعروف باسم جين ده ره سي على طريق ديار بكر[149].

كذلك فعلوا بالعسكر الأرمن حيث راحوا يسحقونهم بعدما عذبوهم في الأعمال الشاقة في طوابير العملة.

أقلقت هذه الحالة الأرمن ودفعتهم إلى التفكير في الدفاع عن أنفسهم، واضطروا إلى المواجهة والثورة (قيام وعصيان)»[150].

(عن هذا الموضوع راجع دراسة كريكير في كتاب «هوشابادوم» وكتاب أ.

ألبوياجيان «كريكور زوهراب»).

لكي لا يُسمع صوت احتجاج الأعضاء الأرمن في المجلس التشريعي الذين يطالبون بالعدالة، عمدت الحكومة التركية وهي تبيت أمر إبادة النواب الأرمن في البرلمان إلى اعتقالهم في استانبول، فاقتيد زوهراب وفارتكيس، بحجة مثولهما أمام المحكمة الحربية في ديار بكر من استانبول إلى مكان مجهول، ولم يحدث تحقيق ولا اتهام ولا محاكمة، ولو وجد أي اتهام يستوجب محاكمتهما فلماذا لم يقدم زوهراب وفارتكيس إلى المحكمة الحربية في استانبول حيث وزارة الحربية؟ لكن المخطط التركي كان إبادة البشر.

في شباط عام 1915، كان قد بدأ العمل بتنفيذ المخططات المرسومة على نطاق واسع في المناطق، وكان الأمناء الاتحاديون المسؤولون قد تلقوا تعليمات مفصلة بهذا الخصوص.

في أوائل نيسان عام 1915 أرسلت وزارة الشؤون الداخلية تعميماً برقياً إلى الولاة الأتراك يقضي «باعتقال الوجهاء الأرمن والقيام بأعمال تعسفية بحجة البحث عن السلاح وعن الجنود الهاربين»، وفي برقية ملحقة بتاريخ 17 نيسان 1915 جاء الأمر «بأن ترسل أسماء المعتقلين والمبعدين» وطلب فيما يتعلق بالسلاح أخذ صور بحجم كبير وإرسالها.

ها هو النص الأصلي للأمر السري يحوله الوالي إلى الدرك لإجراء اللازم.

سري

17 نيسان 1915

إلى القيادة المحترمة

لكتيبة الدرك

سعادة الأفندي

هذا ملحق بالتعليمات السريّة الواردة في نيسان عام 1915.

«بمناسبة اعتقال أعضاء الجمعيات وغيرهم تصور القنابل والأسلحة الممنوعة

الموجودة بحوزة الأشخاص (الأرمن) المهمين والخطرين بشكل جماعي وبالحجم الكبير وترسل الصور إلينا. كذلك صدر أمر من وزارة الداخلية بارسال أسماء الأشخاص المعتقلين والمبعدين إلى وزارة الداخلية، لذا يوصى باتخاذ التدابير اللازمة».

الوالي

ولقد أرسل تعميم وزارة الداخلية هذا إلى قيادة كتائب الدرك من قبل الولاة بشكل سري، وكانت عمليات السجن والاعتقال والترحيل تجري مثلما جرت في استانبول وفي كل مكان تقريباً وفي وقت واحد.

وحول السجن والتشريد والاختفاء الذي جرى في استانبول في 11/ 24 نيسان عام 1915،وجه كريكور زوهراب رسالتي إحتجاج في 13 نيسان عام 1915 و 15 نيسان عام 1915 إلى وزارة الداخلية وإلى رئيس الوزراء، كذلك أرسل طلب مماثل من البطريركية،وزار زوهراب المسؤولين شخصياً وبلغّهم إحتجاجه شفهياً، وفعل فارتكيس الفعل نفسه وأرسل طلبات أكثر صراحة وأكثر جرأة.

ها هي ترجمة الرسالة التركية التي أرسلها زوهراب، ولم تحتمل الحكومة التركية صوت هذا الاحتجاج وبحجة إرساله إلى ديار بكر قتلته.

إحتجاج آ.

13 نيسان 1915

«اليوم وعلى الجبهات الأمامية يوجد أكثر من 50.000 جندي أرمني على الحدود يبذلون دماءهم، وقسم آخر ينتظرون سوقهم إلى الحرب للقتال في سبيل سلامة البلاد وأرضها المقدسة بدافع من حب الوطن والولاء، وعلى الرغم من ذلك، وبسبب ظاهرة مؤلمة أظهرت حكومة الامبراطورية حقيقة عدم ثقتها بالأرمن، حتى أنها عمدت إلى إعتقال رجال من البطريركية ورئيس المجلس الملّي مع بعض أعضاء المجلس واثنين من أعضاء المجمع السياسي. كما تم اعتقال وإبعاد

وجهاء من سكان استانبول، وهذه الأعمال أدخلت الحزن إلى قلوب أبناء شعبي.

إن إعتقال العسكريين الهاربين أمر مشروع، وعلى الرغم من عدم إمكان قول شيء عن الشدة التي تطبق بحجة البحث عن الهاربين. وإن التسامح مع شعبي غير المتمرس على الأمور العسكرية أمر يستوجب الرجاء، وأرجو أن لا يعتبر هذا الرجاء غير محق. وهذا التحرك الذي قام به الجيش على نطاق واسع قد أوقع الخوف في قلوب الأرمن، أكثر مما هو في قلوب العناصر التركية، لذا فإن التسامح القليل يساير الضمير، والحكومة الامبراطورية تقبل بذلك...

وإن الهرب من الخدمة العسكرية ومقاومة الباحثين عن الفارين بغية التخلص في المستقبل من حبل المشنقة هو جريمة، ولكن لا يجوز صبغ هذه الظاهرة بالصبغة السياسية، وهذا أمر واضح، فبسبب حالة الحرب، ووجود الأرمن في أرض تقع قرب جبهة القتال، واعتبارهم يطالبون بحقوق سياسية، وأنهم فدائيون، بمثل هذا الفرض وعلى هذا الأساس، فقد سارت في البيوت الأرمنية وقراهم إشاعات والمدنيون الأرمن والعسكريون في تلك المناطق يرون تحول حكومي ضدهم شمل الجميع، ونتج عنه تعرض كثير من الأبرياء لتعذيب شديد، وسحبت الأسلحة من العسكريين وصاروا يعاملون بعنف شديد.

وقد قدم الألوف من الأسر أولادهم للدفاع عن الوطن، كما قدموا كل ما يملكون وما لا يملكون (من قبل الأمة الأرمنية)وهذه الأحداث قد أوجبت التعجب والأسى الكبير. ففي بعض المناطق وصل اليأس عند الأرمن إلى ذروته. لقد كان التركي والأرمني يعيشان معاً في أخوة، ولعل هناك أيد تعمل على بث الفرقة.

إن الحكومة الامبراطورية تعتمد وجهة النظر بأن الأرمن يستعدون للثورة وأنهم يتخذون مواقعهم لذلك، والأرمن أيضاً يتملكهم خوف من الجور المتعسف ومن مذبحة كبرى قد يتعرضون لها، لذا وجب القضاء وبشكل تام على الظاهرة الناتجة عن تصارع هاتين الفكرتين، وأنا حين أطلب رفع هذه الأعمال التي زادت

عن حدها أوكد أن الأرمن لا يفكرون بشيء غير الوفاء والإخلاص لبلدهم، ونحن على استعداد لتقديم كل ما هو واجب علينا بهذا الخصوص، وأنا أبين لكم هذا دون تردد.

إن يقيني الذي لا يقبل الشك هو أن العفو والتسامح - وأنا أطلبهما لهما- كبير الأثر، وتجربة هذا الأسلوب وتنفيذه لا يضر شيئاً، وما هو بمستحيل، حباً بالعسكريين الأرمن الذين يبذلون أرواحهم في سبيل الدفاع عن الوطن.

وأنا أقدم احترامي أسترحم وأتوسل من مقام الحكومة الامبراطورية السامي الرحمة والعطف.

بهذه المناسبة أترك الأمر لمعاليكم».

13 نيسان 1915.

احتجاج ب.

. إلى وزارة الداخلية. 15 نيسان عام 1915

«بناء على وعدكم الذي شرفتموني به في ليلة الأحد الماضي حول الإفراج عن المئات من المعتقلين الأرمن الذين جمعوا من هنا وهناك، أعلمكم أنه عدا عن عدم إتخاذ أي إجراء فعّال بهذا الخصوص، فإن الأخبار عن الأشخاص المعتقلين وعن مكان وجودهم والذي حل بهم منقطعة والرد على السؤال عنهم يبدو مستحيلاً.

ومن جهة ثانية فإنني لم أجد أية فائدة من الحصانة الممنوحة لشخصي الضعيف، وأن إفتراضات خاطئة عن الأرمن تدور بشكل يوحي بأن التخيلات التي جاءت نتيجة للافتراضات الخاطئة لا يمكن أن تكون تصورات خالية.

في هذه الأيام بالذات التي تكون فيها خدمة الدولة والأمة ضرورية، نرى أنفسنا غير قادرين على نفع الحكومة الامبراطورية ولا على إرضاء أبناء الأمة الذين

يعيشون حياة ملؤها القلق واليأس والنحس، أنا في حيرة مما يجب عليّ أن أقوله وأن أفعله، ولم أجد أمامي غير رفع الأمر إلى معاليكم طالباً الرحمة والعطف، وأتجرأ وأقدم إحترامي».

ولكن لم تنفع هذه الاحتجاجات والتوسلات، ولم تعرها الحكومة التركية إهتماماً، فالأمر يبدو كمن يضرب الماء، ولما وصلت السكين إلى الحنجرة استمرت أعمال العنف بشدة أكثر في كل تركيا وبدأ الخوف يرتفع إلى السماء، وشرح فارتكيس علنا لطلعت تلك الأعمال الوحشية في 10 أيار، الأعمال التي لن تبقى دون عقاب في المستقبل. أجاب طلعت بكل وقاحة «حكم البلاد في يدنا ونحن نستطيع أن نفعل ما نشاء». في اليوم التالي زار النائب كريكور زوهراب الأمين العام للاتحاد مدحت شكري، الذي كان على إتصال بكل القتلة، وبوزير الداخلية طلعت، وقال له: «سوف يُطلب منهم الحساب يوماً عن هذه الأعمال التي ترتكب». فأجابه طلعت بوقاحة كلب :«من الذي سيطلب منا الحساب ؟».

فقال له النائب الأرمني زوهراب: «أنا الذي سيطلب الحساب بصفتي نائباً في المجلس».

وفي اليوم التالي، في 12 أيار 1915، اعتقل فارتكيس وزوهراب بواسطة مدير الشرطة بدري بك، وأرسلا إلى «ديار بكر»، بحجة «تقديمهما للمحكمة الحربية».

وخرجا من محطة حيدر باشا مخفورين باتجاه أسكي شهير، ثم قونية، وأضنة وحلب وقضيا 36 يوماً في الطريق ذاقا فيها الأمرّين على أيدي الدرك والمجرمين ووصلا في 16 حزيران 1915.

إن إرسال هؤلاء، مثل غيرهم من الأرمن إلى «ديار بكر» هو أحجية تفسيرها يعني «الحكم بالموت»، سوف يقتلون بتصميم سابق، دونما تحقيق ولا محاكمة، مثلما جرى لآلاف الأرمن حين اعتقلوا وقتلوا.

بقي زوهراب وفارتكيس في حلب 13 يوماً، وفي أثناء وجودهم في حلب،

قابل أحد أصحاب الوظائف العليا سراً القنصل الألماني في حلب روسلر، وطلب منه التوسط من أجل هؤلاء الاثنين لتأجيل «محاكمتهما» المزعومة. ومع أن اسم هذا الموظف التركي قد بقي سراً ولكن يعتقد أنه كان بكير سامي، لأن سلفه والي حلب جلال بك كان قد استقال في 8 حزيران 1915 وخلفه بكير سامي، وبقي الأخير على رأس وظيفته حتى 3 أيلول 1915،موعد وصول والي حلب الجديد، والي بتليس السابق والسفاح الفظيع مصطفى عبد الخالق.

تستغرق الطريق من حلب إلى أورفه بالعربة 6 أيام عن طريق أخترين - أكيزية - بيره جك - جارمليك - أورفة، ولو تطلب الأمر السفر عن طريق الخط الحديدي، فمن بعد جرابلس وعين العرب يضطر مرة أخرى للسفر بالعربة إلى أورفه. في 4 تموز وصل الاثنان إلى أورفه تحت حراسة الشرطة، وبعد مبيت ليلة في أورفة، في صباح 6 تموز خرجوا بهما بالعربة، وعلى بعد ساعة أو ما يعادل (3 أميال) وفي المكان المسمى قره كوبرو قتلوهما بعد عذاب مرير في واد إلى الغرب من القرية المسماة قره كوي.

كانت الحكومة التركية مهتمة جداً بالحصول على تفاصيل هذه الجريمة، ونحن نجد ذلك في الشهادات التي تلت ذلك.

لقد شاركت في هذه الخيانة الغادرة وزارة الداخلية وكذلك قادة «التشكيلات الخاصة» خليل وجودت بك وجمال باشا والوالي الدكتور رشيد وكبير السفاحين الجركسي أحمد، مع رفاقه الملطخين بالدم. كان الجركسي أحمد يحمل رتبة بنباشي ويأمر على كتيبة الفدائيين الجركس والأتراك، قاتل في وان في نيسان عام 1915.

ويوجد شاهد عيان على هذا الموضوع هو البنباشي دى نوغاليس الذي درس في ألمانيا وخدم في تركيا.

قبل فضح الثنايا الداخلية للجريمة، لنر ما الذي فعلته الحكومة التركية بعد هذه المجزرة، وبحث ما يحيط بهذه المسألة مهم، لأن الأشخاص أنفسهم قتلوا على

طريق أورفة - سيفيريك - ديار بكر - كلا من أكنوني وخاجاك وزارتاريان وداغافاريان وجانكوليان وميناسيان.

ماذا فعلت الحكومة التركية للطمس على مقتل زوهراب وفارتكيس ؟

بقيت الحكومة التركية ساكتة كل السكوت على مقتل فارتكيس، ولكنها كانت قد هيأت مسبقاً تقريراً حول مقتل زوهراب، ونقدم فيما يلي النص الأصلي لذلك التقرير الصادر في 8 تموز 1915،ويتبعه تقريران ملحقان مزيفان، أحدهما من قبل طبيب تركي، والآخر باسم كاهن أرمني، وصادق على الأوراق المزيفة والي أورفه.

8 تموز 1915

«فيما كان عضو مجلس النواب زوهراب أفندي مسافراً إلى ديار بكر (عزيمت ايده ره ك)[151]، ولدى مروره من هنا (من أورفة) ولما كان متعباً، دعيت إلى الفندق الذي أقام فيه ليلة لمداواته، ولما فحصته، وجدته يعاني من أزمة قلبية حادة (أسيكه بي قلب)، فقمت بما يتوجب عليّ حياله من معالجة للأزمة القلبية وداء الخناق. ثم بلغني خبر «وفاته» في الطريق، وعلمنا أن الميت كان كريكور زوهراب أفندي..«وبتشريح جثته» وجدت أنه مات بسكتة قلبية نتيجة للمرض القلبي الذي كان يعاني منه.

وعليه أوقع هذا التقرير».

الطبيب الشرعي في أورفة
تحسين

(خاتم)

لواء أورفه.

طبابة المحافظة

حكاية تقديس جثمان زوهراب

من قبل كاهن أرمني

8 تموز 1915

«في طريق سفره إلى ديار بكر، قد مات نتيجة لسكتة قلبية، ودعيت للقيام بمراسم الجناز والدفن. (لم يذكر حتى اسم الميت)، عندما وصلت إليه أعلمونا أنه فحص من قبل طبيب أكد أنه مات نتيجة لسكتة قلبية، وبدورنا وحسب التعاليم الدينية، تم الدفن والتقديس (تقديس أولونديغي).

وبصفتي كاهن كنيسة أورفة أقدم هذه الكتابة تحريراً».

8 تموز 1915 (خاتم) أورفة

الناعي

من كهنة الكنيسة الأرمنية كوركجو

وانيس أوغلو باباز هايرابيد

نؤكد كون الخاتم هو خاتم وانيس أوغلو هايرابيد من كهنة الأرمن في أورفة.

رئيس مجلس بلدة أورفة

نوري موصلو

إن التقرير الكاذب للدكتور تحسين والكاهن هايرابيد حول موت زوهراب «بسكتة قلبية»، مع تصديق محافظ أورفه «جرت» كلها بتاريخ 8 تموز 1915.

بعد مقتل زوهراب وفارتكيس في 6 تموز 1915 سجل مورتمان القنصل الألماني العام في استانبول، أنه تقدم بتاريخ 12 تموز 1915 بطلب إلى طلعت يرجوه فيه تأجيل محاكمة زوهراب وفارتكيس ولكنه رفض الطلب، ويدعي أنه كان ينوي أن يقابل أنور أيضاً بهذا الخصوص بتاريخ 12 تموز عام 1915.

الوقت متأخر بعد ستة أيام من المقتل، لأن الجريمة قد ارتكبت في 6 تموز 1915. ولكن إلى جانب تقرير طبيب أورفة وتصديق المحافظ، قام متصرف أورفة

ومديرية محطة خط الفرات، وبايعاز من مصدر عالي بإجراء تحقيق سرّي حول جريمة القتل هذه، وأنهم أرسلوا تقاريرهم السريّة إلى طلعت وإلى أنور (إلى عنوان الوزارة)، ومثل هذه التقارير السريّة أرسلت بشأن كل الأرمن السجناء والقتلى، مع أسمائهم حسبما هو وارد في البرقية السريّة.

في 12 أيلول 1915 تطلب وزارة الحربية معلومات إضافية، ولكي تتمكن وزارة الداخلية من تلبية طلب وزارة الحربية تطلب من والي حلب ببرقية سريّة بتاريخ 4 تشرين الأول 1915 أوراقاً إضافية حول هذه الجريمة. وها هو النص الأصلي للطلب والتدابير التي اتخذت نتيجة له، كما قيل في البرقية السريّة: «موت زوهراب كان «قضاء وقدراً»، (قضاء نتيجه سي ايله وفاة).

بعد قليل تظهر كذبة طلعت هذه أيضاً على ضوء الوثائق التي جاءت متتالية.

إذن بعد ثلاثة أشهر من جريمة القتل الواقعة تطلب للتحقيق «أوراق متممة»، وفي ذلك الشهر أيضاً جرت البحث والمراسلات التالية: وها هي ترجمة نصوص تلك الأوراق:

مضمون رسالة وزارة الداخلية السريّة المؤرخة في 4 تشرين الأول 1915 إلى والي حلب مصطفى عبد الخالق.

تبعاً لبعض الأسباب الهامة[152] ولعدم إماكن السماح ببقاء نائب استانبول كريكور زوهراب أفندي هنا (استانبول) سلم إلى قائد قيادة الجيش السادس، وحول موته قضاءً وقدراً أجرت متصرفية أورفة بمشاركة قيادة محطة خط الفرات تحقيقاً وبموجب الكتاب رقم 514 تاريخ 12 أيلول 1915 تبين وجود نقص في أوراق التحقيق العائد لهذه الحادثة، ولاستكمال هذه الأوراق أعادتها وزارة الدفاع إلى قيادة المحطة، وإذ ننقل إليكم هذا الواقع، نطلب إليكم أن تقدموا أنتم أيضاً بتعيين موظف موثوق به يتأكد من التحقيقات المذكورة ويعلمنا بها.

طلعت

تذكيراً لعبد الأحد نوري بك.

لقد كلمتكم سابقاً شفهياً، أظن أن تلك الأوراق موجودة بحوزة طابور الاحتياط عند القائد شوقي باشا، أرجو البحث هناك والإنهاء.

الوالي

مصطفى عبد الخالق

سري

تحال إلى نعيم أفندي

للسؤال بمذكرة رسميّة.

6 تشرين الأول عام 1915م

سري

عطوفة الوالي

أعلمكم أن الأوراق المذكورة غير موجودة عند شوقي باشا.

معاون المدير العام (للهجرة)

عبد الأحد نوري

تحال إلى المدير العام (للهجرة)

سلمت الأوراق أمس، قابلت الباشا شخصياً، تابعوا الموضوع.

11 تشرين الأول عام 1915

الوالي

مصطفى عبد الخالق

تحال إلى نعيم أفندي.

حافظوا عليها سريّة.

كتاب معاون المدير العام للهجرة.

7 تشرين الأول عام 1915

إلى قيادة جيش الاحتياط السادس عشر

«بموجب كتاب وزارة الحربية رقم 561[153] المؤرخ في 12 أيلول عام 1915 كنت قد أعلمت قيادة محطة حلب أن الأوراق المتعلقة بموت كريكور زوهراب أفندي قد سلمت إلى قيادة محطة الفرات، ترى هل سلمت أم لا، نرجو إعلامنا.

الحروف الأولى للاسم (معاون المدير العام)

في 29 تشرين الأول تبلغ الأوامر بإجراء تحقيق بشكل سري أن «في أي مكان وفي أي فندق وكم يوماً مكث زوهراب. للتثبت والبحث عن الأوراق السابقة، التي يقال أنها موجودة عند شوقي باشا (يحتمل أن شوقي باشا كان قائد المحطة في تلك الأيام).

في ذلك الحين كان توفيق بك هو الحاكم العسكري في حلب، ها هو نص ذلك الكتاب الأصلي[154].

برقية سرية

(مرسلة إلى والي حلب)

29 تشرين الأول عام 1915

«أجروا التحقيق في أي فندق نزل النائب كريكور زوهراب في حلب، وكم يوماً بقي، وفي أي تاريخ أخرج من حلب، وإعلامنا».

«بني نعيم أفندي، اذهب إلى أيوب بك، توجد سجلات هناك، دققها بالتفصيل واكتب ما تجده على ورقة مستقلة».

ماذا كتب كاتبان تركيان ؟

يكتب كاتب اتحادي هو مولان زادة رفعت أن «زوهراب وفارتكيس قتلا». فأسطورة «موته بسكتة قلبية» تدين الاتحادي التركي.

وتكرر القول نفسه جريدة «اقدام» بنشرها مقالتين لأحمد رفيق في 26 و 29 كانون الأول عام 1918 في العددين 7857 و 7860،وفيهما يقدم التصريح الشفهي للجركسي المجرم أحمد عن تفاصيل الجريمة، لكن العجيب، هو أنه

بتاريخ 2 تشرين الثاني عام 1916 طلب رئيس مجلس النواب العثماني حاجي عادل بك (من زعماء الاتحاد، ووالي إدرنة السابق وسفاحها) باسم مجلس النواب تفسيراً حول «النواب الأرمن غير الموجودين»، فتعلم وزارة الداخلية رئيس مجلس الوزراء سعيد حليم، أنها ستحضر الجواب في 15 تشرين الثاني لمجلس النواب.

وبذلك ينكشف ليس مقتل زوهراب وفارتكيس فقط، بل وفراميان وجراجيان وغيرهم.

ها هو نص التقرير المنشور في «تقويم وقائع»، صفحة 99 في 28 تشرين الثاني عام 1916م في جلسة المجلس.

إلى رئاسة البرلمان العثماني الجليلة

جواباً لكتاب دولتكم المؤرخ في 12 تشرين الثاني عام 1916:

تعلمكم وزارة الداخلية بكتاب رسمي أن من بين النواب الذين لم يحضروا جلسة مجلس النواب السابقة الأفنديان نائب أرضروم فارتكيس، ونائب استانبول زوهراب، كانا مطلوبين من «المحكمة الحربية في ديار بكر»، وأثناء إرسالهما إلى ديار بكر، قتلتهما فرقة العصاة التي يرأسها الجركسي أحمد، ولقد حكم على القتلة بالموت بقرار من المحكمة الحربية في دمشق.

نائب بتليس (ميناس) تشيراز أفندي سافر إلى أوروبا قبل إعلان الحرب ولم يرجع.

نائب أرغني ستيبان (جراجيان) أفندي، أبلغتنا الإدارة المحلية عن عدم وجوده على قيد الحياة.

نائب وان فراميان (أرشاك) أفندي، هلك في ضواحي بتليس إبّان ثورة وان. بابازيان أفندي، انضم إلى العصاة في موش وقتل أثناء قيادتهم («مقتول دوشمش»)[155].

نائب قيصرية تومايان (قره بيت) أفندي، قبل الجلسة السابقة غادر الوطن

وتأكدنا من عدم عودته.

التوقيع (رئيس مجلس الوزراء)

محمد سعيد حليم

15 تشرين الثاني عام 1916

بالتاريخ الهجري

2 صفر 1335

لم يرد في الكتاب ذكر النائب هامبارتسوم بوياجيان الذي شنق في القيصرية. الحقيقة حسب الوثائق، هي أن وزارة الداخلية ووزارة الحربية اشتركتا بالتكافل في تنفيذ هذه الجرائم البشعة.

كان فراميان قد خدع بدعوة من جودت والي وان لمقابلته واعتقل غدراً، وأرسل إلى حدود ولايتي بتليس - ديار بكر، حيث قتل قرب جسر بوهتان، بتدبير من جودت وخليل واليوزباشي رشيد. وقبل 6 سنوات، وعندما كان النائب السابق هاكوب بابيكيان الذي كان يحضر تقريراً عن مذابح أضنة لتقديمه إلى البرلمان العثماني، وباعتباره عضواً في لجنة التفتيش، كان في زيارة لنائب تركي، تسمم من سيكارة قدمها له ذلك النائب ومات، وقد اسودّ جسمه وذلك عام 1909.

يتضح من البيانات التركية، أن كل الأوراق المحضرة كانت زائفة بغية تغطية جرائمهم، ورسالة رئيس الوزراء التركي أكبر اعتراف بالجرائم التي ارتكبوها.

يعطي دي نوغاليس عن السفاح الدكتور رشيد المعلومات التالية:

«والي ديار بكر الدكتور رشيد بك عمره 50 عاماً، درس في باريس، سليل أسرة استانبولية نبيلة، عمل في ديار بكر على نفي طبيب أمريكي وقتله، بداعي أنه صرح «بمعلومات كاذبة عن المجازر.

ويصرح دي نوغاليس أيضاً، «أن إحسان بك متصرف سيفيريك كان أيضاً على علم بإبادة الجنود الأرمن، وأنه لم يقدم أي إحتجاج خطي على الجرائم

الفظيعة المنفذة ضد الإنسانية» (صفحة 150).

كان البنباشي دي نوغاليس قد زار ديار بكر للمرة الثانية في عام 1917 فوجد في هذه المرة كثيراً من الأكراد يجلسون بجوار الجدران يتسولون من فقرهم وجوعهم، ويموتون بالمئات وهم على حالتهم هذه من الجوع. (صفحة 392).

فقال الدكتور رشيد للبنباشي دي نوغاليس: «إن أوامر الإبادة وصلت من وزير الداخلية طلعت» وان مهمته هي تنفيذ هذه الأوامر.

كان الأمر: «أحرق، إضرب، أقتل»، وكان طلعت قد أضاف:

«أنا المسؤول مادياً ومعنوياً عن المشرّدين والمقتولين» (صفحة 147).

يقول دي نوغاليس الذي مر بطريق ديار بكر وأورفة، في أواخر تموز عام 1915 «إن جوانب الطريق كانت تغص بالجثث». كان قد وصل إلى حلب في 4 تموز، عندما كان زوهراب وفارتكيس قد جاءا إلى حلب وذهبا بعد أسبوعين. وعندما كان مسافراً من ديار بكر باتجاه سيفيريك، شاهد من بعد لفائف سود، فدفعه الفضول واقترب منها فانبعثت رائحة نتن الجثث وأجفل حصانه، وعرف أنها جثث جنود طابور العملة الأرمن، وكانت الأجساد مطعونة ومثقبة ثقوباً عدة بطعنات الحراب التركية، فاستنتج دي نوغاليس أن المجازر لم تقتصر على مدينة ديار بكر وحدها، بل إن الولاية كلها قد إنقلبت إلى مسلخ (صفحة 149).

نائب قائد كتيبة الدرك الذي تحدث إليه في ديار بكر كان عاصم بك، الذي نفذ بكتيبته كل هذه المذبحة (صفحة 150)، وعلى طريق أورفه – سيفيريك – ديار بكر قتل مئات من وجهاء الأرمن، والمسافة بين أورفة وديار بكر 105 أميال. وأكبر المسالخ كانت قره جوررن، قره قويون وقره بغجه.

وتقع قره جوررن على بعد 33 ميلاً من أورفة باتجاه سيفيريك، وعلى جوار هذه الطريق يقع المكان المسمى جين ده ره سي، الذي قتل فيه زعيم حزب الطاشناقسوتيون أكنوني ورفاقه الخمسة الذين كانوا معه، وتقع جين ده ره سي على سفح جبل قره جه داغ نحو الشمال، في منتصف الطريق بين ديار بكر

وسيفيريك. وبالقرب من وادي جين ده ره سي توجد قرية جين ده ره سي، ويرتفع جبل قره جه داغ القائم إلى جنوبها 5754 قدماً بقمة دائمة الثلج، يحيط بهذا الجبل حتى أسفله أودية وتلال، وعندما يصل سفحه إلى جين ده ره سي يكون ارتفاعه 3600 قدم وعمق واديه 300 قدم.

ونقتطف مما سجلته المحكمة الحربية في استانبول ما يلي:

(«تقويم وقائع»، رقم 3543).

من محضر جلسة المحاكمة في 27 نيسان عام 1915، من النص حرفياً:

«نفذت جرائم القتل بإيعاز من طلعت وجمال وأنور وبمعرفتهم».

توجد برقية في الملف 11 من الوثائق تحمل تاريخ 21 تموز 1915، موجهة إلى ولاة ديار بكر ومعمورة العزيز ومتصرفي دير الزور وأورفة، جاء فيها: «يجب دفن الجثث الموجودة على جنبات الطريق وعدم إلقائها في الأودية أو البحيرات أو الأنهار وحرق الأشياء التي كانت بحوزة الأموات».

كذلك بلّغ قائد الجيش الرابع جمال بك والي ديار بكر ببرقيته المؤرخة في 1 تموز عام 1915 (1331) التي كتب عليها (مستعجل) وذاتي (ذاتي مخصوصدر)، ما يلي:

«لا شك في أن الجثث العائمة على مياه نهر الفرات والمنجرفة إلى الجنوب هي جثث الثوار الأرمن المقتولين، ومن الضروري دفن هذه الجثث وعدم تركها «عائمة».

وفيما يلي محتوى الوثيقة الثالثة من الملف 11 من الثبوتيات، التي يرد فيها والي ديار بكر الدكتور رشيد على برقية جمال بك في 3 تموز عام 1915 ببرقية كتب عليها أيضاً «ذاتي»:

علاقتنا وعلاقة ولايتنا (دياربكر) بنهر الفرات قصيرة جداً، وإن الجثث العائمة فوق مياه النهر لا بد من أن تكون قادمة من أرضروم أو من معمورة العزيز، أما الثوار الذين كانوا يقتلون هنا في ولاية ديار بكر أو يموتون من التعب فتلقى

جثثهم في أماكن سحيقة أو تجمع وتحرق وهكذا فعلنا بها كلها، أما الدفن فمن النادر جداً.

كتاب سري

في 29 كانون الأول عام 1915 أرسلت وزارة الداخلية بالبرقية السريّة رقم 809: «لقد شوهدت جثث الأشخاص المعروفين (الأرمن) الواقعين على الطريق نتيجة التعب من قبل ضباط أجانب، وعلم أن صورها أيضاً قد التقطت، نوصي بدفن جثث هؤلاء فوراً وإزالتها وضرورة إعلامنا فوراً».

وزير الداخلية طلعت.

ضروري جداً، أليس كذلك ؟

إلى معاون المدير العام للهجرة..

«الوالي مصطفى عبد الخالق»

يفهم من محاضر المحكمة الحربية أن جثث المقتولين الأرمن في أماكن قره جورون وجين ده ره سي قد ألقيت في أودية وعرة سحيقة أو أحرقت، بغية إخفاء آثار الجريمة.

ويؤكد الأمر نفسه البنباشي دي نوغاليس الذي مر بديار بكر مرتين.

فيقول: «إنه بعد إبادة الأرمن كانت المدينة خاوية وأن التجارة مشلولة تماماً. أما عن إخفاء معالم الجريمة. فيقول: «إنه أمر دائم، يقضي بالعمل على أن لا يرى العابرون الجثث، أو تلفت انتباههم، وألاّ تُغشق أمكنة المذابح من قبل أكلة الجيف من الضواري والطيور».

وتكرمت الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً وتفضلت فرفع البيت الأبيض احتجاجاً في 3/ 16 شباط عام 1916 سُلّم إلى السفير الألماني في واشنطن غومس برنسدورف، يطلب وضع حد للجرائم التي تنفذ بحق الأرمن «باسم الإنسانية والعدل».

لكن عقلية التركي المغولية غير قادرة على استيعاب معنى هذه الكلمات.

أين بقيت قبور أعضاء مجلس النواب التركي وزعماء حزب الطاشناقسوتيون المقتولين، ومئات من الوجهاء الشهداء الأرمن، الله وحده يعلم!!

لذكرى الشهداء الخالدين نعيد كلمات الشاعر الأرمني:

«من كأس ألمنا نتقبّل دمهم وروحهم

نستلهم الوحي بالثأر ونرضى به بقدسية».

* * *

محاضر جلسات «الأربعة الكبار» السريّة

في كانون الثاني عام 1919 كان الحلفاء يعقدون مؤتمر الصلح في باريس برئاسة وعضوية وزراء خارجيتهم، ولكن تبين بعد فترة أن أسرار المشاورات الهامة كانت معروفة خارج المؤتمر.

لذا قرر رؤساء الدول الأربع الكبرى بعدما علموا ذلك وهم الرئيس وودرو ويلسون، لويد جورج، جورج كليمنصو وفيتوريو أورلاندو أن تتم المشاورات في سريّة تامة وأن لا تذاع محاضر الاجتماعات.

ولقد بلغت جلسات الأربعة الكبار السريّة 148 جلسة من 24 آذار عام 1919 حتى 28 حزيران عام 1919، وبلغت محاضر الجلسات السريّة في 96 يوماً 1101 صفحة من الحجم الكبير.

بقيت هذه المحاضر سريّة 35 سنة، ثم بدأت تظهر قسماً بعد قسم على يد اللورد هينكي في انكلترة، وفي كتاب Nuovi Ricordi e Frammenti Di Diario («ذكريات جديدة ومقاطع من اليوميات») في ميلان (إيطاليا) عام 1938، وفي واشنطن بين عامين 1944- 1946، تحت اسم Papers Relating to the Foreign Relations of the United States: the Paris Peace Conference. («أوراق تتعلق بعلاقات الولايات المتحدة الخارجية. مؤتمر السلام في باريس») في المجلد 5 والمجلد 6، وظهرت في فرنسا عام 1955 في مذكرات بول مانتو من قبل المركز القومي للبحث العلمي Centre Nationale de la Recherche Scientifique.

في كتابه الذي نشره عن ويلسون اعتبر الرئيس الأمريكي هوفر «اجتماعات الأربعة الكبار» أحد مصادره، وتمكنا بطريقة ما من الحصول على نص ذلك المحضر، الذي يتعلق بمسائل دولية مختلفة، وأكثر ما يهمنا من أقسامه، مسألة مسؤولية المجرمين وعقوباتهم والمشاورات التي جرت بخصوص أرمينيا.

ندرج هذه الكتابة مما اقتطفناه من النص مباشرة والذي يشكل قيمة تاريخية كبيرة.

الصفحة 114 من محضر ضبط الجلسة الخامسة عشرة في 1 نيسان عام 1919

لويد جورج: تلقينا تقريراً عن المجرمين الألمان المسؤولين نستطيع تدقيقه.

ويلسون: كان تشارلز الأول ملك بريطانيا(156)، ذا طبع خبيث، وعُرف بأنه أكبر كاذب في التاريخ، وقد جمع من حوله شعراء قدّسوه، ولما تحمله من «عذاب» اعتبر شهيداً، كذلك الأمر عند ماري ستيوارت، التي عاشت حياة «النذالة».

لويد جورج: حالة ماري ستيوارت مختلفة، كانت امرأة جذّابة جداً.

ويلسون: كذلك حاول نابليون نشر سيطرته مثل قيصر ألمانيا على العالم، لكن نفيه في جزيرة سانت هيلانة صار حكاية أسطورية.

لويد جورج: كنت أرغب أن يعاقب المسؤول عن أكبر جريمة في التاريخ (ويلهلم الثاني). في الجلسة المذكورة عرضت وجهات نظر حول تركيا وخلصت، إلى أن حدود تركيا الشرقية ستكون الحدود الغربية لأرمينيا الغربية، أما حدود تركيا من جهة اليونان ستكون حدوداً محررة فقط، وسيكون لتركيا ميناء على الحدود الغربية لتتنفس منه. أما استانبول والمضائق فستبقى تحت حماية عصبة الأمم. ويبقى القرار فيما بعد إن كانت باقي أجزاء تركيا ستبقى مستقلة أو تدخل تحت الحماية، مثل استانبول.

– الصفحة 121 من محضر الجلسة السادسة عشرة، 2 نيسان 1919 الساعة 4.

لويد جورج:أريد أن أتكلم من جديد عن مسؤولية الجرائم، لقد قررت لجنتنا (الانكليزية) أن يعاقب الكبار، لكي تمنع أضرار الحرب في المستقبل، بل يجب أن يتحمّل المجرمون المسؤولية، لأنّهم خرقوا المعاهدات وتسببوا في قتل الملايين، وموروست على الأفراد أعمال وحشية، وسبيت البنات واغتصبن، وأغرقت بواخر في أعالي البحار. يجب أن يعاقب هؤلاء المجرمون، ويجب أن يسلم هؤلاء المجرمين إلينا، وتسلم إلينا أيضاً كل الأوراق الثبوتية التي ستنير سبيل المحكمة. يجب تشكيل محمكة عدل يشترك فيها ممثلو الدول الكبرى والصغرى، وتصدر قرارات قضائية.

ويلسون: لكن اللجنة الأمريكية التي تشكل أقلية قدمت تقريراً مخالفاً ولا تريد أن يلاحق مسببو الحرب.

لويد جورج:اليابان أيضاً لا تريد اعتبار القيصر مسؤولاً، تقول اليابان «إن الميكادو[157] إله وهو غير مسؤول».

ويلسون: اعتراض اليابان مضحك، فالكونغرس في أمريكا هو الذي يعلن الحرب، لكن المسؤول الحقيقي هو الرئيس لأنه هو الذي يبدي الرأي في الحرب. كان الرئيس ماك كينلي ضد الحرب لكن الكونغرس أعلن الحرب على إسبانيا. نحن يصعب علينا أن نعتبر القيصر مسؤولاً. يقال إنه أصدر الأمر بهذه الحرب متألماً وإنه قال: «سوف تندمون فيما بعد».

لويد جورج: نحن نريد أن يعاقب المسؤولون، وليكن من كان حسب المبدأ الانكليزي «الملك لا يفعل الشر». المسؤول عن بدء الحرب هو رئيس الوزارة (مثلاً اسكويت) وليس الملك، لكن واقع حال القيصر مختلف. إنه يملك السلطة التنفيذية، فهو إذن مسؤول.

ويلسون:أنا أشك في حقنا في المعاقبة، فالمحاربون طرف في الوقت نفسه، ولا يستطيعون أن يكونوا حكاماً وقضاة.

لويد جورج:انكلترة وأمريكا ليستا طرفاً، حاربتا لنصرة الحق.

ويلسون: لقد نصرنا الحق بالسلاح، ولكن لم نعط سلاحاً لمعاقبة المذنبين.

لويد جورج:نحن نطالب بالمذنبين بسبب نجاح قواتنا، مثل أسير الحرب إذا ارتكب جريمة يعاقب عليها.

ويلسون: سوف تكون بادرة خطرة، إذا تسنى للمنتصر أن يطالب بمحاكمة البادىء بالهجوم، حسب القانون الدولي.

لويد جورج: في تلك الحالة يجب على عصبة الأمم أن تحاكم. إن خرق المعاهدات جريمة دولية.

ويلسون: المسؤولية عامة ولا يجوز أن يتحملها فرد واحد، يجب أن يعاقب الذين اقترفوا جرائم داخلية.

لويد جورج: أثناء الحرب يعاقب مخالفو القوانين الحربية.

ويلسون: بعد توقيع معاهدة السلام، هل تستمر خطوات وعادات فترة الحرب؟.

لويد جورج:نحن نقول أنْ لا سلام قبل أن يستسلم المذنبون ويحاكموا.

ويلسون: أنا لا أريد أن يسجل المؤرخون تعاطفاً لصالح ألمانيا. لقد صارت ألمانيا لعنة التاريخ، لا أريد أن نذهب إلى أبعد من ذلك، كما لا أريد أن يقولوا لنا «أننا خرجنا عن حقنا في قضية عادلة». يجب أن نتحاشى أن يلومنا التاريخ على حكم ما، لعدم وجود مبدأ للمحاكمة.

لويد جورج: في رأيي، إن التاريخ قد يديننا على الضعف الذي نبديه. لنا كل الحق في معاقبة المجرمين عندما يكونون تحت أيدينا، لم يكن يوجد مبرر لتلك الجرائم.

ويلسون: لقد اطلعت على وثائق حرب عام 1870، ما فعله الألمان في ذلك الوقت يشبه ما سوف نفعله نحن الآن.

كليمنصر: لا، لأن الألمان في عام 1870 كانوا وحوشاً، لكنهم لم ينفذوا جرائم بناءً على أمر.

لويد جورج: إذا لم يعاقب المجرمون لا يستحق الأمر توقيع معاهدة صلح، لا أعترض، إذا شكلت عصبة الأمم محكمة.

ويلسون: يمكن للحكم الصادر أن يصدر تحت تأثير المشاعر، فعندما تقرأ أوراق الشهود ينبغي الحذر في إصدار الحكم والعمل فقط بالمحاكمة.

لويد جورج: خمس سنوات ونحن نسمع عن جرائم، ويجب طلب إنزال عقوبات أشد.

ويلسون: أنا لست عديم الشعور، ولا أريد التصرف بالمشاعر، ولا أريد أن أمارس على نفسي أي ضغط، لأحفظ أمن حكمتي.

كليمنصو: لا يتم شيء دون إحساس، ألم يتصرف المسيح بأحاسيسه عندما طرد من الهيكل من يتعاطون التجارة ؟

لويد جورج: ألاحظ فرقاً كبيراً، لا بد من تثبيت مبدأ، لأن أموراً فظيعة حصلت ومقولة «لن نعاقب الآن، وسنعاقب في المستقبل» غير جديّة.

كليمنصو: يجب أن تكون المحاكمة الأولى قطعية وصارمة، ويجب أن تكون بداية لمحاكمة كبيرة.

لويد جورج: للمحافظة على سلام أوروبا نريد معاقبة جماعية،لندع تطبيق ذلك العقاب لعصبة الأمم، ويجب عليها أن تظهر قدرتها على المعاقبة.

ويلسون: أنا مع رأيك فيما يتعلق بالجرائم، إلا أنني أريد أن يجد ضميري القناعة بذلك.

(صفحة 184) من محضر الجلسة الخامسة والعشرين 8 نيسان 1919 الساعة 3.

ويلسون: لندرس التقرير الآن مادة، مادة.

لويد جورج: 1- أعمال المجرمين. 2- جرائم مخالفة للقانون الدولي ارتكبت بناءً على أمر صادر.

ويلسون: إذا لم يرفض ضابط الإنصياع أو إطاعة فعل ممنوع، فقد ارتكب

جريمة معنوية، لكنها ليست جريمة قضائية.

لويد جورج: يجب أن يعاقب الضباط الذين أعطوا الأمر، كما أن معذبي الأسرى مسؤولون.

ويلسون:لا يوجد أي خلاف على أعمال المجرمين، ولكن كيف سنعاقبهم وبموجب أي قانون؟ يجب تشكيل محكمة دولية من الفرنسيين والانكليز والبلجيكيين والايطاليين وسينفذ القانون هناك، حيث وقعت الجريمة. سوف يصعب إلقاء القبض على المجرمين، وليس من الصعب إزالة آثار أوامر الجرائم، كما أخشى أن لا تكفي الشواهد.

لويد جورج: مرتكب الجريمة مسؤول إذا لم يتمكن من إبراز أمر حول جريمة منفذة. خرق المعاهدات جريمة، أربع دول اعترفت عام 1839 بحياد بلجيكا، ومن خرق تلك المعاهدة يكون أكبر مجرم في الدنيا، فإما أن يسجن مثل نابليون أو أن نحاكمه لينال عقابه، لكي يمتنع في المستقبل عن الأذى، وفي الوقت نفسه تمتنع مخططاته المستقبلية[158].

كليمنصو:المحاكمة العلنية ضرورية وتترك أثراً حسناً.

ويلسون:أريد أن يكون القيصر موضع احتقار عام، وأن لا تبرز أية سانحة عطف لصالحه.

كليمنصو:يجب أن يحاكم قيصر ألمانيا على الجريمة التي ارتكبها.

ويلسون:توجد جريمة، ولكن لا يوجد عقاب، يجب على عصبة الأمم أن تقر القانون الجديد، وتضع مبدأ وتعاقب.

كليمنصو:خرق المعاهدة ذنب، مات 3-4 ملايين ألماني، هل سيبقى المجرم حراً؟[159].

لويد جورج: لو أن القيصر حمل بندقية وحده ودخل بلجيكا، وأمسك به الجندي البلجيكي لحوكم بالطبع وشنق، لكنه أرسل 1.000.000 جندي إلى بلجيكا، فلماذا يبقى حراً؟

ويلسون:أريد أن لا يتعارض الرأي العالمي مع ضميري، فلنترك دقائق العلوم الحقوقية جانباً، ولنسلم القيصر إلى احتقار الدنيا، لا يوجد عقاب أكبر من ذلك، - فلنستغن عن جلبه إلى المحكمة.

لويد جورج: كان الملك جيمس الثاني[160] مكروهاً، ولكن كان له أنصار تسببوا في اضطرابات، ويمكن أن يحدث الشيء نفسه مع ويلهلم الثاني. أقترح محاكمته من أجل نقضه حياد بلجيكا فقط، لو أننا استمعنا إلى شهادة كل من ديِنان ولوفين لقلنا للقضاة «حاكموه» على وحشيته.

ويلسون: كيف ستشكلون المحكمة؟

لويد جورج: من أعضاء المحاكم العليا للدول. تقوم بلجيكا فيها بدور المحامي العام (صفحة 188).

كليمنصو: كل دولة تعين عضواً واحداً.

ويلسون: يجب أن تشترك صربيا أيضاً.

كليمنصو: يجب الإكتفاء أثناء التصويت بأكثرية القضاة.

ويلسون: يجب أن يصدر الحكم بالإجماع.

لويد جورج: لو خرج القيصر غير مذنب بصوت واحد ضد أربعة لكان الأمر أكثر بشاعة في إنطباع الناس.

كليمنصو: لقد حوكم لويس السادس عشر في فرنسا وتشارلز الأول في انكلترة، يجب تطبيق قانون المسؤولية. كان الشعب الألماني متفقاً مع حاكمه الأعلى، ووحشيات الألمان لا مثيل لها، فقد عذبوا وأهلكوا النساء، سوف نقول للقضاة «أوجدوا المبادىء وبموجبها حاكموا أكبر المجرمين في التاريخ».

ويلسون: لا توجد وسيلة قانونية تجعلنا نلقي القبض على القيصر.

لويد جورج: نقول لهولاندا «إذا لم تسلموا القيصر لا يمكنكم الإنتساب إلى عصبة الأمم».

كليمنصو: إذا كان السلام سيمحو كل المسؤوليات وسيمنح العفو عن

المجرمين، فإنه سيُبذر بذور الحقد بين الشعوب.

لويد جورج: سنقول لن نوقّع على السلام قبل أن يسلم المسؤولون إلينا.

ويلسون: يجب عليّ أن آخذ رأي روبرت لانسينغ.

لوريد جورج: 7 خبراء في بريطانيا قرروا إدانة القيصر، وهذه هي وجهة نظر الحكومة البريطانية.

أورلاندو: 100.000 من الأسرى الايطاليين ماتوا على أيدي الألمان.

وتم الإتفاق على الشكل التالي: (صفحة 194):

1- يجب أن يقدم العاملون ضد القوانين الحربية إلى المحكمة العسكرية ويحاكموا. يعاقب فاعل الجرائم المرتكبة ضد الأفراد من قبل المحكمة العسكرية في البلد المتضرر، وإذا كان المتضررون من جنسيات مختلفة يكون القضاة مختلطين.

2- يقدم القيصر إلى محكمة خاصة لمحاكمته، يشارك في المحكمة 5 دول، من كل دولة قاضٍ، سيحاكم على الجرائم المعنوية المرتكبة ضد العالم. وسيحدد العقاب من قبل المحكمة.

كليمنصو: بلجيكا لا تريد القيام بدور المحامي العام، وبإعتبارها دولة ملكية فهي لا تريد محاكمة قيصر.

ويلسون: عدم رغبة بلجيكا، يغير الأمر، لأن حياد بلجيكا قد نُقِضَ، ويمكن الاستماع إليها كشاهد، ولا داعي لتعديل التقرير.

- الجلسة الثانية والستون 5 أيار 1919

لويد جورج: يبدو لنا أن الألمان يرفضون تسليمنا المجرمين[161].

كليمنصو: الألمان يريدون تشكيل لجنة مختلطة لتحديد المسؤولية، على أننا نحن الذين سنجري التحقيق، يستطيعون فقط أن يعطوا جواباً خطياً.

(لا يقبل تشكيل لجنة مختلطة).

ويلسون: ترى هل ستلقى على النمسا مسؤولية أيضاً ؟

لويد جورج: لا، فالحالة المطروحة ليست كحالة الملك كارل، إذ لم يكن موجوداً يوم إعلان الحرب.

ويلسون:ولكن يجب أن يلاحق النمساويون الذين ارتكبوا جرائم ضد الأفراد.

أورلاندو: عندنا أسماء كثيرة لأشخاص يجب أن يلاحقوا.

لويد جورج: يجب أن يعاقب أعضاء الحكومة النمساوية الذين صاغوا الأوامر.

– **الجلسة الثامنة والسبعون** 14 **أيار** 1919 (**صفحة** 70).

أورلاندو: حالة ملك النمسا لا تشبه حالة القيصر، لكننا سنطالب بالأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد الحقوق الدولية، والذين يجب اعتبارهم اليوم جزءاً من الجيش النمساوي.

ويلسون:من الصعب طلب أشخاص من النمسا، ليسوا تحت صلاحياتها.

أورلاندو: يجب إيجاد السبل للقبض عليهم، مثلاً، مجرم يدعي «أنه مولود في بوهيميا»، فهذا لا يعفيه من العقاب لأنه لم يولد في فيينا.

لويد جورج: ستشكل محكمة من الدول الكبرى لكل منها قاضٍ.

أورلاندو: يجب وضع مادة خاصة في المعاهدة تتعلق بالمجرمين اللاجئين إلى دول مختلفة، وعلى كل دولة معاقبة المجرمين الذين هم تحت سلطته.

– **الجلسة المئة والعشرون** 12 **حزيران عام** 1919 (**صفحة** 39، **الساعة** 11).

كليمنصو:لقد نشر الألمان كتاباً أبيض حول المسؤوليات[162]، وعندهم مقترحات معاكسة هل يجب الإجابة عليها؟

ويلسون: لا نريد البدء بمناقشات تاريخية.

لويد جورج: إنها تتعلق بالمسؤوليات ولا يمكننا عدم الرد عليها.

كليمنصو: قبل دراسة «الكتاب الأبيض» لا يمكن الرد. نحن مقتنعون أن الرأي العام الفرنسي لا يرى في هذا الكتاب نفعاً.

ويلسون: علينا أن نرفض أن ألمانيا غير مسؤولة، تكفي الإجابة أننا لا نصدق أية كلمة مما تقوله الحكومة الألمانية.

كليمنصو: أريد أن أتأكد، هل عندنا الترجمة الفرنسية «للكتاب الأبيض»..؟

لويد جورج: يحسن أن نعرف النص الأصلي، وعندما يرفض الألمان التوقيع على المعاهدة، تعلم شعوبنا مسؤولية الألمان عن الحرب حين تبدأ العداوة من جديد. لقد كان الألمان يوجهون الطلبة وجهة الحرب طيلة خمسين عاماً.

كليمنصو: ويجب أن نقول للألمان أيضاً بأن وقف القتال الشامل سيكون فقط حين يطبق الألمان شروط المعاهدة بالتمام.

لويد جورج: إذا كانت النية قيام حكومة صارمة فأنا أفضل أن يتم احتلال مؤقت.

كليمنصو: يجب أن يكون لدينا ضمان، ونتأكد من أن الشروط المالية ستحترم. في عام 1871 لم تخرج الجيوش الألمانية من فرنسا قبل استيفاء غرامة الحرب. والظروف اليوم هي نفسها، المال يجب أن يدفع، والجيش الفرنسي على استعداد للاحتلال.

-الجلسة الحادية والأربعون بعد المئة 25 حزيران 1919 الساعة 4

ويلسون: أنا لا أستطيع التحدث في الكونغرس الأمريكي حول تصديق المعاهدة، وإنما أستطيع أن أقدّم وصية مكتوبة عنها، لأن المناقشات في أمريكا تستغرق شهراً. وكل عضو في مجلس الشيوخ يتكلم بالقدر الذي يريده.

كليمنصو: كذلك تستغرق المناقشات في فرنسا شهراً.

لويد جورج: لا يجوز أن تطول مدة التصديق على المعاهدة، فإذا امتنع الألمان عن تسليم المجرمين ينبغي أن نحذرهم، بناء على اقتراح محامينا العام إرنست بولوك، ما هي السبل التي يجب أن نتبعها لاستلام القيصر من هولاندا؟

ويلسون: قبل وضع المعاهدة موضع التنفيذ لا نملك المطالبة بالقيصر.

لويد جورج: لقد التجأ إلى بلد محايد.

ويلسون: يجب أن يعين القضاة من الشخصيات الهامة.

لويد جورج: يجب أن يكون القضاة من علماء القانون، ويجب أن تجرى المحاكمة في انكلترة أو في أمريكا، أما في حال اجرائها في فرنسا أو بلجيكا فهناك محاذير لأن مشاعر الاجتياح الألماني لا تزال حارة.

ويلسون: لا يريد الأمريكيون أن تجري المحاكمات عندهم.

لويد جورج: فليحاكم في انكلترة.

(يوافق الجميع).

يجب أن نحضر جدول أعمالنا، للشهرين أو الثلاثة أشهر القادمة (صفحة 514- 516).

ملاحظة: للأسف، كل ما تقرر في هذه الجلسات السريّة، لم ينفذ بصدق، وبقي الكثير من المجرمين دون عقاب.

أرمينيا وتركيا

الجلسة الحادية والأربعون بعد المئة 25 حزيران 1919 الساعة 4 (صفحة 516) (تنعقد الجلسات في باريس).

لويد جورج: متى سنناقش مسائل تركيا؟

كليمنصو: كنا قد استلمنا مذكرة من تركيا، يريدون بها أن يفهموا ماذا سنفعل بخصوص مصر وقبرص؟

لويد جورج: أوو، يا لأفكارهم، ألف سلام، نحن بأشد الحاجة إليهم، (باستهزاء).

أريد أن أبيِّن ما يلي: رئيس أمريكا يريد أن يسافر ونحن لا نستطيع ترك حالة الحرب التركية أمام أعيننا على حالتها الراهنة وتأجيلها هكذا شهرين، نستطيع أن نتفق الآن على الشروط التي يجب أن تلتزم بها تركيا، ونحفظ مسألة تقسيم كل أراضي الامبراطورية العثمانية، إلى أن نعرف أي قسم تريد أن تنتدبه أمريكا. لا نستطيع الانتظار حتى يتخذ

مجلس الشيوخ الأمريكي قرار توقيع معاهدة الصلح مع تركيا.

كليمنصو: إذا كنتم تستطيعون الاتفاق فأنا مستعد.

ويلسون: أظن أننا نستطيع في الوقت الحاضر الاتفاق على ما يلي ونحدد مجال عملنا. أولاً: نجرد تركيا مما لن يعود إليها بعد الآن، وهي: أرمينيا، البلاد العربية وغيرها، ونجبرها على القبول بشروطنا مسبقاً حول مصير أراضيها مستقبلاً.

كليمنصو: وماذا علينا أن نفعل بخصوص استانبول؟

لويد جورج: أنتم تقطعون أوصال تركيا، هل ستقطعون رأسها أيضاً؟

ويلسون: نستطيع الآن أن نقول للأتراك ما يلي: «أرمينيا، بلاد الرافدين، إزمير سوريا وغيرها ليست لكم بعد الآن»، ونبدأ باحتلال تلك المناطق.

لويد جورج: نحن لم يبق لنا الآن جنود في أرمينيا وإذا قلنا للأتراك «إن أرمينيا سينفصل عنكم اعتباراً من 1 تموز 1919 ولن تبقى لكم» سيرسلون الجنود إلى هناك وتبدأ المذابح من جديد.

كليمنصو: بعد كل حديثنا عن أراضي الامبراطورية التركية يبدو لي شخصياً إنني لا أعرف إلى أين وصلنا.

ويلسون: لا نستطيع إنهاء القضية التركية قبل ترتيب مسألة تلك الأراضي.

كليمنصو: لا أظن، إذا كنا قادرين، فلنجرّب.

لويد جورج: لا نستطيع تقرير مصير الأناضول قبل ترتيب مسألة احتلال إيطاليا لأراضٍ تركية. إذا سألنا الأتراك «لماذا يأتي الايطاليون إلى بلادنا»، سنعطيهم جواباً وحيداً: إنهم جاؤوا ضد رغبتنا وعلى الرغم من اعتراضنا[163].

ويلسون: سأقول ما أتوقعه ببعض كلمات. ستقبل تركيا بشروطنا التي ستقرر فيما بعد في سبيل الحفاظ على بلادها وانسحابها وتقلصها في الأناضول. أعتقد أن تثبيت الانتداب على تركيا يعتبر غلطة نفسية، ولكن الدول المتعاهدة والمشاركة لها الحق في تعيين واحدة منها لمساعدة ومراقبة الادارة التركية. وتُقرر

هناك منطقة محايدة على المضائق، ويرحل السلطان من استانبول، ويدير استانبول ممثلو الدول المتعاهدة والمشاركة، ويمكن تحقيق ذلك بشكل معاهدة. ولا شيء عند الأتراك يقولونه في هذه الترتيبات.

لويد جورج: هذا يعني أن يبتعد الأتراك عن استانبول.

ويلسون: نعم.

كليمنصو: هذا قرار ثقيل.

ويلسون: إنه الحل الوحيد برأيي.

لويد جورج: لقد توصل بلفور أيضاً إلى النتيجة نفسها، على الرغم من أنه قضى حياته وهو يعارض هذه السياسة.

ويلسون: لقد درست عن كثب ومنذ مدة طويلة المسألة التركية هذه، وتوصلت إلى القناعة بأن الطريقة الوحيدة هي ابعاد الأتراك عن استانبول (صفحة 518).

لويد جورج: أعلن لكم أن أمريكا لن توافق على الانتداب على سوريا.

ويلسون: سأتكلم عن مسألة حساسة أخرى، كيف سنتقدم من هولاندا للمطالبة بالقيصر؟

لويد جورج: يجب أن نقول لهولاندا، إن ألمانيا وقّعت على معاهدة، وهي ملزمة بموجب هذه المعاهدة على تسليم القيصر، والطلب يقدم إليها (هولاندا) لأنه موجود على أرضها.

ويلسون: يجب أن نفعل ذلك بشكل يترك هولاندا بعيدة عن المسؤولية، لقد منحت القيصر حق اللجؤ حين لم يكن يوجد بعد مانع من ذلك. إن تسليمه أمر لا يسرهم، لأنهم لم يوقعوا على معاهدة تجبرهم على ذلك. ولكن يمكن أن نقول لهم إن ألمانيا وقعت على معاهدة، تقضي بتسليم القيصر، وعليه فأنتم ملزمون بتسليمه. لو أنه كان موجوداً في ألمانيا لفعلوا الأمر نفسه، وهكذا تبقى هولاندا بعيدة عن المسؤولية.

في جلسة الأربعة الكبار نفسها في 25 حزيران عام 1919 أحضرت مذكرة الوفد التركي، حول التشكيلات الجديدة للامبراطورية العثمانية، التي يقال فيها ما يلي:

«على الرغم من مكاسب وتقاليد الصداقة مع الدول الغربية، فقد دفعت تركيا إلى هذه الحرب المريرة دفعاً».

ثم تطرأت المذكرة التركية إلى تمجيد ماضي تركيا الذي تمكن من تشكيل وادارة امبراطورية واسعة واحترمت الدين المسيحي[164].

«دخلت تركيا طريق اصلاحات جديدة وصارت على اتصال بالغرب، تركيا تريد التطور والامبراطورية العثمانية تتألف من ثلاثة أقسام:- تراكيا أو طراقيا - آسيا الصغرى والأراضي العربية:

آ -) من الضروري تأمين السلام في تراكيا، لحماية إديرنة ضد الغزوات، لأن الأتراك في تراكيا الغربية أكثرية، وأصبحوا الآن بلغاراً، فإن تركيا تطلب أن تمتد حدودها حتى نهر قره صو[165] الذي يصب في البحر عند جزيرة تاسوس.

ب -) يجب أن تبقى آسيا الصغرى مع الجزر تركية، إذا كانت الدول المتعاهدة والمشاركة تعترف بحكومة أرمينيا في يريفان وبأرمينيا الروسية القديمة، فان مسألة الحدود تسوى بمفاوضات متبادلة، وستعطى كل التسهيلات لأرمن الامبراطورية العثمانية الذين يرغبون في الاستقرار على الأرض التركية، وإن العدل والمساواة مضمونة لكل الأقليات الموجودة داخل الأراضي الامبراطورية العثمانية.

ج -) ستحصل الدول العربية على حكم ذاتي واسع النطاق تحت حماية السلطان، ويعين السلطان حكامهم، وتتخذ ترتيبات خاصة بالنسبة لمدينة مكة، ويجب أن يخفق العلم التركي على كل البقاع، وسوف تسود العدالة باسم السلطان، وستطبع صورته على النقود، وبعد التوقيع على السلام، تنسحب القوات المتحالفة من الأراضي التركية، عدا عن القوات التي تعتبر ضرورية لحفظ السلام، وتصرح الحكومة العثمانية، أنها على استعداد لتحديد الوضع القانوني لمصر وقبرص بشكل ودي ونهائي، إن شعوب الامبراطورية العثمانية لن تقبل

بتجزئة ترابها، ولا بحكم الانتداب، لأنها مرتبطة بالامبراطورية العثمانية. والاحتجاجات في كل مكان تنادي بالوحدة والاستقلال».

* * *

لويد جورج: مذكرة الوفد التركي هذه مزحة لطيفة (بون بليزانتري).

ويلسون: لم أر قط غباءً بهذا الشكل. (صفحة 520).

لويد جورج: إن أفضل اثبات على عدم قدرة تركيا السياسية، هو أنهم يضعون على رأس الحكم دوماً أشخاصاً من أجناس أخرى.

ويلسون: أمن الضروري الرد على هذه المذكرة؟

لويد جورج: لقد أعطينا ردنا برسالة بلفور. أقترح أن نعلمهم أننا استلمنا مذكرتهم تلك ونقول للوفد التركي: «اذهبوا إلى بيوتكم».

ويلسون: لقد جاء الأتراك ليطرحوا وجهة نظرهم فقط، ولسنا مضطرين إلى الرد عليهم.

كليمنصو: يجب اعطاء رد للشكليات، أمن الضروري رؤيتهم؟

لويد جورج: يجب ابعادهم بأي شكل، أقترح أن نخصص عند الصباح جلسة للمسألة التركية، لنرى هل نستطيع ايجاد حل لها نستطيع أن نبلغه إلى الوفد التركي؟

ويلسون: قراراتنا ليست لها أية علاقة بهؤلاء الأشخاص (الأتراك) الثلاثة الأغبياء الغليظين.

لويد جورج: لو تمكنا فقط من تأمين سلام بالقوة.

كليمنصو: أخشى أن لا نستطيع.

لويد جورج: متى نبحث موضوع الانتداب؟

كليمنصو:عندما تريدون، لكن مسألة استانبول لا تحل بين عشية وضحاها (صفحة521)

ـــ الجلسة الثالثة والأربعون بعد المئة 26 حزيران 1919 الساعة 4

لويد جورج: بشأن آسيا الصغرى يجب التحدث مع تيتو.

ويلسون: إذا كان الايطاليون سيبقون مع الحلفاء يجب أن ينسحبوا من آسيا الصغرى ومن فيومي[166].

لويد جورج: يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن ايطاليا ضحّت بـ 500.000 جندي في أيام شدتنا.

ويلسون: لقد انضمت ايطاليا إلى ذلك الجانب الذي وعدها بمكاسب أكبر.

الجلسة الثامنة والأربعون بعد المئة 28 حزيران 1919 الساعة 4.15

(في فرساي، الجلسة الأخيرة).

قرأ كليمنصو إحدى رسائل هولفيك، التي يطلب فيها محاكمته بدلاً من القيصر.

ويلسون: إنه العمل الحسن الوحيد الذي يقوم به بيتمان هولفيك في حياته.

كليمنصو: المحكمة ستجيبه.

ويلسون: لقد نقض القيصر حياد بلجيكا، والمسؤولون الآخرون أشعلوا نار الحرب، ولا يقبل تفسير بيتمان هولفيك.

كليمنصو: كيف سنفعل لنجبر الألمان على تسليمنا المذنبين؟

لويد جورج: إذا رفض الألمان تسليمنا الأشخاص حسب لائحة الأسماء فإننا عندئذ لا نستطيع الافراج عن أسرى الحرب الألمان.

كليمنصو: لقد أفرج عن الكثير منهم حتى الآن، يجب أن نقول للألمان: «إن الافراج عن «أسرى الحرب» متعلق بتسليمنا المتهمين».

نتيجة مشاورات الأربعة الكبار

إن مشاورات الأربعة الكبار في الظاهر شكل معاهدة لمعاقبة المجرمين بالمفاهيم التالية:

1-) خصصت المواد 227، 228، 229، 230 لمعاهدة versailles لمحاكمة مجرمي الحرب الألمان.

وقعت هذه المعاهدة في 28 حزيران 1919 من قبل ممثلي 28 دولة (انظر منشورات كارنيكي صفحة 121).

2-) وبنفس المعنى والمضمون، وضعت مواد معاهدة Saint- Germain- en- Laye رقم 173، 174، 175، 176 لمعاقبة المجرمين النمساويين، ووقِّعت هذه المعاهدة أيضاً من قبل ممثلي 17 دولة في 19 أيلول عام 1919 (انظر منشورات كارنيكي صفحة 326).

3-) وبنفس المعنى كتبت مواد عقوبات في معاهدة Neuilly- sur- Seine رقم 118، 119، 120 لمعاقبة المجرمين البلغار. وقِّعت هذه من قبل ممثلي 17 دولة في 27 تشرين الثاني عام 1919 (انظر منشورات كارنيكي صفحة 692).

4-) ووضعت مواد عقاب بنفس المعنى في معاهدة Trianon رقم 157، 158، 159، 160 لمعاقبة المجرمين الهنغار. وقِّعت هذه المعاهدة من قبل 17 دولة في 1 حزيران عام 1920. (انظر منشورات كارنيكي صفحة 517).

5-) كتب مواد عقوبات في معاهدة Sevres رقم 226، 227، 228، 229، 230 لمعاقبة المجرمين الأتراك خصوصاً القتلة منهم، المذكورون في المادة 230 بالتفصيل، وقِّعت هذه المعاهدة من قبل ممثلي 13 دولة في 10 آب 1920، (26 توقيعاً) بينها توقيع أرمينيا، تطلب تسليم المجرمين، وما يتعلق بهم من ثبوتيات ووثائق (انظر منشورات كارنيكي صفحة 862).

أما فيما يخص أرمينيا، فإن المادة 140 من المعاهدة تطالب بالبحث عن المختفين من المجرمين وتسليمهم. وتقرر المادة 144 إلغاء القانون الذي وضعته تركيا لمصادرة الأموال المتروكة وأن ترجع الأموال المنقولة وغير المنقولة إلى أصحابها. وتسلم الأموال التي بقيت دون وريث إلى الطائفة المعنية لا إلى الحكومة التركية.

وتؤكد المادة 88 من معاهدة سيفر استقلال أرمينيا وتحدد بالمادتين 89 و 90 حدود أرمينيا، وتحدد المادة 92 حدود جورجيا وأذربيجان وتبين المادة 93 حقوق الأقليات الموجودة في أرمينيا وحرية الترانزيت.

وتحدد المادتان 62 و 64 من المعاهدة نفسها الحدود بين أرمينيا وكردستان بموجب خريطة خاصة منظمة لهذه الغاية منشورة في الصفحة 788 نظمها الكولونيل لورانس مارتيني.

وتقرر في المادة 531 منح ممر حر لأرمينيا من باطوم على البحر الأسود وتعطي المادة 352 ميناء طرابزون إلى أرمينيا، وتتعهد أرمينيا بدفع حصتها حسب نسبة الأراضي المنفصلة عن تركيا، وعن ديون تركيا العامة تحدثت المادتان 241 و 244.

في خريف عام 1919، ذكر الجنرال هيربرت في تقريره حاجة أرمينيا إلى قرض قدره 750 مليون دولار تدفع على خمس سنوات لاعادة بناء أرمينيا، باعتبارها سوراً فاصلاً بين تركيا وروسيا، لكن أمريكا رفضت دفع هذا المبلغ آنئذ وهي تدفع اليوم أربعة أضعافه صاغرة إلى تركيا، وما ستأخذه منها بالمقابل قد لن يسد قطعاً ما تدفعه.

في فترة الحرب بين عامي 1914- 1918 كان الأتراك قد نهبوا أموال الشركات الأمريكية الكبيرة التي بلغت قيمتها 52.000.000 دولار حسب ما تؤكده الأوراق الثبوتية، وأراد الأتراك أن يدفعوا للأمريكيين (2٪) فقط أي 1.200.000 دولار على أن تسدد خلال 12 سنة، وبعد دفع بضع أقساط توقفت عن دفع حتى ذلك المبلغ البسيط.

واليوم، واستناداً إلى حسابات الصندوق المركزي في حكومة أمريكا، تبين أن المدفوع إلى أرمينيا بعد وقف الحرب العالمية يبلغ 11.959.917 دولار تضاف عليها الفائدة وقدرها 24.999.095 دولار فيرتفع دين أرمينيا بذلك إلى 36.959.013 دولار.

لقد جاء سوء الحظ بغلطة مصيرية واحدة من ويلسون وهي أن معارضيه الجمهوريين انتقموا منه ووجهوا عصبة الأمم نحو الفشل.

عندما جاء ويلسون إلى باريس لم يتشاور مع زعماء الأحزاب الأخرى الأمريكية، فتحمل كل المضايقات والعذاب وحده، وكسب السلام الخارجي، وفي داخل الولايات الأمريكية خسر المعركة للأسباب التالية: في عام 1912

عندما جرت الانتخابات الرئاسية، قسم الجمهوري تيودور روزفلت «التقدمي» الجمهوريين إلى قسمين: كافح كل من تافت وتيودور روزفلت وحدهما وخسر الاثنان وربح ويلسون. وفي عام 1916 أثناء الانتخابات تغلب ويلسون على تشارلز إ. هيوز، لكن عضو مجلس الشيوخ الشيخ الجمهوري عن ولاية ماساتشوتستس هنري كابت لوج وأثناء وجود ويلسون في باريس، أعاد تنظيم الجمهوريين للوقوف ضد جهود ويلسون، بالقضاء على عصبة الأمم ورفض مقررات فرساي ومعاهدتها.

وفي 19 تشرين الثاني 1919 وبـ 55 صوتاً مقابل 39 رفضوا عصبة الأمم بتحفظات عديدة[167]. كان ويلسون يخوض صراعاً في باريس ليدافع عن نفسه ضد لويد جورج وكليمنصو المحنك المشعوذ الويلزي كان يدافع عن مبادئه. وعند عودته إلى أمريكا دامت المناقشات حول المعاهدة ستة أسابيع. ودخل ويلسون في 19 آب 1919 في استجوابات دامت ثلاث ساعات صب خلالها العرق والدم في النقاش مع خصومه، حتى وصل عدد الخطابات التي ألقاها خلال شهر أيلول 1919 إلى 36 خطاباً في 22 يوماً وهو يقطع 8.000 ميلاً متنقلاً بين الولايات الأمريكية، وبقي ساعات في سيارته وقت المسيرات الشعبية والعروض العسكرية ومن شدة التعب والألم وبعد عناء 22 شهراً في فترة الحرب أصيب بانهيار عصبي، وعندما عاد إلى بيته في 16 أيلول 1919 أصيب بانفجار في شرايين الدماغ[168]، وضحى بنفسه في سبيل مبادئه.

ثم، وبعد أن أخذت الولايات المتحدة الأمريكية كل الحقوق المحفوظة في معاهدة فرساي، وقّعت معاهدة مع ألمانيا في 25 آب 1921، ومع النمسا في 24 آب 1921، ومع هنغاريا في 29 آب عام 1921.

ولم يفعل الأربعة الكبار في عام 1919 بخصوص معاقبة المجرمين طوال ثلاثة أشهر سوى أنهم «ضربوا الماء في باريس»، ولم يفعلوا أي شيء لجلب القيصر وغيره من المجرمين والسفاحين إلى المحاكمة.

وقد بذل حزب الطاشناقسوتيون جهداً لم تبذله الحكومات وعصبة الأمم وإلى حد ما عاقب بعض كبار المجرمين باماتتهم ميتة الكلاب. وعندما ينظر إلى هذه الناحية بدم بارد وطول بال يتبين أن هذا لم يكن إلا نصراً معنوياً للحق على البساط العالمي وأمام التاريخ العادل.

التركي السفاح

من هم المجرمون الحقيقيون الذين خلقوا أبشع جريمة إبادة في الدنيا ونفذوها؟

من هم أولئك الوحوش الذين ساعدوا ونصحوا وأمروا وساهموا بشكل فعال ومن ثم سهّلوا للمجرمين سبل الهرب والنفاذ من مخالب العدالة؟

إن المسؤولين عن هذه الجرائم هم:

آ - في الدرجة الأولى، المخططون للجريمة الذين نفذوا تلك الأعمال، بأيديهم أو بواسطة العملاء الأبرياء، ويصنف في هذه الدرجة تنظيم الاتحاد بمجمله وكل أعضاء «التشكيلات الخاصة»، تلك المنظمة الارهابية بتنظيمها الهدام.

في عامي 1906- 1907 كان في الاتحاد 300 عضو فقط، فبلغ العدد العام للاتحاديين في عام 1912 7.000 عضو، 5.000 منهم في روميلي و 2.000 في الأناضول في مختلف الولايات.

في عامي 1915- 1916 صار كل تركي باستثناء بسيط، بفضل الأدب اللاهب والدعاية الاجرامية الهدامة، مشبعاً بالأفكار الاتحادية المدمرة.

ب - مدبرو الجريمة في الدرجة الثانية، هم الذين ساعدوا ونصحوا بتنفيذ هذه الأعمال الوحشية، بوجودهم الشخصي أو من وراء ستار وبشكل مباشر أو غير مباشر.

يصنف هؤلاء ضمن أصحاب الوظائف الرفيعة في تركيا وفي برلين، من الألمان والموظفين العسكريين والمدنيين الذين كانوا يراقبون من الخارج ويرون ما يفعله الأتراك داخل البلاد.

يعتبر الموظفون الألمان شركاء في الجريمة، لأنهم عزموا على المساعدة في هذه

الإبادة، وقرروا أن مساعدة الأتراك في هذا العمل ضرورية لمصلحتهم المادية في المستقبل. والوثائق الثبوتية بهذا الخصوص هي برقيات السفير الألماني فانغنهايم بتاريخ 18/ 31 أيار 1915 وكذلك كتاباته التي تحمل تواريخ 5/ 8 شباط 1913، و 13/ 26 نيسان 1913 و 8 آب 1913 و 7 أيار 1914.

ج – في الدرجة الثالثة، هم أولئك الذين بدؤوا قبل وقوع الجريمة بتشجيع ونصح وأمر وتحضير المجرمين الرئيسين، مع أن بعضهم لم يكونوا حاضرين وقت تنفيذ الجريمة.

من هذا الصنف، مروجو الأدب اللاهب ودعاة القتل والتزمت، ومحررو الصحف من الترك والألمان، عمر ناجي وأمثاله من مئات الأطباء الأتراك العسكريين والمدنيين والعديد من النواب، الذين انقضوا مع اعلان الحرب على الأرمن بقوات كبيرة.

د – ويوجد مسؤولون من الدرجة الرابعة، وهم من ساعدوا الأتراك بعد انتهاء الجريمة وعاونوهم وشجعوهم مع علمهم بأن الأتراك مارسوا أعمال إبادة جماعية وعمليات سرقة ونهب الممتلكات الخاصة.

ويدخل في هذا الصف، قسم من الكماليين وبعض الدول الكبرى.

– قلنا «قسم من الكماليين» لأن أكثرية الكماليين كانوا اتحاديين، لذلك فقد دخلوا في زمرة الصنف الأول من الجناة المجرمين.

– في 31 تموز عام 1915 قال أنور بحضور الدكتور بيك انه حتى ذلك التاريخ بلغ عدد من أبادهم الأتراك 300.000 أرمني، ويذكر السفير مورغنتاو قول أنور «إن الأرمني لا يمكن أن يكون صديقاً، فلنبدهم لكي لا يبقى أحد منهم يطلب بالثأر».

وبالفعل فقد بلغ عدد الأرمن المرحّلين بين 1 حزيران 1915 و 6 آب 1915 1.400.000 شخص. ولا يدخل في العدد 161.000 من أرمن استانبول و 27.000 من أرمن إزمير و 22.000 من أرمن حلب.

إن المجرمين المسؤولين الذين نفذوا هذه المأساة الرهيبة التي هزت العالم كانوا:

1- الوزراء الثمانية في وزارة طلعت، اضافة إلى العديد من المستشارين نواب الوزراء وأعوانهم.

2- 80 نائباً.

3- أكثرية أعضاء مجلس الشيوخ، باستثناء عدد ضئيل جداً.

4- أعضاء مركز الاتحاد العاملين الـ 49 الجدد والقدامى، وعدد غير قليل منهم يمثلون العسكريين وأطباء عسكريون ومدنيون.

5- 19 والياً مع مرافقيهم، وأتباعهم ومن يحيطون بهم ممن كانوا متفقين معهم (نستثني اثنين منهم - جلال في حلب ورشيد في قسطموني اللذين استبدلا بغيرهما من المتعطشين إلى الدماء).

6- 52 متصرفاً (باستثناء واحد - جمال متصرف يوزغات الذي استبدل أيضاً بمصاص دماء آخر هو كمال منظم مذبحة بوغازليان الذي شنق فيما بعد).

7- 281 قائم مقاماً (باستثنائين من ولاية ديار بكر).

8- 819 مدير ناحية.

9- 60 مديراً للشرطة مع قوات الشرطة وقوات الشرطة العسكرية مع قادتهم.

10- 18 رؤساء دواوين (دفتر دار).

11- 280 مدير المال.

12- 1800 من أعضاء مجلس الشيوخ.

13- 3 قادة جيوش (الثالث والرابع والسادس) مع ضباطهم وأطبائهم.

14- 32.000 أعضاء «التشكيلات الخاصة»- المنظمة الارهابية. أكثرهم من المجرمين المطلقين من السجون الذين ارتكبوا جرائم الإبادة.

15- أكثر من 200.000 من سكان المدن والقرى المختلفة وكثير من الهمج (كما اشترك الجمهور التركي في مناطق مختلفة بنسبة 75 بالمئة وغيرها بنسبة 66 بالمئة في جرائم الإبادة).

ليس سهلاً قتل 2.000.000 نسمة ونهب أملاكهم المنقولة وغير المنقولة، وسرقة ومصادرة 2.000 كنيسة ودير و 4.000 مدرسة.

16- الطابور الاحتياطي الثاني في الجيش الثالث بكل أجهزته.

17- الضباط العسكريون والسياسيون، والموظفون المدنيون الألمان، الذين نصحوا وأوصوا وشجعوا وساعدوا السفاحين وكانوا ملجأهم الأخير ومساعديهم (على رأسهم بيتمان هولفيك، فانغنهايم، ليمان فون زانديرس، هومان، والعديد من المساعدين والمعاونين من الدرجة الثانية والرابعة، بينهم قناصل ونواب قناصل).

18- ممثلو دوائر الاعلام ومحررو الصحف الأتراك والألمان.

- ان المنتمين إلى الزمر الـ 18 المذكورين آنفاً تعاملوا بالتبادل في سبيل انجاح عملية إبادة العرق الأرمني.

بناء على التعليمات الواردة من المقامات العليا كان موظفو المقامات الدنيا من الترك يقولون: «آرطق تركياده مارغوس طوروس غيراغوس نيكوغوس غالماياجاق، جنت دفتر لري قاپانميش در. أرمني اسمي ايله آدام قالمياجاق»[169].

ولقد اعتبر هؤلاء القتلة الدمويون «أبطالاً قوميين».

لقد أصبح نهر أليس[170] والفرات ودجلة وأحواضها مع جبال طوروس وما وراء طوروس وبوادي ما بين النهرين أمكنة للاجرام خصوصاً في ربيع عام 1915 وصيفه وخريفه. وفي عام 1916 من أيار إلى آب وتقريباً حتى تاريخ الهدنة في 30 تشرين الأول 1918.

في تلك المدة تمت عمليات إبادة الأرمن في 66 مدينة و 2.500 قرية، ونهبت 2.000 كنيسة ودير وهدمت، كما صودرت الأملاك المنقولة وغير المنقولة العائدة للمنكوبين.

قتل 300.000 رجل و 400.000 امرأة و 400.000 طفل (نصفهم من 1 إلى 14 سنة) و 250.000 عرائس وبنات و 100.000 جندي أرمني (20.000 من الجنود كتبت لهم النجاة) من العسكريين المقتولين 17 ألفاً في سيواس وحدها،

المجموع العام 1.450.000 أرمني.

- لم تدخل في هذه الأرقام:

غير المرحلين:	200.000
المسجونين:	150.000
الهاربين إلى القوقاز	150.000
عاشوا بمعجزة بعد الترحيل	100.000
المجموع:	600.000

ومن المحجوزين الـ 150.000 ما زال يوجد الكثيرون في حالة اقامة جبرية كمواطنين أتراك.

مجموع الخسائر المادية العام 5.000.000.000 دولار.

خمسة مليارات دولار تشمل الحلي والجواهر والنقود والأراضي والبيوت والمتاع والكروم والآلات والبضائع التجارية.

عندما حطت الحرب أوزارها ورن جرس العدل وكشف الحساب، تسلحنا بورقة معاهدة سيفر بموادها 144، 228، 230.

المادة: 144- بعد التحقيق ينفى الذين شاركوا مشاركة فعالة في عمليات الإبادة والتشريد.

المادة: 228- تسلم الحكومة التركية كل الوثائق والتقارير التي تحدد المسؤولين.

المادة: 230- تتعهد الحكومة التركية بتسليم المسؤولين عن جرائم الإبادة.

ويحتفظ الحلفاء بموجب المادة 230 لنفسهم بحق تنظيم طريقة المحاكمة.

وكانت النتيجة لا شيء...

الهوامش

(1) ـ هناك فرق بين التقويمين القديم (ت.ق) والتقويم الجديد (ت.ج) بمقدار ١٣ يوماً. أي أن ١٠ تموز من (ت.ق) هو ٢٣ تموز من (ت.ج)، فيكتب ٢٣/١٠ تموز ١٩٠٨ (الناشر).

(2) كانت هذه المعاهدة ملزمة في عهد كمال طالما كان في جيشه ضباط ألمان في لباس تركي، بإعتبارهم متطوعين.

(3) يخلط مولان زادة بين حقائق بعيدة بعضها عن بعض، ففيما يتعلق بصاريغاميش فقد بدأ أنور هجومه عليها في 11 كانون الأول 1914، وقبل أن يدخل العام الجديد كان الجيش التركي مدمراً، بينما جرت أحداث وان في نيسان 1915.

(4) لا يعطي مولان زادة تاريخ جلسة الاتحاد الصحيح، بينما رسالة بهاء الدين شاكر المؤرخة في 18 شباط، تبين أن الاجتماع تم في النصف الأول من شباط 1915.

(5) لا يذكر مولان زادة غير القليل ممن إشتركوا في مجزرة الإبادة من الترك، وقد ماتوا كلهم، بينما يسكت عن باقي الوحوش الذين ما زالوا قائمين على رأس عملهم في أنقره وهم كثيرون.

(6) لقد أغفل مولان زادة قضية إعلان الجهاد وتنفيذه إغفالاً كاملاً، مع أن النقيب مولمان مساعد الماريشال ليمان فون زاندرس، قد أعلن أن قرار الجهاد كان جاهزاً في 9 تشرين الأول 1914 قبل أسبوع واحد من الحرب الروسية - التركية (محفوظات الحكومة الألمانية).

(7) يبدو أن بوش كزن أفندي لم يقرأ أمر الجهاد الذي فرض واجباً على كل تركي

قتل ثلاثة أو أربعة من الأرمن الكفار، ويمكن إضافة اسمين آخرين إلى مظهر وفائق ورشيد هما قائما المقام في ولاية ديار بكر. لقد إمتنع هؤلاء عن إرتكاب هذه الجرائم بعضهم بدافع من الضمير وبعضهم خوفاً من المسؤولية في المستقبل، وقد قتلا بإيعاز من الوالي الدكتور رشيد المجرم، وخلفهم غيرهم من الأوغاد في مناصبهم ونفذوا المهمة الخسيسة.

(8) لم يذكر مولان زادة أنه قبل الحرب التركية – الروسية، أرسل خمسة آلاف شرطي وضابط إلى آسيا الصغرى وأرمينيا الغربية استحضروا من البلقان سراً وكانوا ينفثون السم على الأرمن بعد إنكسارهم في حرب البلقان.

(9) هذه النقطة خاطئة، لأن الولاة في الولايات ساعدوا بهمة لتشكيل جيش من السجناء المجرمين.

عبارة «غير نظاميين وغير مسؤولين» أيضاً خاطئة، يريد مولان زادة أن يبرىء ساحة الحكومة التركية من مسؤولية جريمة الإبادة، لقد إلتقى وزير الداخلية طلعت بالسفير الألماني في 2 شباط 1915، وقال له: إنه الوقت المناسب الآن لحل القضية الأرمنية».

في 18 شباط 1915، أرسل بهاء الدين شاكر رسالة تعميم آمرة بتوقيعه وباسم الهيئة المسؤولة تقول:

« جمعية تركية ده ياشايان يلعموم أرمنيلرين بير تانه سي قالما ينجاياقادار محو قرار ويرميش وحكومته صلاحيت وصيت ايتميشدر».

يجب إبادة الأرمن بحيث لا يبقى أرمني واحد في تركيا، قرار يعطي الحكومة سلطة واسعة... فالحكومة اشتركت في عملية الإبادة، وها نحن نورد مقتطفات من رسالة الشيفرة التي استعملتها وزارة الداخلية تحمل نفس الفكرة:

ها هو أصل أمر الإبادة الذي حلت رموزه بالمفتاح السري (3 أيلول عام 1915).

320، 75، 384، 317، 430، 198، 123، 119، 193، 148، 176، 111،46.

توركيه ده موجود يلعموم ارمنيلرين تام ايله

الأرمن الموجودون في تركية عموماً وبالتمام

تقرير محوهم وإفنائهم. 327، 354، 198، 123، 111، 193، 152، 123، 123.

(10) حول عملية الإبادة والأماكن التي ينفذ فيها الخارجون على القانون القتل أصدرت وزارة الداخلية في 12 أيار 1915 سراً وبالشيفرة البرقية رقم 1331 تقول: «أعلموا أماكن مرور الأرمن المهجرين». تؤكد هذه البرقية تتبع الوزارة لنتائج قرارات جلسة التشكيلات الخاصة وأوامر وزارة الداخلية.

(11) تقرأ في جريدة «الصباح» التركية بتاريخ 18 كانون الأول 1918 عن أعمال الرعاع ما يلي: أقسم الخارجون على القانون أن يسلموا ثروات الأرمن ومتاعهم ومالهم إلى المركز وستوزع القيادة المركزية في استانبول ما يعادل نصف قيمتها على القتلة، وحصل كل واحد على نصيب 15000 ليرة ذهبية. ولم يبين العقد إن كان هذا المبلغ سيدفع لكل فرقة أو لكل فرد، فإذا كان لكل فرد يكون حسب بهاء حصة 12000 شخص 180.000.000 ليرة أو 900.000.000 دولاراً للخارجين على القانون، ومثلها للقيادة العامة.

(12) لقد أعلن مندوب انكلترة اللورد كرزون في إجتماع لوزان، أن عدد الأرمن في تركيا في العام 1915 كان 3.000.000 نسمة.

(13) نسبة إلى حدود أرمينيا التي رسمها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون (الناشر).

(14) إن اللقب الذي أطلقه الكولونيل لورنس على أشرف بأنه مجرم عادي هو سطحي جداً لأن الكولونيل لورنس لم يتوفر له الوقت ولا الفرصة لدراسة أحد من القادة المنظمين لمنظمة التشكيلات الخاصة المجرمة ولا يعرف عنهم شيئاً ذا بال.

(15) الجنرال شيلليندورف هو الوحيد الذي كتب بعد مقتل طلعت كتابة لمصلحة تركيا.

(16) المجرمون على علم بهذه السرقة شأنهم في كل الحقائق لكنهم ينافقون ويكذبون.

(17) مدحت شكري أو ضياء كوك ألب الفيلسوف من أبرز أعضاء المركز العمومي، إنتخب مدحت شكري من قبل مجلس الاتحاد في 1908 و 1911 و 1916 و 1917-

وكان حاجي عادل الأمين العام حتى 1911 وبعده جاء مدحت شكري.

إنتخب ضياء كوك ألب في المركز العمومي عضواً في 1910 و 1911 و 1912 و 1916 و 1917 ولقد حضر الاثنان إجتماع المجلس السري في سلانيك في 1911، حيث تقرر إبادة غير الأتراك. تأتي تفاصيل ذلك عندما نأتي على تحليل كل جلسات الاتحاد وتنسيق قيودها وقراراتها.

(18) بموجب قانون التقسيمات الإدارية التركية في عام 1864 لاحظ الموظفون الأتراك تكاثر الأرمن وأنهم سيشكلون أكثرية في المستقبل، فعمدوا إلى وضع حدود غيرت الحدود الأصلية للولايات التي يقطنها الأرمن، ولقد كانت توجد في التقسيمات الإدارية ولاية من أكبر الولايات تدعى أرمنيستان ايالتي (وهي ولاية كبيرة من أكبر ولايات أرضروم) قطعوا أوصالها وجزؤوها وأحدثوا ولاية بتليس بعد ضم مدينة سعرت ومناطق لا يسكنها الأرمن. كذلك قطعوا ولاية ديار بكر وأحدثوا ولاية خربوط لتوطين السكان غير الأرمن فيها، وصار الأمر نفسه بالنسبة لسيواس، ففصلوا من الجنوب الغربي والغرب ومن الشمال الغربي منها مناطق لا يوجد فيها أرمن، حسب الحسابات السياسية، كل ذلك لكي لا يشكل الأرمن أكثرية في تلك الولايات.

(19) مراجعة الأوامر التي صدرت عن الحكومة التركية المركزية قبل هذا البيان بتاريخ 16 أيار عام 1915حول الإتهامات الملفقة والنهب في أعداد جريدة «هايرينيك» في 11، 12، 13 آب عام 1964.

(20)- 10/ 23 تموز عام 1916، يوم الذكرى الثامنة لإعلان الدستور العثماني، فأقيمت الإحتفالات بطهور الأولاد الأرمن.

(21) تمكن قليل من الأطباء الأرمن من البقاء أحياء بتغيير أسمائهم، لكن الأتراك قتلوا أكثر من 1000 من الأطباء والصيادلة الأرمن، والغريب في الأمر أن نائب القنصل الألماني كارل فيرت كان قد أبرق في 27 تموز عام 1916 مبلّغاً عن اعتقال وقتل آلاف العسكر العمال من الأرمن، ولم يكلف بيتمان هولفيك نفسه آنذاك عناء التدخل لانقاذهم، ثم جاؤوا إليه، طالبين تدخله من أجل طبيب واحد لم يقبل الإسلام واعتقل، وما هذا إلا ذر

للرماد في العيون.

(22) لم يكن لأسماء الأتراك كنية إلى الثلاثينات من هذا القرن، أي إلى أيام أتاتورك، بل كانوا يلقبون بألقاب مثل الأعرج أو الأعور، أو حسب مهنتهم، أو رتبهم العسكرية، أو ينسبون إلى آبائهم فيقال حسن أوغلو أحمد أي أحمد بن حسن، أو ينسبون إلى مدينتهم أو قريتهم (المترجم).

(23) مع أن البرقية لاتحمل تاريخاً، إلا أن العبارة تبين أن تاريخها هو 9 تموز 1915، وبذلك تكون البرقية قد أرسلت في منتصف تموز عام 1915.

(24) المدعو محمود كامل الذي يعتبر جاهلاً في الأمور العسكرية حسب قائد البعثة العسكرية الألمانية الماريشال ليمان فون زانديرس لكنه بحق سفاح الأرمن، وهو عميل بهاء الدين شاكر في أرضروم وهو صاحب عبارة «من يساعد الأرمن من الترك يشنق»، وهو الذي قال للقنصل الألماني في أرضروم ريهتر فون شينر: «لا نريد بعد الحرب في هذه المناطق (أرمينيا الغربية) وجود الأرمن»، وبعد التشاور مع ولاة ست ولايات وإنهاء عملية إبادة الأرمن نقل إلى استانبول وصار المستشار الخاص لأنور.

(25) لم تشأ المحكمة أن تذكر أسماء هؤلاء الموظفين.

(26) كانت غاية القضاة الأتراك إلقاء المسؤولية على عاتق أشخاص هاربين في هذه الجريمة النكراء، لكي يبعدوا المسؤولية عن الحكومة التركية المجرمة وعن موظفيها الأشرار الموالين لها والذين عاونوها على إرتكابها.

(27) لما كان مقر الجيش الثالث في عام 1915 هو أرضروم لذلك كانت صلاحياته تشمل كلاً من الولايات: أرضروم، طرابزون، وان، بتليس، خربوط، سيواس وديار بكر.

(28) تتحاشى المحكمة تسجيل مكان الجرائم وعدد ضحاياها وتاريخها.

(29) لقد شغلت المحكمة الحربية نفسها بمثل هذه التفاهات وتناست الموضوع الأساسي الذي كلّفت به في الكشف عن المجرمين الذين تسببوا في تشريد وقتل 204.000 من أرمن ولاية خربوط تلك الجريمة النكراء التي نحن بصددها.

(30) في النص الأصلي كُتب اسم قرية هولوييك على نحو هولفينيك أو سوفينيك،

أما اسم القرية على الخريطة الموسعة فهو هولبينيك.

(31) كان ثمن الأموال والجواهر والمتاع الذي يسلب من المرحلين يسلم إلى الحكومة التي تدفع قسماً منه إلى الخارجين على القانون والانحادين.

(32) اسم على مسمى، وكلمة قانلي داغ تعني الجبل المدمى، وقانلي ده ره تعني الوادي المدمى (المترجم).

(33) لم تذكر المحكمة الحربية في لائحة اتهاماتها اسماء الموظفين العسكريين المجرمين الآخرين.

(34) لم تشر المحكمة إلى تواريخ البرقيات التي اعتمدتها ولا إلى محتوياتها.

(35) يتظاهر الجنرالات الأتراك أعضاء المحكمة بالسذاجة وكأنهم لايعرفون أن مرسل البرقيات وآمر ارتكاب الجرائم إنما هو الحكومة التركية المركزية.

(36) تقبل المحكمة الحربية أن تلك الجرائم مخالفة للقانون والضمير وهي ضد الإنسانية.

(37) كان شكري هذا يوزباشياً في الشرطة.

(38) قبلت المحكمة بأن الشعب التركي شارك مع الموظفين المجرمين ومع الخارجين على القانون في عمليات الإبادة.

(39) بعد شنق كمال بك اعتبرته الصحافة التركية والشعب التركي في استانبول «أول شهيد وأول ضحية وبطلاً قومياً».

(40)- Die Grosse Politik

(41) توجد تحت أيدينا برقيتان تتعلقان بمسألة مصادرة المدارس الأرمنية، الواحدة في 9 حزيران 1915، والثانية في 12 آب 1915، تنص على تسليم المدارس الأرمنية إلى المهاجرين الأتراك وبعضها للمعارف، والبعض الآخر للقيادة العسكرية.

(42) أوغولبيي الحالية.

(43) لا تتضمن هذه الأرقام الواردة العسكريين الأرمن الذين يزيد عددهم على 10.000 والذين كانوا مسجونين قبل البدء بعمليات الترحيل التي تبعتها الفواجع.

(44) الأمن العام هو الشرطة المركزية مرتبطة بوزارة الداخلية، وأفراد هذه الدائرة المحليين يستقون المعلومات السرية من الأقضية.

- وهذه الوظيفة تماثل وتشبه المنظمة النازية «زيهيرهايتس دينث».

(45) تقول الكتابة الأصلية: «أولئك المجرمون كانوا يتمنطقون بأحزمة عريضة، غليظة». «أرمنيلرى تقتيل وامحا، وأشيالريني سلب ياغما».

(46) هناك دراسات حول كيليكيا وأضنة قام بها «فيكتور لانغلوا» والأب «غيفونت أليشان»، وهناك مقالات أخرى من «هاينريخ كيبيرت» «الجغرافيا القديمة» و «ر. برويس» «كيليكيا 1859 و «فيتال كينيه» «تركيا الآسيوية» وغيرها.

(47) شيخ الاسلام موسى كاظم هو الذي حكم عليه بالسجن (على الورق) 15 عاماً مع وقف التنفيذ وهو واحد من الذين كتبوا ذلك الكتيب باسم السلطان.

(48) لم نعثر في القرآن الكريم على مثل هذه الآيات بل وجدنا الآية (وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا، إن الله لا يحب المعتدين، واقتلوهم حيث شقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل) سورة البقرة: الآية 190و 191 (المترجم).

(49) يجب عدم الخلط بين جمال هذا والجماليين الآخرين. هذا هو الأمين العام المتنقل ذو الصلاحيات. الجمالين الآخرين، هما جمال باشا وزير البحرية وقائد الجيش الرابع، ويوجد ثالث هو كوجوك جمال باشا (جنرال) وهو الملقب بـ « مرسينلي ».

(50) في خط حديد الأناضول الذي يمتد من حيدر باشا إلى حلب ومديره (الألماني سويسري الأصل) هوغنين كان يعمل فيه أكثر من 830 من الأرمن كلهم في وظائف ذات أهمية كبيرة من مختلف الأعمال الإدارية والعملية، لا يدخل العمال العسكريون الأرمن في هذا العدد.

(51) والي حلب المذكور بدري كان في 1915 مديراً للشرطة في استانبول وكان واحداً من كبار المجرمين المسؤولين عن إعتقال وتهجير وقتل المفكرين الأرمن في 24 نيسان وهو من المقربين من طلعت. وقبل وقف القتال في 30 تشرين الأول 1918 بأسبوعين هرب

إلى برلين مع طلعت وغيره من رفاقهما، ومنها إنتقل إلى موسكو، وبعد ذلك ذهب مع جمال باشا إلى كابول عاصمة أفغانستان وقتل هناك، وما زال قاتله مجهولاً حتى الآن، وقد أخفي أيضاً حقيبة أوراق بدري.

يحتمل أن يكون القاتل هذا روسياً شيوعياً أو أن يكون أرمنياً شيوعياً.

(52) لا يدخل في هذا الرقم 120.000 عسكري أرمني من ديار بكر الذين طلبوا إلى الخدمة من آب 1914 إلى تموز 1915 والذين كانوا موجودين في مختلف أجزاء الولاية، أو خارجها في المواقع العسكرية.

(53) جلال الدين عارف هو القانوني العثماني الذي كان درّس الحقوق الدستورية في كليـــة الحقوق في الجامعة، وكان يستعمل نظارة ذات عين واحدة، وهو كتلة لحمية تزن 300 باوند ورأسمالي، وهو في رأي الكاتب علي كمال بك، «آكل شارب» وبتعبيره «بون فيفور» (أي طيب العيش). وتقديراً من الكماليين لأعماله، (لانقاذه الاتحاديين المجرمين من العقاب) انتخبوه في العام 1920 أول رئيس للمجلس النيابي التركي في أنقرة.

(54) راجع رافائيل دي نوغاليس، الصفحة 139– 146.

(55) الكاتب العربي السوري فائز الغصين، كان قائم مقاماً للأتراك على قضاء كاخته، ثم اعتقل ونفي إلى ديار بكر مسافراً عن طريق حماه، حلب، عين العرب، سروج، أورفه، قره جورون، سيفيريك، قره يغجه، علي بونار، وزج في سجن ديار بكر حيث بقي 22 يوماً ثم أطلق سراحه شرط الاقامة الجبرية في ديار بكر.

بعد عام واحد، أي في العام 1916 هرب من ديار بكر، متجهاً نحو بغداد فالبصرة ومنها انتقل إلى بومباي، وراح يسجل الأحداث التي شاهدها في ديار بكر وقد ترجم بروفيسور انكليزي ما كتبه إلى اللغة الانكليزية، ولقد انتهى من تأليف هذا الكتاب في الأول من أيلول عام 1916 .

يقول قائد الكتيبة لورنس في كتابه « أركان الحكمة السبعة » (صفحة 76، 122– 124، 146، 174، 222، 379) إن الآنسة جيرترود بيل أرسلت فائز الغصين مع توصية إلى قائد الكتيبة لورنس للعمل معه، ثم عين أمين السر لدى الأمير فيصل وبقي معه في

معسكره.

حسب شهادة فائز الغصين كانت الطريق من أورفه إلى ديار بكر مليئة بالجثث فاتصل بدافع الفضول بشخصيات تركية وغيرها للوقوف على أسباب هذه الوحشية ضد الأرمن فيقول: إن الأتراك ليسوا مسلمين بحق لأنهم يقترفون جرائم لا يقرها الإسلام. ويبين أنه صدر الأمر بدفن جثث الأموات (صفحة 10) وإحراق الجثث (صفحة 17)، ويبرر الأتراك فعلتهم قائلين « هذا أمر السلطان »، ويحكي خصوصاً عن مقتل الجنود الأرمن (صفحة 35)، ويقول إن المرحلين الأرمن القادمين من الولايات الأخرى اجتمعوا في ولاية ديار بكر خائري القوى. ويبلغ عدد هؤلاء 570.000 شخص. كانوا يلتقطون صور الأموات (صفحة 38، وصفحة 41 من الترجمة الانكليزية).

(56) كان الوالي الدكتور رشيد وهو في مركزه الوظيفي قد أمر بقتل اثنين من قائمي المقام، أحدهما لقضاء مدياط والثاني لقضاء لجه لأنهما رفضا الاشتراك في عمليات الإبادة.

(57) حسب الشواهد فإن الوحش المسمى عبد الأحد نوري هو أخو نائب مدينة سينوب يوسف كمال الذي كان حامل نبأ مجازر أضنة عام 1909 مع هاكوب بابيكيان.

ولقد أهمل طلعت تقرير النائب يوسف كمال أيضاً، وأرسل يوسف كمال هذا إلى باريس لمتابعة دراسة القانون، وفي أيام مصطفى كمال عين وزيراً للخارجية، وجرت مراسلات بينه وبين وزير خارجية أرمينيا الكساندر خاديسيان.

(58) من حزيران عام 1915 إلى أواخر آذار عام 1916 وعبد الأحد نوري الذي يرحل الأرمن من حلب وضواحيها إلى دير الزور ويعمل معاوناً لمدير الهجرة يعمل في توطين المهاجرين الترك وترحيل الأكراد. هذا ما تشير اليه محتويات البرقيات.

(59) أية كتابة فيما خلا النص الأصلي لا تشكل قيمة ثبوتية، إذ نجد النص الأصلي يقول حرفياً: « بيرقريه وقصبه عقبه تخليه سنده نقل ايديلن أهاليه آيدوده رونده أشيا بولونان بيلجومله مباني، ايداره قوميسيونو طره فدن تسيب ايديله جك مامور وياخوت هيئتي مخصوصه طره فدن درحال موهورله نه ره ك تحتي محافظة آليناجاق ».

(60) في النص الأصلي حرفياً: «أشيالاري كيليسه، مكتب كيبي الويريشلي محلله رده نقل ايديله جك».

(61) في النص: «مساكن ومباني مهاجيرينه توزيع أولو ناجق».

(62) حسب النص: «كيليسه لرده موجود أشيا وتصاوير وكتبه مقدسة سبتي دفتر ايديله ره ك ظبط ورقه سينه بيل ربط».

(63) في النص:.. «بدله بيع وايجاره دن متحاصيل مبلغ... مال صنديقلارينه توديع ايديله جك».

(64) في النص: «بالآخرة وقوع بولاجق تبليغات دائره سينده أصحابنا توديع أولونا جق در».

(65) في عام 1862 أيام الامبراطورية العثمانية أعيد تنظيم التقسيمات الإدارية. فأصبحت ولاية أرمينيا (الولاية الكبرى) تضم ولايات وان، بتليس وأرضروم، وألحقت بها مناطق مدسوسة تركية بنوايا سياسية.

في أيام الكماليين والعصمتيين بقيت حدود الولايات والأقضية مثلما كانت من قبل تقريباً. وحملت الألوية اسم ولايات وأصبح اسم المتصرف والياً كحاكم اداري، وبدلوا الأسماء، وبالتدريج أطلقوا أسماء جديدة: فاللواء صار إيل والقضاء صار إيلتشه والناحية صارت بوجاق.

(66) في عام 1915 كانت توجد في التقسيمات الإدارية التركية 5 ألوية مرتبطة مباشرة بوزارة الداخلية، هذه الألوية هي: إزميد، مرعش، أورفه، دير الزور وقلعة بي سلطانية (الدردنيل).

(67) وضعت « التدابير الادارية » لكي لا تعطى الفرصة للشعب التركي في المدن والقرى للنهب المستباح، ولكي تبقى المصادرات تحت حوزة الحكومة ولكي يعود القسم الأكبر من السرقات إلى الحكومة التركية.

(68) مع أن بيوت الأرمن ومحتوياتها كانت مقفلة ومختومة وموضوعة تحت الحراسة إلا أن الشرطة والضباط والجيران الأتراك ثقبوا الجدران الخلفية أو الجانبية ونهبوا ما فيها.

سنقدم تقريراً لشاهد عيان بهذا الخصوص.

(69) كل ممتلكات الأرمن المرحّلين أو المقتولين ما عدا السجناء كانت تسجّل في «سجل خاص». كل النساء المنوى ترحيلهن مع الأطفال والشيوخ وغير المسجونين بعد من الرجال والبيوت وأفراد الأسرة كانت تسجّل في سجل مستقل، وبذلك فالحكومة التركية على علم أكيد بكمية الأموال المسروقة وقيمتها والعدد الصحيح للضحايا.

وكانت وزارة الداخلية قد أرسلت بتاريخ 25 تموز 1915 تعميماً حول تنظيم جداول تتضمن أملاك الأرمن غير المنقولة وأراضيهم. كما صدر أمر ببرقية سريّة بتاريخ 28 تموز 1915 يقضي بتنظيم جداول تتضمن ديون الأرمن على الأتراك وديون الأتراك على الأرمن. من المؤكد أن التجار والحرفيين كانوا قلة عند الأتراك، لذلك كان من البديهي أن يكون الأرمن دائنين أكثر منهم مديونين إلا في حالة واحدة، ألا وهي أن يكونوا مستأجرين بيوتاً خاصة من الأتراك، أو متاجر أو خانات أو حوانيت، لم يوفوا أجرها بعد.

(70) «تنظيم لوائح للكنائس بالصور والأثاث والكتب المقدسة»، (كيليسه لرده «موجود أشيا وتصاوير وكتب مقدسة سبتي دفتر أولوناجاق)، إنه أمر لم تذكر الأديرة، التي كانت توجد فيها أكثر من كنيسة، أما ما في الأديرة من عاديات ومخطوطات، فبموجب الأمر الإداري الصادر صودرت من قبل الحكومة.

في هذا الباب سنعطي تفاصيل نهب كنيسة واحدة من أصل 300 دير وأكثر من 1600 كنيسة، بتقرير واحد كتبه أحد الشهود العيان.

(71) قبل موعد الترحيل، كان الملاك الأرمني محروماً من حق بيع بيته أو بنايته أو أرضه بشكل مباشر أو غير مباشر «وكالت نامه ايله ألونماز». لقد حرم الأرمني من ملكه قبل أن يقتل، حتى أن الشرع يسمي مثل هذا التصرف اغتصاباً، لكن التركي يفتقر إلى روح الشريعة الإسلامية، لدينا برقية سريّة لكل عملية احتواء، فالبرقية المؤرخة بـ 29 حزيران 1915 تؤكد أن الطفل الذي أسلم تبقى له أملاكه الخاصة ويعطى نصيبه من الأرث. وبغية ذر الرماد على العيون بما يتعلق بالممتلكات الخاصة والقومية، قال المدعو أحمد رضا، القائد الاتحادي تموهاً في مجلس الشيوخ العثماني، معترضاً على الاستيلاء

على أملاك الأرمن، لأن ذلك ضد قوانين الدولة، واقترح عدم اتخاذ أي خطوة بهذا السبيل قبل انتهاء الحرب (سجل مجلس الشيوخ العثماني، 21 أيلول 1915، صفحة 301)، لكن الحكومة التركية لم تتزحزح عن قرار جشعها قيد شعرة.

(72) بالبرقية السريّة المؤرخة في 10 حزيران 1915 تشير وزارة الداخلية إلى اسكان المهاجرين الترك في بيوت الأرمن وتوزيع بيوتهم وأراضيهم عليهم، وبتعميم من وزارة الداخلية بتاريخ 15 تموز 1915 يؤكد على ضرورة اسكان العشائر في بيوت الأرمن «الزائدة» والأقوام الرحل (عشائري سيارة). كما صدر أيضاً في التعليمات بموجب المادة 14.

(73) النكبة الأكبر والحدث الأكثر رعباً هو أن طلعت والذي كان أجداده البلغار الغجر قد أسلموا أمر في برقيته السريّة المؤرخة بتاريخ 29 حزيران 1915 بتوزيع الأطفال الأرمن اليتامى على الفلاحين الأتراك حيثما لا يوجد أجانب.

(74) تودع بدلات قيم الأملاك المباعة أمانة في صندوق وزارة المالية، وبأمر من الحكومة تسلّم في المستقبل إلى أصحابها، وهذا أيضاً أحد أكاذيب الحكومة التركية.

(75) واضع كتاب تاريخ الامبراطورية العثمانية 1774 – 1856 (المترجم).

(76) إحسان باشا محتمل أن يكون كور إحسان باشا الذي أخذ أسيراً في جبهة القوقاز وهرب، ثم بعودته مرة ثانية إلى القوقاز أمر بقتل الأسرى الأرمن في الكساندروبول وغيرها، وفي بداية 1921 صار عضواً في المحكمة التي أوقفت محاكمة المجرمين السفاحين.

(77) يجب عدم الخلط بين هذا الدكتور مدحت بك وبين مدحت شكري، الأمين المسؤول في المركز العمومي.

(78) عبد الغني بك المذكور كان بين نيسان وآب 1915 أميناً مسؤولاً في ولاية سيواس.

(79) في جلسة محاكمة 21 حزيران 1919 وفي وثيقة الاتهام التي تليت ورد ذكر الأسماء التالية المسؤولة عن نهب الأموال المتروكة وعن الابادة من المتهمين الذين هم متوارون في استانبول أو في الأناضول، ولم تصلهم يد العدالة – نائب أنقرة حلمي، نائب أفيون قره هيصار أغا أوغلو أحمد، نائب ميرألاي الخيالة المتقاعد ممتاز، نائب

صاروخان وعضو حزب التجدد صبري، نائب استانبول صلاح الدين جيمنوز، نائب أرضروم ومدير ميللي أجانسي حسين طوسون، ممثل بنك بيرييه - والذي كان سابقاً أميناً اتحادياً مسؤولاً في سلانيك - احسان نامق، الأمين المسؤول في بروصه علي رضا، والي قونية الأسبق سامح رفعت، رئيس الحمّالين (كيخيا) فريد، مدير جيهانبيلي آقشهير فهمي ورئيس البلدية مفتي زاده خليل، قوميسير أقشهير ومدير سجن سعرت السابق حسن بصري، رئيس العصاة في ضواحي حلب الكتبي نجاتي، ممثل الاتحاد في بولفادين، مفتي محمد علي وحاجي عطار قره فاسي حسن حسين، وأبي أنور باشا حاجي أحمد باشا، ولقد صدر بحق هؤلاء أيضاً قرار في 10 تموز 1919.

لم ينشر قرار المحكمة الحربية في أية صحيفة اعلامية لا في الداخل ولا في الخارج، وما نشر في الصحف المرافقة («تقويم وقائع») لم تنشر حتى في الصحف التركية، وإنما نشر هذا القرار بحق الأمناء المجرمين المسؤولين لأول مرة في الصحافة الأرمنية، وبترجمتي أنا.

(80) ناظم بك الرسنلي هو غير الضبع المدعو الدكتور ناظم عضو المركز والتشكيلات الخاصة.

(81) المدعو عاطف بك هذا كان رفيق الدكتور بهاء الدين شاكر والدكتور ناظم في التشكيلات الخاصة.

(82) هذا الوحش المدعو عبد الغني بك كان من آذار وحتى آب 1915 أمين الاتحاد المسؤول في سيواس، وسافر مرات عديدة إلى استانبول، لكي يأتي من المركز العمومي بأوامر جديدة حول تفاصيل جريمة إبادة الأرمن، وتعامل مع الوالي معمّر الذي قاد عملية قتل 5000 أرمني سجين من أجل اغتصاب أملاكهم غير المنقولة باسم الاتحاد وباسم الحكومة.

(83) نكيرداغ بالتركية (المترجم).

(84) أمين فرع المسؤول جمال بك، هو واحد من أكبر السفاحين المجرمين في مجازر حلب وأضنة ودير الزور، بينما وقفت هيئة هذه المحكمة الحربية صامتة حياله.

(85) من هو غني بك؟ إنه ممثّل الاتحاد ذو النفوذ في إدرنة وسيواس عام 1915،

حسب التسجيلات القضائية، صرّح غني بك للقاضي أثناء المحاكمة بتاريخ 21 حزيران 1919 بما يلي:

«اسمه عبد الغني، اسم أبيه حاجي حسن، عمره 40 عاماً، من مواليد أرزنجان. محل اقامته: قاضي كوي في حي جويزليك (استانبول) متعلم تعليماً عالياً، غير محكوم سابقاً. لا وظيفة له في الحاضر، كان في الماضي ممثّل الاتحاد والترقي في إدرنة، كما كان ملازماً أولاً في الجيش وأحيل إلى المعاش. ملاحظة: لقد كتم عبد الغني بك ما يتعلق بتعامله ومشاركته في عملية الترحيل والقتل في سيواس وقتل السجناء من 15 آذار إلى آب 1915، إذ كان المراقب على عمليات ترحيل الأرمن والمشاور الفعّال للوالي المجرم السفاح معمّر.

(86) توقّع العدالة أمر مستحيل بالنسبة للمحكمة الحربية التركية في الحكم على أتراك بتهمة الإبادة.

(87) في 20 تشرين الثاني و 3 كانون الأول 1918 تشكّل في استانبول حزب سياسي تركي باسم « الصلح والسلامة العثماني » برئاسة الجنرال المدفعي فريد باشا، جاء في المادة الثانية من نظامه الداخلي «معاقبة المجرمين الذين قاموا بأعمال القتل والترحيل والشنق وغيرها من الشرور». هدفه تبييض شيء من وجه تركيا الأسود. في حين كان في البناء الخلفي لمبنى وزارة الحربية المسمى «بكري آغا بولوكو» 69 شخصاً من رؤوس المجرمين مسجونين في هذا السجن ذي الطابقين، ولكن، وبعدما هرب بعضهم وأرسل آخرون إلى أمكنة أخرى لم يمثّل أمام المحكمة الحربية إلا القليل جداً منهم.

(88) كان وزير العدل في وزارة طلعت.

(89) كان مدحت شكري أميناً عاماً لحزب الاتحاد والترقي لمدة عشر سنوات، ولقد تمّ انتخابه من قبل مجالس الاتحاد السبعة.

(90) وظيفة الأمين المسؤول أو الممثل تشابه إلى حد ما وظيفة جماعة (كاو لايتر) النازية الذين أشرفوا على الجرائم المرتكبة حولهم، وشاركوا في تنفيذ الجرائم وإرسال الوثائق والصور إلى مركزهم.

(91) حزب التجدد، هو الاتحاد نفسه في قيافة تنكرية جديدة.

(92) واحد من الوحوش منظمي مجازر دير الزور.

(93) كان قائد فرق الخارجين على القانون وصار المرافق الخاص لمصطفى كمال في أيار عام 1919.

(94) كما يلاحظ من أسماء المدن نرى عدد الأمناء المسؤولين ينقص كثيراً، والقسم الأكبر من هذه الأسماء هي من مدن الأناضول الغربية، الواقعة في مناطق قريبة من الخطوط الحديدية. أما عن الأمناء المسؤولين في الولايات الأرمنية الست فلم يذكر شيء عنهم ولم يصدر قرار بحقهم. لقد تستّروا على المئات من المجرمين، ومع ذلك فإن الأمناء العامين والعلاقات مع المركز والأوامر هي نفسها في كل مكان، لذلك فإن التسجيلات التركية هذه، تعطي أو تلقي شيئاً من النور على مرتكبي الجرائم.

(95) لم يكن الاتحاد منحلاً، وإنّما تغيّر اسمه لأن أعضاءه هم الذين أنشأوا حزب «التجدّد» وراحوا يستمرون في شرورهم من خلاله.

(96) تستحي المحكمة من أن تقول إن القسم الأكبر من هذه الجرائم نفذتها قوات الحكومة، كالجيش والشرطة والدرك وكل الجهات الإدارية المحلية والجناة الترك والأكراد. ولنضف إليهم رعاع الشعب والأفراد الهمج في المدن والقرى وذلك بأمر الحكومة ومشاركتها الفعالة في التنفيذ وتحريض كبار شخصياتها من النواب والصحف التركية.

(97) تولى المناصب بعد هؤلاء القلة من المستقيلين أو المرفوضين عناصر معادين للأرمن والمتعصبين والمجرمين.

(98) يقع قصر سعيد حليم على الشاطيء الغربي لمضيق البوسفور في منطقة يني كوي.

(99) هذان الأخيران شغلا منصب شيخ الاسلام.

(100) ابراهيم المذكور هو وزير العدل، الذي طرد تقريباً بطريرك الأرمن عندما كان يبحث عن حل لعمليات إبادة الأرمن وترحيلهم.

(101) لم يبق تحت الإرهاب إلا الأمة الأرمنية وحدها، أما الشعب التركي فكان مشاركاً للحكومة في جريمتها.

(102) كان خليل بك حاضراً في اجتماعات التقتيل واتخاذ القرارات، وكان عضواً في المركز العمومي بقرار من المؤتمر.

(103) كذلك كان خليل بك وزيراً للعدل ثم وزيراً للخارجية، وكان يخادع السفير الأمريكي مورغنتاو.

(104) عزت باشا ألباني وليس تركياً.

(105) لم يذكروا هنا اسم المجرم وزير العدل ابراهيم ووزير المعارف المجرم شكري وغيرهما، ولقبت المحكمة أنور وجمال بلقب «بك» بدلاً من «باشا»، لأنهما طردا من الخدمة العسكرية (سيلكي عسكريدن مطرود).

(106) ذلك خطأ، ليس المذنب هو « العضو القيادي » في الاتحاد وحده، بل شاركه ووقف إلى جانبه في ارتكاب جرائمه أغلبية الشعب التركي.

(107) الجنود الأتراك والدرك والخارجون على القانون مذنبون بنفس الدرجة.

(108) تمر المحكمة مروراً سطحياً على إبادة 1.5 مليون نسمة وخسارة 5 مليار دولار.

(109) مثلما توقّع حزب الطاشناقسوتيون الأرمني.

(110) ذكر القاضي قبل قليل أن كل موظفي الحكومة القائمين على العمل هم موالون للاتحاد.

(111) جمهور بالأرمنية (المترجم).

(112) موروَت تعني الكرم.

(113) سونكو تعني الحربة.

(114) شورائي أمت تعني المجلس الشعبي.

(115) تمكنا من التحقيق من توقيع بهاء الدين شاكر الذي يشبه آثار مخالب العقارب والعناكب بعدما راجعنا الرسائل الكثيرة التي وضع توقيعه في ذيلها وقارناه بها وتطابقت.

(116) كان الأمناء المسؤولون الذين أومأ إليهم بهاء الدين شاكر هم: مدحت شكري الأمين العام في استانبول، ومعاونه الدكتور ناظم وآخر من أعضاء المركز العمومي المدعو

كوجوك ناظم، الأمين المسؤول في أرضروم حلمي، الأمين المسؤول في طرابزون نائل ومعاونه رضا، والأمين المسؤول في بورصة ابراهيم ومعاونه محمد جه وابراهيم، الأمين المسؤول في أنقرة نجاتي، والأمين المسؤول في إدرنة غني، والأمين المسؤول في قسطموني حسن فهمي، والأمين المسؤول في قونية فريد، والأمين المسؤول في سيواس (الملازم الطرابزوني) غني، والأمين المسؤول في حلب عزيز، والأمين المسؤول في ديار بكر عطار زاده حقي وغيرهم.

(117) إشارة إلى أعمال القتل والنهب.

(118) أعطي الأمر العسكري بوثيقة خطية رسمية إلى كل قادة الجيش والفرق والأقسام العسكرية، ومن بينهم قائد الجيش الثالث محمود كامل باشا (أرضروم) رفيق أنور، خليل باشا (عم أنور)، فخري باشا (حلب)، كاظم (وان، بتليس)، نوري، مرسل شوقي، كور احسان، الجبهة القوقازية وغيرهم.

(119) التلميح للأعمال السياسية التي قام بها بوغوص نوبار باشا.

(120) مع علمه بأن أكثر من 150.000 أرمني كانوا يعملون في الجيش التركي أو ضمن طوابير العمال.

(121) خداع ثعلبي، قتل أكثر من 1.600.000 أرمني، اضافة إلى أضرار مادية تقدر بـ 5.000.000.000 دولار، ولقد تابع الحزب الذي خلف «الاتحاد»، «الخلق» سياسة سلفه الوحشية، ولم يأخذ الأرمن ولا سنتاً واحداً.

(122) كان قسم من الولاة والموظفين الاداريين الذين أشار إليهم طلعت على رأس عملهم في ذلك الحين:

الولاة: أرضروم تحسين بك، وان جودت بك، سيواس معمر بك، ديار بكر الدكتور رشيد بك، طرابزون جمال عزمي بك، خربوط ثابت بك، بتليس عبد الخالد بك، بروصه عثمان بك، أنقرة عاطف بك، أضنة اسماعيل حقي بك.. الخ...

ومن المتصرفين: أرزنجان ممدوح بك، صامصون جمال بك، ملاطية فؤاد بك، القيصرية زكائي بك، مرعش حيدر بك، إزميد مظهر بك الخ.

القائم مقامون (السفاحون): في منطقة ديار بكر فقط: ماردين بدري، سيفيريك

احسان، بشيري ثابت خالص، لجة نوري، بالو نجيب زاده قادر، سيلوان زلفي عادل ومئات في الولايات الأخرى.

(123) صـرحت البعثة العسكرية الألمانية بعد انكسار الأتراك في جبهة صاريغاميش أن 88.000 من أصل 100.000 جندي قتلوا من الترك و 12000 تقهقروا دون معاطف وأحذية وهم في طريقهم إلى أرضروم في أوائل كانون الثاني عام 1915.

(124) معلومات مولان زاده هذه خاطئة بل العكس هو الصحيح. المجرمون الأتراك هم الذين خربوا القرى في مناطق أرضروم وقتلوا أرمن أردانوش وألقوا بجثثهم من الأعالي وقتلوا الكاهن أمام الكنيسة، وهدم الأكراد وجنود خليل بك وجودت بك النظامية وغير النظامية قرى الأرمن في منطقة وان، مثلما هدموا قرى الآشوريين والأرمن في منطقة أوروميه خلال الفترة بين كانون الأول عام 1914 وكانون الثاني عام 1915.

(125) عندما يرتدي جندي اللباس العسكري أثناء الحرب ويحارب يعتبر جندياً عدواً ويكون خاضعاً للقوانين الحربية، لكن أقاربه لا علاقة لهم به البتة، حسب القوانين الدولية.

(126) هذه النقطة أيضاً محرفة: لقد نصح حزب الطاشناقسوتيون بأن لا تدخل تركيا الحرب حرصاً على مصلحتها الاقتصادية والمدنية، أما إذا وقعت حرب تركية روسية، فإن الأرمن الأتراك يقومون بواجباتهم الوطنية في بلادهم كما يقوم الأرمن الروس بواجبهم في بلادهم في روسيا، وهذا ما حصل. في الجيش التركي حسب القانون العسكري كان الأرمن موظفين في الجيش واحتياطيين في الخدمة أو أنهم كانوا قد دفعوا بدلاً للخلاص من الخدمة وقد أجبروا مع ذلك على الخدمة من جديد.

– أما الأرمن في الجانب الروسي فكان 15 بالمئة منهم جنوداً نظاميين في الجيش الروسي بما يقارب 150.000 جندي، بينما كان الأرمن في الجيش التركي موزعين بناء على أمر من وزارة الحربية بتاريخ 18 شباط، على طوابير العملة، وبعد عزلهم بالتدريج قتلوا في أماكن مجهولة، بالتضامن بين القيادتين العسكرية والمدنية.

(127) «الدفاع عن النفس» و «الثورة»، كلمتان متناقضتان، فالقتال دفاعاً عن النفس والعرض لا يعتبر ثورة.

(128) لقد قاتل الأرمن في مدينة وان شهراً كاملاً، قبل وصول الفدائيين في 6 أيار عام 1915، بينما قتل الأتراك في شهري شباط وآذار سكان قرى ولاية وان العديدين، وفي 6 نيسان في منطقة خلاط، وفي 8 نيسان في منطقة أديجواز. يتظاهر مولان زاده بالجهل في هذه الأمور.

(129) إن القسم الأكبر من المؤرخين الأتراك بما فيهم زادة يتحاشون ذكر تواريخ صحيحة في قضايا الأرمن والأتراك. فمولان زادة لا يعطي التاريخ الصحيح لجلسة الإبادة السرية، ويسندها إلى « ما بعد احتلال وان »، في حين أن فرق الخارجين على القانون بدأت أعمالها في تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول عام 1914. توجد حول هذا الموضوع سجلات في قرار المحكمة الحربية التركية.

(130) في 11 تشرين الأول عام 1914 (ت.ق) كان قرار الجهاد جاهزاً لإبادة الأرمن. وبأوراق ملحقة وضعت على الأتراك واجبات دينية، كأنها لرضا الله، وتشكيل جمعيات لقتل الأنفس بحيث يترتب على كل تركي قتل ما لا يقل عن 3–4 من الأرمن (الكفار) لا فرق سرّاً كان ذلك أم علانية، وهي حادثة من الحوادث الكثيرة التي أغفل ذكرها مولان زادة.

(131) بدأت حادثة شابين قره هيصار في 2/ 15 حزيران عام 1915 واستمر الدفاع عن النفس فيها في حزيران، بينما كانت البرقيات والأوامر بالترحيل والإبادة جاهزة في شباط وآذار وأيار عام 1915، كذلك تضل معلومات مولان زاده عن تواريخ الجلسات المتعلقة بالإبادة بصورة خاصة لأنه (أي مولان زاده) كما ذكرنا يحاول دائماً أن يخفي أو يتجاهل أو يحور التواريخ.

(132) أي الألبان.

(133) كان أحمد رضا عام 1909 رئيساً للبرلمان العثماني، وعضواً في مجلس الشيوخ أثناء الحرب.

(134) أثناء المذابح الأرمنية كان مدحت شكري عضو مركز الاتحاد وأميناً عاماً، أما جانبولاد فكان معاون طلعت.

(135) الإبادة الجماعية التركية لم تجر من قبل عبد الحميد، كل ما هنالك تم نفي عدة مئات من الاتحاديين.

(136) تبين سطور محاضر جلسات الاتحاد هذه، أنه كان للأرمن الحق في أن يثوروا ضد ذلك الاستبداد، وكانت الحكومة التركية هي المسؤولة عن ذلك ، حسبما يظهر حقيقة من اعترافات هؤلاء الخطية.

(137) «عن مؤيدي القتل والاضطهاد والصهر».

(138) الدكتور روسوهي كان يسكن مع طلعت في شقته في برلين يوم مقتله.

(139) البندقلية (أو الفندقلي بالتركية) إشارة إلى النسوة اللواتي يتكلمن للاستهزاء بالرجال (المترجم).

(140) أي العام التركي.

(141) أي الوطن التركي.

(142) أي البيت التركي.

(143) أي الجيش الأخضر.

(144) أي الدنيا الجديدة.

(145) أي الجهد أو العمل.

(146) في النص حرفياً: «طاشناق كوميتيسي ايله عقد ايديلن ايتيلافي بوزمش، أن أول استانبولده وولايتده، نه قدر معروف طاشناق روساسي وار يسه، بيرر بيرر توقيف ايتديره ره ك مختليف يرله ره سوق ايتميش، ويوللارده، بير ايكيشر اولد ورتمش ايدي».

(147) «استانبولدن زوهراب، وارتاكيس وديران كيليكيان كيبي هركه سين طانتجيغي حرمت واعتيبار كوسترديكي علم وفكر اداملرين داخيل تبعيد ايده ره ك افنا ايتديرلمشلر ايدى».

(148) «زوهراب وفارتاكيس أفنديلري حلب – ديار بكير، ديران كيليكيان أفندي داخي جوروم آماسيا آراسينده بيتيرميشلر ايدى».

(149) «خاكاك (خاجاك)، زارتاريان، جانكوليان، أكنوني، دوكتور داغافاريان وأمثالي روساسيده ديار بكير يولوند، جين ده ره سي دمكله معروف مخلده امحا ايلمشلر ايدي».

(150) «– بو أحوال أرمنيلري أنديشه يي دوشوروب مدافايي نفس غايغوسي ايله ير ير قيام وعصيانه سوق ايله مش ايدى».

(151) أي عارفاً وراغباً، بينما لم يكن راغباً، بل مرغماً تحت التعذيب.

(152) كان السبب في «الارسال إلى ديار بكر» هو جرأة زوهراب وفارتكيس وعدم سكوتهما عن الحق وعدم احتماله لسماع صوت العدالة.

(153) الرقم في النص الأصلي هو 514.

(154) لماذا كانت تجري هذه المعاملات؟ إذا كانوا يبحثون عن كبش فداء أو يريد مدبرو الجريمة تبرئة أنفسهم فسعيهم هباء.

(155) لحسن الحظ أن النائب واهان بابازيان حي.

(156) تشارلز الأول، قُطع رأسه في 30 كانون الثاني 1649.

(157) الميكادو لقب لامبراطور اليابان أي العاهل.

(158) لو عوقب كل المجرمين الأتراك في عام 1919، لما وقعت في تركيا جرائم «وارلق ويركيسي» أي ضريبة الحيازة أو الملك ولا وحشيات 6 أيلول 1955 ضد غير الأتراك في المدن التركية.

(159) الأتراك أيضاً نقضوا معاهدة برلين، واتفاقيات الامتيازات الأجنبية واتفاقية الاصلاحات وغيرها.

(160) أزيح جيمس الثاني عن العرش في انكلترة في 11 كانون الأول عام 1688.

(161) في جلسات الأربعة الكبار هذه كان للنمر الفرنسي كليمنصو ولويد جورج دور أكثر فعالية بالنسبة للمجرمين من ويلسون وأورلاندو.

(162) ملاحظة هامة: «الكتاب الأبيض» الذي أشار إليه كليمنصو هو التالي: (Weissbuch Deutchland Schuldig? Deutches Weissbuch uber die Veruntwortlichkeit der Urheber des urieges) (هل ألمانيا مجرمة؟ كتاب ألمانيا

الأبيض حول المسؤولية عن كونها مبتدعة الحرب).

(163) ملاحظة: عندما كان الانكليز واقعين في ضيق وعدوا ايطاليا بمعاهدة لندن باعطائها أراض من الأناضول، وها هم الآن يتراجعون عن وعدهم.

(164) وجه التركي من جلد كلب فهو لا يعرف الحياء لأن الدماء المهدورة بالجرائم التي ارتكبها باسم (الجهاد) لم تجف بعد.

هل كانت ضربية « وارليق » في عامي 1912 – 13 وجرائم 6 أيلول عام 1955 من ضمن حقوق العدالة والمساواة؟

(165) نهر نيستوس اليونانية الحالية.

(166) مدينة Fiume انسحبت منها ايطاليا، وهي الآن مدينة كرواتية على ساحل الأدرياتيك جنوب شرق مدينة تريستي الايطالية، وسميت Rijeka (المترجم).

(167) انظر «مجلس الشيوخ وعصبة الأمم» (Senate and the League of Nations) لهنري كابت لوج، 1925. ص 179 و «السياسة الأمريكية» (American Diplomacy) لروبرت فيريللي، 1959. ص 314.

(168) عاش ويلسـون أربعة أعوام وأربعة أشهر بعد انهياره. وفي الثالث من شباط عام 1924 مات وهو نائم.

(169) لن يبقى بعد الآن في تركيا من أمثال ماركوس طورروس كيراكوس نيكوغوس، لقد طويت دفاتر الجنة، ولن يبقى أحد يحمل اسماً أرمنياً (المترجم).

(170) نهر أليس أو هاليس هو نهر قيزيل ارماق التركية الحالية (المترجم).

صدر عن سلسلة «دراسات ووثائق المجازر الأرمنية»

1 - «مختارات من بعض الكتابات التاريخية حول مجازر الأرمن عام 1915».
تأليف: الفيكونت جيمس برايس، هربرت آدمز جيبونز، أرنولد ج. توينبي وفريديوف نانسن. ترجمة: خالد الجبيلي، 1995، 133 ص.

2 - «دور الأطباء الأتراك في المذابح الأرمنية أثناء الحرب العالمية الأولى».
تأليف: البروفيسور واهاكن ن. دادريان، ترجمة: د. الكسندر كشيشيان. 1995، 90 ص.

3 - «جريمة الصمت» (جريمة إبادة الجنس الأرمني).
تأليف: نخبة من الباحثين والعلماء، ترجمة: المهندسة هوري عزازيان، 1995، 332 ص.

4 - «وثائق تاريخية عن المجازر الأرمنية عام 1915».
تأليف: هايكازن غازاريان، ترجمة: نزار خليلي، 1995، 446 ص.

فهرس المحتويات

المؤلف وعمله ـ سيمون فراتسيان 7
الترك مبيدو الشعوب ـ الاتحاد 11
تشكيل أدوات فرق الإبادة العسكرية التركية 37
التشكيلات الخاصة 51
سرقة الوثائق 59
كيف كتبت تقارير اعتقالات 24 نيسان إلى أمريكا والمانيا 63
إبادة الأرمن في ولاية طرابزون 73
إبادة الأرمن في ولاية سيواس 89
تنظيم الإبادة التركية ومعركة شابين قره هيصار البطولية 115
جرائم الإبادة في ولاية خربوط 125
جرائم الإبادة ضد أرمن ولاية أنقرة 139
المجازر التركية في نيكوميتيا وبوتانيا وبورصة وضواحيها 161
مجزرة الإبادة في ولاية أضنة 171
الإبادة في ولاية ديار بكر 195
الإبادة التركية في مجال الكنائس الأرمنية 221
الإبادة التركية في مجال التربية 233
الأملاك والأموال الأرمنية المنهوبة من قبل الأتراك 239

العدالة حسب المفهوم التركي 251
شواهد هامة على الإبادة ـ وثائق وأحكام 267
قرار من تسجيلات محاكمات المحكمة العسكرية 277
الحكم بالإعدام بمناسبة التهجير في بايبرت 295
كيف انقلبت العدالة إلى مهزلة 307
وثيقة سرية هامة 319
محاضر ضبط اجتماعات الإبادة 331
الأحزاب التركية والاتحاد 349
المجرمون في مالطا 371
مقتل 6 من نواب الحكومة الأرمن 377
محاضر جلسات «الأربعة الكبار» السرّية 395
التركي السفاح 415
الهوامش 421

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

هذا الكتاب

يحتوي هذا الكتاب على مجموعة كبيرة من الوثائق التاريخية المتعلقة بأول مجزرة جماعية جرت في القرن العشرين، وهي المجزرة التي ارتكبها الأتراك العثمانيون بحق الشعب الأرمني المسالم، مستفيدين من الظروف السياسية المناسبة التي أتيحت لهم بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، ودخول الدولة العثمانية الحرب ضد الحلفاء.

عمل المؤلف مدة من الزمن في قسم الوثائق السياسية في مدينة استانبول إبّان احتلال الحلفاء لها، واتيحت له الفرصة المناسبة لجمع ونسخ ودراسة الوثائق المتعلقة بجريمة إبادة الشعب الأرمني.

إن الميّزة الأولى لهذا الكتاب تكمن في أن الوثائق المنشورة فيه هي الوثائق الرسمية للدولة العثمانية من أوامر سرية وتعميمات وبرقيات وأوامر الوزارات (وخاصة أوامر وزارتي الداخلية والدفاع) إلى جانب لوائح بأسماء وأعداد المرحّلين والمقتولين.

قدّم الباحث في هذا العمل معلومات موثّقة عن الولايات الأرمنية والعثمانية التي كان يقطنها الأرمن بأعداد كبيرة، وعن الدمار والخراب الشامل الذي حلّ بهم، ويتبين ذلك جلياً من قوائم وأعداد المدن والقرى والمدارس والأوابد التاريخية التي ذهبت ضحية الهمجية التركية.

هناك فصل كامل عن أعمال المحكمة العسكرية المكرّسة للنظر في جرائم زعماء حزب الاتحاد والترقي المسؤولين عن المذابح الأرمنية.

وأما الفصل الأخير من الكتاب فيحتوي على قوائم مفصلة بأسماء المجرمين من ولاة ومتصرفين وضباط وحزبيين ووزراء إلى آخر ذلك، حيث يبرز منها واضحاً الوجه القذر لهؤلاء المجرمين، والوجه الحقيقي للتركي السفاح.

نادي الشبيبة السورية ـ اللجنة الثقافية ـ حلب ـ ص.ب. 3699

دار الحوار للنشر والتوزيع

سورية ـ اللاذقية ـ ص.ب. 1018 ـ هاتف 422339 ـ 412935